



قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص الدراسات الإستراتيجية و الدولية

إشكالية تأمين الحدود في ظل التهديدات الأمنية المعاصرة

دراسة حالة الجزائر

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذة:

إعداد الباحث:

د. بولنوار مسعودة

مراد فيصل

لجنة المناقشة

الصفة	المؤسسة الأصلية	الإسم و اللقب
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. زكرياء وهي
مشرفا ومقررا	معهد الدراسات العليا للأمن الوطني	د. بولنوار مسعودة
مشرف مساعد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. عامر ناصر
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. عبد النور زيام
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. كلثومة بن دادة
عضوا مناقشا	جامعة سطيف 2	د. نبيل بن حمزة
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 3	د. خالد تلعيش

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم
والذين أوتوا العلم درجات والله بما
تعملون خبير﴾

الآية 11 من سورة المجادلة.

شكر و عرفان ...

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل ..

كل الشكر ،التقدير والعرفان للسيدة اللواء والدكتورة "مسعودة بولنوار" مديرة
معهد الدراسات العليا للأمن الوطني على التوجيهات التي قدمتها لي خلال إعدادي
لهذا العمل

أشكرها على صبرها علي وعلى النصائح التي أسدتها لي على الرغم من الفترة
القصيرة التي عملتها معي في تحضير هذا العمل وبالرغم من هذا فقد إستفدت منها
الكثير و الكثير و على حسن تعاملها و سعة صدرها

لها مني فائق عبارات الإمتنان والتقدير

الشكر كذلك موصول للأستاذ "وهبي زكرياء " مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم
السياسية على التعاون والتسهيلات الإدارية التي قدمها لي ،كما لا أنسى الطاقم
الإداري للمدرسة ،و كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

لكم أهدي ثمرة هذا المجهود العلمي ...

للوالدين الكريمين حفظهما الله ، لأمي اطلال الله في عمرها ولأبي شفاة الله وعافاه

لزوجتي وشريكة عمري الغالية ولقرة عين أبيه ولدي " أيهم ونيس "

لروح إبنتي التي لم يكتب لها أن ترى الدنيا " أيللا "

لأختي سندي التي لها فضل كبير علي ولأبنائها " عبد المنعم ، جواد ، رحمة "

تتميز الظاهرة الأمنية المعاصرة بالتوسع في المفاهيم و المضامين و التحول في طبيعة الفواعل الأساسيين في النظام الدولي ، و بالتالي فقد مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول محورية في الدراسات الأمنية ، وذلك بتراجع دور الدولة في مقابل ظهور الفرد كوحدة تحليل رئيسية في التحليلات الأمنية ، أما جغرافيا فجراء تصاعد تأثير التهديدات الإقليمية الجديدة : "تصاعدت أهمية الأمن الإقليمي ، كمستوى للتحليل كذلك".

تشكل الأوضاع الأمنية و التحولات السياسية و الواقع الاقتصادي و الاجتماعي لدول الجوار الجزائري ، مصدر قلق و تحديد دائم لأمنها القومي ، بالنظر لما تخلفه هذه البيئة الأمنية الإقليمية من تهديدات عابرة للحدود ، بمختلف أشكالها ، من إرهاب ، جريمة منظمة ، هجرة غير شرعية ، تجارة المخدرات و الأسلحة ، التهريب ...

و نظرا لخصائص الحدود الجزائرية وصعوبة تضاريسها وانكشافها خاصة في الصحراء ، مما صعب التغطية الأمنية الشاملة لها ، ما يجعل الجزائر ملزمة بالتركيز على مقاربة شاملة لضمان أمنها القومي ، من خلال ضمان الأمن الإقليمي ، عن طريق التنسيق و التعاون مع دول الجوار في القضايا الأمنية ، لإنشاء "نظام أمني إقليمي" ، و ذلك للتعاون بشكل فعال ومشارك بين هذه الدول لمواجهة هذه التهديدات.

هذه الدراسة تتناول نظرة و تحليلا جغرافيا للأمن تركز على الحدود ، المخاطر و التهديدات الإقليمية ، و موقع مفهوم الدفاع على الحدود من هذه التهديدات.

الكلمات المفتاحية : الأمن الوطني ، الحدود ، التهديدات الأمنية ، الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، العقيدة

العسكرية ، الدفاع

Abstract

The contemporary Security Phenomenon is characterized by his conversion of concepts and contents, and his principal actors of the international order so, The end of the cold war was considered as pivotal turning point in the evolution of security studies ,by the decrease of the statues of the state in the favor of the individual in the security analyses ,& the impact of new threats from the region “the important of focus on regional security” as a level of analyze.

The Security, economic and social cases in the neighborhoods of Algeria effect directly on here security, because of the new form of passing boundaries threats, terrorism, criminality, illegal immigration, traffic of arms, contraband ...

The characters of Algerian boundaries specially around the desert put an other problem because of the difficulties to protect her boundaries with the military forces .

So Algeria is obliged to focus on an other approaches to gage her national security, by the guarantee of his regional security ,by the cooperation & assortment with her neighborhoods in security affaires to buildup a “regional security system”, who can bide the “regional criminal, terrorism,...systems”

This study has a geographic vision & analyze of security, focus on boundaries ,regional menaces and threats of the Algerian security ,& the location of the concept of defense against this new threats.

Keywords : national security, borders ,security threats, terrorism, organized crime, military doctrine ,defense

Résumé

Le phénomène de sécurité aujourd'hui se caractérise par l'extension de ses concepts et de ses contenus, ainsi que des transformations de nature des acteurs essentiels dans le système international. La fin de la guerre froide représentait un tournant historique dans les études de sécurité notamment avec le recul de l'Etat au profit de l'individu comme unité d'analyse des études sécuritaires. Sur le plan géographique, on a vu le retour de l'importance de la sécurité régionale comme unité d'analyse dans les études de sécurité et qui a été le résultat de la montée en puissance des nouvelles menaces régionales

Pour l'Algérie, les situations sécuritaires et les transformations politiques, ainsi que la réalité socio-économique des pays voisins représentent une source de préoccupations et de menaces constantes pour sa sécurité nationale. En effet, des menaces transfrontalières de toutes ses formes ainsi que des menaces comme le terrorisme, le crime organisé, l'immigration clandestine, le trafic de drogue, les armes et la contrebande deviennent une source de préoccupation major pour l'Algérie.

Compte tenu des caractéristiques de la frontière algérienne et la difficulté de relief et de l'exposition, en particulier dans le désert, ces menaces deviennent encore plus sérieuses, ce qui rend l'utilisation de la force militaire pour les contrôler devient complètement obsolète.

Cette réalité oblige l'Algérie à faire recours à d'autres approches non militaires pour assurer sa sécurité nationale, à travers la coordination et la coopération avec les pays voisins sur les questions de sécurité, créer un "système de sécurité régionale" qui soit compatible avec un système criminel, terroriste régional ...

Cette étude porte un regard et une analyse géographique de la sécurité, tout en focalisant sur les frontières, les risques et menaces régionales ainsi que le positionnement de la défense des frontières géographiquement ciblée, les risques et les menaces régionales, «perception traditionnelle» de ces menaces.

Les mots clés : sécurité nationale ,les menaces de sécurité ,frontières, terrorisme ,crime organisé, doctrine militaire ,défense .

مقدمة

تعد الحدود الجغرافية لأي دولة خط الدفاع الأول عنها والضامن لسلامة إقليمها ومواطنيها كما تمثل خط الصد الأساسي لأي إعتداء خارجي يستهدف النيل من إستقلالها أو سلامة ترابها ، حيث إعتبرت حدود الدول عبر التاريخ شيئا مقدسا وجب الدفاع عنها بكل ما تمتلكه الدولة من مقومات ردع ، وتبذل كل الجهود في سبيل ضمان مناعتها و عدم قابليتها للإختراق أو التغيير من طبيعة هذه الحدود ، حيث كانت معادلة الأمن عبر التاريخ تنحصر في مقومات القوة الصلبة لتحسين الحدود من أي إعتداء خارجي.

و هو ما جعل قضايا أمن الحدود من عناصر السياسات العليا للدول وعنوانا لسيادتها وسلطانها على حدودها الإقليمية ، وكذا لأثر إنعكاس تحقيق الأمن الحدودي على إستقرار الدولة ومؤسساتها وعلى الأفراد القاطنين في إقليم هذه الدولة ، لذا جاءت قضية أمن الحدود في مقدمة الإهتمامات الوطنية للدول ، حيث تعتمد كل الدول في تحقيق أمنها الوطني والحفاظ على كيانها وإستقلاليتها إلى تبني العديد من السياسات والإستراتيجيات الأمنية والعسكرية النابعة من طبيعة وحجم إدراكها لطبيعة التهديدات التي تواجهها إنطلاقا من موقعها الجيوسياسي ومحيطها الإقليمي ، وذلك بحسب ما تتوفر عليه من قدرات وإمكانات مادية و بشرية فتحقيق الأمن الوطني يعد الوظيفة التقليدية للدول بإعتبار أن الحيز الجغرافي للدولة المعين بحدود دولية معترف بها تعد الحد الفاصل الذي تمارس فيه الدولة سيادتها وقوانينها ونطاق إختصاصها الإقليمي منذ توقيع إتفاقية واست فاليا 1648 ، كما تعتبر خط الدفاع الأول عن كيانها وإستقلاليتها.

فمسألة أمن الحدود ومراقبتها تحمل أولوية قصوى للدولة لما تحمله من مشكلات مختلفة الأبعاد و المستويات ، فالتغير في طبيعة التهديدات العابرة للحدود من تهديدات ذات طبيعة صلبة عسكرية تخلق من كيانات مشابهة للدولة ، و تتمثل أساسا وحصرا في قضايا خطوط حدود سواء تمثل في عدم الإتفاق على حدود الدول فيما بينها أو سعي دولة للتوسع على حساب تراب دولة أخرى بإستعمال القوة العسكرية إلى تهديدات ذات طبيعة أمنية لا تماثلية خلقتها بيئة ما بعد الحرب الباردة و تفكك الدول و ظهور فواعل تحت و فوق دولاتية تنازع الدول سيادتها و تهدد إستقرارها و تتجاوز حدودها كالتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود ، جماعات الجريمة المنظمة ، الهجرة غير الشرعية ، ظهور أنماط جديدة للحروب الداخلية مما يخلق موجات نزوح جماعية للدول المجاورة تهدد إستقرار هذه الدول ، ظهور شكل جديد من الكيانات داخل الدول الهشة تمثلت في إعلان إستقلال أقاليم داخل الدولة الأم ، وبالتالي تغيير الحدود إلى غير ذلك من أشكال المشاكل

الأمنية المستحدثة التي أصبحت تشكل معضلة أمنية جديدة للدول وجب النر في أساليب جديدة للتكيف معها و مواجهتها من طرف الدول .

إن هذه التهديدات الجديدة ذات الطبيعة الأمنية والتي تتميز بعدم التناظر وعدم التنظيم خلق مشاكل للدول على عدة مستويات لعل أهمها قصور المقاربة العسكرية التقليدية عن مواجهة هذا النمط الجديد للتهديد ، فأصبحت المؤسسات العسكرية داخل الدول المنظمة والمهيكله والمجهزة لمواجهة كيانات توازيها في القوة وتشبهها في التنظيم والهيكله غير قادرة على مواجهة هذه المشكلات الأمنية الجديدة ، فالتدريب والتسليح والعقيدة التي بنيت عليها هذه الجيوش لعقود من الزمن كانت قائمة على مصطلح الدفاع .

والجزائر على غرار باقي دول العالم لم تكن بعيدة عن هذه التحولات التي مست قضايا و مستويات الأمن لا بل كانت من أكثر الدول تائرا بهذه الديناميكات الأمنية ، حيث أصبح الأمن الوطني الجزائري مهددا من الخارج بشكل مباشر وغير مباشر ، ويشهد تحديات أمنية على طول كل الحدود تقريبا ، وما زاد من حدة الأزمة أو التهديد هو الطبيعة المعقدة والمتشابكة لهذه التهديدات ، سيما في ظل إنتشار مظاهر الإنفلات الأمني والفوضى في كل من ليبيا و تونس عقب تحولات ما سمي بالربيع العربي في هذه الدول ، ظف إلى ذلك الحرب الاهلية و تفكك الدولة في مالي و غنتشار مظاهر الإنفلات الأمني كذلك في عموم إقليم الساحل و الصحراء ، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية في ازمات المنطقة ما شكل بيئة خصبة لتكاثر مختلف أشكال الجريمة من تهريب، إتهجار بالبشر، تهارة المخدرات والأسلحة، الهجرة غير الشرعية ، بالإضافة إلى ظهور وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية خصوصا في منطقة الساحل و تطور نشاطها خاصة بعد تحالفها مع جماعات الجريمة المنظمة .

إن هذه البيئة الأمنية الصعبة المحيطة بكل الحدود الجزائرية يقابلها تهديدات هجينة من جهة الحدود الغربية تمثلت في تهديد ذو طبيعة عسكرية نتيجة النزاع الجزائري المغربي حول قضايا ترابية و قضية الصحراء الغربية تستعمل فيه المغرب تكتيكات الحرب اللاتماثلية الغير مباشرة من خلال دعم الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل المناوئة للجزائر، السماح للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا بالدخول للتراب الجزائري ، كذلك رعايتها لعمليات منظمة لإغراق الجزائر بالمخدرات لدرجة أصبحت تهدد الأمن المجتمعي ، وهي ممارسات يرهاها نظام المخزن في محاولة لإستنزاف الجزائر على مختلف الأصعدة ، و هو ما جعل الدولة الجزائرية تجد نفسها محاطة بدول تعاني من فراغ أمني مستدام في كل من ليبيا مالي النيجر بدرجات متفاوتة ، حيث لا تستطيع هذه الدول توفير الحد الأدنى من الأمن لنفسها و لمواطنيها.

بالإضافة إلى التهديد الإرهابي أصبحت الحدود الجنوبية للجزائر المفتوحة على منطقة الساحل بمثابة بوابة لكل أشكال التهديد الأمني العابر للحدود ، إلى جانب تحول المنطقة لقاعدة وملاذ آمن لنشاط جماعات إرهابية مختلفة أخطرها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، فقد تحولت المنطقة إلى طريق دولية رئيسية لعبور المخدرات بكل أنواعها من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا و دول شمال إفريقيا ، كما إنتشرت مختلف أنشطة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وكلها تهديدات ذات طبيعة غير تماثلية تستلزم آليات خاصة للتعامل معها للحد منها ومن تأثيرها فمن غير الممكن القضاء عليها نهائيا .

إزاء هذا الوضع عملت الجزائر على تكييف إستراتيجيتها الأمنية وتحديث تصورها لأنماط التهديد ، حيث إنتهجت مسارين الأول يتمثل في القوة العسكرية و تعزيز دفاعها على حدودها الداخلية من التهديدات الوافدة من الخارج بمجموعة من التدابير تمثلت في الرفع من الجاهزية القتالية للجيش الوطني الشعبي والتوجه نحو إحترافية لقواته المسلحة بالإضافة إلى تعزيز الحدود بمختلف التقنيات الحديثة الكفيلة بكشف عمليات الإختراق ، بالإضافة إلى تدعيم ترسانتها العسكرية بمختلف الأسلحة الدفاعية المتطورة لتحقيق نظرية الردع لأي محاولة لتهديد ذو نمط تقليدي للأمن الجزائري ، بالضافة على تكييف التكتيكات القتالية لقوات الجيش الشعبي الوطني للتعامل مع مصادر تهديد خفيفة سريعة الحركة وتمتلك أسلحة خفيفة وتمتحن أساليب حرب العصابات ، ففي السابق كان الجيش الوطني الشعبي مدرب على مواجهة جيوش تماثلية تحارب وفق قواعد الإشتباك المعروفة لدى كل الجيوش في العالم .

كما عمدت القوات المسلحة الجزائرية لإنشاء وإستحداث مجموعات قتالية صغيرة منتشرة في مفارز على طول الحدود خاصة في الجنوب الكبير ، تستعمل عربات تنقل سريعة وخفيفة بتسليح خفيف ، ومجموعات أخرى كمجموعات المهاريس وهي مجموعات قتالية تستخدم الإبل في تنقلها و تعرف الصحراء معرفة جيدة وتستخدم المسالك التي تستخدمها جماعات التهريب والجريمة والجماعات الإرهابية وتحارب بنفس طريقة محاربة هذه الجماعات ، وهو ما أثبت فعالية كبيرة للحد من نشاط هذه التهديدات و مثل تحول في التكتيكات القتالية للقوات المسلحة الجزائرية بالنزول نحو مستوى أقل ذو طبيعة ثمائل طبيعة هذه الجماعات للتمكن من التعامل معها و الحد من خطرهما .

كما إنتهجت الجزائر مقارنة أخرى لا تقل أهمية عن المقاربات السابقة والمتمثلة في المقاربة التنموية من خلال إعطاء إهتمام أكبر لمناطق الحدود بغرض تحسين المستوى المعيشي لسكانه هذه المناطق ، فقد أثبتت

التجارب والخبرة أن الفقر يعد بيئة خصبة لظهور مختلف أشكال الجريمة ويعتبر حاضنة لهذه الأنشطة ويشكل مصدر تهديد كبير للأمن الوطني الجزائري، كما يستنزف الإقتصاد الوطني من خلال تنامي ظاهرة التهريب بشكل كبير جدا في المناطق الحدودية، وبالتالي فقد أعطت الجزائر لهذه المقاربة أهمية متزايدة في البرامج التنموية، حيث قامت بالإهتمام بمشاريع التعليم، الصحة، البنية التحتية، خلق أنشطة إقتصادية متنوعة تتلائم وطبيعة المناطق الحدودية لتمثل مصدر رزق يقضي على ظاهرة البطالة والفقر ويؤدي بمواطني هذه المناطق للتخلي عن التهريب و الاندماج في الإقتصاد الوطني، ومن أمثلة هذه المبادرات نذكر، تقنين عملية المقايضة في مناطق الجنوب مع دول الجوار لتقليل من عمليات التهريب، إقامة مشاريع إستثمارية ضخمة في هذه المناطق كمشروع إستغلال منجم الفوسفات في ولاية تبسة، إستغلال منجم غار جبيلات للحديد في تندوف بالإضافة إلى مد شبكات السكة الحديدية و الطرق السيارة نحو أقصى الحدود لتنمية هذه المناطق.

في مقابل ذلك لم تهمل الجزائر مبادرات التعاون الإقليمي مع دول الجوار سواء مغاربيا أو إفريقيا أو متوسطيا للحد من تأثير هذه التهديدات القادمة من أقاليم هذه الدول، حيث أعطت أهمية لهذا الجانب و ذلك وعيا منها بأنها لا يمكن لها لوحدها من مجابهة كل هذه التهديدات ولا بد لها من الإنخراط في مبادرات ثنائية و جماعية جهوية و إقليمية للحد من تأثير هذه التهديدات على أمنها، و سعيا منها كذلك لتجنيب المنطقة تأثير التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة بذريعة محاربة الإرهاب أو أي شكل آخر للتهديد.

أمام هذا المشهد الأمني الصعب برز جدل و نقاش أكاديمي و فكري حول مدى توافق العقيدة الأمنية الجزائرية مع هذا التوسع الكبير في نمط و شكل التهديدات العابرة للحدود، خاصة مع مظاهر الفشل الدولاتي في بعض دول الإقليم وفشل نسقي مؤسساتي في بعضها الآخر ما جعل هذه الأخيرة غير قادرة على ضمان أمنها وتحولها لمصدر للآمن بالنسبة للجزائر، ما دفع الباحثين في الشأن الأمني لتداول مقترح يتضمن بلورة تصور جديد للتعامل مع مختلف التهديدات قبل وصولها للجزائر.

إنطلاقا من ذلك، جاء هذا البحث في شكل دراسة تحليلية هادفة لتفسير وإدراك العوامل السببية التي تقف وراء تنامي التهديدات اللاتماثلية في البيئتين الداخلية و الإقليمية للجزائر، و تأثيراتها الواقعة و المحتملة على الأمن الوطني الجزائري، و مدى نجاعة المقاربة الكلاسيكية في ضبط الحدود و تعزيزها من الحد من هذه الظواهر و تأثيرها على أمننا الوطني، وتبيان حجم التحول الكبير في مضامين أمن الحدود، والوظائف التقليدية لها كجدار صد لأي تهديد لسلامة الدولة، وهو ما يتطلب تجاوز هذا التصور و الإتجاه نحو تطوير

آليات تأمين الحدود و الإنتقال نحو نمط الحدود الذكية التي تكون مفتوحة لكل ما هو إيجابي وممانعة لكل ما هو سلبي بالنسبة للدولة بإنتهاج تدابير أمنية أكثر مرونة و اكثر فاعلية في المراقبة .

ومما سبق فهذه الدراسة ستحاول من خلال مقارنة تحليلية ونقدية تقديم دراسة للتصور الأمني الجزائري لتأمين الحدود وصيانة الأمن الوطني ، من خلال إستنباط هذا التصور من مضامين العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي ،ومن خلال آليات التعامل مع مختلف أشكال التهديد التقليدية منها والجديدة ، ودراسة لمختلف الأجهزة والمؤسسات الأمنية والمدنية ذات العلاقة بالأمن و كيفية تعاملها مع هذه التهديدات ،وعمليا من خلال إعطاء دراسة عملية لصانع القرار تربط بين مختلف المتغيرات ذات الصلة بطبيعة هذه التهديدات ،ومنه ندخل صلب إشكالية موضوعنا والمتمثلة في البحث في مدى تمكن هذه المقاربة الهجينة التي تنتهجها الدولة من تأمين حدود الدولة بمفهومه الشامل ،بما يضمن الأمن بمفهومه المتعدد لمواطنيها.

إشكالية الدراسة :

في ظل التحولات العميقة التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية ،خاصة ما تعلق بالتصاعد والتوسع في أشكال و أنماط التهديدات الأمنية ،خاصة منها اللاتماثلية العابرة للحدود لاسيما في المحيط الإقليمي للجزائر بفعل إرتدادات الديناميكيات الأمنية به، تلجأ الدول لإنتهاج مقاربات أمنية سواء كانت شاملة أو جزئية لغرض دفع هذه التهديدات و حفظ الأمن الوطني ،ما يستدعي توفير العناصر الضرورية المادية و البشرية المساعدة على تحقيق و نجاح هذه المقاربات ،و لعل الفهم الجيد لمختلف أبعاد هذه التهديدات يساعد على التحضير الجيد لها ،وبالتالي مواجهتها بكفاءة و فعالية ،و منه :

إلى أي مدى نجحت المقاربة الجزائرية في تأمين الحدود من ضمان أمنها الوطني في ظل التصاعد والتغير في نمط وطبيعة التهديدات الأمنية ؟

إلى جانب السؤال المركزي للدراسة يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل، وهي كالتالي:

1. هل تمكن الدولة من ضبط حدودها أمام التهديدات الخارجية تحقيق أمنها الوطني ؟
 2. كيف أثر التحول في نمط التهديدات و طبيعتها في التقليل من الوظيفة التقليدية للحدود كضامن لأمن و سلامة الدول ؟
 3. فيما تتمثل التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود ؟ وكيف أثرت على الأمن الوطني الجزائري ؟
 4. ماهي التدابير التي إتخذتها الجزائر للتكيف مع نمط التهديدات الجديد لضمان أمنها الوطني ؟ وما مدى فعالية ونجاعة هذه التدابير من تحقيق أمنها الشامل ؟
- إن الإجابة عن الإشكالية السابقة و التساؤلات الفرعية المندرجة تحتها ، تستدعي وضع جملة من الفرضيات التي يتم غرضها للغختبار للكشف عن مدى صحتها وهي كالتالي:
- فرضيات الدراسة :**
- كلما إنتهجت الجزائر مقاربة هجينة تزوج بين الآليات العسكرية والأمنية ببعدها الشامل لمواجهة تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود ، تمكنت من تعزيز أمنها وصيانة حرمة حدودها .
- الفرضيات الفرعية .**
1. كلما تمكنت الدولة من التحكم في حدودها في مواجهة التهديدات الخارجية كلما تمكنت من ضمان أمنها .
 2. ساهم التوسع والتغير في طبيعة التهديدات الأمنية في تغير وظائف الحدود التقليدية بإعتبارها خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني .
 3. أدى التصاعد في التهديدات الأمنية اللاتماثلية العابرة للحدود إلى خلق تحديات كبيرة للجزائر في سبيل مواجهتها .
 4. بالرغم من التدابير المتخذة من طرف الجزائر في صيانة أمنها في مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود فإنها لا تزال قاصرة عن ضبط أمنها الوطني بشكل كافي.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية:

إن تناولنا بالدراسة الأمن الوطني الجزائري لا يعني حصر الدراسة في الجزائر ، و لكن طبيعة الموضوع تقتضي منا توسيع البحث ليشمل مصادر التهديد للأمن الوطني الجزائري من محيطها المغاربي، الإفريقي و المتوسطي، كما أن الدراسة في عناصرها النظرية تأخذ بالتحليل أقاليم مختلفة من العالم تتماثل في مضمونها مع موضوع دراستنا ، لكن جوهر هذه الدراسة يركز على الجزائر و حدودها الإقليمية مع دول الجوار القريب.

2. الحدود الزمانية:

فيما يخص الحدود الزمانية فهي دراسة تحليلية لواقع التهديدات الأمنية وآليات التعامل معها حاليا حيث تتوقف أرقام التحليل عند السداسي الأول من سنة 2024 ، مضمون الدراسة يمتد في فصوله غير فترة زمنية طويلة تعود في بعض مراحل الدراسة إلى بداية تشكل الدول القومية بعد معاهدة و است فاليا سنة 1648، بغرض الإستدلال و المقارنة عند التحليل لكن بشكل خاص ركزت على حقبة القرن العشرين حيث قسمت الدراسة ل فترتين زمنيتين ، الأولى لما قبل نهاية الحرب الباردة تناولنا فيها التهديدات الأمنية الكلاسيكية ، والفترة الثانية تخص مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية اليوم تتناول تطور الظاهرة الامنية المعاصرة و تأثيرها على تغير مضامين و تصورات الأمن الوطني بالنسبة للجزائر الإقليم موضوع الدراسة .

مبررات إختيارالموضوع:

1.المبررات الذاتية :

- يعد إختياري لهذا الموضوع نابع من إهتمام شخصي بالدراسات الأمنية وقضايا الحدود ،وتكملة لمسار بحثي في هذا النوع من المواضيع على إعتبار أن مذكرة الليسانس الخاصة بي كانت في ميدان تطور مفهوم الأمن، كما أنني أنجزت مذكرة الماستر حول التحديات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري دراسة جيو-أمنية للحدود ، حيث تناولت فيها جانب ضيق للدراسة أردت التوسع فيها وتقيدم عمل علمي يحيط بهذا الموضوع يمكن أن يكون مرجع يستند فيما بعد الباحثين و الممارسين.

- يندرج هذا الموضوع ضمن تخصص دراسي بقسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية ،ويعتبر من أهم المواضيع في حقل الدراسات الأمنية التي تحظى بإهتمام واسع من طرف الباحثين حاليا خاصة ما تعلق منه بالتغير في نمط وطبيعة التهديدات .

-- الديناميكية التي يتميز بها هذا النمط من الدراسات وهو ما يستدرجني للبحث في مثل هذه المواضيع.

2.المبررات العلمية:

-يعد موضوع التهديدات الأمنية الجديدة من أكثر المواضيع العلمية أهمية في حقل العلوم السياسية بشكل عام و أحد اهم عناصر الدراسات الامنية لما يملكه من تأثير على الدول و الافراد

- تعد دراسات الحدود من المواضيع التي لم يتم تناولها بشكل كبير في الدراسات الامنية بالرغم من التأثير الكبير الذي تملكه حيث أن أغلب دارسي العلوم السياسية أو الدراسات الإستراتيجية يتناولون موضع التهديدات الامنية بشكل مستقل على إعتبار مواضيع الحدود تندرج ضمن دراسات الجغرافيا السياسية بالدرجة الاولى

- يشكل موضوع البحث في الأمن الوطني الجزائري أحد أكثر المواضيع دراسة وتناولا لكننا في دراستنا هذه تناولنا مقارنة جديدة في الدراسات الأمنية لم يتم تناولها ربما بشكل واسع و هو مصطلح "المقاربة الهجينة في مواجهة التهديدات الأمنية للجزائر

أدبيات الدراسة:

بالرغم من كثرة الدراسات التي تناولت قضايا الأمن الوطني الجزائري ، و الكم الكبير من الدراسات التي تناولت مختلف مواضيع التهديدات الأمني الجديدة بمختلف اشكالها و أنواعها ، و تأثير هذه التهديدات على الجزائر ، ولكن لا توجد أدبيات كثيرة تناولت موضوع أمن الحدود الجزائري و علاقته بالتهديدات الأمنية الجديدة

لكن هناك أدبيات تناولت قضايا الحدود في إفريقيا بشكل عام ككتاب نشره المؤلفين النيجيريين سيليستين باسي وأوشيتا أوشيتا بعنوان : " LA Gouvernance et la securité des frontiere en Afrique " نو الذي تناولوا فيه من خلال ثلاثة عشر فصلا قضايا الانظمة في إفريقيا و قضية المؤسسات و تنظيم الحدود و المنازعات الحدودية في إفريقيا و كيفية إدارتها ، و البحث في آليات ضبط تنقل الاسلحة عبر الحدود .

كذلك من المؤلفات ذات الصلة بقضايا الحدود المؤلف بعنوان : " Borders's security :transnational practices and technologies in west Africa " ، لكاتبه فيليب فرود ، والذي تناول فيه مختلف قضايا الحدود في غرب إفريقيا و تأثيراتها الإقليمية خاصة ما تعلق بإنعكاسات و تأثيرات التطور التكنولوجي الكبير على امن الدول سيما من جانب تأثيرها على أمن حدود هذه الدول .

كذلك كتاب تناول فكرة سياسية يدور حولها موضوع دراستنا و هو الفرق بين مضموني الدفاع و الأمن في سياسة الأمن الوطني الجزائري لمؤلفه وليد عبد الحى بعنوان: " فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني"، و لكن الكاتب تناول متغير واحد يعتبر جزء من موضوع بحثنا.

بالإضافة لبعض المقالات في الموضوع مثل المقال الذي كتبه الباحث سحقي سمير في مجلة استراتيجية في عددها 15، و الموسوم بعنوان: " الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود : الجزائر نموذجا"، والتي تناولت هي الأخرى جانب فقط من جوانب دراستنا التي شملت متغيرات أخرى كثيرة غير الحدود الذكية .

كذلك الدراسة التي نشرتها الأستاذة فريدة حموم في مجلة دفاع و إستشراف في عددها 14 و التي جاءت تحت عنوان: " مسألة تأمين الحدود الجزائرية : الحاجة لوضع إستراتيجية شاملة"، وهي دراسة قصيرة تتناول بعض الخطوط العريضة للموضوع تأخذ شكل توصيات و ليست دراسة تحليلية .

المقاربة المنهجية للدراسة:

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة ، وإحدى أهم الوسائل العلمية التي لا يقوم البحث العلمي من دونها ، و التي يتطلبها الضبط الدقيق للدراسة ، نتيجة لطبيعة الموضوع فقد إعتدنا في دراستنا للموضوع على مجموعة مركبة من المناهج العلمية و عدد من المقاربات ، لمحاولة الوصول لربط منهجي يقدم أقرب تفسير و تحليل للموضوع بطريقة علمية منهجية ، إقتضت منا هذه الدراسة الإعتماد على المناهج التالية :

1. **المنهج التاريخي :** حيث إعتدنا عليه من خلال تتبع الصيرورة التاريخية للأحداث للأحداث و تطور المفاهيم في حقل الدراسات الامنية التي تتميز بالديناميكية و التسارع و التطور المستمر مستمدة أسسها من حركات تاريخية متتابعة ، حيث إستخدم هذا المنهج في تقديم سرد تسلسلي لمسار تطور النظريات و المقترباها المفسرة لتطور الظاهرة الأمنية عبر الحقب التاريخية المختلفة ، و لإبراز التراكم المعرفي لهذه النظريات من نشأتها مع الفكر اليوناني القديم إلى غاية ظهور نظريات ما بعد الحداثة ، بالإضافة إلى تتبع التطور الكرونولوجي للتهديدات الأمنية و إنتقالها من الكل الكلاسيكي إلى الشكل اللاتماثلي الحديث ، بالإضافة إلى إبراز مسار تطور و تنامي هذه التهديدات و تحولها لحديات أمنية بالنسبة للدول تهدد حتى وجود و إستمرار الدولة ككل .

2. إضافة إلى المنهج التاريخي الذي يعد منهج أساسي في الدراسات الأمنية إقتضت الضرورة المنهجية للموضوع كذلك الإستناد إلى **المنهج الوصفي التحليلي**، حيث إعتدنا عليه في فهم مختلف الظواهر الأمنية و إستخلاص نسق العلاقة التشابكية بين مختلف متغيرات الدراسة، كعلاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة مثلا و علاقة التهريب بأمن الإقتصادي، و كيفية تأثير إنبهار و فشل الدولة في أمن دولة أخرى إلى غير ذلك من نماذج الدراسة لمختلف العلاقات بين متغيرات الدراسة، حيث عمليا مككنا هذا المنهج من إبراز توصيف تدقيق لمختلف التهديدات العابرة للحدود للأمن الوطني الجزائري و كيفية تأثيرها و إبراز طبيعة العلاقة بين مختلف التهديدات.

3. كما تم الإستناد إلى تقنية تحليل المضمون، وذلك بإستخدام هذه التقنية في تحليل مجموعة من الإتفاقيات و التوصيات و التصريحات لمسؤولين أمنين و سياسيين، و دراسة لمجموعة من النصوص القانونية و المعاهدات المتعلقة بمسائل أمنية و إستخلاص نتائج و مؤشرات و توصيات منها و إستغلالها في فهم الموضوع و تحليل بعض العناصر التي لها علاقة بالموضوع.

4. **منهج دراسة الحالة** إعتدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة لغرض إسقاط الجانب النظري من الدراسة على حالة الجزائر للخروج بنتائج علمية صحيحة تتوافق ومختلف الإفتراضات العلمية لمختلف المدارس العلمية في حقل العلاقات الدولية ذات الصلة، و للإستفادة من هذه الدراسات النظرية لإستشراق العملية الأمنية و التهديدات الأمنية التي تعاني منها الجزائر و كيفية معالجتها على ضوء الدراسات الأكاديمية المختلفة، و يعد منهج دراسة الحالة جد مهم بحيث تكون هناك نتائج واقعية للدراسة تمكن من الوصول لتوصيات و نتائج قابلة للإستفادة منها على أرض الواقع، و ليس فقط تقديم دراسة نظرية أكاديمية بحثية.

الإطار النظري للدراسة :

وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة فقد تم الاعتماد على مجموعة من النظريات التي تفرض طبيعة الدراسة إدراجها كون كل مرحلة و كل مفهوم حمل معه إطاره و قالبه التفسيري أو التنظيري في طياته، و من هذا نجد "المدرسة الواقعية" و التي فسرت و نظرت لفترة ما قبل نهاية الحرب الباردة وتبنت الطرح التقليدي لمفهوم الأمن و الذي يتوافق و منطقها العقلاني الواقعي و الأنطولوجي، بالإضافة إلى "المدرسة النيو واقعية" و التي جاءت كتكيف نظري للمدرسة الواقعية مع تحولات المشهد الدولي بعد نهاية الحرب الباردة و القائمة على

فوضوية النظام الدولي و تعدد الفواعل الدوليين إلى جانب الدولة ظهور الفواعل الأمنية تحت الدولاتية، و بروز الأنماط الجديدة للتهديد العابرة للحدود .

كذلك نجد أفكار باري بوزان حول "المعضلة الأمنية" و "المركب الأمني الإقليمي"، وغيرها من الدراسات التي تصب في سياق المدرسة النيوواقعية .

أما النظرية الأخرى فهي "نظريات الإعتماد المتبادل" و التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة و توافق أطروحاتها مع ترتيبات النظام الدولي الجديد الناشئ عن هذه البيئة و التي تعتبر كنقد للمدرسة النيوواقعية ، حيث تؤمن بعدم فوضوية النظام الدولي و بإمكانية تنظيمه من خلال استبعاد القضايا السياسية و تقديم القضايا الاقتصادية التي تحمل المصلحة المشتركة، و استبعاد فرضية التصارع و التصادم الدولي لصالح التعاون و الإعتماد المتبادل.

و أخيرا نجد "المنظور النقدي في الدراسات الأمنية"، الخاص بالأمن المتعدد الأبعاد، والتي تظم أفكار باري بوزان بالإضافة إلى "أفكار مدرسة كوبنهاغن و المدرسة النقدية الاجتماعية"، والتي تعبر عن المقترح الاجتماعي للأمن و الأبعاد الجديدة للأمن التي تناولناها في إطار مدرسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بجانب "المدرسة الكندية" التي تتبنى المفهوم الجديد للأمن أو ما يسمى ب: "المقاربة الشاملة للأمن".

صعوبات الدراسة:

- الحداثة النسبية للموضوع الخاص بدراسات الحدود والأمن، و تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، وهو ما طرح مشكل يتعلق بالمادة العلمية المتوفرة في هذا الموضوع، خاصة ذات الطابع التحليلي.
- غياب المعلومات المتعلقة بالجانب العسكري و الأمني الجزائري، و ما توفر منها هي قديمة أو من مصادر خارجية، و غياب إستراتيجية أمنية واضحة المعالم بالنسبة للجزائر في مواجهة هذه التهديدات يمكن أن نبني عليها دراستنا و تحليلاتنا.

- كثرة الأحداث و تسارعها والتي لها علاقة بالموضوع كونه دراسة تطبيقية حول الامن الوطني الجزائري و التهديدات و التي تتسم بالتطور و التسارع ما جعلنا نقوم بتحديث المعطيات و المعلومات في كل مرة و دوريا عبر مسار سنوات إنجاز هذا العمل العلمي ففي كل مرة نضطر لتحديث المضمون .
- يعد الموضوع محل الدراسة موضوع متشابك جدا لكثرة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع و التي تحضى كلها بأهمية في الدراسة و كان لزاما التطرق إليها ، ما جعلنا لا نفصل كثيرا في كل متغير حتى نتطرق لجميع الجوانب و الإحاطة بالموضوع و لكن دون أن نخل بالهدف والمتمثل في تقديم صورة واضحة ومفهومة عما نريد الوصول إليه من خلال هذه الدراسة .

تبرير خطة الدراسة:

تم تقسيم الموضوع محل الدراسة لأربعة فصول: فصلين نظريين و فصلين تطبيقيين.

الفصل الأول:

إشتمل الفصل الأول للدراسة تقديمًا للإطار المفاهيمي و النظري للدراسة في متغيرها الأول المتمثل في الحدود من خلال التطرق في المبحث الأول لتقديم مدخل مفاهيمي للحدود و التطور التاريخي لها في مختلف الأدبيات الغربية منها و الشرقية بالإضافة إلى خصائص الحدود و تصنيفها ، ثم التطرق إلى وظائف هذه الحدود و تطورها بين الماضي و الحاضر ، أما في المبحث الثاني سنتناول القواعد الدولية المنظمة للحدود من العرف الدولي و القانون الدولي و المعاهدات الدولية المنظمة للحدود ، أما المبحث الثالث فيخصص لأهمية الحدود جغرافيا و أمنيا ، أما المبحث الرابع فخصص لدراسة مختلف آليات و تدابير ضبط الحدود و إدارة أمنها سواء في أوقات السلم او أوقات الحرب.

الفصل الثاني:

فيما يخص الفصل الثاني فسيكون إطارا نظريا نتطرق من خلاله إلى خصائص التهديدات الأمنية المعاصرة و أثرها على أمن الحدود و سيتكون هذا الفصل من أربعة مباحث ، يخصص المبحث الاول فيها لدراسة مفاهيمية و نظرية لأهم المقاربات في حقل الدراسات الأمنية المفسرة لظاهرة التحول و التوسع في نمط و طبيعة التهديدات الأمنية للدول بعد الحرب الباردة و تبيان تمايزها عن المفاهيم الكلاسيكية للحدود ، أما

المبحث الثاني فسنفصل فيه في هذه التهديدات و التحديات لامن الحدود و سنقسمها لتهديدات تناظرية أي تتشابه فيها الدول كوحداث للتحليل نستعرض فيها أثر الثورة في الشؤون العسكرية في تغيير المفهوم الكلاسيكي للحدود و كيف تتخطاه و تجعله قاصرا أي من دون معنى ، و الشكل الثاني من التهديدات اللاتناظرية المتميز بتعقيده و كونه عابر للحدود و للدول ، أما المبحث الرابع فسنخصصه لاثر هذا النمط من التهديدات على المفهوم الكلاسيكي لخط الحدود و علاقته بمنطق الدفاع و الأمن .

الفصل الثالث:

أما الفصل الثالث فيعد الدراسة التطبيقية لموضوع بحثنا و الذي من خلاله سندرس النموذج الجزائري في عملية تأمين الحدود ورهانات التصور الكلاسيكي في ضبط الحدود القائم على مقارنة الدفاع بالقوة العسكرية على خط الحدود و مدى تمكن هذه المقاربة من تحقيق الأمن للدولة بمفهومه الشامل خاصة مع التحول في طبيعة المهددات للامن الوطني الجزائري ، حيث سنبدأ دراستنا بتقديم مدخل في الجغرافيا الأمنية للجزائر من خلال موقعها الجغرافي وطول وطبيعة حدودها البرية والبحرية مع دول الجوار ، من ثمة دراسة كل خط حدود على حدى مع دول الجوار وطبيعة هذه الحدود ، بعدها سنقوم بعرض للتصور الجزائري للأمن الوطني مستعرضين خلاله مرتكزات العقيدة العسكرية للجزائر و التي نستشف من خلالها طبيعة التهديدات و التحديات الأمنية التي يتضمنها هذا التصور للأمن ، كما سنبرز مكانة القوة العسكرية و منطق الدفاع بمفهومه الكلاسيكي في هذه العقيدة ، بعدها سنحاول أن نبحت عن مصادر التهديد التي تواجه الجزائر سواء منها ذات الطابع التقليدي ممثلا في قضايا الخلافات الحدودية مع المغرب ، أو في الأشكال الجديدة للتهديد المتميزة بعدم التناظر و العابرة للحدود من منطقة الساحل جنوب الصحراء الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية ...إلخ ، كما سنبين أثر الفشل الدولاتي في دول الجوار على الأمن والإستقرار في الجزائر، بعدها سنقوم بإستعراض إنعكاسات هذه الأنماط الجديدة للتهديد على التصور الكلاسيكي الجزائري للأمن المرتكز على البعد العسكري و منطق الدفاع و نعرض المفهوم الموسع للأمن الوطني الجزائري .

الفصل الرابع :

أما في الفصل الرابع فسنتناول بمقاربة نقدية و تقييمية التدابير و الآليات المختلفة التي إنتهجتها الجزائر للتكيف مع التصاعد و التحول في طبيعة التهديدات الامنية العابرة للحدود ، حيث سنتطرق بداية إلى الآليات

السياسية و القانونية التي إنتهجتها الجزائر بداية بالعمل الدبلوماسي الإقليمي و الدولي لمواجهة هذه التحديات ، ثم التعديل الذي مس الترسنة التشريعية و القانونية للتكيف مع الانماط المستحدثة من الجرائم ، بعدها سوف نتطرق لجانب آخر لا يقل أهمية عن العمل السياسي و القانوني و هو تحديث المؤسسة العسكرية و تعزيز إحترافية الجيش و تدعيمه بأحدث التقنيات لتأمين الحدود مع الزيادة في الموازنة العسكرية و تحسين مستوى التكوين للأجهزة الأمنية المكلفة بمراقبة الحدود لننتقل من المفهوم الكلاسيكي لأمن الحدود نحو الحدود الذكية ،بعها سوف نفصل في مختلف التدابير السوسيو-إقتصادية التي إنتهجتها الجزائر لدعم المناطق الحدودية و رفع مستوى التنمية بها لمواجهة مشاكل التهريب و الجريمة المنظمة في هذه المناطق لضمات تدعيم أمن الحدود ، كما نعرض مختلف مشاريع التنمية و الإستثمارات التي خصصتها الجزائر لتنمية هذه المناطق الحدودية.

الفصل الأول

وظائف الحدود وتطور ميكانيزمات تأمينها: مدخل مفاهيمي

الفصل الأول: وظائف الحدود وتطور ميكانيزمات تأمينها: مدخل مفاهيمي

أصبحت الدولة القومية اليوم غير قادرة إن لم نقل عاجزة لوحدها عن ضمان أمنها القومي وعزل نفسها وإقليمها عن ما يحدث من تطورات أمنية حولها، فيما يسمى بالحزام الأمني للدولة من دول الجوار الجغرافي المباشر لها، حيث لم يعد تأمين الإقليم الوطني لوحده من خلال ضبط الحدود فيما يسمى بالدفاع على خطوط الحدود الداخلية كافيا لضمان الأمن القومي للدولة، كما لم يعد غلق الحدود الجغرافية والانعزال عن باقي الدول يمكن من وقف زحف التهديدات العابرة للحدود les menaces transfrantariales، كما لم تعد هذه الحدود عازلة أمام التهديدات اللاتناظرية، وعدم تمكن القوة العسكرية لوحدها من مواجهتها من خلال إجراءات ضبط وتعزيز الحدود..

حيث نجد جيمس روزنو James Rosenau في هذا السياق يقول بأن التغييرات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة قد "أضعفت قدرات الدولة وفعاليتها في مواجهة مختلف أنماط التهديد وجعلت حدودها أكثر اختراقا وأقل أهمية"، وذهب كينشي أوهماي Kenichi Ohmae في نفس التوجه تقريبا، في كتابه المشهور "عالم بلا حدود"، والذي يعلن فيه بكل ثقة أنه في ظل الاقتصاد العالمي الحالي فإننا نتجه نحو إلغاء للحدود.

وبالتالي لفهم مضامين الحدود الأمنية بالنسبة للدول سيتم التطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- مدخل في فهم مضامين الحدود الدولية: تأصيل فكري
- القواعد الدولية المنظمة للحدود
- أهمية الحدود الدولية جغرافيا وأمنيا
- آليات ضبط الحدود وإدارة أمنها

لكي يتحقق للدولة أمنها ولاستقرارها الداخلي ، يجب إدراك أن أمنها الداخلي يبدأ من حدودها الدولية البرية و البحرية والجوية ، ما يستدعي إيجاد الحلول المبنية على إستراتيجية أمنية شاملة للدولة يندرج ضمنها أمن حدودها لتحسينها من أن تخترق من طرف المهربين و المتسللين ، و عصابات الجريمة المنظمة و التي تمارس تجارة و تهريب المخدرات ، الأسلحة و المتفجرات ، و تدعم الأعمال الإرهابية، و تسعى لزعزعة أمن و استقرار الدولة الداخلي.¹

وبناء على ذلك يمكن القول أن الدولة هي ظاهرة جغرافية سياسية Politico - Geographic Phenomenon وان الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يختص بدراسة الدول ، أو كما قال عنها البعض بأنها جغرافية الدول (Geography of States). والقول بأن الدولة ظاهرة جغرافية - سياسية يجعلنا نتوقف قليلاً لنرى وجهة نظر الجغرافيا السياسية حول أحد ظواهر الدولة ، وهو الحدود السياسية التي إستدعت منا الوقوف قليلاً عند بعض المعايير والمبادئ الرئيسية التي بموجبها تأسست الدولة والحدود السياسية في حد ذاتها بإعتبارها ظاهرة جيوسياسية لها أبعادها وجوانبها المختلفة المرتبطة بأمن وسلامة الدولة هذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

المبحث الأول: مدخل في فهم مضامين الحدود: تأصيل فكري

تعتبر الحدود الدولية ذلك المجال المحدد لسيادة والسلطة السياسية والقانونية ودورها في تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأفراد والشعوب داخل أوطانهم وخارجها ناهيك عن مراقبة حركة الهجرة النظامية والغير النظامية عبر وضع مجموعة المؤشرات والإجراءات القانونية للمراقبة الحدودية سعياً نحو تحقيق بيئة دولية آمنة تحكمها السلم والأمن الحدودي والحد من انتشار المخاطر والتهديدات الأمنية الكلاسيكية والجديدة المتمثلة في: الإرهاب وتداعيات الهجرة الغير الشرعية وتجارة المخدرات وتجارة بالبشر وغيرها من القضايا الأمنية الشائكة التي إستدعت من السلطات الدولية التحرك الفوري لتعزيز الوضع الأمني على الحدود الدولية هذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث .

¹ مسفر بن صالح الغامدي، "تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البحرية و مراقبة الملاحة البحرية". ورقة مقدمة في ملتقى : قضايا الملاحة البحرية و أثرها على الأمن"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (د س ن) ، ص 2.

المطلب الأول: تعريف الحدود والتطور المفاهيمي لها

أيا كان تعقد مسألة الحدود حاليا فقد أثارت و مازالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول ،كون هذه الحدود هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول و تحتك فيها الكتل البشرية و تتفرق فيها المصالح الاقتصادية ، و قد شكل تعريف الحدود على أنها خط أم نطاق الحدود و التخوم مشكلة بين الباحثين.

يعد فريدريك راتزل من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود ، و في كتابه "الجغرافيا السياسية" (1895)، ذكر راتزل عدة إيضاحات لهذه المشكلة ،فهو يقول أن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة أما خط الحدود فما هو إلا تجسيد لهذا النطاق، ففي الدول القوية يظهر ارتباط قوي بين نطاق الحدود و قلب الدولة، و أن أي ميل إلى ضعف هذا الارتباط سيؤدي إلى ضعف الدولة أو خسارة جزء من أراضيها.¹

أولا: تعريف الحدود

1. تعريف الحدود في اللغة :

الحد في اللغة: هو الفاصل أو الحاجز بين شيئين لتمييز أحدهما عن الآخر، لكي لا يختلطا أو يعتدي أحدهما على الآخر.²

2. التعريف القانوني للحدود :

حضي موضوع تعريف الحدود الدولية من الناحية القانونية باهتمام كبير من قبل فقهاء القانون الدولي ، ويتضح ذلك من خلال العديد من التعريفات التي وضعوها كلما تطرقوا إلى إقليم الدولة على وجه

¹ عدنان صافي ، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر. مركز الكتاب الأكاديمي للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 219.

² محمد محمود السرياني ، أهمية الحدود الدولية: وجهة نظر جغرافية. جامعة أم القرى، مكة، 1420هـ، ص 4.

الخصوص ، فالاستاذ بول روتر P.REUTRE حيث إعتبر الحدود بمثابة الحد الذي يفصل إقليم الدولة عن المجالات المشكلة لإقليم الدول الأخرى ، أو المجالات الغير خاضعة لسيادة دولة ما¹.

أما الأستاذ تيري هيرت T.HUBERT في تعريفه للحدود فإعتبرها ذلك الخط القانوني الذي يعين نطاق الإقليم و غيره عن إقليم دولة أخرى .

كما عرفها أستاذ القانون الدولي بجامعة الإسكندرية علي صادق أبو الهيف ، والذي قال بشأن الحدود "بأن لإقليم كل دولة حدود تفصلها عن أقاليم الدول الأخرى المحيطة به ، والتي تعد بالأهمية بما كان ، إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم و تنتهي سيادة الدول الأخرى² .

وفي نفس الإتجاه جاء تعريف قاموس القانون الدولي للحدود الدولية ، حيث مثلها بذلك الخط الذي يحدد بداية و نهاية إقليمين تابعين لدولتين متجاورتين ، و هذا لهدف مباشر ، هو تلافي ما قد يثور بين الدول من منازعات ، زيادة على حصر الشعب في مجال معين بشكل دائم³ .

و بالتالي ، فحد الدولة هو ذلك الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة ، و هو الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى⁴.

إن الحدود السياسية بالمعنى الحديث لا تعود لأبعد من قرن من الزمان ، وقد بدأت تتبلور في أوروبا مع ظهور مبدأ الدولة الحديثة ، الذي اقترن بظهور الرأسمالية الأوروبية ، وما ترتب على ذلك من ظهور مبدأ القوميات ، وتوسع الحركة التجارية ، التي ساعد على وجودها الكشوف الجغرافية في العالم الجديد ، والاستعمار في أقطار العالم القديم .

لقد ارتبطت الحدود التي تفصل الدول والإمبراطوريات القديمة في السابق بمفهوم التخوم ، حيث كانت تترك مساحات واسعة من الأرض غير صالحة للتوطن البشري ، كمناطق حاجزه بين الدول والشعوب ،

¹ Reutrie Paul ,droit international public .presses universitaire de France,nendome.1976,p167.

² انظر: علي صادق أبو الهيف ، القانون الدولي العام، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1975، ص342.

³ احمد اسكندري و محمد ناصر أبو غزالة ، القانون الدولي العام المجال الوطني . الجزء3، مطبعة الكاهنة ، 1998، ص10.

⁴ محمد محمود السرياني ، المرجع السابق الذكر ، ص5.

لذا عملت البحار والغابات الفسيحة والمناطق الجبلية ومناطق المستنقعات والصحاري كحواجز ضد التوسع البشري، أو اختلاط الأمم، وشكلت هذه الظواهر الطبيعية مناطق دفاعية حاجزة، تفصل بين مجموعات بشرية تعيش على جوانبها وتنمو في أمان واطمئنان.¹

لقد ارتبطت الحدود السياسية الحديثة بشيوع مفهوم السيادة الإقليمية ، أي السيادة على مساحة معينة من الأرض ، وعلى مجموعة السكان الذين يعيشون فوقها ، فالسيادة الإقليمية لم تكن موجودة في السابق بل كانت السيادة شخصية أو بشرية، فسيادة الحاكم في العصور السابقة لا حدود أرضية واضحة لها ، لكنها تمتد بامتداد الأشخاص أو الناس الذين يفرض عليهم الحاكم سلطته، ولم تكن حماية الفرد آنذاك ترجع إلى كفاءة الحكومة وتطبيق القوانين - كما هو الحال في عصرنا الحاضر- بل كانت ترجع إلى انتماء الفرد إلى شخص قوي ، وهذا الشخص بدوره يخضع لحاكم قوي آخر ، الذي ربما يكون هو الملك أو الأمير أو الحاكم العام ، وفي مثل هذه الحالة ترتبط الأرض والحدود بمقدار انتماء الأشخاص ، الذين يسكنون عليها ، لهذا الحاكم أو ذاك ، فقد يغير الفرد انتماءه من حاكم إلى آخر ، وبالتالي تخرج مساحات واسعة من سلطة ذلك الحاكم لتنظم إلى حاكم آخر منافس ، ولهذا لم تكن الدول لها في السابق حدود إقليمية واضحة على الأرض ، بل كان لها سيادة على الأشخاص ، والتي تعني أن الحدود تقف عند المناطق التي يمتلكها هؤلاء الأشخاص.²

بعد التطرق لبعض المفاهيم الخاصة بالحدود في مختلف الأدبيات ، ولاحظنا الإختلافات المسجلة بينها نتطرق بعدها لنشأة و تطور قضايا الحدود الدولية .

ثانيا : نشأة وتطور الحدود الدولية

لقد كان التحول من مفهوم التخوم في العصور القديمة ، إلى مفهوم الحدود في العصور الحديثة ، مرتبطاً بظهور دول القوميات في أوروبا ، الذي ساعد على تبلور وتطور مفهوم الدولة الحديثة ، إذ لم يعد

¹ السرياني محمد محمود ، "الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها وتطورها ومشكلاتها)". الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001. ص 60.

² محمد محمود السرياني، مرجع سابق ، ص 61.

السكان عبارة عن تابعين يدفع بهم من حاكم إلى حاكم آخر ، بل أصبحوا مجموعات من الناس ذوي ميول واتجاهات واحدة ، تميل إلى الانتماء إلى هذه الدولة أو تلك ، ومع نمو الشعور القومي بالانتماء ، كان لابد من تحديد واضح للحدود ، التي تعبر عن ميول هؤلاء السكان وشعورهم في الغالب ، لتجعلهم ينظمون ضمن إطار إقليمي واحد هو الدولة.¹

فظهر الحدود بشكل عام هو وليد حاجة الإنسان للتملك و الحيازة فالرغبة في التملك أوجد الحاجة إلى حدود أو فواصل تميز الملكيات عن بعضها و تحددها ، إذ بدت المجتمعات في تلك الأيام تشعر أن حقوقها و سلطانها له مجال أرضي محدد لا يجوز التعدي عليه ، و لذلك كان أي خرق من قبل أي طرف خارجي يقود إلى النزاع و القتال.

كما إرتبطت الحدود مع ميلاد الدولة ككيان سياسي يميزها عن غيرها من الدول ، ولقد وردت كلمة الحدود في الادبيات الغربية و الأوروبية بالتحديد مع بروز مفهوم الدولة الحديثة فسابقا مع الغمراطوريات لم تكن خطوط الحدود بين الإمبراطوريات لا واضحة و لا ثابتة و كان يصطلح عليها بالتخوم ، حيث لم تتميز بالتحديد ، غير أن المؤلفات التاريخية اليونانية القديمة ككتابات هيرودوت HERODOTE و ثيوسيديدس THUCYDIDE كشف عن صورة واضحة لطبيعة النزاعات الإقليمية ، و كانت الحروب بين المدن اليونانية مرتبطة دائما بمشاكل الحدود ، بسبب الصراع حول ملكية الأراضي الصالحة للزراعة و ماطق الرعي و كان الطرف الذي ينتصر في الحرب يقوم بنزع الأنصاب الموضوعة على خط الحدود و يغير موضعها . وجاء الرومان بمفهوم ذو طبيعة عسكرية للحدود ، حيث إعتبروها فاصلا بين روما و العالم البربري MONDE BARBARE كونها مثلت بالنسبة لهم خط مراقبة وطوارئ .

و بحكم الطابع التوسعي للإمبراطورية الرومانية فإن مبدأ ثبات الحدود لم يكن محترما كون الفكر الروماني في تلك الفترة كان يتميز بكونهم أمة متحركة لا تؤمن بالحدود حيث كانت توسعية ، و تسعى دائما لضم مناطق جغرافية جديدة لإقليمها .

¹ نفس المرجع ، ص 64.

أما في الفقه الإسلامي فلا يعطي أهمية للحدود أو الجغرافيا على الرغم من أنه على فترات زمنية مختلفة عبر التاريخ نشأت الدولة الإسلامية و أولها كانت الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة بعد هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام و صحابته و بعدها فترة الفتوحات الإسلامية التي شملت أصقاع الأرض حيث لم تكن هناك حدود ثابتة لها و هذا نابع من الفكر الإسلامي النابع من القرآن الكريم مصداقا لقوله سبحانه و تعالى: "وما ارسلناك إلا كافة للناس بشيرا و نذيرا"، سورة سبأ الآية 28.

فالإسلام لا يؤمن بالقوميات والحدود، وسبب ذلك أن الرسالة الإسلامية جاءت لكافة البشر دون تحديد لجنس و لا لإقليم معين .

و بالتالي فإن مفهوم الحدود كحد فاصل للأقاليم بدأت أولى مضامينه تظهر في العصور الوسطى، وذلك بعد موت الإمبراطور شرلمان، أين تقاسم ورثته الإمبراطورية الجرمانية المقدسة آنذاك، بمقتضى إتفاقية VERDUN سنة 843 م، حيث حصل ابنه لوثر على إيطاليا، إكس لاشبل ومصب نهر الراين، و الإبن لويس حصل على الأراضي الألمانية الواقعة شرقا، في حين حصل شارل على أراضي الفرنك الواقعة غرب ممر لوثر¹.

في هذه الفترة بدأت تظهر الخرائط في أوروبا و بدأ اللجوء إلى إتخاذ الحدود الطبيعية كأساس للفصل بين الأقاليم، و تم رسم أول خريطة مبنية على حدود على أساس لغوي من طرف المفكر SEBASTIEN MUNSTER، و شيئا فشيئا بدأت تأخذ فكرة الحدود أهمية في الفكر الدولي، خاصة مع بداية ظهور حقل معرفي يعنى بدراسة الجغرافيا السياسية و علم الإستراتيجيا².

بعدها تم التطرق لمفهوم الحدود وتطور الإطار المفاهيمي لها وتتبع مسار تطور قضايا الحدود عبر التاريخ لابد من دراسة خصائص الحدود الولية ومعرفة مختلف تصنيفاتها لآخذ صورة واضحة و تفصيلية لها للتمييز بينها و لفهم أكثر للموضوع .

¹ صالح محمود بدر الدين، التحكيم في منازعات الحدود الدولية. ط1، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 1991، ص 44.

² نفس المرجع، ص 45.

المطلب الثاني: خصائص الحدود الدولية وتصنيفها

تعرف الحدود الدولية بأنها ظاهرة معقدة نظرا لتمتعها بتداخل الأبعاد والجوانب السياسية والاقتصادية والجغرافية والبرية والجوية والطبيعية التي يمكن أن تمثلها عدة مظاهر كالسلاسل الجبلية والبحار والمحيطات والحدود الإصطناعية التي تمثلها خطوط الطول ودوائر العرض جعل منها تأخذ تصنيفات متعددة طبقا لما يمليه القانون الدولي الحدودي ودراسات الأبحاث الجيوسياسية.

وعليه طرحت دراستنا بعض الخصائص الطبيعية والقانونية والسياسية لظاهرة الحدود السياسية إلى جانب التطرق لمختلف الجوانب القانونية لنشأة الحدود الدولية كظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد وعلاقته بكيفية تحقيق السلم والأمن الوطني من جهة ومن جهة أخرى توسيع آفاق الأمن الدولي

أولا: خصائص الحدود الدولية :

يعبر القانون الدولي الحدود بضرورة ثبات الحدود الدولية باعتبارها عاملا مهما جوهريا في إستقرار العلاقات الدولية وإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين بإقرار الموثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية المرتبطة بميلاد الدولة الحديثة ، حيث تتطلب إجراءات تحقيق السلم والأمن الحدودي التطرق لمختلف الإجراءات القانونية والسياسية والجغرافية الضابطة للحدود الدولية .

فتسوية النزاعات الحدودية ومحاربة الإرهاب الدولي الحدودي الهجرة الغير الشرعية والإرهاب الدولي وتنامي الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وانتشار الفوضى الإجتماعية والسياسية ما يؤثر ذلك على الأمن الوطني وقطاعاته دفع بالدول بإنتهاج مختلف السياسات تعاونية أمنية لتنمية الشعور الأمني المشترك وتعزيز فعاليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتكوين منطقة التبادل التجاري الحر وتحقيق المصالح الدولية المشتركة وتعميق الحوارات والنقاشات بين الضفتين لتقليل من تنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية ، وعلى غرار ما تم طرحه تتمتع الحدود الدولية بمجموعة الخصائص والميزات المتمثلة في :

-الحدود الدولية عبارة عن خطوط جغرافية تبين بداية ونهاية السيادة الدولية

-الحدود مفهوم ديناميكية ينتهي للقانون الدولي

- الحدود الدولية عبارة قواعد قانونية متعلقة بأمن الوطني لدولة لذلك فهي فهو موضوع رئيسي لأحد فروع قانون الدولي، وهو القانون الدولي للحدود وهو القانون الدولي للحدود الذي يستمد مصادره من العرف الدولي والمعاهدات

- ترتبط الحدود الدولية ببعض الجوانب الفنية تمثلت في: الأعمال الجغرافية، كيفية ترسيم الحدود الدولية.

- إرتباطها بالدراسات السياسية والأبحاث الميدانية التي تسبق رسم الحدود الدولية.

- إرتباطها بمعاهدات دولية خاصة الدول¹.

- ترتبط وظائف الحدود السياسية بإقامة الحد الدولي في صيغته النهائية، مع وضع كافة الإجراءات القانونية والسياسية والأمنية لحماية الأمن الوطني لدول وتجاوز المشاكل والأزمات الأمنية الحدودية

- تتعلق عملية ترسيم الحدود بالمبادئ القانونية العامة التي تهدف لتنظيم الشؤون الأمنية الدولية².

- يرتبط مفهوم الحدود لسياسية بالسيادة والسلطة والأفراد والقيم الوطنية وقد أوضح آلية الدخول إلى بلاد ذات طريق الحصول على التأشيرة بناء على الأوراق الثبوتية مثل جواز السفر، وثيقة اللجوء أو وثيقة سفر عديدي الجنسية وغيرها.

2. تصنيف الحدود السياسية :

إهتمت دراسات كثيرة بالأنواع المختلفة للحدود السياسية و تناولتها بالتحليل، و هناك عوامل كثيرة تؤثر في شكل و أنواع الحدود السياسية، و لا شك أن هناك مجموعتين كبيرتين من هذه العوامل، فهناك الحدود المنيعية الآمنة و هناك الحدود التي تمر بمناطق شديدة الكثافة السكانية، و أخرى تمر بمناطق

¹ بيدي أمال، "القانون الدولي للحدود"، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة الماستر، جامعة مزيان عاشور -الجلفة-، 2021، 2022، ص.16

² حسن عبد الرزاق، "دور عملية ترسيم الحدود السياسية الدولية في حفظ السلم والأمن لدوليين، مجلة الناقد لدراسات السياسية

، العدد: 02، سبتمبر 2017، ص.196

صحراوية مفتوحة خالية من السكان أو مناطق تغطيها الثلوج ، و أخرى بمناطق غابات أو جبال و غير ذلك.

كما أن هناك حدود مستقرة قديمة نجحت بشكل فعلي في الفصل بين دولتين أو مجموعتين بشريتين وجدت على جانبي خط الحدود ، ويتقبل الناس وجود هذا الحد الفاصل بينهم بشكل طبيعي ، ويتم التبادل التجاري بين الدوليتين بشكل طبيعي كما يتقبلون الأنشطة السكانية الأخرى بكل هدوء ، في حين توجد حدود سياسية تفصل بين دوليتين ، بينهما علاقات متأزمة بسبب خلاف حول خط سير الحدود السياسية في حد ذاتها أو نزاع حول مناطق قريبة من الحدود بينهما أو تصعيد أزمات سياسية من وقت لآخر¹.

وبشكل عام لكي نتعرف على الأهمية الأمنية للحدود لابد لنا من تحديد أنماطها أولا ، لأن هذه الأنماط يتبين من خلالها الضابط الأمني للحدود ، ومن الجدير بالذكر أن الحدود يمكن تصنيفها إلى عدة أنماط تضبطها معايير مختلفة مثل شرعيتها ، وقانونيتها ، وتكوينها الزمني ، والوظيفة التي تؤديها . وحدود الدول قد تكون برية وبحرية وجوية . (و نحن ستأخذ بهذا التصنيف الأخير كونه يعتبر أشمل).

1. الحدود البرية : هي الحدود الفاصلة بين الدول في المناطق البرية ، ويمكن تصنيفها إلى الأنماط التالية: أ. 1.1 الحدود الإصطناعية:

إستخدمت أول مرة في القرن الخامس عشر أثناء تقسيم المناطق الجغرافية والتلال والتضاريس وتعيين المناطق الزراعية والغنية بالثروات الطبيعية والمعدنية والسلاسل الجبلية، حيث تم تحديدها من خلال أسلوبين رئيسيين :

1.1.1 الحدود الفلكية: وهي تلك التي تتبع خطوط عرض أو طول مثل جزء كبير من الحد الأمريكي الكندي الذي يتبع خط العرض 49 شمالاً ، أو مثل كثير من الحدود في أفريقيا:

2.1.1 الحدود الهندسية: هي خطوط حدود مستقيمة تتبع خطوط الطول ودوائر العرض، وفي بعض المناطق يتم رسم أقواس مركزها نقط ثابتة، مثال ذلك حدود غامبيا في الغرب الأفريقي التي رسمت حدودها على

¹ نفس المرجع، ص222.

شكل أقواس مركزها نهر غامبيا، واتخاذ خطوط الطول والعرض أساسا لتعيين الحدود هو أمر شائع في الأمريكتين وأستراليا وأفريقيا، حيث إن مثل هذه الحدود أحد خصائص المناطق المستعمرة الجديدة، وقد تم ترسيم تلك الحدود في الوقت الذي لم يتم فيه استكشاف تلك المناطق ولم تتوافر المعرفة الكاملة عن طبيعة الأراضي¹.

وعلى ذلك فإن الخطوط المستقيمة كانت فواصل مناسبة لإقامة حدود بين القوى الاستعمارية المتنافسة، وخاصة في تلك البقاع التي تخلو أو تكاد تخلو من السكان، والعديد من الحدود الأفريقية المستقيمة الشكل نغم تحديدها عام 1884 - 1885 في مؤتمر برلين لتحديد مناطق نفوذ القوى الأوروبية الاستعمارية المتنافسة، أما في دول العالم الجديد (الأمريكتين وأستراليا) فكان للفراغ النسبي للأرض من البشر، وعدم دراية المستعمر بطبيعة الأراضي في تلك المناطق دور مؤثر في إقامة الحدود الهندسية، وكانت تلك الحدود حينئذ لا تثير المشكلات نظرا لترسيمها في المناطق الخالية من السكان².

2.1 الحدود التي تسير المظاهر الطبيعية

هي الحدود التي تستند إلى الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار والغابات والصحاري عند رسم الحدود بين البلدين، ولقد استندت الكثير من الحدود بين دول العالم إلى مناطق الجبال والتلال كونها تمتاز بمظاهر طبيعية ثابتة ومستقرة ومرئية ووعرة وقليلة السكان، وهذه الميزات أهلتها لتكون أصلح وأفضل حدود فاصلة بين دول متجاورة، فوعورة الجبال تعتبر من العوامل المهمة والتي تقلل من الاحتكاك والتصادم الذي يحتمل أن يقوم بين الدولتين المتجاورتين، وتمثل قلة الموارد في المناطق الجبلية إلى قلة السكان فيها وهذه ميزة إيجابية لتقليل المشاكل بين الدولتين، ووعورة التضاريس عامل فصل يعرقل الحركة والانتقال على جانبي الحدود، كما تعتبر بمثابة تحصينات دفاعية يمكن أن تستفيد منها الدول في حالة الغزو الخارجي³.

3.1 الحدود الإثنوغرافية (الحضارية)

¹ علي طه عبد الرحمان فيصل، القانون الدولي ومنازعات الحدود، ط2، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، الإمارات، 1999، ص23.

² حسن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص198.

³ البلوي فهد حماد، مرجع السابق، ص21.

هي الحدود التي تقوم على أساس مظاهر ثقافية كاللغة و الدين و الإقتصاد و العادات و التقاليد ، حيث يحمل هذا النمط من الحدود قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة للسكان على جانبي الحدود ، و يقبلون هذا النمط رغم خطورته ، و هذه الحدود تفصل بين مجموعات بشرية تختلف فيما بينها من حيث العرق أو الدين أو اللغة ، أو جميع هذه العناصر مجتمعة ، أو على أساس عنصريين منهما .

ومن الجدير بالذكر أن هذه العناصر الإثنوغرافية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تثبيت الحدود بين الدول ، فتوزيع القوميات المتجانسة في تركيبها الحضاري يخفف من حدة المنازعات الدولية ، ويقلل من الأضرار التي تلحق بالمصالح السكانية على جانبي الحدود . لذا كانت الحدود الإثنوغرافية من أفضل أنواع الحدود السياسية ، غير أننا في الواقع لا نجد إلا القليل من خطوط الحدود الإثنوغرافية ، التي تفصل بين العناصر والسلالات البشرية أو الشعوب والقوميات فصلاً تاماً ، ومرد ذلك إلى الأحداث التاريخية المتعاقبة كالحروب والاستعمار ومراكز الثقل السياسي التي تعرضت لها خريطة العالم بأسره ، لذا يمكن القول أن الحدود البشرية التي تتماشى مع التركيب الإثنوغرافي محدودة ، والسمة الغالبة هي تداخل الشعوب المتجاورة بعضها مع بعض ، مما يصعب معه إيجاد حدود فاصلة بينها ، والنتيجة هي تعقيد التركيب العرقي و اللغوي والديني ، وظهور جيوب إثنوغرافية في الدول الأخرى.

4.1 أشكال أخرى للحدود:

1.4.1 الحدود الجمركية

ترتبط الحدود الجمركية بالقواعد والقوانين المفروضة من طرف هيئات معينة غايتها تحقيق الأمن والسلم في مجالات نقل البضائع والسلع طبقاً لإجراءات النظم الجمركية التي تضعها الدولة ، كما تمثل الحدود الجمركية ذلك الخط الذي لا يجوز أن تتجاوزه البضائع و السلع دخولا أو خروجاً إلا طبقاً للنظم و الإجراءات الجمركية التي تضعها الدولة ، و يمكن للحدود الجمركية أن تكون أوسع نطاقاً من الحدود القانونية للدولة في حلة الاتحادات الجمركية ، بينما تكون أضيق منها حين تخص مدينة أو جزء من إقليمها.

كما أن هناك إختلاف بين الحدود القانونية و السياسية للدولة و الحدود الجمركية ، حيث تلغى الفواصل الجمركية بين أعضاء الإتحاد مع بقاء الحدود القانونية و السياسية ، ومثال ذلك غتحد بينيلوكس سنة 1947 ، الذي ضم كل من بلجيكا هولندا و ليكسمبورغ¹.

2.4.1 الحدود الإدارية

هي عبارة عن تقسيمات إدارية محلية من خلال وضع قطاعات وطنية تختص كل هيئة بوظيفة معينة وتشترك جميعها بخدمة المجتمع والدولة بما يحقق الرفاهية للأفراد والشعوب وذلك طبقا لما يمليه الدستور الداخلي للدولة².

غير أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك تطابق بين الحدود القانونية السياسية والإدارية ، فقد تحيل الدولة إدارة جزء من إقليمها إلى دولة أخرى و من امثلة ذلك أن الحدود الدولية بين مصر و السودان تعينت وفق إتفاق سنة 1899 على أساس دائرة العرص 22 فلكيا ، لكن نص الإتفاق على تولي السودان إدارة منطقة حلايب³ ، وفي مثل هذه الحالات يظل هذا الجزء خاضعا لسيادة الدولة صاحبة الإقليم بينما ، يخضع إداريا فقط لإدارة الدولة الأخرى ، و طبقا لذلك لا تتأثر الحدود السياسية للدولة بخضوع أجزاء من إقليمها لإدارة دولة أخرى فيضل خط الحدود القانوني ثابتا.

3.4.1 الحدود المتعلقة بالهدن أثناء الحروب

يعرف هذا النوع من الحدود بتوقيع مختلف الإتفاقيات والمعاهدات الدولية بخصوص تحقيق الأمن الدولي المشترك بين مختلف الدول والمقاطعات الإقليمية ويظهر هذا في قواعد وقوانين القانون الدولي للحدود ، وعادة ما تدخل في هذا تدابير مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة⁴.

¹ عمورة رابع ، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها ، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية بكلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 24

² نفس المرجع ، ص 32.

³ غانم محمد حافظ ، مذكرات في القانون الدولي . دار النهضة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1972 ، ص 234.

⁴ للمزيد أنظر : بلخشت عمر أبو بكر ، النظام القانوني لمفهوم الحدود في القانوني الدولي العام . المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد 44 ، 1988 ، ص 96.

و تتمثل في خطوط الحدود التي تنتج عن حروب توسع بين دولتين و تنشأ عند توقف الحرب في حد معين وزمن معين لأجل التفاوض فتكون خطوط المتاس بين جيشي البلدين خط جديد للحدود يتم التفاوض بشأنه إما يتم التراجع عنها لخط الحدود السابق عند الإتفاق أو يصبح الخط الجديد هو الحدود الرسمية بين هتين الدولتين.

وقد نظمت إتفاقية لاهاي الرابعة كل ما يتعلق بالهدنة ، و التي تدخل في التدابير التي يتخذها مجلس الأمن الدولي لحفظ السلام و الأمن الدولي وفقاً لنص المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة ، و يمكن لإتفاقيات الهدنة المحددة لخط الهدنة من إنشاء منطقة أو مناطق منزوعة سلاح تفصل بين القوات المتحاربة لمنع وقوع حوادث وإشتباكات ، وبالتالي تجدد الحرب ، وعادة ما تشرف لجنة دولية دائمة على تنفيذ إتفاق الهدنة.

2 - الحدود البحرية

وتخص الدول التي لها واجهات بحرية ، وتطل على البحر بدرجة أو بأخرى ، إذا من المعلوم أن هناك العديد من الدول ذات حدود برية تماماً ، ولا تطل على أية واجهات بحرية ، وتختلف السيادة على البحار عنها في اليابس في كثير من الوجوه ، وقد ظهرت العديد من الادعاءات والمنازعات حول السيادة البحرية ومداها خلال العصور المختلفة . غير أنه وفقاً للقانون الدولي للبحار ، يمكن التمييز بين خمسة نطاقات مائية¹ هي :

أ - المياه الداخلية : وتقع بين الحدود البرية للدولة وخط الأساس ، الذي تقاس منه الحدود البحرية ، بموجب قانون البحار لعام 1982 م .

ب - المياه الإقليمية وتمتد لمسافة 12 ميلاً بحرياً من خط الأساس .

ج - المنطقة المتاخمة : وهي ملاصقة للمياه الإقليمية تجاه البحر ، لمسافة لا تزيد عن 12 ميلاً بحرياً أيضاً .

¹ انظر المادة 33 من الإتفاقية الدولية لقانون البحار

د - المنطقة الاقتصادية : وتقع وراء البحر الإقليمي ، والمنطقة الملاصقة ، وتمتد لمسافة 200 ميل بحري من خط الأساس .

هـ - الرصيف القاري : ويشمل المساحات الأرضية المغمورة بالماء ، والتي تمتد وراء المياه الإقليمية حتى عمق 100 قامه (200م) على أن لا يتجاوز عرض الرصيف القاري 350 ميلاً بحرياً .

و - أعالي البحار : وهي جميع أجزاء البحر التي لا تشملها المناطق السابقة.

وتمارس الدول الساحلية كامل سيادتها على المياه الداخلية و الإقليمية ، حيث تعود ملكيتها للدولة ، وهي جزء من أراضيها، تستخدمها لكافة الأغراض المختلفة ، كالحماية والأمن والدفاع وممارسة الإشراف الجمركي ، وتنظيم عمليات صيد الأسماك، واستثمار الموارد المعدنية ، ولأغراض الحجر الصحي ، وغير ذلك¹.

أما النطاقات الأخرى فليس للدول عليها سيادة كاملة ومطلقة ، فمثلاً لها حق الرقابة والإشراف على المنطقة المتاخمة ، ولها الحق في استغلال الموارد الطبيعية ، الحية وغير الحية من المنطقة الاقتصادية والرصيف القاري ، أي أن لها ولاية على هذه المناطق من وجهة نظر اقتصادية ، وفي المقابل على الدولة الالتزام بعدم تلويث البيئة البحرية ، أو الإخلال بتوازنها الايكولوجي ، واتخاذ التدابير الملائمة لرصد الملوثات، والتعاون مع المنظمات الدولية ومع الدول الأخرى ، لمنع الأضرار البيئية أو امتداد تأثيرها إلى الدول الأخرى.²

أما أعالي البحار فهي مفتوحة لكل دول العالم من حيث الملاحة والصيد، والبحث العلمي ، وتحليق الطائرات ، ووضع الكابلات ، وخطوط الأنابيب وغير ذلك من الأمور ، باعتبار أن أعالي البحار هي تراث مشترك للإنسانية جمعاء.³

¹ حسين عبد الرحمان سليمان، "الحدود الدولية و المياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها". جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية، أبو ظبي، 2009، ص34.

² نفس المرجع، ص35.

³ للمزيد حول الموضوع انظر: المواد، 36-88-89 من الاتفاقية الدولية لقانون البحار.

3-الحدود الجوية

وتعرف أحياناً بالحدود العمودية ، وهي حدود المجال الجوي والفضاء الخارجي الذي يمتد فوق إقليم الدولة، لقد بدأ الاهتمام في أول الأمر بتحديد المجال الجوي للدولة استناداً إلى التطور العلمي والتكنولوجي الذي حدث للطيران منذ الحرب العالمية الأولى ،بعد اتساع مجال استخدامها لمختلف الأغراض والمجالات الاقتصادية والعسكرية.

وقد عقد أول مؤتمر في باريس عام 1919م كان الغرض منه تنظيم الملاحة الجوية بين الدول ، وقد توصل المؤتمرين إلى قرار ينص على أحقية كل دولة في فرض سيادتها التامة والمطلقة على مجالها الجوي . وفي عام 1944م عقد مؤتمر آخر في شيكاغو لمناقشة نفس المشاكل المتعلقة بمهام الطيران ، وفي نهاية المؤتمر صدر قرار يؤيد ما توصل إليه مؤتمر باريس ، مع إضافة حق الطيران في التحليق فوق أجواء الدول الأخرى ، بعد الحصول على الموافقات المسبقة منها ، كما أن المؤتمر حدد المجال الجوي للدولة بمدى الارتفاع ، الذي تستطيع أن تصل إليه الطائرات .

ولذلك بقيت حرية الفضاء الخارجي تتمتع بها جميع الدول بدون استثناء ، وقد ناد العديد من العلماء والكتاب بضرورة بقاء الفضاء الخارجي حراً دون خضوعه لسيادة دولة ما ، وقد ساعد على سيادة هذا المبدأ اتخاذ هيئة الأمم المتحدة لعدد من القرارات التي رفضت فيها مبدأ السيادة المنفردة على منطقة الفضاء الخارجي.¹

ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، ظهر شعور متزايد بضرورة وضع أسس ومبادئ تتعلق بالمجال الجوي والفضاء الخارجي ، تسير الدول عليها، وقد نجم هذا الشعور عن المشاكل الدولية التي أخذت تسببها الأقمار الاصطناعية ، وكذلك ما أصبحت تسببه الطائرات الحديثة من أصوات مزعجة لسكان العالم ، وما تنفثه من مواد سامة وملوثة لطبقات الجو العليا والدنيا على حد سواء ، ومنذ إطلاق

¹ عامر محمد عبد المجيد ، دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة . دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1994م ، ص 124.

أول قمر اصطناعي سوفيتي عام 1957م ، برزت التساؤلات حول إمكانية تحديد المجال الجوي ، وهل يمكن امتداد سيادة الدولة إلى الفضاء الخارجي.

بعد التفصيل في أنواع و أشكال الحدود البرية منها، الجوية و البحرية بمختلف تصنيفاتها و تفرعاتها و خصائص كل منها و مميزاتها لابد من التوسع اكثر لفهم الموضوع و ذلك بدراسة لوظائف الحدود و ادوارها خاصة بعد تشكل الدول الحديثة وكيف تغيرت وظائف هذه الحدود عبر التاريخ.

المطلب الثالث : وظائف الحدود بين التصورات التقليدية والحديثة

للحدود العديد من الوظائف المهمة والتي تحدد دورها ، و تعتمد على حد كبير على نمط هذه الحدود، كما تتأثر الوظائف بحالة الحدود و مدى حيويتها للعامل الإقتصادي دور كبير في تحديد وظيفتها ، و تتمثل أهم وظائفها فيما يلي:

1. الوظيفة القانونية:

تتمثل الوظيفة القانونية للحدود في أنها تعين حدود السيادة الوطنية للدولة و التي يمكن لها أن تطبق قوانينها عليها ، بحيث تسود القوانين الوطنية للدولة على كل ما يقع داخل إقليمها إنطلاقا من هذه الحدود باتجاه الداخل.¹

والحدود السياسية هي الإطار الفعلي الذي تنتهي عنده السيادة الوطنية و الصلاحيات التنفيذية للدولة، و الذي ينتهي عند ما يسمى بتنظيم الدولة للأراضي.

وتنظيم الدولة لأراضيها يتجسد بصفة خاصة في الإطار المكاني الخارجي للدولة مهما كان عدد الوحدات السياسية الداخلية المكونة لها ، و مهما كان تعدد الحدود الداخلية الأخرى ، فإن الحدود السياسية هي الإطار الخارجي للدولة و نهاية نفوذها القانوني و صلاحياتها عليها.

¹ محمد حجازي محمد ، الجغرافيا السياسية . مأخوذة يوم 2018/08/04 من الموقع :

«<http://www.al-mostapha.com> »

2. الحماية والأمن

كان الغرض الأساسي لإنشاء الحدود في الماضي هو الحماية والأمن، فأقامت الكثير من الإمبراطوريات عبر التاريخ تحصينات و قلاع لضمان أمنها مثل سور الصين العظيم، و حصون الروم على نهر الدانوب، و تحصينات خط ماجينو على الحدود الشمالية الشرقية لفرنسا مع المانيا اثناء الحربين العالميتين، و غيرها الكثير من مظاهر التحصينات التي قامت بها الدول على حدودها لمواجهة اخطار الغزو الخارجي و هذا لمساعدتها على غبقاء الخطر خارج حدودها و بالتالي حماية مواطنيها و إقليمها من أي غزو أجنبي لأراضيها و بقيت هذه الأشكال من الحماية لحد اليوم نذكر منها السور الحدودي الذي بنته الولايات المتحدة الأمريكية على حدودها مع المكسيك، و ذلك لصدد موجات الهجرة إلى أراضيها، بالإضافة للأسوار الأمنية التي بنتها و تبنيها إسرائيل على طول حدودها مع دولة فلسطين في الضفة الغربية و قطاع غزة و مع حدودها الشمالية مع لبنان و مع سوريا في الجولان المحتل و غيرها الكثير من مظاهر التحصين التي تستخدمها الدول لتعزيز أمنها الحدودي من أي إختراق¹.

3. مراقبة الأشخاص الخطرين

بحيث تعد كل دولة قائمة بأسماء الأشخاص الخطرين الذين يشكلون تهديدا لأمن الدولة والمطلوبين أو الممنوعين سواء من السفر أو الدخول إلى الدولة، و كذلك العناصر الناشطة أو المشتبه بضلوعها في أنشطة إجرامية أو إرهابية، و توضع هذه القائمة مع الصور على الموانئ و المطارات و المعابر في الحدود.

4. الحجر الصحي

تعد عمليات الحجر الصحي التي تجري عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية من أهم الوظائف الحديثة للحدود، حيث تلعب دور الحاجز أمام أية اخطار صحية تهدد سلامة مواطني الدولة أمام إنتشار عدوى مرض معين، ويعد هذا المبدأ قديما قدم التجمعات الغنشانية حيث كان في عهد الإمبراطوريات القديمة و حتى في الإسلام حينما ينتشر الطاعون في بقعة معينة من الارض او في تجمع بشري معين فإنه يضرب غلق

¹ باخشب عمر أبو بكر، النظام القانوني لمفهوم الحدود في القانون الدولي العام. المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 1988، 44، ص 63.

على تلك المنطقة لا يسمح للدخول إليها ، كما لا يسمح لأي شخص بالخروج منها للحد من المرض في ذلك الإقليم و منع إنشطاره لأقاليم أخرى ، وبقي هذا الإجراء سائدا لغاية اليوم و أبرز دليل على ذلك ما حصل مع أزمة فايروس كورونا مؤخرا حيث عرف العالم بأسره غلقا للحدود ومنع لتنقل الأفراد بين الدول ، فأغلقت كل المنافذ البرية و البحرية و الجوية بين الدول للحد من إنتشار هذا الوباء ، و بالتالي فللحدود وظيفة صحية تسمى الحجر في حالات الخطر.

5. حماية الإنتاج الوطني

تسهم الحدود بشكل فعال في حماية الإنتاج الوطني من خلال فرض و تحصيل الرسوم و الجمارك عبر المواد المتنقلة عبر الحدود ، كما تسهل الحدود و المنافذ الحدودية عملية تنظيم دخول و خروج الأفراد ، الجماعات والسلع ، بالإضافة إلى مكافحة التهريب، التسلل، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب ، الإجرام المنظم...¹

كما أن الحدود السياسية تعبر عن وضع قانوني وحالة ملكية وشرعية ، حيث لا يمكن إجتياز الحد السياسي للدولة إلا وفقا للقوانين المتعلقة بذلك ، و الحد السياسي هو الذي يحدد القوانين التي سيخضع لها كل فرد يتواجد فوق إقليمها حتى و لو لم يكن من مواطنيها ، فأأي شخص أو أي حدث يقع فوق في نطاق الحدود البرية أو البحرية أو الجوية لأي دولة ما ففانون تلك الدولة هو الذي يطلق عليه.

مع تطور الزمن إستحدثت وظيفة جديدة للحدود السياسية وهي وظيفة الوصل ، بعد أن كانت وظيفة الحدود تقتصر على الفصل سابقا ، وتتوقف أهمية الغرضين الأساسيين للحدود أي الفصل و الوصل على طبيعة الإقليم الذي تمر به ، و على ظروف و علاقات الدول المتجاورة و درجة تقدمها ، فإذا لم تكن المنطقة التي تمر بها الحدود أهلة بالسكان فستكون وظيفته الفصل ، مثل الحدود الجبلية بين الدول ، و إذا كانت

¹ فهد حماد الببلاوي، الببلاوي فهد حماد ، دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلل. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، السعودية ، 2006، ص73.

الدول متقدمة ولا توجد حواجز طبيعية تفصلها فستكون وظيفة الحدود الوصل، وهو حال أغلب الحدود بين الدول مثل الحدود بين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية¹.

ولتتمكن الحدود بمختلف أشكالها من أداء وظائفها الأساسية المنوطة بها بشكل جيد وفي إطار منظم لابد من وجود قواعد ومعايير ناظمة و محكمة في عمل هذه الحدود سنقوم بتفصيلها في المبحث الموالي .

¹ نفس المرجع ، نفس الصفحة .

المبحث الثاني: القواعد القانونية الدولية المنظمة للحدود

تعتبر القواعد المنظمة للحدود الدولية كغيرها من القوانين لا تختلف مصادرها عن تلك التي تنظم القانون الدولي المختلفة، كونها تعتبر شئنا دلياً ويخص تنظيم العلاقات بين مجموع الدول، و من أهم هذه المصادر نجد :

المطلب الأول: مصادر تقنين الحدود الدولية :

إن مصدر القانون هو المرجع و المنبع الذي يستمد منه قواعده و احكامه ، فالمصدر هو الوسيلة الأولى لإنتاج القاعدة القانونية ، أو يعد المنبع الذي تستقي منه القواعد قوتها الإلزامية و تحديد مصدر القواعد القانونية الدولية مما يعني تحديد مصدر القوالب الشكلية التي يمكن للقاضي عن طريقها إستخلاص الحكم الواجب التطبيق على النزاع ، أو الأدلة التي تشير إلى وجوب وجود القاعدة الدولية¹.

يعتبر كل من القانون المؤلف و القانون التقليدي المصدران الرئيسيان للقانون الدولي ، وينتج القانون الدولي عن إتباع الدول ممارسات معينة بشكل عام و متسق ، إنطلاقاً من شعورها بالإلتزام القانوني ، و م تدوين القانون المؤلف في الآونة الأخيرة في إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات .

أما القانون التقليدي الدولي فيستمد من الإتفاقيات الدولية و قد يتخذ أي شكل يتفق عليه الطرفان المتعاقدان و يمكن عقد إتفاقات تتعلق بأي مسألة إلا إذا تعارض الإتفاق مع قواعد القانون الدولي الذي يضم المعايير الأساسية للسلوك الدولي ، أو أي إلتزامات دولة عضو بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

فيحقق الإتفاق الدولي قانوناً يتعلق بأطراف الإتفاقية ، و تعتبر المبادئ العامة المشتركة بين أنظمة القانون الوطني مصدر ثانوي للقانون الدولي ، حيث يوجد بعض الحالات التي لا يمكن فيها تطبيق القانون الدولي التقليدي أو المؤلف ، و في هذه الحالة يمكن تنفيذ مبدأ عام كقاعدة من قواعد القانون الدولي ، لأنه مبدأ عام مشترك في النظم القانونية الرئيسية في العالم و غير ملائم للمطالبات الدولية².

¹ وسام نعمت إبراهيم السعدي، القانون الدولي الإنساني وجهود المجتمع الدولي في تطويره. ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2014، ص8.

² عبد المعطي أحمد عمران، ماهي أفضل أنواع الحدود السياسية الدولية. مجلة الدبلوماسية، العدد 08، جويلية 1987، ص129.

و القانون الدولي العام له ثلاث مصادر أساسية له ثلاث مصادر أساسية: المعاهدات و الإتفاقيات الدولية ،العرف الدولي ،القواعد العامة للقانون ،هذا بالإضافة إلى القرارات القضائية التي قد تنطبق كطرق فرعية لتحديد القانون بحسب ما أشارت إليه المادة 38 من قانون محكمة العدل الدولية .

و المعاهدات الدولية تتألف من الواجبات و الإلتزامات التي تتفق عليها الدول برغبتها فيما بينها في تلك الوثائق ،أما الأعراف و التقاليد فتشتق من الممارسات المستمرة و المتعارف عليها بين الدول ،أي إقتناع الدول بأن الممارسة المستمرة تتحول إلى إلزام قانوني،أما قرارات المحاكم الدولية و الدراسات القانونية فأخذت أيضا على انها مصادر مقنعة للأعراف و القوانين الدولية .

ولقد كانت هناك محاولات لتقنين و كتابة الأعراف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك عن طريق إنشاء اللجنة القانونية الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة ،أما القواعد العامة للقانون الدولي فهي تلك القوانين المعترف بها بشكل عام من الأنظمة القانونية الرئيسية في العالم¹.

فالقانون الدولي للحدود يستمد تأسيسه و مصادر تقنين الحدود الدولية من أربعة مصادر رئيسية تعمل على تنظيم العلاقات الحدودية بين الدول المتجاورة جغرافيا ،و تعد هذه المصادر الأساس في إكتساب القانون الدولي للحدود صفة إستقلالية عن بقية القوانين ،من حيث قوعده تستهدف ضبط الأطر القانونية التي تستطيع من خلالها الدول رسم و ترسيم الخطوط الحدودية بينها و بين الدول المجاورة على خريطة حدودية ،بحيث تسمح لكل منهما ،أن تعرف أين تبدأ سيادة كل منهما على إقليمها الجغرافي و أين تنتهي .

و يتم الإعتماد على تحديد مصادر تقنين الحدود الدولية على نص المادة 38/01 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية كمرشد لتحديد بنصها: " وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي،و يطبق في هذا الشأن² :

¹ نفس المرجع ،نفس الصفحة .

² عبد الجبار جبار ،الحدود الوطنية بين متطلبات الدولة القومية و تحديات المجتمع الدولي المعاصر،مجلة العلوم القانونية والإجتماعية ،المجلد الرابع،العدد2،جوان 2019،ص162-174.

1. الإتفاقيات الدولية العامة و الخاصة و التي تضع قواعد معترف بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .

2. العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الإستعمال.

3. مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة .

4. أحكام المحاكم و مذاهب كبار المؤلفين في لقانون العام في مختلف الأمم و يعتبر هذا أو ذاك مصدرا إحتياطيا لقواعد القانون الدولي و ذلك مع مراعاة أحكام المادة 59.

المطلب الثاني: المصادر الأصلية لتقنين الحدود الدولية

المصادر الأصلية هي تلك التي عدتها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، و التي تعبر في مجموعها عن المنابع التي تستقي منها القاعدة القانونية الدولية عموما ، و الحدودية على الخصوص ، المنظمة لسلوك الدول ، والتي يكتب منها صفة الإلزام ، بما يعني أنها مجموعة المصادر الأصلية الرئيسية التي تشكل القانون الدولي للحدود من خلال تنظيم و ضبط مسائل تعيين و ترسيم و تخطيط الحدود الدولية بين الدول ، بالإضافة إلى تسوية و حل المنازعات الدولية الحدودية¹ .

أولا : المعاهدات والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالحدود

الإتفاق الدولي هو تلاقي إرادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي لتنظيم العلاقات القانونية القائمة بينهما فحسب وفقا لأحكام القانون الدولي ، و يراعى أن مضمون الإتفاق الدولي على النحو السابق ذكره يظل واحدا ، فكافة أطرافه يرمون إلى إحداث الأثر القانون الذي يمثل مضمون الإتفاق على الرغم من تباين بل تناقض المصالح التي دفعت به إلى إبرامه .

¹ الفتلاوي صدام ، هاني بعد الله عمران ، عملية ترسيم الحدود الدولية و المنازعات الناجمة عنها . مجلة جامعة بابل ، مجلد 1 ، العدد 1 ، ص 33-

كذلك فإن طبيعة الإتفاق لا تتغير مهما تعددت التسميات التي تطلق عليه ، فقد يطلق عليه إصطلاح معاهدة او إتفاقية ، أو وفاق أو دستور أو عهد أو ميثاق ، أو تبادل المذكرات أو الرسائل أو بروتوكول... الخ إذ ان إختلاف التسمية لا تخرجه من التصرفات الإدارية التي تنتج آثارا معينة وفقا للقانون الدولي.

و نحن في عرض دراستنا لهذه الطائفة من التصرفات سنعمد إلى إستخدام اكثر المصطلحات شيوعا و هو إصطلاح المعاهدة الدولية "treaty-traite".

1. تعريف المعاهدات الدولية :

عرفت المادة 02/أ ، من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية ، مصطلح المعاهدة الإتفاقية الدولية بأنها : " تعني إتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر كتابة و يخضع للقانون الدولي سواء في وثيقة واحدة أو أكثر ، و أيا كانت التسمية التي تطلق عليه" ، و بهذا المفهوم تعتبر المعاهدة الدولية الوسيطة القانونية ذات الطبيعة الإتفاقية أو التعاهدية ، ثنائية أو متعددة الأطراف ، المكتوبة و الموثقة و المصادق عليها من طرفيها ، و التي تختلف في مواضعها أو مضامينها.

و لا يختلف تعريف المعاهدة الدولية الحدودية ، بإعتبار أن تنظيم الحدود الدولية يعد أحد المواضيع التي تنظمها الإتفاقات الدولية من حيث المبدأ ، فهي تتضمن تحديد أو ضبط الخط الحدودي البري ، البحري أو الجوي بين دولتين على خريطة حدودية ، توضح بدقة المدى الجغرافي لإقليم كل من الدولتين المتجاورتين.

2. مضامين المعاهدات الدولية الحدودية

عادة ما تتضمن الإتفاقيات الدولية الحدودية وصفا و تصويرا جغرافيا/طوبوغرافيا دقيقا وواضحا ومحددا على الورق ، في صيغة خط تصويري ، للحدود المتفق عليها بمقتضاها بالإضافة إلى خريطة سياسية حدودية تتطابق مع الوصف الموجود على متن الإتفاقية الحدودية الدولية.

نجد أن موضوع الحدود الدولية من الموضوعات الهامة التي يجب ان تعالج بدقة بالغة ذلك لان الحدود تتعلق بسيادة الدول و المتابع للعلاقات الدولية وواقع المجتمع الدولي نجد أن الحدود بين الدول

لم تكن مصدرا للقلق و الإضطرابات بسبب الحدود فكثيرا ما نشبت بين الدول المجاورة حروب بسبب عدم دقة تحديد و تخطيط الحدود السياسية¹.

ولكن هناك العديد من الخلافات الحدودية بين العديد من الدول كاليهند و باكستان حول كشمير ، و مصر والسودان حول مثلث حلايب ، إثيوبيا و إريتريا حول مثلث بادمي ، النزاع الحدودي البحري القطري ، السنغال و موريتانيا ...الخ كل هذه النزاعات و غيرها إذا أردنا البحث عن جذورها نجد أنها ذات ارتباط وثيق بالإستعمار الذي حرص على ترك بؤرة للنزاع بين مختلف الدول سعيا وراء إستمرار مكاسبها الإقتصادية و السياسية بعد نيل الدول لإستقلالها للمدى البعيد كعمل إستراتيجي يضمن لها التفوق على تلك الدول والمحافظة على أسواقها لبيع السلاح على أقل تقدير .

كما أن عملية تحديد الحدود هي العملية الأولى و الأساسية في عملية إقامة الحدود حيث يتوقف نجاح تخطيط الحدود أساسا على التحديد الدقيق لتلك الحدود المزمع وضعها على الطبيعة ، و هناك عدة عوامل تتداخل في عملية إقامة الحدود و يتم تحديد خط الحدود بوصفه وصفا دقيقا سواء اكان هذا الوصف واردا في معاهدة حدود أو في قرار حكيم أو حكم قضائي دولي أي أن التحديد يقصد به توضيح خط الحدود كتابة على الورق في المعاهدة أو قرار التحكيم أو توضيحه بالرسم على الخريطة المرفقة .

أما التخطيط فقصده وضع الحدود على الطبيعة أو الحدود الموصوف في المعاهدة أو غيرها و المرسوم على الخرائط على الطبيعة بحيث يتفق في التحديد المتفق عليه بين الأطراف .

يجب أن تشمل عملية التخطيط وضع علامات مميزة على طول خط الحدود المزمع تخطيطه و يتفق على نوع وشكل هذا البناء ونوع الأدوات المستخدمة في البناء دعما إذا كانت توجد مسافات بين تلك العلامات أم عدمه و يتفق الأطراف على وضع اللمسات الأخيرة لعمل لجان تخطيط الحدود².

كما تلعب الخرائط دورا أساسيا في تحديد الحدود بين الدول خاصة تلك الخرائط الملحقة بمعاهدات الحدود و لم تكن لها قيمة كبيرة في الماضي لعدم دقتها لأنها أصبحت أكثر أهمية في الوقت الراهن نسبة

¹ صلاح محمد محمود بدر، التحكيم في المنازعات الدولية والإقليمية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص66.

² صلاح محمد محمود بدر، المرجع السابق، ص36.

لدقة المعلومات التي تتضمنها هذه الخرائط فضلا عن التطور الذي طرأ على رسمها و تقدم في المساحة ، مما أدى إلى تحديد حدود الدول بشكل دقيق سواء في نصوص المعاهدات الخاصة بالحدود أم في الخرائط الملحقة بها مما كان سببا في تجنب الكثير من المنازعات التي كانت تحدث نتيجة تفسير المعاهدات أو إختلافها مع الخرائط كل ذلك أدى إلى جعل الخرائط ذات اهمية كبيرة وأصبحت تعد دليلا يقف إلى جانب نصوص المعاهدات المنظمة للحدود.

ثانيا : العرف الدولي

العرف الدولي هو مجموعة من الأحكام التي من تكرار إلزام الدول لها في تصرفاتها مع غيرها بوصفها قواعد ثبت لها وصف الإلزام و يشترط لإنشاء قاعدة دولية عرفية أن تكون القاعدة عامة من حيث التطبيق و أن يتولد الشعور لدى الجماعة الدولية بضرورة مراعاتها ، كما نجد ان العرف الدولي كما ورد في التعريف أعلاه يتعلق بحق السيادة على الحدود الدولية نشأ لإثبات حق الدولة فرض سيطرتها على نطاق حدودها الموضحة سواء طبيعيا أو صناعيا لأن حق السيادة تمارسه الدولة بما لديها من سلطات على الأشخاص والأشياء التي توجد داخل حدودها الإقليمية¹.

1.تعريف العرف الدولي:

إذا أردنا أن نعطي تعريفا مبسطا للعرف الدولي فإننا نقول بأنه سلوك يأتيه أشخاص القانون الدولي حيث يراه البعض مؤديا بذاته لتكوين القاعدة القانونية الدولية العرفية ، و يراه البعض الآخر كاشفا عنها و يراه فريقا ثالثا عنصرا مشاركا مع العنصر المعنوي ، أي عقيدة الإلتزام بإتيان هذا السلوك –في تكوين القاعدة المذكورة .

على أن الذي يجمع بين الإتجاهات جميعا هو ان تكوين القاعدة العرفية وفقا للأسلوب التقليدي إنما يتم بصورة تلقائية غير مفروضة ، أي بدون تدخل من جانب سلطة منظمة تفرض ما تضعه من قواعد على المخاطبين بها.

¹ حسين عطية ، سيادة الدول النامية على مواردها الأرض الطبيعية . ط1، دار الأرقم للنشر ، القاهرة ، د.س.ن ، ص30.

و الواقع أن الأسلوب التلقائي يناسب إرساء جانب كبير من القواعد القانونية في مجتمع لم ينل حظا وفيرا من التنظيم والتكامل العضوي ، فليس غريبا إذن أن يحتل العرف الدولي مكان الصدارة من بين مصادر القانون الدولي في مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطوره ، عندما كان مجتمعا محدود العدد من المشكلات ، متجانس التكوين ، حينما كان يغلب عليه الطابع الأوربي من ناحية ، و الأفكار و الأخلاقيات المسيحية من ناحية أخرى .

2. القواعد العرفية

القواعد العرفية كان يتم غرسها من جانب دول متقاربة من حيث المستوى السياسي و الاجتماعي و الإقتصادي ، كما أن العلاقات التي دخلت فيها تساعد على وضع تلك القواعد و إن بدت متناقضة إلا أنها على أي حال كانت من طبيعة واحدة لأنها كانت تتم بين أعضاء مجتمع متجانس إلى حد ما ، من جهة أخرى فإنه من الناحية الواقعية فإن القواعد العرفية التي إتسمت بصفة العالمية لم تكون في حقيقة أمرها سوى إستجابة لسلوك عدد من الدول الأوروبية الأكثر تأثيرا في مسار العلاقات الدولية ، و لم يكن الفضل في إنتشارها وراء الحدود الأوروبية راجعا إلى إعتناق الدول الأخرى لها بقدر ما كان مفروضا عليها نتيجة لإزدهار الظواهر الإستعمارية ، التي حملت الدول الأوروبية لوائها ، وحملت معها إلى دول العالم غير الأوربي نظمها القانونية الوطنية ، و بصماتها على القواعد الدولية و على رأسها القواعد العرفية قد إنتشرت كما يقول "شومان" بحق-بطرق سلبية على طريقة إتساع المستعمرات الأوروبية في غابات إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية و ليس عن طريق إعتناق و إقتناع حقيقيين من جانب دول هذه القارات¹.

على أن المجتمع الدولي أخذ في الإتساع خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية و انحصار الظاهرة الإستعمارية ، و أخذ هذا المجتمع و القانون الذي يحكمه بفقدان الطابع الأوربي ، و أخذت حاجات و مشكلات جديدة تلح في طلب الحلول التي يضيق بها منطق و إمكانيات ووسائل القانون الدولي التقليدي بوجه عام ، و كان العرف أحد المصادر التي تناولها التطور بل لعله أكثر الأمور تأثرا بهذا التطور ، فعنصر

¹ الدقاق محمد سعيد ، القانون الدولي العام، ط1، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية القاهرة ، 1990، ص190.

التلقائية ، وما يستتبعه من ضرورة توافر السوابق المتشابهة "uniforme" ، و ما يقتضيه ذلك من مرور فترة زمنية معينة قد تطول و قد تقصر كان يعتبر من الامور الجوهرية في تكوين القاعدة العرفية .

على أن التطورات الهائلة التي ألمت بالمجتمع الدولي من سياسية ، و إقتصادية و تقنية ، مضافة إلى ظهور المنظمات الدولية و إنتشارها و تعدد أغراضها ، كان لها تأثير حاسم في تكوين القاعدة العرفية، فلقد أدى من ناحية إلى تقلص ملحوظ في الفترة الزمنية التي كان يلزم مرورها للقول بتواتر السلوك المكون لمادة القاعدة العرفية ، و من ثمة إلى إستقرار الإعتقاد بإلزامها ، كما أدى من ناحية أخرى إلى ظهور أسلوب مستحدث في إرساء هذه القواعد، و لكن لا نقول أنه يحل محل الأسلوب التقليدي ، و إن يأتي بجانبه و يؤكد مسيرته هذا الأسلوب نطلق عليه "أسلوب التكوين الموجه للقاعدة العرفية"¹.

إذا لابد من تكوين القواعد العرفية وفقا لأسلوب مواكب للتطورات التي إقتضته ظروف المجتمع الدولي المعاصر والتغير بفعل المعطيات المختلفة، فقد أسهمت المعاهدات الدولية عبر التاريخ خاصة بعد الحروب و ما يتبعها من تسويات و تفامات بين الدول المنتصرة و الهزومة في إعادة رسم خريطة النظام الدولي في تعزيز مفاهيم و مضامين الحدود و القواعد المنظمة لها وهو ما يدفعنا للتوسع في هذه المعاهدات و الإتفاقيات الدولية التي لها علاقة بقضايا الحدود.

بالإضافة لهذه المصادر الأساسية المنظمة للحدود الدولية كما سبق و أن تطرقنا فهناك مصادر أخرى تنظم هذه الحدود و هي مصادر إحتياطية يلجأ لها المشرع في بعض الحالات الخاصة و نتطرق لها بالتفصيل فيما يلي.

المطلب الثالث: المصادر المشتقة لتقنين الحدود الدولية

تعتبر المصادر المشتقة لتقنين الحدود الدولية بين الدول عبارة عن مصادر إحتياطية أو تكميلية يتم الرجوع إليها و الإستناد عليها في حالات خاصة أو إستثنائية مثلا في حالة غياب إستناد في المصادر الأساسية للقانون الدولي أو عدم وضوحها أو كفايتها في الفصل في القضايا الحدودية المعروضة عليها .

¹ الدقاق محمد سعيد ، مرجع سابق، ص 197.

أولاً: المبادئ العامة للقانون الدولي:

وفقاً لنص المادة 38 من النص الأساسي لمحكمة العدل الدولية فإن المبادئ العامة للقانون تعتبر المصادر الأساسية، و بموجب الفقرة (ج) حددت المبادئ العامة التي أقرتها الأمم المتحدة و المتحضرة، إختلف الفقه الدولي بشأن تحديد المقصود بها، و الراجع منها يثبت أنها تلك المبادئ الواردة في القوانين الداخلية في تشكيلة المجتمع الدولي و التي يمكن تطبيقها كقانون دولي، من حيث كونها:

-قواعد القانون الدولي التي أقرها الضمير القانوني للشعوب المتمدنة

-مجموعة من المبادئ التي تستخدم في توجيه النظام القانوني من حيث تطبيقه و تنميته و لو لم يكن لها دقة القواعد القانونية الوضعية و إنضباطها .

-مجموعة المبادئ التي تستقر في ذهن و ضمير الجماعة تملها العدالة المثلى، و تستند إلى المنطق و العقل و الحدس و طبيعة الأشياء ولا تحتاج إلى نص يقررها، و يعمل القاضي على الكشف عنها، و تقريرها مستلهما إياها من روح القانون .

ذلك أن بعض المبادئ العامة القانونية هي مبادئ مشتركة في كل الأنظمة القانونية، و مثلها مبدأ تنفيذ العقود و الإلتزامت بحسن نية، و مبدأ المسؤولية في حال الإخلال بالإلتزامات، و مبدأ عدم التعسف في إستخدام القانون ..إلخ

أما في مجال الحدود الدولية، فمن المبادئ العامة للقانون نجد: مبدأ أن كل ما بحوزته أو ما تحت يده، المساواة بين الدول، مبدأ نهاية الأحكام أو التسويات الحدودية، مبدأ الأثر القانوني للإتفاقيات الحدودية.

ثانياً: قرارات المنظمات الدولية (الحكومية) الملزمة

تتميز القرارات الدولية الملزمة الصادرة عن المنظمات الدولية الحكومية بأنها ذات طبيعة قاعدية، و هذا النوع فقط الذي يعتبر مصدراً من مصادر القاعدة القانونية الدولية، أما تلك المعبرة عن مجرد آراء أو

واقف سياسية للمنظمات الدولية، فهي لا تعتبر مصدرا لها، وتتصف القرارات الملزمة بصفة الإلزام القانوني الذي يوجب المسؤولية القانونية، وبذلك يختلف عن التوصية و التصريح، إذ أن القرار يلزم هنا من يوجه إليه سواء أكان دولة عضوا أو أحد أجهزتها أو أحد موظفيها، والأصل في تلك القرارات أنها توجه لأشخاص القانون الدولي كالدول و المنظمات الدولية، و من ثمة فهي لا توجه إلى الأفراد العاديين من في حكمهم.

تعتبر القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية إحدى وسائل إرساء القانون الدولي للحدود، خاصة إذا صدرت في صيغة أو شكل وثيقة دولية ملزمة، على اعتبار أن المنظمات الدولية تسعى في أهدافها إلى ضمان السلامة الإقليمية للدول الاعضاء و عدم الإعتداء على سيادتهم، و العمل على التسوية السلمية للمنازعات الدولية بما فيها المنازعات الحدودية، ومن أمثلة القرارات الدولية الملزمة الصادرة عن منظمات دولية حكومية بشأن مسائل النزاع الحدودي بين الدول نجد قرار تقسيم فلسطين، وهو القرار 181 الصادر بتاريخ 1947/11/29 بعد تصويت 33 دولة لصالح القرار و 13 دولة ضد القرار و إمتناع 10 دول عن التصويت، و الذي يتضمن تقسيم فلسطين بعد إنهاء الإنتداب البريطاني لها إلى ثلاث دول واحد فلسطينية و الثانية يهودية و الثالثة تضمن القدس و توضع تحت سلطة دولية.

ثالثا: الإعلانات والتصريحات الدولية

تعرف الإعلانات و التصريحات الدولية بأنها عبارة عن إعلان يكشف عن أمر معين يستهدف غالبا تأكيد قواعد معينة و تحديدها أو وضع قواعد جديدة، و في إطار منظمة الأمم المتحدة يعكس بيان قانوني بين حكومتين أو مجموعة من حكومات الدول الأعضاء، يتضمن توافق الآراء بالإجماع بشأن مسألة قانونية سياسية يتم صياغتها في شكل إعلانات أو قرارات، ويعتمد فيها التصويت بالأغلبية.

تلجأ المنظمات إلى إصدار التصريحات أو الإعلانات في حدود اختصاصها الذي يتضمنه الميثاق التأسيسي لها، على الرغم من عدم النص فيه على مثل هذا الأمر، و تختلف التصريحات و الإعلانات الدولية عن القرارات الدولية، بأن الأولى لا تهدف إلى تغيير القواعد الوضعية بينما تهدف الثانية إلى ذلك.

أما في إطار الحدود الدولية ،فهي عبارة عن وثائق تصدر عن الدول بناء على دساتيرها ،أو تصدر المنظمات الدولية الحكومية بناء على موثيقها التأسيسية ،حول مسألة الحدود الدولية تكتب من خلالها القاعدة الدولية صفة الإلزام ،ومن أمثلة الإعلانات و التصريحات الدولية نجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،و الذي إعتد و نشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د3) المؤرخ في 14 كانون الأول 1948، كذلك التصريح الجزائري المغربي حول تسوية الحدود بين الدولتين ،الأول سمي بتصريح تلمسان المشترك في 27/05/1970 ،و الثاني تصريح الرباط في 15/06/1972 ،حيث وقع الجانبان إتفاقية الحدود من جانب كل من الجمهورية الجزائرية و المملكة المغربية على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ،وصادقت الجزائر عليها بتاريخ 22/06/1972 ،أما المغرب فلم يصادق عليها حتى 24/06/1992.

رابعا:قواعد العدل والإنصاف:

هي تلك القواعد التي تيم إستخلاصها من خلال العقل ،وحكمة التشريع ،و يتم الإلتجاء إلى قواعد العدل و الإنصاف من أجل إستخلاص الحلول الواجب تطبيقها على المنازعات التي يتم عرضها على القضاة في إطار هذه العملية ينبغي فرض الشرطين التاليين :

- عدم وجود قاعدة قانونية يتم الإلتجاء إليها لحل النزاع .

- إرتضاء أطراف النزاع الإحالة على قواعد العدل و الإنصاف وصولا إلى حل النزاع.

وتعد المسائل المتعلقة بالتفويض من أهم المسائل التي تلجأ إليها محاكم التحكيم لإعمال قواعد العدل و الإنصاف ، غير أن ذلك لا يمنع من إلتجاء القضاء الدولي لهذه القواعد ، من مسائل أخرى ، فقد أشارت محكمة العدل الدولية إلى قواعد العدالة في شأن تحديد الإمتداد القاري لبحر الشمال.

وإذا كان لقواعد العدل والإنصاف دورها في حل النزاعات الدولية الحدودية خاصة ، فإن السنوات الأخيرة تشير إلى أنها ستبوء دورا كبيرا في نطاق القانون الدولي العام، فدول العالم الثالث تستند إلى فكرة العدل من أجل تصحيح الأوضاع القانونية الدولية ، التي تم تأسيسها في ظل الهيمنة الأوروبية ، وينبغي أن نذكر

أنه برغم الدور الذي تقوم به قواعد العدالة و الإنصاف في حل المنازعات الدولية والدور المنوط بها تحقيقه مستقبلا فإنه و كما إنتهينا فإن العدالة كفكرة يحيط بها غموض كثيف بالنظر إلى إرتباطها بقيم أدبية ، التي هي بدورها متعددة المضامين ، وترتبط على غموض فكرة العدالة تصبح تلقائيا النسبية صفة تهيمن على قواعد القانون الدولي العام ، إن هذه النسبية تقتضي إختلاف الحلول المتبعة لتقييم المسائل الدولية سوى بالنسبة لصياغتها أو تطبيقها¹.

¹ سلامة مصطفى حسين ، المنظمات الدولية . ط1، الدار الجامعية للنشر ، مصر، 1998، ص16.

المبحث الثالث : أهمية الحدود الدولية جغرافيا وأمنيا

الحدود السياسية هي الإطار الخارجي للدولة و نهاية نفوذها و أراضيها ، و قد تكون هذه الحدود قابلة للنفاذ منها permeable boundaries أو يمكن اختراقها بسهولة ، و قد تكون أيضا غير قابلة للنفاذ منها impermeable boundaries ، كما قد تكون قابلة للنفاذ لأنشطة معينة و وظائف و غير قابلة لأخرى ، أو قد تكون حدود غير قابلة للنفاذ على الإطلاق سواء كانت هذه الأنشطة إقتصادية ، إجتماعية أو حتى عسكرية.

قد تكون الحدود السياسية قديمة مستقرة و آمنة فعلا و تسمى بالحدود الدائمة long lasting boundaries ، و قد تكون قابلة لتغيرات طفيفة ، و أحيانا تغيرات رئيسية open to considerable change حسب الظروف السياسية ، وأنواع الضغوط التي تتعرض لها الدولة ، وحسب العلاقات السياسية والجيو- استراتيجية بينها و بين الدول المجاورة لها ، وحسب نوع المشكلات التاريخية المتعلقة و مقدار حصانة الدولة و إستعدادها الدبلوماسي و العسكري ، وذلك لمنع أي تغيرات قد تلحق بحدودها ، و قد تكون الحدود مصدر للصراعات السياسية و للصدام العسكري و يمكن أن تتخذ كذريعة للتدخل في الدول وربما لإحتلال أجزاء منها.¹

كما يمكن أن تعكس الحدود السياسية تقسيمات ديمغرافية و صورة للتوزيع الجغرافي لمجموعات عرقية ، لغوية و ثقافية إذا كانت تتماشى هذه الحدود مع توزيعهم ، و إذا كان رسم هذه الحدود يضمن انضمامهم إلى كيانات سياسية معينة .

بدأ في الآونة الأخيرة الإهتمام "بمناطق الحدود border areas" أكثر من الإهتمام سابقا بخطوط الحدود border line ، وبدأ الإهتمام بهذه المناطق خاصة في مناطق النزاعات الدولية ، والتي نلاحظ أن النزاع فيها ليس على خطوط النزاع فقط و لكن أيضا على مجموعة من الإعتبارات السكانية الديمغرافية

¹ محمد حجازي محمد ، الموقع سابق الذكر.

على الحدود ككل و قد يمتد الإهتمام إلى مجموعة من مصادر المياه أو الموارد بصفة عامة أو مجموعة من القضايا التاريخية أو النزوح السكاني من و إلى مناطق الحدود¹.

وبالتالي تبذل الدول جهودا كبيرة و خاصة في مناطق الحدود لإعطائها الصبغة السياسية و الوطنية للدولة،من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والفكرية ،وكذا نشر الخدمات و النظم المالية و الإدارية،وعليه فإن للحدود أهمية بالغة في تحديد هوية و خصوصية الدول ، و للتفصيل أكثر نتطرق إلى الأهمية الجغرافية للحدود بالنسبة للدول.

المطلب الأول : الأهمية الجغرافية للحدود

تعد الحدود السياسية من أهم المواضيع الجديرة بالإهتمام في الجغرافية السياسية ، فكثيراً ما تكون الحدود موضوعاً للخلاف بين الدول، لاسيما مع المستجدات التي تطرأ على الفكر الانساني وما يصاحبه من تقدم علمي وتقني، وذلك تتبعاً لدراسة مستفيضة لنماذج من المشاكل الحدودية بين دول الجوار الجغرافي، وأثرها على تحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية لدول المجاورة حيث أخذت في الحسبان جملة الآليات والإجراءات المستخدمة لتنمية المناطق الحدودية وتعزيز عملية بناء أمن الحدود الدولية، عبر فحص ودراسة المشاكل الحدودية للدول ، والتي تم تناولها في عدة جوانب، أولها خصص للحدود البرية، واقع الأرض والاتفاقات الدولية التي أعطت الشكل النهائي للحدود، أما الجانبين الثاني والثالث فجاء لمناقشة الحدود البحرية وطبيعة المياه الاقليمية، وأثرها على الأمن والسلم الدوليين.

وقد برزت أهمية دراسة الحدود السياسية والجغرافية بشكل كبير بعد الحرب الباردة بالتزامن مع عقد الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المختصة في جانبي السلم والأمن الدوليين من ناحية ومن ناحية أخرى في جانبي التنمية والتطور الاجتماعي والسياسي خاصة تلك المرتبطة بإنفتاح الحدود لبرية و لسعي نحو تعميق أفاق التكامل بمختلف فروعهِ وإزالة كل العقبات أمام تشكيل نظام حدودي متكامل تضمن قواعد

¹ Antoine Pécoud, *La Bonne Gouvernance des Frontières*. GISTI, N°82, CAIRN, 2010. sur le site :

« <http://www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-4-page24.htm> » (07/08/2018)

لتحقيق تعاون دولي في مجالي القضايا الأمنية مثل: محاربة الهجرة والإرهاب وتعميق سبل الحوار والتعاون الدولي والعمل على تجاوز عوائق الحدود¹.

وعليه لعبت الحدود دورا كبيرا في تاريخ الحروب الدولية وعمليات السلم والأمن الدوليين وتعزيز وسائل الحماية وتحقيق الرفاهية الأمنية للأفراد والمجتمع ناهيك عن الأدوار الحيوية للحدود الدولية داخل الجغرافيا السياسية التي تمثلت في:

-تحديد السيادة الوطنية: تعتبر الحدود الدولية والخطوط التي تفصل بين الدول وتحدد حدودها وسيادتها وواقع السلطة السياسية للدول داخل المحيط المحلي لها.

-تعزيز الأمن الوطني: تلعب الحدود دورا مهما في حفظ الأمن الوطني من خلال تسليح المتطولين والتهديدات الأمنية عبر الحدود الدولية.

-تنظيم العلاقات الدولية: تحكم الحدود الدولية العلاقات بين الدول وتحدد الظروف التي يجب احترامها عند التعامل مع البلدان الأخرى.

-إدارة المورد الطبيعية: قد تكون الحدود موقعا متواجدا للموارد المشتركة وبالتالي فالحدود هي الوسيلة التي يتم من خلالها إدارة وتوزيع تلك الموارد بين الدول.

-تعزيز التعاون الدولي: تشجع الحدود الدولية التعاون ولتفاهم بين الدول حيث توفر إطارا للتفاوض والتعاون المشترك من أجل حل القضايا لمشتركة.

بعد التطرق إلى الأهمية الجغرافية للحدود بالنسبة للدول، نقوم بالتفصيل في العامل الثاني المهم للحدود و هو الأهمية الأمنية و معرفة كيف تساهم حدود الدولة في صيانة و سلامة إقليم الدول من أي تهديد خارجي لها.

¹ عبد العزيز بن راشد المطيردي، "وظائف الحدود السياسية في زمن العولمة، دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة الجغرافيا العربية، العدد 73، الرياض 2008، ص 25.

المطلب الثاني: الأهمية الأمنية للحدود

لقد طرح مفهوم أمن الحدود العديد من الإشكالات الأمنية المتعلقة بفكرة كيفية إدارة الشؤون الأمنية والسياسية والعسكرية عبر الاعتماد على الدوائر المركزية وهما الأجهزة العسكرية والأمنية التي تقوم بصياغة إستراتيجيات وآليات للحد من التهديدات والمخاطر الحدودية التي تعترض الفضاء الجيوسياسي للدولة، وبذلك يعتبر المدخل التعاون الأمني حول أمنه الحدود الدولية لإحتواء التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية عند إتخاذ القرارات

وعليه فإسهامات مبدأ الثبات الحدودي في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر رفع مرافعات الأطراف والقرارات الأمنية المتعلقة بالمنازعات الحدودية التي استدعت كشف تطبيقات لتسوية النزاعات من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات دولية مشتركة وثنائية تقتضي ضرورة تمتع الحدود الدولية بقدر من الثبات والإستقرار والنهائية حفاظا على سيادة الدول ومبادئها واحترام السلامة الإقليمية والدولية وعدم الجواز لإستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي وإستقلال السياسي للدول.

وبينت الدراسات القانونية أن مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهائيتها جاء ليؤسس لعلاقات حسن الجوار، واحترام الحدود الدولية لأن توتر العلاقات الدولية والأمنية أضحى لصيانة السلم والأمن الحدودي وتسوية المنازعات والتهديدات الأمنية ذات التأثير المباشر والغير المباشر على الحدود الدولية¹.

وبالتالي فعملية ترسيم الحدود الدولية نوع من أنواع قيادة النشاطات والأعمال السياسية للدول في الحياة السياسية للدول بما يكفل لسلم والأمن الدوليين ويضبط العلاقات الدولية وتوتر الأوضاع الأمنية بين الدول المجاورة والمتباعدة، وفقا لإجراءات أمنية تعزز من فعاليات الأمن الدولي والحفاظ على المصالح الوطنية ذات البعد الجغرافي والسياسي والأمني.

هنا يجدر بنا الإشارة لمختلف الطرق المستخدمة في الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول من خلال فرض جوانب أمنية تحافظ على الثروات الطبيعية للدول مشيرين بذلك مجمل الجهات القانونية والأمنية المختصة بذلك من خلال إستقراء الواقع العملي وفي هذا الخصوص يتبين إلزامية وضع تعديلات أمنية تتعلق بمسار حدود بما يتلائم والأوضاع القائمة على أرض الواقع في المناطق الحدودية وهو ما أكدته

¹ حمشة مكي، "دور مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهائيتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة الإجتهد القضائي، العدد: 22، ص 196.

محكمة العدل الدولية الدائمة، وإن تباينت وجهات النظر حول نطاق السلطات والصلاحيات الممنوحة للجنة ترسيم الحدود¹.

بعد التطرق للأهمية الأمنية للحدود، وجب الإشارة إلى بعض التغيرات الجوهرية في مضامين أمن الحدود و الناتجة عن التحولات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و ظهور تجليات لتطور الإقتصادي و التكنولوجي الرهيب في العالم، خاصة بعد بروز تأثيرات ظاهرة العولمة القائمة على مبادئ عابرة للحدود، و غتبارها العالم قرية واحدة ما يستدعي منا البحث في آثار هذه الظاهرة على حدود الدول، و كيف تعاملت هذه الأخيرة مع تأثيراتها السلبية.

المطلب الثالث : تأثير مظاهر العولمة على أهمية الحدود

إذا كانت الوظيفة التقليدية للحدود تقوم على تحصين خطوط الحدود من خلال التحصينات و القلاع ووجود القطع العسكرية، فإنه مع التطور الكبير الحاصل في النظام الدولي مع ظهور العولمة و ما صاحبها من تحولات و من تطور في العتاد العسكري و الوسائل الإلكترونية و منظومات الحواسيب، فظهر الصواريخ العابرة للقارات و الطائرات من الجيل الخامس، و ظهور الأقمار الصناعية و رقمنة عمليات الدفاع ما جعلها عرضة للإختراق الإلكتروني والتجسس عليها وربما حتى تعطيل أسلحتها عن بعد فأصبحت هذه النماذج الحديثة من الأسلحة لا تعترف بالحدود وأصبحت لا تشكل أي عائق بالنسبة لها.

أولا البعد التكنولوجي :

ثم إن هذه الوسائل والمنظومات الإلكترونية وتشابكها مع بعضها، وخاصة مع التوسع في استخدام الأنترنت و التواصل الإلكتروني، ساعد على إختراق المنظومات الأمنية و الأمن المعلوماتي للدول، حيث اننا أصبحنا اليوم نسمع كثيرا عن قرصنة للمعلومات و إختراق لمواقع مؤسسات أمنية و عسكرية مهمة للدول و الحصول على معلومات مهمة، مما يتطلب من الدول القيام بإجراءات حماية إلكترونية مقابلة و

¹ حسن عبد الرزاق، "دور ترسيم عملية الحدود السياسة الدولية في السلم والأمن الدوليين"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد: 02، مارس 2022، ص: 190.

أنظمة حماية خاصة للحفاظ على أمنها وأسرارها ، وهذا يعني إنتقال جزء من وظيفية الحماية والأمن ضد التهديدات الخارجية إلى أجهزة أمنية و عسكرية خارج نقاط الحدود¹.

كما أن من أهم تأثيرات العولمة تجلت في إضعاف دور الحدود والسيادة ، فعلى الرغم من وجود الحدود التي تحدد أراضي الدولة وإطارها الجغرافي ، إلا أن سيادتها داخل حدودها محكومة بإطار القانون الدولي وبأنظمة بعض المنظمات الدولية النافذة ، حيث أنه وبفعل تأثير العولمة أصبحت تخترق حدود الدول بحجة مكافحة الإرهاب ، وهذه الحجة أخذت زخما دوليا كبيرا خاصة بعد أحداث 2011².

ثانيا : البعد الإقتصادي

أما من الناحية الإقتصادية فإن الطفرة في الشؤون الإقتصادية خاصة الصناعية والدخول في مسار تحرير التجارة العالمية بإنشاء منظمة التجارة العالمية OMC ، والسعي لإنشاء مناطق التجارة الحرة بين الدول ، وظهور مشاريع إقتصادية كبرى كمشروع طريق الحرير الصيني ، كذلك تشكل التكتل الإقتصادي الأوروبي الذي أنشأ ما يسمى بالإتحاد الأوروبي الذي ألغى الحدود بين الدول و أنشأ نظام دولي جديد لا يعترف بالحدود بين الدول و يركز على تنمية الروابط الإقتصادية بين الدول ، وهو ما أدى لتراجع مفهوم الحدود أمام توسع حركة النشاطات التجارية الدولية ، والتي أثرت حتى على الحواجز الجمركية أمام تدفق السلع والأشخاص ، والذي يعد نقلة نوعية كبيرة في مضامين الحدود ، ودورها التقليدي الذي يركز على الجانب المانع و الحمائي للحدود ، حيث أنه من أبرز الإفتراضات التي جاءت بها العولمة هي التوجه نحو عالم خالي من الحدود ، ويسمح بمرور حر للأشخاص والسلع ، وهو نفس النموذج الذي تناولته العديد من دول العالم و التي شكلت تحالفات إقتصادية مثل النمور الآسيوية ، الإتحاد الأوروبي ، دول غرب إفريقيا ، منظمة شنقهاي إلى غير ذلك من أشكال التعاون الإقتصادي التي أفرزتها العولمة الإقتصادية في القرن العشرين والتي أثرت على توسيع مضمون ، وأهمية الحدود بين الدول³.

¹ المطيردي عبد العزيز بن راشد، وظائف الحدود السياسية في زمن العولمة، دراسة في الجغرافيا السياسية. المجلة الجغرافية العربية، العدد 73، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 17.

² نفس المرجع ، ص 19.

³ العايد حسين، إنعكاسات العولمة على السيادة الوطنية. دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2009، ص 112.

ثالثا: البعد الأمني

كما لا ننسى أن العولمة بقدر ما جلبت من إيجابيات للدول نتيجة التعاون الإقتصادي بين هذه الدول و إلغاء الحواجز بينها فإنها كذلك خلقت تحديات أمنية كبيرة لها أثرت على أمنها القومي، حيث لم تعد هذه الدول قادرة على ضبط التدفقات الخارجية إليها خاصة و أنها أصبحت تتلقى تأثيرات سلبية نتيجة الفتح الكامل للحدود أثر على إقتصاداتها خاصة الدول النامية فلم يعد إقتصادها قادرا على منافسة السلع المستوردة مما أدى إلى غلق مصانعها، وهو ما زاد من نسبة البطالة في هذه الدول، الأمر الذي أثر على الأمن المجتمعي وساعد في إنتشار مظاهر سلبية الناتجة عن الفقر .

أما فيما يخص دور الحدود في حفظ الجانب الثقافي والحضاري و الموروث القيمي للمجتمعات تقليديا أصبح صعب إن لم نقل غير ممكن مع تجليات العولمة حيث ان تطور انظمة التواصل والإتصال بين الشعوب والمجتمعات قد اثر بشكل كبير جدا في الافراد و المجتمعات و ادخل افكار مختلفة عليهم و تاترو بها و لم يعد بمقدور الدول حماية نفسها، وأمنها المجتمعي من الأثر السلبي لهذه الافكار ، حيث أصبحت الحدود ضعيفة في ضبط هذا الجانب أين إقتصرت دورها فقط في ضبط عبور الكتب والأقراص المضغوطة و غيرها من المواد العلمية التي يتم ضبطها من طرف أعوان الأمن المكلفين بتأمين الحدود و التي تبقى غير كافية حيث أنها تشكل الجزء اليسير من عمليات الإختراق الثقافي للدول¹.

والواقع أن العالم اليوم مع هذه الثورة التقنية التي أفرزتها تجليات العولمة و الذي خلق طفرة في وسائل الإتصال و التواصل، والتوسع في إستخدام شبكة الأنترنت ،لم تعد هنالك بقعة في العالم بعيدة عن التأثير السلبي الثقافي و الفكري و لم تعد للحدود أي دور حافظ او حامي امام هذا النمط الجديد للتهديدات².

كما ظهرت للوجود شركات كبرى متعددة الجنسيات ومركبات إقتصادية ضخمة تتجاوز نواتجها المالية ميزانية دول بأكملها، لها تأثير عابر للجنسيات و عابر للدول، وأصبح لهذه المركبات الصناعية والشركات

¹ العايد حسين، مرجع سابق، ص 114.

² نفس المرجع، ص 117.

المتعددة الجنسيات قوة تتجاوز في غالب الاحيان قوة أنظمة و دول و أصبحت تهدد كيانات دول بأكملها في حال وقوفها أمام توسع هذه الكيانات وهو ما خلق تحدي جديد لسيادة الدول على أقاليمها ، وجعل حدودها لا تمنع تأثير هذه الشركات الكبرى ، حيث أن إقتصاديات هذه الدول أصبحت منخرطة في شبكة الإقتصاديات العالمية و تتأثر بها من خلال ربطها بالبورصات العالمية و الأسواق العالمية ، و خطوط التوريد العالمية و شبكة النقل البري و البحري العالمي ، و أي أزمة تصيب إقتصاد معين تنعكس آليا على إقتصاديات باقي الدول بشكل آلي ، ومثال ذلك تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 2009 ، حيث أن إنبهار قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة خلل في قطاع العقارات و التامينات العقارية أحدث خلل إقتصادي أثر على كامل دول العالم وخلق أزمة غقتصادية تأثرت بها شعوب العالم ككل ، و بالتالي أمام هذا التشابك الوظيفي العالمي الحالي أحدث تغيير كبير جدا في أهمية حدود الدول لدرجة أنه أصبح دورها لا يتعدى ترسيم الحيز الجغرافي لدولة و تميزها عن أقاليم الدول الأخرى لا غير¹ .

بعد دراسة تأثير ظاهرة العولمة على حدود الدول و التحديات التي أصبحت تواجهها هذه الأخيرة في ضبط أمنها و سيادتها على إقليمها خاصة في إنتشار أنماط جديدة للإختراق ناتجة عن تأثير العولمة لابد من البحث في الآليات التي تنتهجها الدول لمواجهة هذه التحديات الأمنية المستحدثة نتيجة للعولمة.

¹ الشبراني محمد سعيد، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني. رسالة ماجستير ، أكاديمية نايف العربية للدراسات الأمنية ، الرياض ، 2006، ص203.

المبحث الرابع : آليات ضبط الحدود وإدارة أمنها

تتعدد آليات حماية الحدود بحسب نوع التهديدات و طبيعة المخاطر التي تخترق هذه الحدود ،و لكن قبل التطرق لمتخلف الآليات و التدابير التي تنتهجها الدول في تعزيز امنها الحدودي لابد بداية من التطرق لنشأة نظام تأمين الحدود و كيفية تطوره قبل ذلك.

المطلب الأول :نشوء نظام تأمين الحدود الدولية وأشكاله

يعود ظهور مصطلح نظام أمن الحدود الدولية سنة 1924 نتيجة لمجهودات الدوريات الأمريكية في اقتناء مختلف الإستراتيجيات والآليات لتعزيز الأمن الدولي والقضاء على التغيرات والتحوللات الدراماتيكية للبيئة الدولية الناتجة عن إفرازات التحول الدولي وتداعياتها على إدارة الشؤون الأمنية والعلاقات الأمنية الدولية ،فكانت أول محاولات لدوريات أمريكية سنة 1904 في محاربة الهجرة الغير القانونية الآتية من الصين الشعبية وكاليفورنيا عبر وضع نظام قانوني يساهم في القضاء على مخاطر المهاجرين الغير النظاميين وذلك عبر مجموعة معايير أساسية

أولا :معايير نظام أمن الحدود

1-الحظر والمراقبة الحدودية : وذلك بموجب وضع تعديلات قانونية ترتبط بتنظيم إستيراد وتصدير الخدمات والسلع وحركات الهجرة الغير الشرعية والشرعية بموجب التعديل الدستوري والحدود العددية المفروضة على الهجرة إلى الولايات المتحدة بموجب قوانين الهجرة لعامي 1921 و1924، حظي إنفاذ القانون على الحدود باهتمام متجدد من الحكومة.

2-توسيع دور الحدود الدولية : قامت التشريعات الصادرة عام 1952 بتدوين وتنفيذ العناصر الأساسية لقانوني 1917 و1924. في العام نفسه، سُمح لعملاء حرس الحدود لأول مرة بالصعود على متن وسيلة نقل للمهاجرين غير الشرعيين وتفتيشها في أي مكان في الولايات المتحدة. ولأول مرة، تعرض الوافدون غير الشرعيين الذين يسافرون داخل البلاد للاعتقال.

مع استمرار الهجرة غير الشرعية على طول الحدود المكسيكية، تم نقل 62 وحدة حدودية كندية جنوبًا لجهود إعادة واسعة النطاق. وفي عام 1952، أعادت الحكومة جواً 52 ألف مهاجر غير شرعي إلى

المناطق الداخلية المكسيكية. تم إنهاء البرنامج بعد نفاذ الأموال خلال عامه الأول لمحاربة القضايا الأمنية المرتبطة بالتهريب وتجارة المخدرات والهجرة¹.

3-توسيع أجهزة أمن الحدود : من خلال إنشاء مكاتب أمنية مختصة بتنظيم الهجرة النظامية داخل الوطن الأمريكي وإتخاذ كامل الإستراتيجيات اللازمة لمحاربة الهجرة الغير النظامية ومجمل التهديدات الأمنية المتعلقة بإستخدام القوة العسكرية الغير الإنسانية وتتمثل أساسا في :

- وضع قانون تخصيص العمالة لعام 1924

- توسيع محطات التفتيش ودوريات المراقبة الأمنية

- تعميق المراقبة الأمنية على الحدود البرية².

كما وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية خلالها أزمات أمنية حادة تطلبت عقد مختلف الإتفاقيات والمعاهدات الأمنية المختلفة والمتباينة حول تحقيق الأمن الدولي والسعي نحو بلورة عقائد أمنية وسياسية وإستراتيجية بشأن قيود الهجرة الغير الشرعية وتفاقم الأزمات الأمنية ومساراتها الدولية نحو أمريكا تعزيزا للمصالح الأمنية الأمريكية والكشف عن المواد الضارة والأسلحة الغير المشروعة عبر نطاق الحدود الدولية والسعي نحو تطوير العمل بنظام أمن الحدود الدولي وتبادل المعلومات والاستخبارات بين الدول والتعاون في مجال تطوير القوانين الدولية المتعلقة بأمن الحدود الدولي.

وعليه فتطور نظام أمن الحدود الدولية يرتبط بتقدم وتطور الأوضاع الأمنية الدولية نتيجة لتأثر حاجة الدول لتعزيز أمن حدودها بشكل كبير بالتهديدات الأمنية المتغيرة والتحديات الجديدة التي تواجهها من تزايد خطر الهجرة الغير الشرعية وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة ،يتعين على الدول إتخاذ سياسات وإجراءات ردعية صارمة غايتها ردع التهديدات والأخطار الأمنية من خلال إستخدام أنظمة الرصد الذكية والتحليل الضوئي لتعزيز قدرة الدول على معالجة التهديدات الأمنية .

وبالإضافة لذلك يتطلب تطور الأوضاع الأمنية التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة العالمية والإقليمية .

¹ المطيردي عبد العزيز بن راشد ، مرجع سابق ، ص21

² نفس المرجع، ص23

كما يتبنى نظام أمن الحدود عدة أشكال وتقنيات مختلفى لضمان سلامة الحدود ومنع التهديدات الأمنية ومن بين أشكالها أهمها نظام التفتيش الجمركي ، حيث يقوم موظفو الجمارك بإجراء الفحص الجمركي على البضائع والتأكد من كل الوثائق المقدمة متطابقة مع مواصفات المواد المشحونة والتأكد من عدم وجود مواد محظورة أو خطيرة.¹

ثانيا: تطور مضامين أمن الحدود

مر مفهوم أمن الحدود بعدة مراحل تاريخية قبل أن يعاد صياغته حديثا ، حيث شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول رئيسية ، فقد نتج عن هذه الأحداث إعادة بلورة للمفهوم ، حيث كان ينظر إليه قبل هذا التاريخ بشكل تقليدي بسبب تركيزه على التهديدات التي تواجهها الدولة ، أين لعبت فيها الحدود دور الحاجز المادي أمام هذه التهديدات ، حيث أصبح المفهوم أكثر تعقيدا ، إذ أصبح يتشابك مع اتجاهات وأبعاد أخرى ، ترتبط معه بشكل مباشر وغير مباشر ، حيث لم يعد مفهوم أمن الحدود مجرد تدابير أمنية تتخذها الدول لحماية حدودها من تهديدات ذات طبيعة عسكرية .

حيث أصبح أمن الحدود يستهدف ثلاث قضايا رئيسية تتمثل في مكافحة المخدرات ، الهجرة غير الشرعية، مكافحة الإرهاب ، وتتفرع من هذه القضايا تهديدات أخرى مختلفة تتشابك معها تتمثل في تهريب الأسلحة ، تهريب الأموال ، التهريب إلخ ، كما يندرج تحت أمن الحدود ثلاث أبعاد رئيسية هي : المنع ، الردع ، إستخدام الشبكات الإستخباراتية :

1- المنع ، تكمن أهمية هذه الوظيفة في كونها من أهم وظائف أمن الحدود ، و تقاش هذه الوظيفة بقياس درجة مناعة الحدود مقارنة بحجم كمية التفق عبرها ، و بحساب كمية التدفق هذه لمختلف أشكال التهديدات تظهر مدى نجاعة انظمة ضبط و تأمين الحدود ، و يعني المنع هنا السيطرة و ضبط حركة التدفق ، سواء كان تدفقا بشريا أم تدفق مواد² .

¹ المطيردي عبد العزيز بن راشد، مرجع سابق، ص 24.

² Sampson R, Cohen J , Deterrent effects of the police on crime , a replication and theoretical extension , wiley,

1988, p163.

2-الردع: لا يمكن للأجهزة الأمنية السيطرة على الحدود بشكل كامل من خلال المنع ،حيث تعد هذه المهمة شبه مستحيلة خاصة في حالة شساعة و طول الحدود ، كما يصعب مراقبة كلية للمواد العابرة للحدود ، في هذه الحالة تأتي مرحلة الردع في أمن الحدود ،حيث أنه كلما إرتفعت قوة الردع أصبحت الحدود أكثر أمنا ، فعلى سبيل المثال تشير المقابلات مع الأشخاص الذين تم القبض عليهم في محاولة تهريب المخدرات إلى أن قرارهم بالعبور يخضع لتصوراتهم لإحتمالية القبض عليهم و العقوبات التي يمكن ان تنفذ بحقهم و مدى إمكانية إفاتهم منها ،فكلما كانت إحتمالية القبض عليهم و العقوبة التي تنتظرهم قاسية كلما قلت عمليات التهريب ، و يمكن قياس قوة الردع من خلال نسبة التدفق غير القانوني عبر الحدود سواء كان للبشر أو للمواد.

3-الشبكات الإستخباراتية:لا يمكن أن يعتمد تأمين الحدود على الاعمال التي يقوم بها الأفراد و التنظيمات في المنع و الردع فقط و لكن يتعدى ذلك إلى إنشاء شبكة إستخباراتية تتسم بالسرية ، تسعى إلى جمع المعطيات و المعلومات فيما بينها حول التدفقات المحتملة ،بالإضافة إلى التعاون مع دول أخرى للمشاركة في هذه العمليات الإستخباراتية خاصة في حالة ما إذا كانت هذه التهديدات ذات طابع عابر للحدود أي أن هذا التهديد يمس عدة دول في نفس الوقت ، و يمكن أن تشكل هذه الأبعاد قوة يتم من خلالها ،ليس فقط منع التدفق غير النظامي عبر الحدود سواء اكان مباشرا أو غير مباشر ، ولكن يمكن ان تسهم هذه الأبعاد في تقييم عمل أمن الحدود و مدى فعاليته ، و تقييم البثار السلبية لأي عمل¹.

¹ Trang S Brendel B, A Meta-analysis of deterrence theory in information security policy compliance research, information systems frontiers, 2019, p265.

المطلب الثاني : الميكانيزمات العادية في تأمين الحدود أوقات السلم

من المهام الرئيسية أو يمكن تسميتها بالروتينية التي تواجه الحدود وحرس الحدود في الظروف العادية، نجد التهريب بمختلف أنواعه، الهجرة غير الشرعية "التسلل"، و جرائم أمن الدولة .

أولا : تأمين الحدود ومواجهة عمليات التهريب

يشكل التهريب تحديا حقيقيا للدول بشكل عام، ولالأجهزة الأمنية العاملة على المنافذ البرية و البحرية و الجوية بشكل خاص ،و ينشط التهريب لأهداف عدة قد تكون إقتصادية و خاصة للأفراد من أجل الربح المادي بطرق غير مشروعة ، و كذا بالنسبة للمنظمات و الجماعات الناشطة في التهريب ، كما يمكن أن يكون التهريب مدعوما من قبل جماعات الجريمة المنظمة ، أو الجماعات الإرهابية و التي توفر الحماية و التغطية ، أو يمكن حتى أن يكون مدعوما من طرف بعض الدول ، و خاصة إذا كان ذلك يخدم أهداف سياسية و إجتماعية ، مثل تلك التي تدعم تهريب المخدرات و الأسلحة بهدف زعزعة أمن الدول المجاورة لها ، و يمكن أن تغض الطرف عن عمليات التهريب، أو ترفض التعاون و التنسيق مع الدولة المجاورة ، و تهريب الممنوعات و البضائع تحدث أثارا اقتصادية، صحية ، إجتماعية ، بيئية و ثقافية¹، ومن صور عمليات التهريب :

1. تهريب الأسلحة والذخيرة

وتشكل هذه العمليات تهديدا مباشرا لأمن الدول و السكان خاصة إذا كانت موجهة لدعم الجماعات الإرهابية ، وذلك بهدف تحقيق أهداف سياسية أو أمنية ، أو لتحقيق ربح مادي من خلال المتاجرة في الأسلحة.

2. تهريب العملات

¹ عبد الرحمان العنزي ، "أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز أمن الدولة". ورقة مقدمة في الملتقى العلمي حول "قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2012، ص 4.

يعتبر تهريب العملات سواء إلى الداخل أو الخارج هدفا للكثير من الأفراد و الجماعات بغرض الربح المادي غير المشروع و خاصة عند محاولة إدخال عملات مزورة ، و ما يترتب عنه من استنزاف و زعزعة للإقتصاد الوطني.

3. تهريب البضائع المقلدة إلى الداخل

انتشرت هذه الظاهرة مؤخرا و هي تشكل تهديدا حقيقيا للإنتاج الوطني و للبضائع الأصلية المستوردة، و ما يمكن أن تلحقه من ضرر على صحة المستهلك خاصة في حالة الأدوية و المواد الغذائية.

4. التهريب الجمركي

و يشكل ذلك تحديا آخر لعمليات تأمين الحدود و ذلك كون التهريب الجمركي ينعكس سلبا على إيرادات الخزينة العمومية و بالتالي تؤثر سلبا على المواطن و على الوضع الإقتصادي بشكل عام ، و قد يكون هدف التهريب إقتصاديا كالسعي للربح المادي، أو سياسيا هدفه التخريب ، و زعزعة الإستقرار و تهديد النظام أو نشر الشعور بعدم الأمن ، كما يحدث التهريب الجمركي ضغطا على العملة الوطنية و على الوضع الإقتصادي العام مما ينعكس مباشرة على الإستقرار الإجتماعي داخل الدولة¹.

5. تهريب المعادن الثمينة نحو الخارج و المخدرات و المواد الخطرة للداخل

يشكل إخراج المعادن الثمينة كالذهب و النحاس ...بطريقة غير قانونية نحو الخارج استنزافا للثروة الوطنية و للإقتصاد الوطني ، في الوقت الذي يتم فيه تهريب المخدرات و الممنوعات و المواد الخطرة أو المشعة نحو الداخل أكبر التحديات التي تواجه الدول في الوقت الراهن ، و هو ما يؤدي إلى آثار إقتصادية و إجتماعية و صحية كارثية على الدولة و المواطنين و الشباب بصفة خاصة .

و يعد تهريب المخدرات تحديا حقيقيا للكثير من الدول خاصة و أن العملية تقوم بها شبكات منظمة ، مجهزة و مدربة جيدا ، و أحيانا قد تفوق قدراتها قدرة الدول في حد ذاتها، كما أن هذه الجماعات تلجأ في

¹ عبد الرحمان العنزي ، مرجع سابق ، ص ص (6-7)

بعض الأحيان للمواجهة المسلحة و الإشتباك مع حرس الحدود و الأجهزة الأمنية لتمرير شحناتها، و يكون التهريب عن طريق البر ، البحر و حتى الجو، بحسب طبيعة الحدود و بحسب قدرات المهربين و تجهيزهم. و تهريب المخدرات هو عملية مرتبطة على حلقات إبتداء بالإنتاج و مروراً بدول العبور حتى التوزيع ، ونشأت عصابات دولية منظمة تتوفر لديها كافة الوسائل و الإمكانيات و الأفراد المدربون جيداً، و تعمل وفق تنظيم و تخطيط محكم، و بالتالي أصبحت تجارة دولية تتحكم فيها شبكات دولة يمكن أن تتجاوز إمكانياتها قدرات الدول.

6. تهريب المطبوعات غير المصرح لها بالدخول

يعمل في هذا النوع من التهريب أفراد و منظمات و دول بهدف إحداث تأثير ثقافي في الدول المستهدفة، كذلك التأثير الفكري على الأجيال لتحقيق أهداف سياسية أو إجتماعية ، و قد تكون على شكل كتب أو مطبوعات أو أقراص مدمجة¹.

ثانياً: تأمين الحدود من الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالبشر

حيث تعد مسألة الهجرة غير الشرعية من أكبر المعضلات الأمنية الحالية ، و تشكل رهانا حقيقيا للدول كونها تؤثر على عدة مستويات جراء التبعات الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية التي تخلفها .

1. الهجرة غير الشرعية

تعد هجرة الإنسان من مكان لآخر (من place of origin إلى place of destination) دون تأشيرة دخول أو إقامة قانونية نتيجة للظروف الحياتية و المناخية ، نتيجة الجفاف و الفقر و الأمراض و تكون من المناطق الفقيرة باتجاه المناطق الغنية ، و تخلف مشاكل بالنسبة للدول المستقبلة مثل الأمراض ، الجريمة

¹ عبد الرحمان العنزي، المرجع السابق ، ص 11.

والمخدرات¹، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بظاهرة الجريمة المنظمة كون هذه المنظمات الإجرامية تقوم بتهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود مقابل المال، وغالبا ما يموتون في هذه الرحلة.

و هو ما دفع الأمم عبر التاريخ إلى تطوير سياسياتها الخاصة بتنظيم الهجرة تبعا لتطور المهاجرين من حيث العدد و النوع، وقد كانت مراقبة الهجرة دوما إختصاصا خالصا للدولة حسب التصور التقليدي للسيادة، و ذلك من خلال تشديد الرقابة على الحدود الدولية و بناء السياجات و الأسوار لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين².

2. الإتجار بالبشر

يقصد بالإتجار بالبشر "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو إستعمالها لغرض الإستغلال، و تدبير تهريبهم إلى دولة أخرى ليست موطننا لهم، أو لا يعد من المقيمين الدائمين بها، لأجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مقابل مادي"³.

ثالثا: تأمين الحدود ومكافحة جرائم أمن الدولة

جرائم أمن الدولة يمكن أن تكون موجهة مباشرة للدولة مهددة لوجودها أو كيائها حيث تأخذ طابعا شموليا يتسع لكل المجالات كما انه غالبا ما تتخذ جرائم أمن الدولة طابع الإجرام السياسي الخطير، كما يمكن كذلك أن تكون موجهة للسلطة القائمة في النواة بقصد الإطاحة بها و إحداث أخرى بديلة لها، و من الجرائم الماسة بأمن الدولة جرمي المؤامرات و الإعتداءات التي تناولها المشرع في مجال الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي⁴.

¹ عثمان حسن، ياسر عوض، "الهجرة غير المشروعة والجريمة". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص 16.

² سعد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة". مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 23، 2013، ص 91.

³ الأمم المتحدة، بروتوكول "منع و قمع و محاربة الإتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال" المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص 804.

⁴ محمود سليمان موسى، الجرائم الواقعة على أمن الدولة، ط1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 64.

أولا: الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي

1. جريمة المؤامرة : يعرف محمود سليمان موسى المؤامرة في محيط جرائم أمن الدولة بانها إتفاق عدة أشخاص على إرتكاب جريمة مضرة بأمن الدولة و إعداد الوسائل اللازمة لذلك فهي صورة من صور التصميم أو التفكير أو التحضير لإرتكاب الجريمة المتفق عليها¹.

أما المشرع الجزائري فلم يعطي تعريفا صريحا للمؤامرة و غنما أورد تعريفا ضمنيا لهذه الجريمة من خلال المادتين 77 و 78 ، حيث أورد في نص المادة 3/87 على انه : " تقوم المؤامرة بمجرد غتفاق شخصين أو أكثر على إرتكابها ، فالمؤامرة بحسب نص هذه المادة هي الإتفاق المسبق الذي تتجه إليه إرادة شخصين أو أكثر بهدف تحقيق غرض إجرامي معين بوسائل معينة ، وحددت المدة 77 انواع الجرائم المبنية على الإتفاق و التي تندرج ضمن مسمى المؤامرة و هي:

-الإعتداء الذي يكون الغرض منه إما القضاء على نظام الحكم او تغييره

-الإعتداء الذي كون الغرض منه تحريض المواطنين أو السكان على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو ضد بعضهم البعض .

-الإعتداء الذي يكون الغرض منه المساس المساس بوحدة التراب الوطني .

2.الإعتداء : لدراسة جريمة الإعتداء لابد من ربطها بسياقها التاريخي ، حيث أنه قبل صدور مدونة نابوليون لسنة 1810 كان مصطلح الإعتداء يعني عموما الشروع أو المحاولة ، حيث كانت القاعدة تنص على أن الفاعل إذا حقق مشروعه الإجرامي و توصل إلى النتيجة التي قصدها إبتداءا ، أما بعد صدور المدونة الجنائية الفرنسية لسنة 1810 ، نصت المادة 88 على أنه يتحقق الإعتداء حيث يرتكب الفاعل فعلا أو يبدأ فعلا قصده تنفيذ هذه الجرائم "جرائم أمن الدولة"

تعريف جريمة الإعتداء : اورد المشرع الجزائري في الفصل الاول المتعلق بالجنايات و الجنح ضد أمن الدولة عقوبات الجرائم "الإعتداءات و المؤامرات ، و الجرائم الأخرى من سلطة الدولة و سلامة ارض الوطن في

¹ محمود سليمان موسى، المرجع السابق، ص 151.

المواد 77 إلى 83 من قانون العقوبات، فكلمة إعتداءات إستقر مدلولها بأنها خاصة بالجرائم الواقعة على أمن الدولة لتشمل بمفهومها معنى أوسع من مدلول المشروع في الجرائم الأخرى لتدل على جرائم أمن الدولة سواء كانت تامة او مشروعا فيها.

أما عن أهم الجرائم التي تشكل إعتداء على أمن الدولة الداخلي نجد:

-الجرائم الماسة بنظام الحكم و النظام الدستوري: تهتم مختلف التشريعات و بدرجة ملحوظة بتقرير حماية فعالة لنظام الحكم السياسي القائم في الدولة و للدستور أيضا ،فالمشرع الجزائري نص في المادة 77 من قانون العقوبات على تجريم الإعتداء الذي يكون الغرض منه إما القضاء على نظام الحكم أو تغييره ،و كما انه جرم تحريض المواطنين أو السكان على جمل السلاح ضد سلطة الدولة أو ضد بعضهم و المساس بوحدة التراب الوطنيو اعتبر في حكم الإعتداء تنفيذ الإعتداء أو محاولة تنفيذه¹.

-الإعتداء ضد سلامة أرض الوطن :وهي صيانة حدوده و حفظه من أي مساس بها ،ووجود الدولة يقتضي إلى جانب السكان و الإقليم أن تكون هناك هيئة منظمة تقوم بالإشراف على هؤلاء السكان لتنظيم العلاقات بينهم و لرعاية مصالحهم المشتركة و العمل على إبقاء الوحدة التي تجمعهم في تحقيق الأهداف المشتركة التي تجمعوا من أجلها ،كما تقوم بإدارة الإقليم أو تنظيم إستغلاله على النحو الذي يستفيد منه المجموع ،وتعمل كذلك على الدفاع على كيانه و كيان المجموعة في مواجهة المجموعة المماثلة من الجرائم التي تمس بسلامة وحدة الوطن و الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية².

ثانيا:الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي

الجرائم التي تقترف ضد الدولة بصفتها تستهدف تقويض سيادتها أو المس بإستقلالها و تهديد سلامة اراضيها هي جرائم من شأنها هدم كيان الدولة و يطلق عليها إصطلاح الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي و من اشكالها نذكر:

¹ عرشوش سفيان ،الجرائم الماسة بامن الدولة الداخلي.أطروحة دكتوراه ،كلية القانون و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2015/2016،ص426.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

1.3 جريمة الخيانة : تعتبر جريمة الخيانة من اخطر انواع الجرائم الماسة بأمن الدولة كونها تشكل إعتداء مباشرا و مؤثرا على الوجود السياسي للدولة الأمر الذي جعل هذه الجرائم تحتل مكان الصدارة في قانون العقوبات الجزائري حيث منحها الاولوية و الأسبقية في ترتيب النصوص نظرا لخطورتها و اهمية المصالح التي تعرض على حمايتها¹،

مفهوم جريمة الخيانة: تعرف الخيانة على أنها إعتداء على أمن الدولة يؤدي إلى الإضرار بها و ذلك لمصلحة دولة أخرى ،أو هي عبارة عن واقعة يرتكها شخص أو مجموعة اشخاص ضد مصالح دولتهم لصالح دولة أجنبية ،و من أشكالها :

حسب المواد 61،62،63 ،من قانون العقوبات الجزائري نجد أن المشرع قد بين اشكال الخيانة و حدد العقوبات المسلطة على مرتكبيها² و هي :

-جريمة حمل السلاح ضد الدولة

-جريمة التخابر مع دولة أجنبية بغرض حملها على القيام بأعمال عدوانية ضد الجزائر

-جريمة تسليم قوات أو ممتلكات جزائرية إلى دولة أجنبية

-جريمة الإضرار بالدفاع الوطني

-جريمة تحريض العسكريين أو بحارة على الإنضمام إلى صفوف العدو

-جريمة عرقلة مرور العتاد الحربي

-جريمة إضعاف الروح المعنوية للجيش أو الأمة.

2.3.جريمة التجسس :يتعبر التجسس من أخطر جرائم الدولة التي تهدد أمن الدولة و يعد هذا الفعل جريمة دولة ، و يتم على يد فرد أو مجموعة أفراد ضد مصالح الدولة .

تعريف التجسس : هو نوع من انواع العمل الإستخباري هدفه البحث و الحصول على المعلومة المتعلقة بدولة ما و نقلها بطريقة سرية خاصة من مكانها إلى مكان آخر بواسطة عملاء من دولة أخرى ،و التجسس بهذا المعنى يعني أنواع مختلفة من النشاطات المتعلقة بالأمن القومي و السياسة الخارجية التي تمارسها الدولة و تتيح أهميتها من أن كافة القرارات تتخذ على توافر معلومات معينة

¹ سليمان عبد الله ،دروس في شرح قانون العقوبات الجزائري ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1998،ص12

² للمزيد انظر نص المواد 61،62 و 63 من قانون العقوبات الجزائري.

كما يمكن تعريف التجسس على أنه النشاط المتضمن إفشاء أسرار متعلقة بتكوين الدولة وهبتها و قوتها التي تحرص الدولة على إحاطتها بالكتمان و عدم العلم بها من قبل الدول المعادية¹.
أنواع التجسس:

التجسس العسكري : يكون بصورة عميقة خصوصا بين الدول الكبرى فتسعى هذه الدول للحصول على أسرار حربية تكنولوجية كي تقف على مدى التقدم الذي وصلت إليه غيرها من الدول ،فهناك السباق على التسليح النووي و اليميائي و الإشعاعي .

التجسس السياسي: يقصد به معرفة المواقف السياسية لصناع القرار في الدولة و المعلومات التي تتعلق بالسياسة الداخلية و الخارجية المتبعة أو التي تنوي الدولة السير عليها ،وقد يكون التجسس معنوياً او نفسياً لشعوب الدولة او قادتها و معرفة مواطن القوة و الضعف لدولة ما و عوامل الوحدة و التفرقة و القيم السائدة في المجتمع ،فالحرب المعنوية من أهم الحروب فمن خلال هذه المعلومات تستطيع الدولة المعادية تحطيم الروح المعنوية للشعب مما يسهل عليها كسب المعركة.

التجسس الإقتصادي: يكون بمعرفة موارد الدولة و حجم إنتاجها و ميزانها التجاري و الإحتياطي لديها و المدة التي تستطيع من خلالها الإعتماد على ذاتها إذا تم حصارها،و كذلك معرفة المرافق الإقتصادية الحيوية لديها و مواقعها و كذلك حجم ديونها الخارجية .

التجسس العلمي: ظهر هذا النوع حديثا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها و بعد أن قامت الدول المنتصرة بإعدام من إعتبرتهم جواسيس ،هذا بالإضافة إلى انواع اخرى من التجسس التي ندرج ضمن نفس السياق كالتجسس الإلكتروني الذي ظهر حديثا².

هكذا نكون قد تناولنا في هذا العنصر الجرائم المأية بأمن الدولة الداخلي و الخارجي ،رغم أنها تتوحد في الحفاظ على كان الدولة بإعتبارها مصلحة عليا ،وتهدف لصيانة سيادة و إستقرار كيا الدولة و حدودها من أي تهديد سواء يأتي من الداخل أو من الخارج لكنه يشترك في كونه يتخطى حدود الدولة

¹ بوجراف عبد الغني، التجسس كجريمة ماسة بأمن الدولة في ظل قانون العقوبات الجزائري، مجلة الأفاق العلمية، العدد 8، جوان 2017، ص338.

² رابحي عزيزة، جرائم الأسرار المعلوماتية و حمايتها الجزائية ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان 2017/2018، ص206.

و يهدف للإضرار بها و بمصالحها ، و الآن سنتطرق لتأمين الدولة و حدودها في حالات الحروب و الظروف الإستثنائية.

المطلب الثالث : تأمين الحدود وأمن الدولة في الظروف الإستثنائية

تتعدد مهمات أجهزة تأمين الحدود في الظروف الإستثنائية ، خاصة أمام أهمية ما توفره من معلومات من مصادرها المختلفة ، و ذلك لتأمين الدولة في حالة الحرب و العمليات الإرهابية.

أولاً: تأمين الحدود لمواجهة العدوان الخارجي :

تتعدد مجالات الحدود الدولية لأي دولة الواجبة الدفاعية والهجومية ضد أي عدوان خارجي وضد أي تهديد خارجي يهدد السلم والأمن الوطني للدول لذا فالإهتمام بتحسينها وتنميتها يعد بمثابة القضية الرئيسية لتحقيق الأمن القومي وجوانبه من خلال تبني مختلف الإستراتيجيات والآليات التي تمكن صناع القرار من إدارة الشؤون الدولية والأمنية والتنبؤ بالتحركات الأمنية على الحدود الدولية ومحاربة مختلف التهديدات الأمنية الناجمة عن الأوضاع الأمنية والتحولت البنيوية لنظام الدولي وذلك من خلال وضع إستراتيجية دولية حمائية ، إستباقية ، دفاعية ، هجومية ، متضمنة مختلف الأبعاد العسكرية ، السياسية ، الاقتصادية على مختلف مستويات الإقليم وهذا ما تمثل في :

1. تهديدات ذات طبيعة أمنية

و ترتبط بطبيعة المشكلات المثارة عادة في مناطق الحدود ، و التي يتم التعامل معها في إطار العمل الروتيني ، كعمليات تهريب الأسلحة ، المخدرات ، البشر ، المحروقات ، السلع ، الأموال...و هي جرائم قانونية ، تمثل ممارسات سائدة في مناطق الحدود ، بل أحيانا ما يكون إقتصاد سكان الحدود و الذين تربطهم علاقات مصاهرة و هي علاقات عابرة للخطوط الرسمية قائما عليها.¹

وهناك قواعد واضحة بشأن التعامل مع مثل هذه الإشكالات الأمنية ، و تمثل مهمة مراقبة الحدود مسؤولية مشتركة بين الدول المتشاركة في الحدود ، على أساس قيام كل طرف بمنع مثل هذه الخروقات من

¹ عبد الرحمان العززي، مرجع سابق ، ص13.

الانتقال من إقليمه إلى الدول المجاورة له ، فامن الحدود المشتركة لا يرتبط فقط بقدرة الدولة على إبعاد التهديدات القادمة من الجانب الآخر من الحدود ، وإنما على إبقاء التهديدات المحتملة من جانبه داخل حدوده.

2. تهديدات ذات طابع عسكري

ترتبط بطبيعة العلاقة السياسية مع الدول المجاورة ، فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية بين الجانبين أو وجود صراع قائم أو محتمل ، وهو ما يستدعي عمل الدولة على تحديد مصادر التهديد المحتملة ، ووضع الخطط والإستراتيجيات الملائمة للتعامل مع هذا النمط من المخاطر ، التي تهدد الدولة وتستهدف المساس بقدسية السيادة ، من خلال الهجوم العسكري المباشر ، و تستوجب هذه القضية إقامة الخطوط الدفاعية على طول الحدود محل الخطر ، أو اللجوء إلى العمل الدبلوماسي من أجل حل المشاكل العالقة مع الدول الأخرى لتجنب الوصول إلى حالة الصدام المسلح.

تأمين الحدود في مواجهة العمليات الإرهابية

الإرهاب هو كل استعمال للقوة أو العنف أو التهديد باستخدامهما أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة و امن المجتمع للخطر، حيث تطور التهديد الإرهابي و تحول من مصدر تهديد داخلي ، من طرف فواعل داخلية إلى شبكات عبر دولانية ودولية ، تتخطى الحدود و تهدد المصالح الوطنية ، ما يستوجب ضرورة العمل المشترك بين الدول ، وضمن الأقاليم لمواجهة هذا النمط الجديد من التهديدات الإرهابية.

كما عرفته الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة رقم 60/43 الصادر في كانون الثاني يناير من عام 2006 على أنه : " أعمال إجرامية يقصد أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الناس أو جماعة من الأشخاص او من أشخاص معينين لأغراض سياسية " .

ويعد العامل الجغرافي أحد أهم الأسباب في إنتشار الجماعات الإرهابية عبر الحدود فإتساع الرقعة الجغرافية للحدود وإنكشافها مما يصعب تأمينها وفرض الرقابة عليها ما يشجع الجماعات الإرهابية على

التسلل عبر الحدود إلى داخل الدول للقيام بعملياتها ،كما أن الدول التي بها تضاريس صعبة تصلح كمخابئ للمتمردين تسهل العمليات الإرهابية ،و أمام هذه الأنماط ،تتعدد الأساليب التي يمكن أن تعتمد عليها القوات الأمنية المكلفة بتأمين الحدود ،في التعامل مع العمليات الإرهابية و من بين الأساليب :

1.التصدي بالقوة ،من خلال إحباط المحاولات الإرهابية والكشف المبكر عنها قبل وقوعها من خلال الدقة في جمع المعلومات و البيانات و تحليلها و القدرة على التنبؤ بإستناد عليها ،كما تمكن من كشف المطلوبين أمنيا و التعرف على من لهم علاقة بالإرهاب ، وتحقق دقة في كشف المواد المتفجرة والأسلحة المهربة لتنفيذ عمليات إرهابية.

2.المساهمة في توعية وحشد المواطنين والرأي العام لتجنيدهم ضد الفكر المتطرف لضمان دعمهم في مواجهة الإرهابيين حتى لا تجد هذه الجماعات بيئة حاضنة أو مساعدة لهم على القيام بعملياتهم الإجرامية ، فالدور التوعوي الذي تقوم به الأجهزة الأمنية المكلفة بمراقبة الحدود من خلال كشف مخططات هذه الجماعات يعد دورا حاسما في التغلب عليها .

خلاصة الفصل الأول

ما يمكن التوصل إليه في الأخير من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة مفاهيمية للحدود ، دور ووظائف الحدود في تحقيق الأمن القومي:

برز المفهوم الحديث للحدود مع بروز الشكل الحديث للدولة القومية مع معاهدة واست فاليا 1648 م، على الرغم من انضمامها تعود لقرون خلت مع الإمبراطوريات القديمة لكن كانت تتميز بخصائص مغايرة تماما عن شكلها الحديث ، حيث كنا نتحدث عن ما يسمى بالتخوم ، كما كانت تتميز بالحركية و عدم الثبات و عدم الوضوح الجيد.

شكل ظهور النمط الحديث للدول بروز مضامين الحدود و ربطها من خلال القوانين و الاعراف الدولية بما يسمى بالسيادة و التي أعطتها صبغة الحرمة و القدسية و جعلت من صيانتها و حمايتها وظيفة أساسية للدولة ، و كان الدفاع عنها بالإعتماد على القوة العسكرية فقط .

أما عن مصادر التهديد الكلاسيكية للحدود فكانت ذات طبيعة صلبة و تنبع من وحدات دولية تحمل طابع التناظرية ، بمعنى كانت الدولة تدافع عن حدودها من خطر توسع دولة أخرى مجاورة أو بعيدة سعيا منها لضم أجزاء ترابية من إقليم هذه الدولة .

مع نهاية الحرب الباردة و بداية ظهور تجليات العولة خاصة بدأ المفهوم الكلاسيكي للحدود يتراجع في الواقع و في أدبيات الدراسات الأمنية و حقل العلوم السياسية ككل ، بسبب قصور المدرسة الواقعية في التحليل بفعل ظهور أنماط جديدة للتهديد لأمن الدول و اقاليمها ، تتميز بعدم التماثل ، والبعد الإقليمي و الدولي لهذه التهديدات ، كما ظهرت اشكال جديدة للتنظيم الدولي فوق دولاتي تتعدى في قوتها و محيط نشاطها حدود الدول و تتجاوز سيادتها ما خلق غشكال مفاهيمي حول مدى تطور مفاهيم الحدود ووظائفها في الوقت المعاصر .

حيث وجد المصالح الأمنية المعنية بحماية الحدود نفسها مجبرة على تكييف تدابيرها الأمنية و آليات حمايتها للحدود لتتكيف مع هذه الأنماط الجديدة للتهديد الغير تناظري و العابر للقارات ، و أصبحت مضطرة لإستخدام تكنولوجيات حديثة رقمية لتمكنها من التعامل بفاعلية مع تطور أشكال الجريمة العابرة للحدود .

و بالتالي فكما لحدود الدولة وظائف عسكرية لها كذلك وظائف أمنية ، و كما تهدف إلى صيانة أمن الدولة من أي عدوان خارجي ، فإنه ومع تطور المجتمعات وتبعات العولمة، صارت هذه الحدود مختربة من أشكال عديدة من المظاهر التي تهدد الدول ، كتهريب المخدرات ، الأعمال الإرهابية ، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والأشكال المختلفة للتجارة غير الشرعية كالتهرب عبر الحدود مثلا، والتي صارت لها نفس تأثير الأنماط التقليدية من المخاطر، وهو ما يستدعي ضرورة العمل و التنسيق المشترك مع دول الجوار و على مستوى الإقليم للحد من هذه الظواهر.

في نهاية الفصل الأول و الذي خصص لدراسة وظائف الحدود و تطور ميكانيزمات تأمينها و إبراز مختلف التحديات و التهديدات التي تواجهها الدول لصيانة سيادتها و سلامة أراضيها سنتناول في الفصل الثاني تأثير التحول في طبيعة و نمط التهديدات في تغيير مضامين وظائف الحدود الكلاسيكية المعروفة و التي سبق التفصيل فيها.

الفصل الثاني

تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تغير المضامين الكلاسيكية لوظائف الحدود

الفصل الثاني: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تغير المضامين الكلاسيكية لوظائف الحدود

في ظل الحركية الكبيرة التي شهدتها حقل العلاقات الدولية ، خاصة مع تنامي عناصر التهديد للأمن الوطني نتيجة لتسارع وتيرة العولمة ، وتوسع مضامين الأمن وتعدد عناصره وفواعله ، أصبحت الدولة القومية اليوم غير قادرة إن لم نقل أصبحت شبه عاجزة لوحدها عن تأمين إقليمها ، وعزل نفسها وإقليمها عن ما يحدث من تطورات أمنية حولها ، فيما يسمى بالحزام الأمني للدولة من دول الجوار الجغرافي المباشر لها.

حيث لم يعد تأمين الإقليم الوطني لوحده كافيا لضمان الأمن القومي للدولة ، كما لم يعد غلق الحدود الجغرافية و الانعزال يمكن من وقف زحف التهديدات العابرة للحدود *les menaces transfrontariales*. كما لم تعد هذه الحدود عازلة أمام التهديدات اللاتناظرية ، و عدم تمكن القوة العسكرية لوحدها من مواجهتها من خلال إجراءات ضبط و تعزيز الحدود ، فـ *جيمس روزنو James Rosenau* مثلاً في هذا السياق يقول بأن التغيرات التي جاءت عقب نهاية الحرب الباردة قد " أضعفت قدرات الدولة و فاعليتها و جعلت حدودها أكثر اختراقاً و أقل أهمية ".

لذا سنتناول في هذا الفصل العناصر التالية :

- المقاربة التقليدية للأمن وتحولات بيئة ما بعد الحرب الباردة
- بروز وتوسع أنماط التهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة
- الأمن الإقليمي كضرورة أمنية للتوسع الجغرافي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود
- تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على مضامين الحدود وآليات تأمينها

المبحث الأول: المقاربة التقليدية للأمن وتحولات بيئة ما بعد الحرب الباردة

تتم عملية البناء المفاهيمي لمصطلح الأمن تبعاً للبيئة الدولية و متغيراتها ،كون العلاقات الدولية تعبر عن تلك العلاقة بين وحدات النظام الدولي ،سواء كانت سلمية-تعاونية أم غير سلمية- صراعية ،و التي تبين لنا من خلال إفرازاتها و إطار تفاعلاتها تصوراً عاماً للأمن يركز على عنصرين مهمين:

- 1- طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات و الدول.
- 2- آليات و أشكال التعامل مع هذه التحديات و التهديدات.

و بالتالي فمنذ توقيع اتفاقية واست فاليا westphalia سنة 1648م و الإعلان عن ميلاد الدولة القومية كوحدة دولية مشكلة للنظام الدولي، و بالتالي فقد ارتبط مفهوم الأمن بهذه الوحدة في حد ذاتها وعلى أقصى تقدير في خطوط تماسها مع الوحدات الأخرى¹.

- بمعنى أن طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية "الدولة القومية"، و تكون من المخاطر التي تمثلها الوحدات الأخرى، و هو ما يعني الاستناد إلى منطق الدفاع على الخطوط الخارجية للدولة "الحدود السياسية للدولة مع الدول الأخرى".
- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية ،و التهديد وجودي بالنسبة للدولة ،و بالتالي فهي تسعى للبقاء بالإعتماد على الرفع من قدراتها العسكرية.

المطلب الأول: المفهوم الكلاسيكي للأمن

أولاً: الدلالة اللغوية للأمن :

إن مفهوم الأمن في اللغة العربية يطلق على عدم الخوف والتوتر والحرب والعنف بشكله المباشر وغير المباشر وإنتشار الديمقراطية والحماية والثقة والإستقرار بمختلف قطاعاته عن طريق إستخدام مختلف

¹ خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ، جامعة باتنة، 2007، ص 19.

الآليات والإستراتيجيات الدولية والوطنية للقضاء على التهديد وعناصره وأبعاده المتعددة والمتباينة حيث يصعب فصل المفاهيم السالفة الذكر نظرا للإرتباط الوثيق بينهما¹..

وبالتالي ، "فالأمن عبارة عن عملية تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".

لقد ارتبط مفهوم الأمن بالمنظور التقليدي بالدولة كوحدة تحليل أساسية ، و بكيفية استعمال هذه الأخيرة لقوتها لمواجهة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية، و استقلالها ، و ذلك في مواجهة الدول الأخرى ، وبهذا المنظور يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية ، و كيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري ، وهو المفهوم الذي سيطر على الحقل المعرفي للدراسات الأمنية في فترة الحرب الباردة

ثانيا: التعريف الكلاسيكي للأمن الدولاتي (الوطني ، القومي) National Security

يتفق العديد من الباحثين على الحدائثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة "الأمن القومي" أو ما يسمى في الأدبيات العلمية بالأمن الوطني National Security أو الدولاتي أي: "يختص بالحيز الجغرافي للدولة المعنية" ، كظاهرة علمية و كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية ، ويعود الإهتمام الفكري بها الى ارتباطه بظاهرة العنف على المستويين الدولي و الوطني ، و إن كان اهتمام الساسة و قادة الدول بالأمن القومي قديم قدم نشأة الدولة، و بما أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن ظاهرة الأمن القومي قد ارتبطت بخصائص هذا النظام من جانب ، و مقومات أطرافه من جانب آخر².

إن هذا المفهوم الكلاسيكي للأمن الذي حكمته و وجهته ظروف معينة و أبعاد و متغيرات بذاتها ، والذي كان مقرونا بالأمن الدولاتي ، أي أنه مقترن بمتغير الدولة القومية ، ووجد تفسيراته و قواعده الاستيمولوجية و المنهجية في المنظور الواقعي ، و الذي غلب على الدراسات الأمنية لفترة طويلة من الزمن ، كما يمثل ظهور تحولات عميقة وجذرية مست البنية الدولية ممثلة في فواعلها ووحداتها الرئيسية أثرت بشكل كبير في هذا الطرح أو الخطاب الأمني الذي ساد حتى نهاية الحرب الباردة أين شهدت

¹ جرایة الصادق ، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 8 ، جانفي 2014 ، ص. 19 .

² عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1979 ، ص ، 130 .

الدراسات الأمنية نقلة نوعية و تغيرا جذريا في منهجيته و قواعده ، و هو ما أدى إلى محاولة إيجاد سبل جديدة للتكيف مع هذه التحولات التي أثرت في الأطر النظرية من حيث الموضوع و الوحدة المرجعية للتحليل و التهديدات التي تهدد موضوع الأمن في وحدته المرجعية .

وعليه كان فهم الأمن يرتبط بهذه الوحدة - الدولة- انطلاقا من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى ، فاندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصبغ التوجه الوطني و القومي للدولة بتسخير الإمكانيات و الموارد الضرورية لوضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أمنها القومي¹.

ومن منطلق أن الدولة هي صاحبة الشرعية السياسية العالمية، فشرعية النظام الدولي The Legitimacy of International System هي من شرعية: (الفواعل) Actors و المتمثلة في (الدول) States وذلك بالنظر إلى:

- انعدام سلطة مركزية فوقية تعمل علي تنظيم العلاقات بين الدول، و عليه تم حصر الأمن في دائرة الأمن القومي ، سواء نظرنا إلى الأمن بمنظار "ما بين دولاتي"(خارجي) أو بمنظار "دولاتي"(داخلي) ، وهنا يجب أن نفرق بين المصطلحين ، أي بين الأمن الدولاتي و الأمن الدولي ، و يتميز الأمن الدولاتي بافتراضين أساسيين هما :

1- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية، أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى داخل النسق الدولي .

2- جوهر التهديد الأمني يحمل الصفة العسكرية، و لذلك تسعى الدول إلى البقاء بالاعتماد علي أسلوب القوة العسكرية في الرد علي هذه التهديدات العسكرية.

إذن فالأمن في صورته التقليدية كان مرادفا لوجود عدو خارجي تستدعي ضرورة بقاء الدولة وجوب القضاء عليه و هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة ، و هذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانيات العسكرية التي تجعل الدولة تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة و قدرة يجعلانها

¹ للمزيد من التوسع ، أنظر : مارسيل ميرل ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. تر: مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات ، 2004 ، ص414.

آمنة و مطمأنة علي ضمان استمرار مصالحها الوطنية، و لكن الجنوح إلى زيادة القوة العسكرية يتبعه جنوح إلى التفكير العدواني تجاه الآخرين

وعليه فالتصور الأمني الكلاسيكي فينطلق من ثنائية: الدولة كفاعل وحيد و أساس في إطار عملية تفاعلية يهدف إلى البقاء وهو هدفه الأسمى من خلال استشعاره للتهديد ويكون ذلك بالاعتماد على الذات في اكتساب القوة و السعي دائما لتعظيمها لمواجهة أية تهديدات خارجية، والقوة هنا محصورة في بعدها التقليدي أي القوة العسكرية فقط.¹

وبالتالي، فالأمن الدولي حسب المنظرين الكلاسيكيين هو مفهوم يرتبط ببعض المعايير والمبادئ الأساسية التي فرضتها إفرزات البيئة الأمنية الدولية منها:

1. الدولة القومية ومبدأ السيادة : يعتبر الأمن الدولي من المفاهيم المركزية في النظام الدولي والبيئة الأمنية الدولية يرتبط إرتباطا مباشرا بمضامين أمن الوحدات السياسية ذات السيادة بأدوات وإستراتيجيات تحدد نمط التهديد وكيفية ردعه والقضاء عليه بما يتماشى مع القوانين الدولية وقرارات المجلس الأمن والهيئات الدولية. وكما أكد مورقانتو على أن الأمن الدولي ينطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني. إن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها.²

وإضافة لذلك يتمحور الأمن التقليدي حول الأمن القومي والذي يُنظر إليه على أنه حالة الاستعداد العسكري للدفاع عن بلد ما ضد التهديدات الخارجية بإستخدام التقنيات والقدرات العسكرية لتحقيق المصلحة الوطنية للدول وتجنب المخاطر والتهديدات وحظر الإضطراب والتوترات الأمنية الناتجة عن التحولات الأمنية داخل البيئة الأمنية، وبهذا المعنى، اعتمد الاستقرار الدولي على فرضية مفادها أنه إذا تم الحفاظ على أمن الدولة، فإن أمن المواطنين سيتبعه بالضرورة.

¹ إسماعيل صبري مقلد، نظرية السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. الكويت، جامعة الكويت، 1982، ص 21.

² Ugo C. Okolie, " Distinction between Traditional Security and Modern Security: A Conceptual Discourse, Journal of Administrative Science, vol 19, Issue2, 2022, p.249

2. البعد العسكري والقوة المادية: يشغل مفهوم القوة العسكرية مكانة مركزية في العلاقات الدولية سواء على المستوى النظري أو التطبيقي في جانبه السياسي والأمني ويبرز ذلك من خلال سلوكيات الفاعلين الدوليين الرسميين التي تتمحور حولها القراءات السياسية لتطور النظام الدولي والأوضاع الأمنية الدولية والعالمية ولقد إرتبط مفهوم الأمن بالقوة العسكرية باعتبارها الآلية الرئيسية لتحريك التوجهات الدولية، فالقوة عند ريمون أرون عبارة عن إنعكاس لقدرة الدولة في تحقيق المصلحة الوطنية وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين¹.

3. المصلحة الوطنية والحماية الذاتية : تلعب المصلحة الوطنية الإستراتيجية الرئيسية وراء إقتناء الأساليب والآليات العسكرية لتحقيق مصالح الدولية وحمايتها عن إتخاذ سلوكيات دفاعية وهجومية بما يتوافق مع طبيعة التهديد الدولي في النظام الدولي .

بعد تقديم مدخل مفاهيمي لغوي و إصطلاحي حول التصور التقليدي للأمن نتطرق فيما يلي لدراسة الأطر النظرية المفسرة لهذا التصور لمزيد من الإلمام بالموضوع.

المطلب الثاني : الأطر النظرية المفسرة للتصور الكلاسيكي للأمن-المنظور الواقعي

أولاً: مدخل منهجي في دراسة النظرية الواقعية:

لقد مثل المذهب الواقعي مصدر الهام لأغلب الكتاب و الباحثين في حقل العلاقات الدولية و شلكت كذلك مرجعية لكل النظريات التي أعقبت ظهورها ، سواء من خلال البناء الفكري بناء على افتراضات هذه النظرية أو من خلال نقد بنيتها المعرفية ، لكن الأكيد أن النظرية الواقعية قد استحوذت على قسم كبير من نقاشات و كتابات مفكري حقل العلاقات الدولية ، وهذا ما جعل النظرية الواقعية أقرب لحالة الهيمنة النظرية في ميدان العلاقات الدولية ، باعتبارها قدمت المستويات التفسيرية الأمثل لحالتي الصراع

¹ عبد الوهاب بن خليفة ، "القوة في العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق "، مجلة دراسة الدفاع والإستشراف ، العدد: 14 ، سنة: 2020

تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تغير المضامين الكلاسيكية لوظائف الحدود

و الحرب بين الدول، سواء باعتبارها عملا استثنائيا في العلاقات الدولية، أو باعتبارها كنمط سائد و غالب في العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي¹.

كما أنه من الناحية الأكاديمية كان صعود الواقعية كمذهب مركزي في العلاقات الدولية تزامن مع:

- اهتزاز أسس وأفكار النظرية المثالية التي تركزت في فترة ما بين الحربين ولعدم قدرتها على تقديم تفسير لاندلاع الحرب العالمية الثانية.

- ارتقاء الولايات المتحدة إلى زعامة العالم و دخولها في حالة صراع إيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة .

ثانيا: التطور التاريخي والفكري للنظرية الواقعية :

تستمد النظرية الواقعية أفكارها من جذور فلسفية و فكرية راسخة في التاريخ البشري ، و ترجع إلى المفكر الهندي "كوتيليا Kautilia (312 ق م – 296 ق م)، و الذي بحث في أسباب توسع الدول ، إذ اعتبر بان الدول المتמاسة جغرافيا هي مشاريع حرب محتملة ، إذ يقول كوتيليا "إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب ، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك و لكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد"².

كما يعتبر الفيلسوف اليوناني "توسيديديس" مؤسس النظرية الواقعية و المفسر لعلاقات القوة التي أفضت للحرب التي دارت رحاها بين أثينا وإسبرتا ، والتي عرفت ب "الحرب البيلبونيزية" The Peloponissien War (471 ق م-400 ق م) ، وقد قال في هذا الصدد "إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع

¹ عادل زقاغ، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية". مقالة مأخوذة من الموقع: يوم 2019/04/12، على الساعة 13:17.

<<http://www.geociities.com/adal_zeggagh/index.>>

² ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص35.

القوة التي تسندها، وفي الواقع، فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه"¹.

وبدوره قدم المفكر الاستراتيجي الصيني "سان تزو" النصيح للحاكم و كيفية صيانة حكمه و استعمال القوة لتعزيز مصالحه خلال زمن الحرب، وهذا لأول مرة في التاريخ، وبعدها بقرون، في ايطاليا في عصر النهضة، كتب الفيلسوف الايطالي "نيكولا ميكيافيلي" Nikola Michyavelly (1469 – 1527)، كتابا ضمنه أفكاره حول "أمن الدولة" و بقائها في كتابه "The Prince"، الذي فصل فيه بشكل مطلق بين السياسة و الأخلاق، و بنفس المنهج التفسيري، رأي توماس هوبز "Tomas Hobbes" (1588- 1679) في كتابه "Leviathan" - الليفيتان- بأن الحرب ليست حالة استثنائية، و أظهر أن الحروب و النزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه².

و يعني الليفيتان ما نحتاجه ل: إقرار النظام و إنهاء الفوضى المميزة لحالة الفطرة، ويرى هوبز أن الإنسان الذي يعيش "حالة الفطرة" إنما يعيش وضعا يقاتل فيه الكل ضد الكل، فالدول هي كالإنسان الذي يعتبر ذئبا لأخيه الإنسان، و هي في تفاعلاتها الخارجية إنما تسعى إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى من أولويات سياستها الخارجية.

ثالثا: البناءات المعرفية والمنهجية للواقعية:

من الناحية المعرفية سعت النظرية الواقعية إلى دراسة تأثير القوانين الموضوعية التي تحكم سلوك الأمم والدول في إطار تفاعلها فيما بينها دون محاولة منها لرسم مسار لهذا السلوك أو تحديد لإطاره أو تغير الوضع القائم، كما تستند البناءات المعرفية إلى جملة من الأفكار و المسلمات النظرية تمثل القاعدة و الأساس الفلسفي الذي يقوم عليه المنظور نذكر منها مثلا:

- استنادهم على الفلسفة الوضعية الوجودية التي يحددها القانون الطبيعي المفسر لديناميكية التفاعل الدولي.

¹ نفس المرجع، ص36.

² خالد معمري، مرجع سابق. ص ص (76، 77).

- الاعتماد على النزعة التجريبية من خلال الرجوع لأفكار كل من توسيد يس و كو تيليا و هوبز لأنها تهتم بدراسة السلوك الإنساني، و الارتكاز على مسلمة الفوضى في النظام الدولي و أيضا السمة الصراعية التي تحكم العلاقات بين الوحدات الدولية¹.

أما من الناحية الأنطولوجية والخاصة بتحديد الفواعل في العلاقات الدولية و طبيعتهم، فالنظرية الواقعية عكس النظرية المثالية لم تهتم بالقيم والمبادئ، بل قامت بدراسة البنى الضابطة للسلوكيات الإنسانية وكان أساسها الأنطولوجي مبني على: "الدولانية" Statism و الذي يعني:

الدولة كوحدة سياسية تعتبر الفاعل الوحيد والأساسي صاحبة القرارات العقلانية في حقل العلاقات الدولية وتتميز بنزعتها الصراعية مع الوحدات الأخرى.

أما من الناحية المنهجية فتركز النظرية الواقعية على المقرب التجريبي Emperi Approach الذي يستخدم كأساس لفهم واقع العلاقات الدولية من خلال ملاحظة هذا الواقع ثم وضع الفروض و التحقق من صحتها، وعند ثبوت صحتها تعمم وتصبح مرجعا للتنبؤ².

رابعا: التفسير الواقعي للعملية الأمنية:

ينطلق التفسير الواقعي للعملية الأمنية من خلال الانطلاق والاستناد إلى الافتراضات التي يقوم عليها المنظور من خلال أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وبأن الفاعل يتميز بنزعته الصراعية في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى وغياب الضوابط، وبأن هذا الفاعل يسعى دائما إلى زيادة قوته في مواجهة الوحدات الأخرى، وعليه فهناك عدة مفاهيم مركزية تستند عليها النظرية هي:

1- القوة Power: شكل مفهوم القوة موضوعا مركزيا في التحليلات الواقعية للسياسة الدولية سواء كانت القوة وسيلة في يد الدولة، أو غاية تسعى للوصول إليها، ويعتبرها "هانس مورغانثو" Hans Morgenthau عبارة عن صراع من أجل القوة، فهذه الأخيرة هي الهدف دائما، وهي الموضوع الذي يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب، وينظر مورغانثو إلى القوة على اعتبار أن لها ثلاث أشكال:

¹ إسماعيل صبري مقلد، نظرية السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. الكويت، جامعة الكويت، 1982، ص 17.

² نفس المرجع، ص 18.

- - القوة كسبب Power as a Cause... دافع لسلوك معين.
- - القوة كهدف Power as Outcome... نتاج سلوك معين.
- - القوة كوسيلة Power as Instrument... أداة لبلوغ غاية معينة.

أما فيما يخص "فريدريك شومان" فقد تحدث في دراسة له نشرت عام 1933 عن النظام الدولي وقال انه يفتقد إلى الحكومة المشتركة ، ومن الضروري لكل الوحدات في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها إعتماذا على قوتها الذاتية ، ومعناه أن القوة انعكاس مباشر وطبيعي لفوضوية النظام الدولي الذي تغيب فيه أية هيئة مركزية لها القدرة على خلق ضوابط لسلوكيات الدول¹.

وكذلك نجد "نيكولاس سبيكمان" يعرف القوة على أنها القدرة على خوض غمار الحرب مما يستوجب على الدول بناء مؤسساتها العسكرية ، وعليه فالقوة تستعمل من طرف الدولة للدفاع عن أمنها معتقداتها ومصالحها السياسية

2- المصلحة الوطنية National Interest :و التي تمثل عند الواقعية أهم أولويات الدولة و هي البقاء ، ومعني المصلحة الوطنية عند "جون باريا" Jean Barea " ، بأنها: " كل ما استقرت عليه السياسة الخارجية، بمعنى أنها مرتبطة بالأهداف التي يصبو إلى تجسيدها صانع القرار من خلال وسائل وآليات معينة " و لذلك فالمصلحة الوطنية مرادف لمفهوم القوة².

أما عن التصور الأمني للواقعية فينطلق من ثنائية: الدولة كفاعل وحيد و أساس في إطار عملية تفاعلية يهدف إلى البقاء و هو هدفه الأسى من خلال استشعاره للتهديد و يكون ذلك بالاعتماد على الذات في اكتساب القوة لمواجهة أية تهديدات خارجية ، ومن خلال هذا نلاحظ أن الواقعية تحصر الأمن في إطار ضيق و هو "الأمن الدولاتي" ، أي احتكار الدولة للعنف في مقابل توفير الأمن للأفراد.

¹ بوبكر عبد القادر، بوبكر عبد القادر ، مفهوم الأمن الدولي وفقا للنظام العالمي الجديد. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون العام، جامعة الجزائر، 2004، ص 15.

² نفس المرجع ، ص 20.

ومنه فالرؤية الواقعية للأمن ترتكز على ثنائية : القوة Power و الدولانية Setatisem و القوة هنا محصورة في بعدها التقليدي أي القوة العسكرية فقط¹.

بعد دراسة للإطار النظري التقليدي المفسر للنمط الكلاسيكي من التهديدات في نظريات العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية ، لا بد أن نبرز تاليا اهم التهديدات التقليدية للأمن وعلاقتها بقضايا الحدود.

المطلب الثالث :طبيعة التهديدات التقليدية للأمن وعلاقتها بالحدود

شهدت السنوات الماضية تحولات جذرية إرتبطت بخطر تصاعد التهديدات الأمنية في البيئة الدولية،وتزامنها مع التغيرات الجذرية في مفهوم الحرب العسكرية مما ينتجه عنه تفاعلات ديناميكية تطرح في مجال دراسة الأمن الدولي،سيما تفرضه من تحديات تتعلق بضمان بالأمن والإستقرار الدوليين،بما يرتبط إرتباطاً مباشراً بجملة ما تطرحه البيئة الدولية من تحديات أمنية كانت السبب وراء الكشف عن نظريات عسكرية ولدت من رحم التهديدات الأمنية العسكرية وهو ما يتضح من خلال الإفرازات البيئة الأمنية الدولية،ينعكس كل هذا على تغير في مفاهيم ومضامين الأمن من جهة ومن جهة أخرى ما تفرزه البيئة الدولية على تغير في مفهوم الحرب العسكرية ،وباتت مصطلحات "الحروب العسكرية" ، "والمواجهة العسكرية المباشرة من بين التحديات الأمنية الكلاسيكية في الفضاء النظري الذي رسم سيناريوهات وتأثيراتها المحتملة طوال سنوات مضت

أولاً:الأمن الحدودي من منظورعوامل التهديد التقليدي

عرفت البيئة الدولية بروز مفاهيم تقليدية للأمن الدولي ذات ديناميكيات مادية وعسكرية ساهمت في بروز جدلا حول طبيعة الأمن الدولي ومكوناته وأبعاده المادية والعسكرية ودورها المحوري في تحقيق الحماية والإستقرار والمصالح الوطنية ، فالدولة الآمنة تلك التي تتساوى قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية عن طريق جمع أبعاد القوة العسكرية لحماية المصالح الوطنية باعتبارها جزءا أساسيا من الأمن الوطني فالأمة أو الدولة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للخطر

¹ إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق ، ص، 21.

من خلال التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي الوقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت لتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها حرب كهذه" ، ومن ثم أمن الدولة حسب تعريف ليبمان يكون مساوياً للأمن العسكري إذ يركز على استخدام القوة العسكرية، لحماية المصالح المشروعة من وجهة نظر الدولة وذلك من خلال ما يلي :

1. **عسكرة أمن الحدود الدولية:** حسب الطرح الواقعي تسعى الدولة لزيادة القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية لردع التهديدات الخارجية المتمثلة في الصراعات والحروب الدولية ويتم ذلك من خلال الانخراط العسكري في بناء تحالفات وتكتلات عسكرية تساهم في تحقيق الأمن الحدودي الشامل والسعي نحو تحقيق تنمية عسكرية للمناطق الحدودية من خلال ما يلي :

- إتخاذ كامل التدابير والإجراءات العسكرية اللازمة لرقابة العسكرية من أجل تنظيم حركة الأشخاص والبضائع والسلع والخدمات .

- تعزيز القوة العسكرية والتفوق الإستراتيجي الفعال لردع التهديدات الدولية التي فرضتها التحولات الدراماتيكية في البيئة الدولية

- السعي نحو إكتساب أكبر عدد ممكن من مناطق النفوذ وتوسيع العمليات العسكرية على الحدود البرية والجوية والبحرية تفاديا لهجمات مسلحة آتية من الخصم .

2. التلازم بين الحدود والتهديد وفقا لمنظور الأمن التقليدي :

تمتلك الدولة حدودا برية وجوية وبحرية وهي إنعكاس لقدراتها على ضمان أمنها وحماية نفسها ومصالحها الوطنية ومنع التهديدات الأمنية من المرور أو المساس بأمنها وأمن مواطنيها وتؤكد القوانين الدولية على ميزة الحدود الدولية والإعتراف بها كونها شرط أساسي لبناء الدولة وقيامها . وبالتالي فالأمن القومي يرتبط بعنصرين أساسيين هما التهديد والمصلحة الوطنية كونهما متلازمة ضرورية تلزم صانع القرار على إدراك التهديدات الداخلية والخارجية التي من خلالها يتم رسم إستراتيجيات وآليات للمواجهة.¹

¹ فريدة حموم ، "مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع إستراتيجية شاملة" ، مجلة دفاع وإستشراف ، العدد: 14، 2020، ص.3.

فيما يلي لابد من التطرق إلى تأثير تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة على القضايا الأمنية و على التصورات التقليدية للعلاقات الدولية ككل ، سواء من الناحية الواقعية أو على التحليلات النظرية في حقل الدراسات الأمنية ، و محاولة إبراز اهم التطورات التي مست موضوع دراستنا المتمثل في أمن الحدود .

المطلب الرابع: تأثير بيئة ما بعد الحرب الباردة على تغير مضامين الجغرافيا الأمنية للدول

مثل ظهور تحولات عميقة وجذرية مست البنية الدولية ممثلة في فواعلها ووحداتها الرئيسية ، أثرت بشكل كبير في هذا الطرح أو الخطاب الأمني الذي ساد حتى نهاية الحرب الباردة أين شهدت الدراسات الأمنية نقلة نوعية و تغيرا جذريا في منهجيته و قواعده ، و هو ما أدى إلى محاولة إيجاد سبل جديدة للتكيف مع هذه التحولات التي أثرت في الأطر النظرية من حيث الموضوع و الوحدة المرجعية للتحليل و التهديدات التي تهدد موضوع الأمن ، حيث أن هذا التحول قد أنتج نمط جديد من التهديدات للدول لم تعد قادرة على التعاطي معها من منطلق تصوراتها الكلاسيكية التي حكمتها لعقود من الزمن و من أهم التحولات نجد :

أولا: التحول في طبيعة النزاعات الدولية - من نزاعات بين الدول حول الحدود إلى نزاعات داخل الدول

كانت النزاعات التي سادت فترة الحرب الباردة هي نزاعات ذات طبيعة دولية ، أي تقوم بين دول أمم ذات سيادة ، متأثرة في ذلك بظروف الحرب العالمية الثانية ، وقد تمكنت القوتين العظميتين من احتواء وتكييف مختلف النزاعات الدولية ، وحتى الإقليمية وفقا للصراع المركزي بينهما ، لكن بنهاية الحرب الباردة التي تعد تحولا مفصليا في الدراسات الأمنية ، ظهر نوع جديد من النزاعات والتي طغت عليها عدة متغيرات مثل : العرقية ، القبلية أو الإثنية¹.

فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى حدوث تحولات جذرية على جميع المستويات في العلاقات الدولية ، من مستويات سياسية ، اقتصادية ، عسكرية ، وقيمة ، كما أبرزت هذه التحولات بعدا جديدا

¹ جيمس دورتي ، روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية .تر: وليد عبد الحى ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985 ، ص 140.

في العلاقات الدولية ، والذي تمثل في ظهور نزاعات جديدة ، غير تلك التي كانت سائدة قبل نهاية الحرب الباردة ، والتي أصبحت سمة بارزة من سمات السياسة الدولية المعاصرة¹.

وإذا قلنا أن هذا النوع من النزاعات قد ظهر بعد نهاية الحرب الباردة فنحن هنا لا نجزم أن هذا النوع من النزاعات لم يكن موجودا في فترة الحرب الباردة إنما كان موجودا لكنه لم يظهر كمتغير أساسي في العلاقات الدولية لحدة الصراع الإيديولوجي بين الكتلتين الشرقية والغربية².

انتشر هذا النوع من النزاعات بشكل كبير جدا بعد نهاية الحرب الباردة و تميز هذا النوع بحدته و وقوعه داخل إقليم الدولة الواحدة و غالبا ما تسعى اطراف هذه النزاعات إلى تحقيق أهداف انفصالية من طرف جماعة إثنية أو دينية أو عرقية أو قومية إلى الحصول على الحكم الذاتي داخل الدولة أو الانفصال عنها و تكوين دولة...³

و الخريطة التالية توضح إنتشار هذا النمط من النزاعات الذي لم يكن موجودا من قبل .

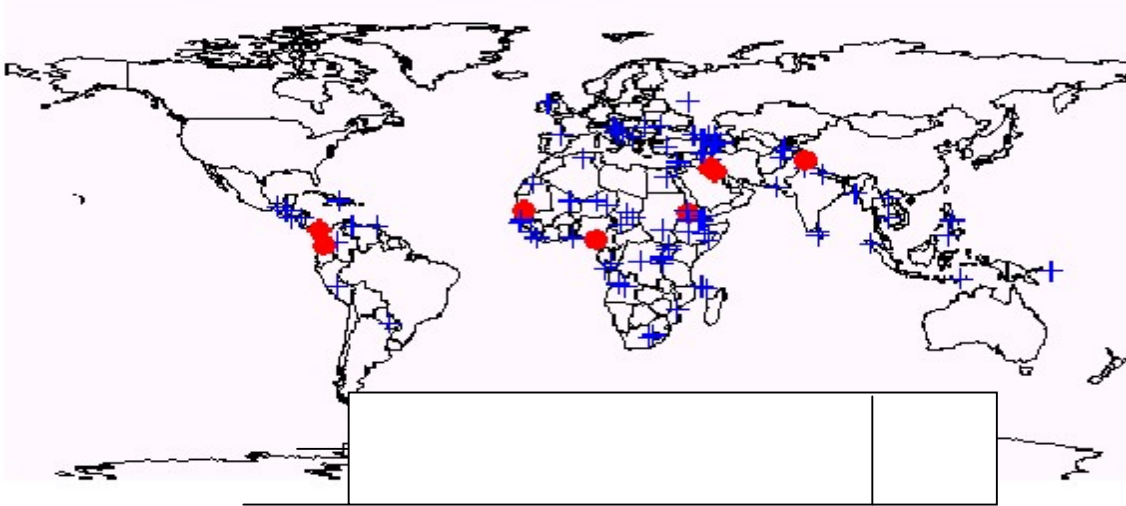
¹ سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، 1999، ص 129.

² ناصيف حقي ، " العرب و ثورة التناقضات في المفاهيم القومية و الإقليمية و العالمية " ، المستقبل العربي. العدد: 200، أكتوبر 1995م، ص 13.

³ بطرس بطرس غالي، "الأمم المتحدة و النزاعات الدولية الجديدة"، المستقبل العربي. العدد: 201، نوفمبر 1995، ص 6.

الشكل رقم 01: خريطة توضح توزيع النزاعات في العالم في الفترة ما بين 1989 و 1999

Figure 6. Armed Conflicts by Location, 1989-99



المصدر: << <https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb2760385293923&search=books> >>

مما يلاحظ من هذه الخريطة أنه بعد نهاية الحرب الباردة أو بشكل أدق مع ظهور بوادر إنتهاؤها وبروز هيمنة القطب الواحد و بداية تفكك الإتحاد السوفييتي ، بداية تفجر نزاعات داخلية في مناطق مختلفة من العام و كما نشاهد من خلال هذه الخريطة تركزها بشكل كبير في قارة إفريقيا و بعض مناطق أوربا الشرقية ،بالإضافة إلى أمريكا الوسطى والجنوبية ،وبشكل أقل في دول جنوب شرق آسيا ، و العامل المشترك بين هذه المناطق أن دولها تتميز بالضعف و الفقر و إنتشار الجماعات العرقية بشكل كبير ،وهو ما يعد عاملا مشتركا بينها ،وكانت هذه النزاعات الجديدة داخل الدول و ما سميت بالحروب الأهلية من أبرز سمات هذه المرحلة ، و هو ما أدى لتقسيم عدد من الدول إلى دويلات ما أثر بشكل كبير على قضايا أمن الحدود في هذه الفترة بذات .

وتتميز نزاعات ما بعد الحرب الباردة بمجموعة من الخصائص الأساسية والتي هي كالآتي:

- 1- تميزها بالتعقيد و طول مدتها الزمنية في إيجاد حلول دائمة لهذه النزاعات عملية معقدة جدا، و حتى و إن وجدت الحلول فإنه من الصعب جدا تنفيذها¹.
 - 2- صعوبة تحديد أطراف النزاع الرئيسية في أي شكل من أشكال النزاع ، ، فمعظم النزاعات الحالية تقع ضمن دول ضعيفة أو دول تفتقر للشرعية كما بينا سالفا ، وتشتمل على أكثر من جماعة متمردة واحدة ، وتنطوي على قدر كبير من عدم التنسيق والتنظيم .
 - 3- تزايد في عدد ضحايا هذا انمط من النزاعات.
 - 4- استحالة إحتواء رقعة النزاع بسبب هشاشة الحدود ونظرا لغياب أو لضعف الدولة (مقاربة الدولة الفاشلة)، مما يعني صعوبة التحكم في هذه النزاعات بما يمنع امتدادها فتنحول إلى حروب تطهير عرقي، وما يزيد من حدتها الدعم الذي تتلقاه الجماعات المتمردة من طرف دول الجوار، فهي نزاعات عابرة للحدود.
- ومن خلال ما تطرقنا إليه من تأثير التحولات الدولية على طبيعة النزاعات الدولية ، والتي تندرج ضمن الأمن التقليدي إلى نزاعات إثنية أصبحت تهدد وجود هذه الدول ، و فتحت مجالا واسعا للتدخل الخارجي تذرعا بمفاهيم إنسانية² .

ثانيا: التحول في مفهوم القوة: من القوة العسكرية الدفاعية إلى القوة متعددة الأبعاد

كما نعرف فإن القوة في مفهومها الصلب العسكري كانت تعتبر عصب المفهوم الكلاسيكي للدول القومية ، لكن هذا المفهوم تحول متأثرا بالتغيرات السياسية ، الاقتصادية ، العسكرية والاجتماعية و التي أفرزها واقع ما بعد الحرب الباردة.

في ظل بروز فواعل دولية جديدة من غير الدولة شهد حقل العلاقات الدولية نقاشا جدليا حول "بقاء الدولة " ، أو بصورة غير مباشرة أداء الدولة لوظيفتها الأمنية كمحور من محاور السياسة العليا لهذه الأخيرة ، و بالتالي نلاحظ أن هذه التحولات قد غيرت إلى درجة كبيرة معادلة القوة في النظام الدولي، وأثرت بصورة حقيقية علي طبيعة مفهوم القوة على نمطين³:

¹ ريتانا دوان، و تارولين هولكويسست، "الصراعات المسلحة الكبرى"، في: التسليح ونزع السلاح و الأمن الدولي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 179.

² عز الدين حمادي، دور التدخل الخارجي في النزاعات الداخلية دراسة حالة التدخل اليوناني التركي في قبرص من 1994 الى 2000، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2004، ص 46.

³ Robert.O.Keohane and Joseph .S.Ney, Powr and Interdependence. New York, Longman, 3rded, 2000, p65.

1. تغير في توزيع القوة بين الفاعلين الجدد ، سواء تم ذلك بإرادة الدولة التي لم تعد تملك القدرة علي الإدارة أحادية الجانب للمشكلات القائمة، أم حصل ذلك بسبب الثقل المتنامي الذي اكتسبته تدريجيا هذه الفواعل .

2. بروز قضايا ووظائف جديدة تتعدى قدرة الدولة على التعامل معها في مقابل تعزيز مكانة الأطراف غير الدول في ممارسة هذه الوظائف كما أصبحت تمتلك في بعض الأحيان قوة تضاهي أو تفوق قوة الدول في حد ذاتها كالمنظمات الدولية و المركبات الصناعية و الإقتصادية الكبرى¹ .

كانت الدولة في حقب تاريخية ماضية تدرك قوتها بشكل انعكاسي ، أي بمقدار قوة الآخرين ، أما في الوقت الحالي فقد طغي الإدراك الذاتي للقوة على الدول ، و مرد هذا التحول هو الطبيعة الجديدة التي أصبحت تكتسبها النزاعات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة.

3. تعاظم أهمية القوة الناعمة متعددة الأبعاد في مقابل القوة الصلبة العسكرية :

توفر القوة العسكرية الثقة للدولة مما يجعلها تتخذ مواقفها من القضايا الدولية من مركز قوة حيث أنه من الناحية التقليدية كان اختبار القوة العظمى يتمثل في مدى قدرتها على الحرب كما يقول تايلور ، أما اليوم فقد فتحت القوة العسكرية أو كما تسمى " القوة الصلبة " المجال أمام نوع كان لا يمتلك أهمية القوة العسكرية في وقت مضى ، حيث أنه وفي الماضي كانت تقاس قوة الدولة بما تمتلكه من قدرات عسكرية ، أما اليوم فان من بؤادر ضعف الدولة مع ارتفاع تكاليف بناء قوة عسكرية ، حيث طغى البعد اللين المركب من أوجه متعددة و متكاملة للقوة و التي تحدد مقياس قوة الدولة ، حيث انه بعد الثورة الصناعية أصبحت المجتمعات تركز أكثر على الرفاه الاجتماعي وليس على المجد ، كما أصبحت لا تحبذ اللجوء للحرب إلا إذا كان بقاؤها معرضا للخطر ، وكنتيجة لتزايد الإدراك بعدم جدوى ترجيح المتغير العسكري في وضع الاستراتيجيات المناسبة، طرح على مستوى بعض الدوائر مفهوم " الهيمنة الحميدة (Benerolent Hegemony) الذي يركز على إمكانية السيطرة بالإقناع وتحجيم العنف إلى أدنى درجاته وترويج المنطلقات القيمية والمؤسسية لتوسيع نفوذها العالمي² .

¹ Idem, p66.

² Raymond Aron, *paixet guerre entre les nations*, paris, calmann levy, 8em ed, 1984, p18.

في مقابل ذلك زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وأصبحت معياراً جديداً وأساسياً لقياس قوة الدولة ، وأداتا أساسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وممارسة اللعبة الدولية ، حيث صارت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على الدول النامية أكثر فاعلية من التدخلات العسكرية، لأنه في نفس الوقت تعد القوة الاقتصادية داعمة للقوة العسكرية ، لأنه الدول الضعيفة إقتصادياً لا تملك الموارد والإمكانات المالية التي تعزز بها قدراتها العسكرية و غناها على أدوات الدفاع ، وفي نفس الوقت القوة الاقتصادية للدولة تحتاج لقوة عسكرية لحمايتها ، و منه نستخلص أن القوة الاقتصادية ملازمة للقوة العسكرية طردياً.⁽¹⁾

رابعاً: التحول في حدود السيادة وتقلص أهمية الحدود

لم تعد السيادة اليوم في صورتها المطلقة التي كانت عليها منذ معاهدة واست فاليا ، فالدولة أصبحت محكومة بالتزاماتها الدولية و الاتفاقيات المختلفة التي باتت تقلص من سيادتها، فحسب ستيفن كراسنر "فإن استقلال الدولة كان دائماً مقيداً بالالتزامات الدولية أو بمظاهر التبعية و الهيمنة ، ومبدأ حرمة الحدود الوطنية لم يحترم بشكل كامل منذ معاهدة واست فاليا.

-الانتقال من الصفة المطلقة إلى النسبية إلى المعدومة في مفهوم السيادة :

أخضعت الأوضاع الدولية و التحولات الراهنة مفهوم السيادة التقليدي للمراجعة و إعادة التعريف، فمفهوم السيادة تغير من المفهوم المطلق إلى المفهوم المحدود النسبي ثم إلى مرحلة جديدة هي مرحلة انعدام السيادة أو كما يعبر عنها الليبراليون إنتفاء الحدود.

كما انتقلنا من النمط الجيوبوليتيكي في فهم السيادة إلى البعد السوسيولوجي في إدراكها، أي التركيز على الخصوصيات الدينية و الحضارية و اللغوية و الهوياتية للمواطنين أكثر من الحدود الجغرافية للدولة، حيث مثل مبدأ حماية حقوق الإنسان و الأقليات البيئة المناسبة للتدخل الخارجي ، حيث أصبحت الدول تتخذ منه ذريعة للتدخل في الدول الأخرى.⁽²⁾

(1):خالد معمري، مرجع سابق، ص54.

(2): سمير أمين و آخرون ، العولمة والنظام العالمي الجديد .بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 118.

وبشكل عام فإن مبدأ السيادة الوطنية لم يعد مبدءاً أصيلاً في العلاقات الدولية كما كان عليه سابقاً خاصة في إطار توسع قواعد القانون الدولي ، الذي صار قيماً علي الدولة أكثر فأكثر خاصة في وضع سياستها العامة و حتى علي مستوي العلاقة بين السلطة و المواطنين في مجالات الحرية السياسية ، الحرية النقابية ، حقوق الإنسان و المسائل المرتبطة بالدين...و هي مسائل كانت من قبل من الاختصاص الأصيل للدولة التي كانت تمتلك كل الوسائل لتحقيق الاستقلال والإرادة الحرة في المجالين الداخلي والخارجي، دونما خضوع لأي فاعل دولي غيرها.⁽¹⁾

و بالتالي فإن فترة ما بعد الحرب الباردة قد عرفت زخماً سواء معرفياً أو واقعياً من خلال الأحداث الكبيرة التي صاحبت هذه الفترة و أدت لتحولات عميقة مست كافة مستويات العلاقات الدولية ،كون هذه التحولات قد مست الأطر الفكرية الواقعية التي عمرت لفترة طويلة من الزمن و أثبتت الأحداث المصاحبة لنهاية الحرب الباردة و تفكك الإتحاد السوفييتي اثراً عميقاً في مفهوم الدول و الحدود و الأمن ، و قضايا النزاعات الدولية ، و الانتقال من الحروب بين الدول حول قضايا الحدود و التراب إلى نزاعات داخل الدول بين جماعات و طوائف حول الموارد و النفوذ ، كما تغير مفهوم القوة و تراجع مفهوم القوة العسكرية حصراً لتزاحمه عوامل جديدة للقوة أبرزها القوة الإقتصادية و التي سنتناولها في المبحث القادم بتفصيل أكبر.

(2): نفس المرجع ، ص 119.

المبحث الثاني: بروز وتوسع أنماط التهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة

لقد شكلت فكرة وحدوية الدولة في حقل العلاقات الدولية محور الدراسات السابقة لفترة ما قبل الحرب الباردة و التي هيمنت عليها تحليلات المدرسة الواقعية بمختلف إفتراضاتها حول مفهوم الأمن، و طبيعة الفواعل، و مستويات التحليل، و دور القوة العسكرية، و تهميشها لمتغيرات أخرى كانت موجودة في تلك الحقبة لكن بشكل أقل بروزا إلى غاية حدوث نقطة تحول في العلاقات الدولية و في حقل العلاقات السياسية منذ معاهدة واست فاليا، فتفكك الإتحاد السوفييتي خلق مجالا جديدا للدراسة، كونه أبرز للسطح أنماط جديدة للتهديد للدول غير الانماط القديمة المعروفة، و المتمثلة في حماية الدولة من تهديد دول أخرى مماثلة بالقوة العسكرية تهدف لإختراق حدودها و الإقتطاع من إقليمها.

المطلب الأول : التهديدات الأمنية الجديدة –مقاربة مفاهيمية

إن التحولات الهيكلية والقيمية في البيئة الدولية بعد الحرب الباردة، و إنتشار مظاهر العولمة بمختلف أبعادها الإيديولوجية، الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، البيئية والثقافية، قد أسهم بشكل كبير في تغيير هيكلية المخاطر و التهديدات الأمنية، فإنتقلت من نمطها التقليدي إلى نمط جديد مستحدث إصطلح عليه المفكرون ب: "التهديدات اللاتماثلية Asymetric Threats"، كتعبير عن زيادة التعقيد والحركة والتطور الذي مس المخاطر القليدية للأمن.

أولا مفهوم التهديد :

يعبر مفهوم التهديد، لغويا عن " نية إحاق الضرر والأذى بالغير"، ويعرفه المفكر تيري ديبيل Therry Debel، بأنه: "عمل نشط وفاعل تقوم به دولة ما للتأثير على سلوك دولة أخرى، وتكمن شروط نجاح التهديد في توفر الجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، ويتضمن التهديد ثلاث سمات، هي الخطورة، التوقيت والإحتمالية¹.

¹ تيري ديبيل، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، تر:وليد شحاتة، دار الكتاب العربية، بيروت، 2009، ص258.

أما من حيث المعنى الإيتيمولوجي فإن كلمة تهديد ذات المدلول المعاصر الواسع كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت ذات طبيعة عسكرية، لكن مع تعقد الظواهر الأمنية إثر التحولات الهيكلية و القيمة الخاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة، جعلت دائرة التهديد تتوسع لتشمل قضايا أخرى إقتصادية، إجتماعية، ثقافية و بيئية، ليس فقط على مستوى مصادره فقط بل حتى على المستويات فإنتهلت من مستوى الدولة، للإقليم، لتصل للأفراد، و بالتالي فالتهديد يعبر عن العمليات التي تنفذ من طرف جهة معينة تؤثر على جهة أخرى بالسلب سواء كان مصدرها من داخل او خارج الدولة بغض النظر عن طبيعتها.

أما الباحث جان إيشلر Jan Eichler: "التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل معين سواء فرد، جماعة أو دولة و يترط عليه توفر المميزات التالية:

- درجة الخطر، بمعنى حتى نسمي فعل معين تهديد يجب أن تكون طبيعة الخطر سواء الكامنة، الفعلية أو المحتملة حينما تطلب ذلك رد فعل فوري فعال من الطرف المهدد.
- توفر القدرة على الإستهداف سواء بشكل مباشر او غير مباشر وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي.
- أن يسبب فعل التهديد حالة من الخوف و الهلع، الناتج عن إدراك وجود عمليات قد تلحق الضرر، وتحدث خلل في الواقع الأمني.
- مفهوم متداخل و متفاعل مع التهديدات الأخرى كونه يتميز بالطابع "الزحفي Greeping"، مثلما هو الحال مع بعض التهديدات الصامتة، التي ليس لديها صدى قوي لكنها تتميز بسرعة الإنتشار والإنتقال من إقليم لآخر.

أما من الناحية الإستراتيجية فيعتبر التهديد مرحلة من مراحل تطور السلوك النزاعي حيث تتعارض فيه المصالح و الأهداف بشكل خطير مما يؤدي لتطور السلوك النزاعي بين الأطراف من أجل تغيير الوضع القائم و بالتالي يقصد به: "بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحلة يتعذر فيها الوصول إلى حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي مقابل قصور في قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر.

ولفهم مضمون التهديد ينبغي التأكيد على أن هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين و الباحثين ، فمنهم من يركز على معيار "المجال Field" ، و منهم من يستخدم المعيار "الجغرافي Geographical" ، و هناك من يستخدم تصنيفات معاصرة تركز على معيار "التماثل Similarity" أو معيار "التأثير Influence"¹.

ثانيا: تصنيف التهديد من حيث المجال :

يتضمن هذا النوع من التصنيف ، التهديدات السياسية ، والتي تتضمن غياب نظام سياسي متماسك و يتسم برضى شعبي و قبول داخلي و خارجي ، بالإضافة إلى تميزه بغياب مختلف مؤشرات الحكم الراشد. بالإضافة إلى التهديدات الاقتصادية ، تتمثل في عدم وجود توزيع عادل للثروة و ضعف الدخل الفردي وضعف الناتج القومي ، في ظل تزايد قوة تأثير الشركات متعددة الجنسيات ، و المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي ، منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، والتي جعلت الدول الفقيرة أقل إستقرارا .

أما عن التهديدات الاجتماعية والثقافية ، فتمثلت في إتساع دائرة الفقر، الأمية، البطالة والأوبئة، بالإضافة إلى التزايد الديموغرافي الذي لا يتلائم مع نسبة النمو الإقتصادي ،بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات الاجتماعية ، وهذا نتيجة لمخلفات ظاهرة العولمة والتي إرتبطت بتطور وسائل الإتصال والتكنولوجيا و جعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى الامحدود وتزاد الجماعات الإرهابية المتطرفة².

التهديدات البيئية ، تعتبر البيئة قضية أمنية ذات طابع أفقي كوني غير محدود جغرافيا ، و تلخص نمط هذه التهديدات في قضايا التغير المناخي و الإحتباس الحراري و تآكل طبقة الوزون و ما يتبع هذا التحول المناخي من تأثير سلبي على حياة الأفراد و المجتمعات .

ثالثا: تصنيف التهديد من حيث درجة التماثل :

يرى بعض الباحثين بأنه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية وفق درجة تجانس الفواعل إلى:

¹ تيري ديبيل ، المرجع السابق ، ص 259.

² أدمام شهرزاد ، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد 1، الجزائر ، 2013، ص 1.

1- تهديدات تماثلية تناظرية :

والتي تتميز بالطابع العسكري و تكون بين فواعل متشابهين من حيث الخصائص ،مثل تهديد عسكري بين دولة ودولة ،وتهديدات غير تماثلية و التي تكون بين فواعل غير متجانسين مثلا بين دولة و جماعات سواء للجريمة أو إرهابية نو التي تسمى أيضا بما يسمى بحروب الجيل الرابع ،و تتميز بعدم تحديد ماهية العدو ،وتكون بين أطراف غير متكافئة ،و يشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود ،تجارة الأسلحة ،الإرهاب العابر للحدود ،النزاعات الداخلية الإثنية ،و نتج هذا النمط من التهديدات نتيجة إنتشار نموذج الدول الفاشلة ،وبرزت نتيجة التغير المهم في هيكله المخاطر الأمنية نتيجة لتغير معظم المفاهيم التي واكبت بيئة الحرب الباردة¹ .

2-التهديدات اللاتماثلية أوالهجينة :

إتجهت بعض الدراسات إلى طرح نموذج جديد للتهديد وجد تفسيره في بعض المظاهر المستحدثة للتهديد للدول ، تتميز هذه الظواهر كونها أفرزتها نهاية الحرب الباردة ،وهي تهديدات منتشرة بكثرة في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسلطة الدول ،خاصة في نموذج الدول الهشة ،تتميز بسرعة الإنتشار و تتعلق بفواعل تجمع بين إستخدام الوسائل التقليدية و غير التقليدية ،مثل الحرب التقليدية مع الإعتماد على أساليب تخريبية مثل إستغلال الجريمة المنظمة،و أساليب الهجمات السيبرانية على المواقع الحيوية أو إغراق الدول بالمخدرات أو نشر امراض معينة أو فيروسات في إقليم الدولة المعادية ،و تتميز بطبيعتها المعقدة و الصعبة الفهم ،نظرا لغموضها و كثرة تفاعلاتها و تشعباتها² .

¹ أدمام شهرزاد ،نفس المرجع السابق ،ص 3.

² غزوز عمر ،الأمن الوطني الشامل في مواجهة قمة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة ،مجلة الفكر البرلماني، العدد 06، جويلية 2004، ص 170.

المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية المفسرة للتهديدات الأمنية الجديدة-المنظور النيو واقعي

إن جملة التحولات الحاصلة في البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة في مختلف المستويات و الأطر و اكبها أيضا تحولات علي المستويات المعرفية ، أو الأطر النظرية ، ، حيث أن التفسير الواقعي الذي ظل قائما لعقود من الزمان كقاعدة نظيرية أساسية في حقل العلاقات الدولية تلقي ضربة قوية مست أطره المعرفية و بناءاته الفكرية و النظرية و إفتراضاته الأساسية .

أمام هذه التحولا في بيئة ما بعد الحرب الباردة أجبر المنظور الواقعي على التكيف مع هذه التحولات حيث برزت الدراسات التنقيحية المجددة ممثلة في الواقعية الجديدة (NewRéalisme)، ونظريات الاعتماد المتبادل (Interdependence)، و التي تنفي الصفة الصراعية عن الدول و تبرز إمكانية قيام علاقات تعاونية بين الدول ، و لقد اثبت هذا الاتجاه صدقية فروضاته.ومن خلال هذا سنقوم بدراسة هذين المنظورين كنماذج عن التكيف الواقعي مع التحولات التي شهدتها البيئة الدولية يد.

أولا:النظرية النيو واقعية (New Realisem)

إن المدرسة الواقعية الجديدة جاءت نتيجة لتطور مسارات الواقعية التقليدية و من أبرز منظري هذه المدرسة نجد كينيث وولتز، ستيفن كرينزر، روبرت جبلن و غيرهم ،وقد سعى هؤلاء إلى تقديم نظرية علمية موضوعية تفسر العلاقات الدولية ولقد حاولت إستيعاب النقد الشديد الذي وجه للمدرسة الواقعية التقليدية خصوصا في تركيزها المفرط علي مفهومي القوة والمصلحة الوطنية ، وإعتبار أن الدولة فاعل وحيد ووحيدوي في العلاقات الدولية ، وتستند الواقعية الجديدة إلى مجموعة من المرتكزات الأساسية في التحليل نذكر أبرزها :

- فوضوية النظام الدولي هي التي تولد بيئة صراعية و ليس الصراع هو من ينتج الفوضى، و بالتالي فالنظام الدولي هو الذي يحدد سلوك الدول و ليس العكس.
- النظام الدولي يمتلك هوية مستقلة عن الدول المشكلة له.
- تنظر الدول إلى بعضها البعض على أنها أعداء محتملين و مهددين لبعضهم البعض ، و بالتالي تسيطر علاقات و مؤشرات الريبة على سلوكهم مما يخلق جوا من عدم الثقة والخوف المتبادل بينهم.

يقر بتشكل فواعل جديدة من غير الدول في النظام الدولي مثل الشركات متعددة الجنسيات ، المنظمات الدولية ، وهذا ما شكل لنا فاعلا جديدا مستقلا عن الأطراف الجديدة المكونة له هو بنية النظام الدولي و الذي على أساسه قامت الواقعية البنوية (Stautenal Realisme)¹.

بالإضافة إلى هذه المبادئ الثلاث فالواقعية الجديدة تعتبر أن القوة وسيلة وليس غاية ، كما أن غاية الواقعية الجديدة هي السعي لتحقيق أكبر قدر من الأمن و ليس تحقيق أكبر قدر من القوة كما ينادي الواقعيون حيث يقول كينيث وولتز : "إن الإهتمام الأخير للدول ليس من أجل القوة ، و لكن من أجل الأمن.

كما عمد منظرو المدرسة الواقعية الجديدة الفصل النسبي بين مفهومي القوة والقدرة ، حيث يرى وولتز بأن القوة ترتبط بفكرة قدرة الدولة على بسط النفوذ والسيطرة في بيئة ليست تصارعا أصلا ، كما يتفقون مع الواقعية الكلاسيكية في عنصر فوضوية النظام الدولي ، وان هذه الدول تسعى ذاتيا للحصول على أمنها الخاص ، وهو ما يحدث الفوضى والعنف ومنها يصبح الأمن غاية أسمى².

ورغم تأثر الكثير من دارسي العلاقات الدولية بنظرية وولتز البنوية فإنها احدثت إنشقاقات فكرية بارزة في المدرسة الواقعية ، و نفس الشيء حصل مع الواقعية البنوية التي برز فيها توجيهين أو تيارين أساسيين :

1. الواقعية الدفاعية Defensive Realism

وقد ظهر هذا التيار في أواخر السبعينيات من القرن العشرين مع نشر كينيث وولتز لكتابه نظرية السياسة الدولية حيث رأى بأن الفوضى الدولية تجبر الدول الباحثة عن الأمن على التنافس مع بعضها البعض من أجل القوة ، و ان القوة هي أحسن الادوات من اجل الحفاظ على بقاء الدول و أمنها، من اهم رواد المدرسة روبرت جيفرسون ، جورج كويستر ، و كينيث وولتز ، ويرى هؤلاء أن احتمال وقوع الحرب كان أعلى حينما كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها ، ولكن كلما كان الدفاع أسهل ، فإن الأمن يكون

¹ عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. ط2، الجزائر، دار المطبوعات الجامعية، 2006، ص 67.

² ياسين طرشي وحكيمي توفيق، "المعضلة الأمنية الدولية". من الموقع: يوم 2019/05/16، على الساعة: 14:45.

أوفر، وحوافز التوسع تكون أقل، و تزداد احتمالات التعاون، بل حين يكون للدفاع فائدة، و تكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية و الدفاعية، فإن الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن نفسها من غير أن تهدد الآخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية¹.

وعليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين من خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العسكرية، البشرية و الإقتصادية، للدفاع عن مصالحها الحيوية و اكبر مصلحة حيوية هي الأمن.

2. الواقعية الهجومية Offensive Realism

ظهرت هذه النظرية كرد فعل على الواقعية الدفاعية حيث إنتقدتها على المرتكز الأساسي لها في أن الدولة، و في إطار افوضى الدولية تبحث فقط عن امنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول زيادة و تعظيم قوتها، أهم رواد هذه المدرسة جون ميرشايمر John J Mearsheimer و ستيفن وولت Stephen Walt، حيث يعتقد ميرشايمر بأن القوى العظمى تحاول الهيمنة على الدول الأخرى، كما تحرص في الوقت نفسه على ان لا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على مناطق أخرى، و الهدف الأساسي لكل قوة هو زيادة نفوذها عالميا، و الطريق الوحيد للإستمرار في بيئة دولية مماثلة هو زيادة القوة العسكرية، حيث كلما زادت الدول قوتها، كلما تضاءلت احتمالات تعرضها للهجوم من الدول الأخرى.

كما ترى الواقعية الهجومية أن الدول تسعى للحصول على أقصى حد من القوة في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الامن الموجود، بعبارة أخرى تحاول الواقعية الهجومية الحصول على الأمن عن طريق بناء قدرات عسكرية أكبر من قدرات خصومها وهنا ندخل في حلقة ما تسمى بالمعضلة الأمنية².

ثانيا: التيار النيو واقعي ومتغير المعضلة الأمنية (The Security Dilemma):

¹ Jeffery W Taliaferro, Security Under Anarchy, Defensive Realism Reconsidered. Paper prepared for the Annual Meeting of the international studies association, Washington D C, february, 1999, p16.

² جون ميرشايمر، صدام الجبابرة، من الأفضل أن تكون وحشا لا أن تكون وديعا، النسخة العربية من مجلة فورين بوليسي، العدد 146،

2005، ص39

يعبر عنها بمصطلح المأزق الأمني وليس المعضلة الأمنية ، وهو مصطلح جديد نسبيا في العلاقات الدولية، وصاغه لأول مرة في عالم السياسة الأمريكي جون هارتز (johon Hartz) في كتابه المنشور عام 1950 "Idealis Internationalisme and Security Dilemma" ، إضافة الى المؤرخ البريطاني هاربرت بيتر فيلد (Herbert Butterfield) في كتابه : "History and Humman Relations" ، والذي أشار الى المعضلة الأمنية كحالة من الخوف الهوبيزي ، ولكن هذا المنظور لم يبقى حصرا على النظرية الواقعية الكلاسيكية ، ولقد ظهر أيضا في الدراسات النقدية الأمنية وأغلب استعمالاته حاليا تختص بمواضيع الخلافات كالصراعات الاثنية بالنسبة لباري بوزان من خلال مقالته : "المعضلة الأمنية والنزاع الإثني 1993".¹

تعتبر عن الحالة التي يكون عليها صناع القرار يقودون دولهم في بيئة فوضوية للمجتمع الدولي في جو من الخوف المتبادل و الريبة ، وأن عملية تكريس الدولة لوسائل الدفاع عن النفس ، فإن هذه الدولة تصبح في الوقت ذاته مصدر تهديد للآخرين، و الذين يقومون بدورهم بمضاعفة تسليحهم، و بذلك فهم يقومون بإنقاص أمن الدولة السابقة.

و يعد ميرشايمر من أبرز المفكرين المحسوبين على التيار النيواقعي ، و الذي يرى بأن التقسيم الجوهري للواقعية يكون من خلال الإجابة على السؤالين الرئيسيين التاليين و هما: لماذا تريد الدول القوة ؟ ماهو مقدار القوة الذي يعد كافيا ؟

و للإجابة على السؤال لماذا تريد الدول القوة ؟ يجيب ميرشايمر بان السبب حسب الواقعية البنوية مبني على خمس إفتراضات تتعلق بالنظام الدولي ، إذ تكون مجتمعة سبب في عالم لا يخلو من المنافسة الأمنية ، و هذه الإفتراضات² هي كالآتي :

1. القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة العالمية ، و أنها تعمل ضمن منظومة فوضوية (anarchic system) ، وهذا يعني عدم وجود سلطة مركزية أو وسيط محكم وحيد يقف فوق الدول.

¹ فاطمة الزهراء حشاني، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، ص 46.

² جون ج ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، تر: مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، 2012، ص 23.

2. جميع الدول تمتلك قدرة عسكرية هجومية معينة تختلف من دولة لدولة أخرى ، كما انها تتغير بمرور الزمن بالنسبة لأي دولة كانت.

3. الدول لا يمكنها مطلقاً أن تتيقن من نوايا الدول الأخرى ، فالنوايا في عقول صناع القرار و إستشعارها أمر صعب للغاية .

4. الهدف الرئيس للدول هو البقاء .

5. الدول أطراف فاعلة عقلانية ، وهذا يعني انها قادرة على إبتكار إستراتيجيات سلمية تضخم من إحتتمالات بقائها ، إلا أن هذا لا يعني أنها لا تخطئ نظراً للمعلومات المنقوصة في عالم معقد.

ينطلق ميرشايمر من هذه الافتراضات الخمسة حول بنية النظام الدولي التي تقوم عليها الواقعية البنيوية في تفسير سلوك الدول إذ يؤكد على أن أياً من هذه الفرضيات لا تقضي وحدها ، بأن تصرف القوى العظمى كقاعدة عامة بطريقة عدوانية نحو بعضها البعض ، مؤكداً أن ثمة إحتتمالا لأن يكون لدى بعض الدول نوايا عدوانية ، لكن الفرضية الوحيدة التي تتعامل مع دافع محدد مشترك بين كل الدول تقول أن هدف الدول الرئيس هو البقاء ، و هدف الدول ليس ضاراً في حد ذاته ، لكن حين تجتمع الفرضيات الخمس معاً ، تتولد دوافع قوية لدى القوى العظمى تجعلها تفكر و تتصرف بطريقة عدوانية إزاء بعضها البعض ، وعلى وجه التحديد ينتج عن ذلك ثلاثة أنماط للسلوك هي الخوف ، الإعتماد على الذاتو تعظيم القوة¹.

ولكن من خلال الملاحظة نجد أنه حتى طرح المعضلة الأمنية يركز على الجانب العسكري و الذي بتفاعله ينشئ لنا "دورة المأزق الأمني" والتي تتسم بالحركية المستمرة وبسرعة الانتشار ، ولذلك نفهم أن المعضلة الأمنية لا تنشأ بين الدول المتنازعة والمتصارعة فقط بل بين جميع وحدات النظام الدولي الفوضوي ، كما أن أبرز طرح للواقعية الجديدة يتمثل في محاولة إيجاد الأمن في بيئة تعاونية وليست تنافسية.

¹ جون ميرشايمر ، المرجع السابق ، ص 24.

ومنه الواقعية الجديدة جاءت كنتيجة للتحويلات التي أملتتها وفرضتها البيئة الدولية الجديدة ، وهو ما إستدعى التكيف النظري من طرف هذه الأخيرة معها.

بعد دراسة أهم الإتجاهات النظرية المفسرة لنظرية العلاقات الدولية و التحويلات التي عرفتھا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، وأهم التغيرات على المستوى النظري التي صاحبت التحويلات الواقعية في بنية النظام الدولي ، لابد من دراسة أثر هذه التحويلات على أمن الحدود وهو ما سنتطرق له في المطلب التالي.

المطلب الثالث: أنماط التهديدات الأمنية الجديدة و أثرها على أمن الحدود

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت البيئة الدولية تحولات عميقة خاصة مع نهاية القطبية الثنائية و بروز ترتيبات نظام دولي جديد ، و ما واكب هذا التحول من تراجع لمتغير الدولة القومية لصالح بروز فواعل دوليين جدد إلى جانبھا ، وتغير في نمط التهديدات التي تواجه الدول نتيجة لجملة من التغيرات في طبيعة الحروب وأشكالھا ، و تغير في طريقة تعامل الدول مع هذه الأشكال الجديدة للتهديدات التي لم نعرفھا من قبل ، والتي إما تتجاوز قدرة هذه الدول على مواجهتها أو لا ترقى لدرجة قوة الدولة في حجمھا و بالتالي تجد صعوبة في التعامل معها ، كون الدول وجدت بشكلھا التنظيمي للعامل مع تهديدات تناظرھا في التنظيم ، الشكل والقوة وتفكر بمثل تفكيرھا ، ما خلق كما سماه عالم الإجتماع الأمريكي دانييل بيل Danial Bell : " الدولة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبيرة وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغيرة"¹.

وبالتالي فإن أنماط التهديدات الجديدة التي أصبحت تواجه الدولة قد شكلت معضلة أمنية لها حيث تجاوزت التصور الكلاسيكي في عدة مستويات ، ما خلق ضرورة على الدول لإعادة صياغة تصوراتھا الأمنية ، فلم تعد الدول هي الوحدات الرئيسية للتحليل في النظام الدولي، و لم تعد التهديدات ذات الطابع العسكري هي الخطر الوحيد على الدولة و على وجودھا وإستمرارھا ، كما لم تعد القوة العسكرية و حجم الجيوش يعني معيارا وحيدا للتفوق و الهيمنة في البيئة الدولية الجديدة، و لم تعد لجغرافيا الدولة و للموقع الإستراتيجي تلك الأهمية الجوهرية التي كانت في السابق، كما أن منطق الدفاع على خطوط الحدود الخارجية للدولة يعني ضمان أمن و سلامة الدولة و سكينه مواطنيھا و مناعتھا من

¹ محمد سعيد أبو عامود، "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة". مجلة الديمقراطية، العدد 3، 2001، ص 79 .

التهديد، حيث أصبحت الحديد مجرد خطوط تحدد الحيز الجغرافي للدولة الذي تمارس عليها سيادتها ، حتى السيادة في مفهومها الكلاسيكي قد تغيرت و كل هذا سبب التحول الكبير في كل مضامين التهديدات للدول و في العوامل التي أضعفت دور الجغرافيا و الحدود في التصور الأمني للدول ما فرض ضرورة لفهم هذه التهديدات الجديدة و كيفية تأثيرها على أمن هذه الدول ، من أجل بلورة تصور أمني جديد للتصدي لها يتجاوز البعد العسكري .

أولاً: الجماعات الإرهابية الدولية العابرة للحدود

1. تعريف الإرهاب

لغة : يدل لفظ الإرهاب على معنى الخوف والترهيب وجاءت مشتقاته في أكثر من موضع في القرآن الكريم

- ﴿ يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وافوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون ﴾ .(سورة البقرة.آية 405).
- ﴿ واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم والله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وانتم لا تظلمون ﴾ (سورة الأنفال.آية 60).

وكلمة "TERROR" ترجع في أصلها في الإنجليزية إلى الفعل "TERS". وفي الفرنسية إلى الفعل "TERRORISER" وتحمل في كلتا الكلمتين معاني الرعب والهول والفرع أو تدور في مجملها حول هذا المعنى.

وفي المعجم العربي الحديث نجد أن كلمة "الإرهاب" تعني: "الأخذ بالعسف والتهديد، والحكم الإرهابي القائم على أعمال العنف".

إصطلاحاً : طرح المفكرون عدة مفاهيم للإرهاب منها من ركزت على الغاية من الإرهاب و منها من ركزت على الوسيلة إلا انها إتفقت في مجملها على ربط الإرهاب بالعنف ،

تعريف مجموعة عدم الإنحياز : ترى هذه المجموعة أن الإرهاب هو "لعمال عنف تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية ضد الشعوب التي تناضل من أجل التحرر، وهي أعمال تهدد حياة

الأبرياء. وتنتهك الحريات، ويرتكبها أفراد أو جماعات لتحقيق كسب شخصي. وتنحصر آثارها في نطاق دولة واحدة".

كما تعرفه الأمم المتحدة على أنه: "أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارة الرعب في نفوس الأفراد و الجماعات لأغراض سياسية و غير مبررة تحت أي ظرف من الظروف ، و مهما كانت طبيعة الإعتبارات لهذه الدول"¹.

أما بروس هوفمان فقد عرفه على أنه: "تعمد خلق و إستعمال الخوف عن طريق العنف أو التهديد به سعيا للتغيير السياسي ، و بالتالي فهو وسيلة ضرورية لخلق أكبر مستوى من الرعب للضغط على النظام السياسي المستهدف"².

وتأسيسا على ما سبق ، حددت تعريفا إجرائيا لظاهرة الإرهاب كما يلي:

"الإرهاب هو استخدام العنف غير الشرعي او التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى مستخدما في ذلك أساليب متنوعة كخطف الطائرات او احتجاز رهائن أو التفجيرات او الاغتيالات... ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة".

يستند الإرهاب عوما إلى منظومة نفيسة تستهدف من وراء عمليات العنف نشر الخوف و القلق بين الأفراد المستهدفين ، وذلك لتحقيق الأهداف المختلفة التي تسعى إليها التنظيمات الإرهابية ، و هناك مستويين أساسيين لهذه التنظيمات ، احدها مستوى داخلي محلي حيث يقتصر نشاط هذا النوع من الجماعات على الداخل ، أي أن الجماعة الإرهابية (القائدة ، التمويل، العناصر و الأهداف ..) تكون محدودة داخل حدود دولة معينة ، ولا تمتلك أي إرتباطات خارجية ، أما المستوى الثاني هو الإرهاب الدولي أو ما يسمى بالإرهاب العابر للحدود و الذي يتجاوز حدود الدول و يطمح إلى الإمتداد و التوسع الإقليمي ، و منه يصبح التنظيم عابر للحدود سواء من حيث منتسبيه أو من حيث إرتباطاته الفكرية أو اجنداته مع فواعل و كيانات خارج حدود الدول و يمكن ان يكون يخدم مخططات دول أو كيانات في أقاليم دول

¹ ظريف شاكر ، إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود و الجريمة المنظمة: قراءة مقارنة في الوسائل و الأهداف. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 11 ، جوان 2017 ، ص 678.

² نفس المرجع ، ص 679.

أخرى يتميز بإنشائه الواسع متخطيا حدود الدول، و يمتلك هذا النوع من التنظيمات مصادر مختلفة للتمويل سواء خارجية كأطلافاً و دول أخرى أم ذاتية من خلال خلق هذه الجماعات لأنشطة تجارية غير قانونية و ممارستها لتجارة الممنوعات أو السلاح أو التهريب إلى غير ذلك من الأنشطة الغير قانونية العابرة للحدود لتمويل أنشطتها الإرهابية¹.

2. أشكال الإرهاب:

اختلفت التصنيفات الأكاديمية للإرهاب و ذلك باختلاف المعايير التي تستخدم لتصنيفه و بنظرة عامة يمكن حصره في ثلاث انواع:

-إرهاب الدولة : فقد استخدمت الأنظمة الدكتاتورية التهريب و التخويف و القمع للمواطنين كأداة للتحطم و السيطرة عليهم ، حيث أنه الإستعمال العنيف لأدوات القمع من طرف أجهزة الأمن أو الجيش في مواجهة المواطنين سواء مواطني الدولة الأم أو مواطني دول أخرى مجاورة في حلة الإعتداء عليها و ذلك بغرض تحقيق اهداف سياسية أو إجتماعية أو مذهبية أو دينية أو بغرض التوسع ، و تكون هذه الافعال تنتهك القانون الدولي الإنساني².

ويمكن تعريف إرهاب الدولة إستنادا إلى القانون الخاص بالجرائم ضد الغنسانية الذي تبنته لجنة القانون الدولي عام 1954 ، أين تمت الإشارة إلى إرهاب الدولة للمرة الأولى ، إذ إعتبرت اللجنة أن إرهاب الدولة من الجرائم المخلة بالأمن و السلم الدوليين و هو المبدأ الأول الذي أنشأت لأجله منظمة الأمم المتحدة بأنه : " قيام سلطات الدولة بأنشطة إرهابية أو التشجيع على القيام بأنشطة إرهابية داخل إقليمها أو إقليم دولة أخرى ، أو تغاضيها عن أنشطة منظمة ترمي إلى القيام بأعمال إرهابية داخل إقليمها أو إقليم دولة أخرى"³.

و تلجأ عموما الدول لهذا النوع من الإرهاب لتحقيق اهداف معينة تتمثل أساسا في :

¹ العمارات فارس محمد، الإرهاب العابر للحدود و تداعياته على السلم والأمن الدوليين. ط1، دار الخليج للنشر و التوزيع، عمان الأردن 2017، ص15.

² نفس المرجع، ص28.

³ النقوزي عبد القادر زوهير، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي. ط1، منشورات الحلبي القانونية ، بيروت ، 2008، ص112.

-تحقيق الإستقرار لنظام الحكم القائم .

قهر الشعب و إرغامه على القبول بسياسات الانظمة القائمة بالرغم من كونها تسير عكس تطلعاها و رغباته.

-إضعاف إرادة المواطنين في معارضة الحكومات و الانظمة.

ولتتمكن الانظمة الديكتاتورية من ممارسة العنف السلطوي تلجأ عادة إلى تعليق العمل بالدستور و مصادرة الحريات ، إعتقال المعارضين و سجنهم و قتلهم ، غصدار تشريعات إستثنائية لتبرير تصرفاتهم القمعية من الناحية القانونية¹.

-إرهاب الافراد : يمكن ان يعرف الإرهاب الفردي بأنه التهيب و العنف الذي يقوم به الافراد لأجل التغيير السياسي ، الإجتماعي أو الديني من أجل تحقيق مآرب خاصة و للإرهاب الفردي عدة أشكالها الإرهاب الثوري و هو تلك العمليات التي يمارسها الثوار من اجل إحداث تغييرات ثورية في بنية المجتمعات ، و الإرهاب المادي و هي تلك العمليات التي يمارسها الافراد و المعات من أجل تحقيق مكسب مادي، و الإرهاب الديني و هو الذي يشمل كل الأنشطة و الأفعال التي يوم بها فرد أو مجموعة أفراد من منكلق و خلفية دينية².

3.خصائص ظاهرة الإرهاب: تتسم ظاهرة الإرهاب بمجموعة من الخصائص لعل أهمها،

- خاصية العنف:

لايمكن تصور ظاهرة الإرهاب بغير فكرة استخدام العنف أو التهديد باستخدامه لفرض السيطرة وتحقيق الغرض،والعنف هو وسيلة من وسائل الإرهاب وليس غاية في حد ذاته،وهو موجه إلى المجتمع أو الدولة ضمن رسالة تتمثل في أي مظهر من مظاهر الارهاب،كالاغتيالات،خطف الطائرات،احتجاز الرهائن وغيرها وإعطاء الانطباع بان أي إنسان في أي مكان معرض لان يكون الضحية التالي.

-خاصية التنظيم:

¹ نجيب نسيب ، جرائم إرهاب الدولة ضد الأقليات المسلمة في بورما .مجلة بحوث ، جامعة الجزائر 1 ، المجلد 15 ، العدد 1 ، ص 27.

² العمارات فارس محمد، مرجع سابق، ص 29.

لا يمكن أن يحدث النشاط الإرهابي في أثره إلا إذا كان منظما من خلال جملة مستمرة ومتصلة لعمليات ومشروعات إرهابية لخلق حالة من الرعب والخوف ، وفكرة التنظيم هذه هي التي تجعل من المؤسسة الإرهابية مؤسسة ناجحة او فاشلة ، فالتنظيم يستهدف الإخلال بالنظام العام ليس من خلال وجود مؤسسات ذات مشروع إرهابي فقط وإنما لتحديد توجهات نفسية ذات غايات معينة تعطى للإرهاب بعد سيكولوجيا.

-خاصية الهدف السياسي:

والمقصود من الارهاب في هذه الحالة إرغام الدولة او الجماعة السياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو منعه، وما كان يتخذ او يعدل او يمنع لولا تلك العمليات

4.خاصية استبدال القوة العسكرية التقليدية:

ولقد أعطت هذه الخاصية للإرهاب خطورته الحالية في الصراع، فالإرهاب أصبح سلاحا للطرف الضعيف الذي لا يملك عناصر القوة التقليدية حيث انه لا يحتاج إلى مسرح محدد لممارسته ومن ثمة يصعب محاربته والدفاع ضده دفاعا شاملا ، كما انه أصبح سلاحا تستخدمه دولة او قوة إقليمية او حتى عالمية، لتحقيق مصالح أو أغراض معينة حينما لا يستطيع أو لا ترغب في استخدام القوة العسكرية التقليدية¹.

ثانيا: الجريمة المنظمة العابرة للحدود

عرفت البشرية منذ الأزل أشكالاً بدائية بسيطة من الجريمة ، حاكت و شابهت الحياة الإجتماعية و البيئة البسيطة التي نشأت فيها ، و مع تطور و تعقد أنماط و أشكال الحياة الإجتماعية و نشوء علاقات إقتصادية معقدة و متشابكة نتيجة تطور و تشابك الإقتصاد الرأسمالي العالمي الذي أصبح ذو طابع عالمي معولم ، و الذي خلق شبكة علاقات إقتصادية متداخلة إقليمية و دوليا ، متجاوزة بذلك الحدود الوطنية المعروفة لكل دولة ، في مقابل ذلك شهدت الجريمة أيضا تطورا كبيرا إنتقلت به من العفوية و البساطة إلى التنظيم الذي يتصف بالدقة ، و يحتاد إلى أطراف متعددة و متفاوتة المستوى ،

¹ النقروزي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 117.

تتوزع في أماكن مختلفة من العالم، تربطها ببعضها المصلحة، لتصبح معه الجريمة ذات بعد دولي يخطط لها في بلد، أو في مجموعة بلدان، و يقوم بتنفيذها أفراد من دولة أو دول أخرى تبعد آلاف الأميال عن المكان الذي خططت فيه للجريمة، وبذلك قد يسهم في الجريمة المنظمة أشخاص كثيرون، أو منظمات متعددة، إمتنت الجريمة في مناطق و أقاليم مختلفة من العالم تتجاوز بذلك حدود الدول و الأقاليم¹.

1. مفهوم الجريمة المنظمة (crime organiser) :

تتفق جميع التعاريف التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات و الندوات الأمنية و أغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في علم التعريف الجريمة و إن اختلفت الصيغ اللغوية لها. حيث تشترك جميع التعاريف بأنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساس العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام و الوسائل و التقنيات المتطورة.

يعرفها الانتربول على أنها: "أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقييد بالحدود الوطنية"².

تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: أنها "يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن و تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"³.

¹ عبد العزيز بن صقر الغامدي، الجريمة المنظمة وسبل مواجهتها في الوطن العربي. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2004، ص 3.

² يونس زكور، الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة. يوم 2018/11/10 على الساعة 14:38 من الموقع :

<<<http://www.ahewar.org>>>.

³ الأمم المتحدة، إتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المادة 2، مطبوعات الامم المتحدة، نيويورك، 2000.

و منه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه الفرد يؤدي بالمساس بالإنسان في نفسه أو ماله أو بالمجتمع و نظامه السياسي و الاقتصادي يترتب عنه جزاء.

2. خصائص الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

-الطابع التنظيمي للجريمة المنظمة العابرة للحدود : يعد التنظيم من أهم سمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، إن لم نقل أهمها ، إذ أنه مصطلح من المصطلحات المكونة أو المشكلة لهذه الجريمة ، يؤدي إلى خلق نظام و تشابك بين أعضاء الجماعة الإجرامية المنظمة ، يبين آليات الإنتماء و كيفية العمل و طرقه حتى يكون بعيدا عم العشوائية¹ .

حيث يتألف التنظيم في الجريمة المنظمة العابرة للحدود من شقين ، الشق الأول يتعلق بأعضاء الجماعة التي تضطلع بهذا النوع من الإجرام ، يتمثل في البناء التنظيمي الهرمي الذي من شأنه أن يضمن بقاء و إستمرار الجماعة ، والشق الثاني الذي يتعلق بالأنشطة الإجرامية التي من أجلها أنشأت هذه الجماعة ، يتجلى في عنصر التخطيط في العمل الذي يساهم في نجاح العملية الإجرامية في غالب الأحيان .

وقد عرفت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المقصود بجماعة ذات هيكل تنظيمي بأنها " يقصد " بجماعة ذات هيكل تنظيمي " ، جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما... " ² .

-الطابع الجماعي للجريمة المنظمة العابرة للحدود: تقتضي الجريمة المنظمة العابرة للحدود وجود منظمة إجرامية قائمة على توافق عدة إرادات إجرامية قصد ارتكاب أنشطة إجرامية ، و أن يبلغ عدد الجناة فيها حدا معيناً يمكن معه القول بقيام هذه الجريمة ، خصوصا مع إمتدادها في أكثر من دولة واحدة³ .

-الطابع العنيف الجريمة المنظمة العابرة للحدود: على الرغم من نجاعة أساليب الفساد النتهجة من طرف الجماعات الإجرامية المنظمة ، إلا أنها لا تستغني عن إستعمال العنف ، خاصة في الحالة التي يتعذر

¹ السيد أبوعطية، الإجرام العالمي المنظم بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2013، ص127.

² أنظر، المادة 2 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

³ السيد سليم أبو عطية، المرجع السابق، ص125.

فيما تحقيق الأنشطة الإجرامية، ويقصد بالعنف الإستعمال غير القانوني لوسائل القهر المادي أو البدني في الإضرار بالأشخاص قصد تحقيق غايات معينة¹.

-الطابع العبر وطني للجريمة المنظمة : و يقصد به أن الجريمة المنظمة تتمثل في شبكة عبر دولانية تتخطى حدود الدول سواء من حيث الفواعل المشاركين فيها، أو من حيث النتائج المترتبة عنها، أو من حيث الدول التي تكون مسرحا لها أو مجالا لتنقل نشاطها من دولة لدولة أخرى، و هو ما يجعل عنصر التهديد الذي تشكله هذه الانماط من الجرائم مشتركا بين مجموعة دول، و بالتالي إذا وقع السلوك الإجرامي و نتيجته في دولة واحدة و لم يتعداها لغيرها و إرتكبه أشخاص من نفس الإقليم فلا يتحقق الأثر العبر وطني، و تشير العبارة "عابرة للحدود" كما إستخدمتها وثائق الأمم المتحدة إلى الأموال و المعلومات و الأشخاص و الأشياء الملموسة و غير الملموسة التي تنتقل عبر حدود الدولة، و الواقع انه عندما يزيد الطلب على السلع و الخدمات غير المشروعة التي يعمل في مجالها الاجرام المنظم، فإن الأنشطة الإجرامية تمتد إلى خارج حدود الدولة عن طريق التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود².

وبالتالي فنحن أمام ظاهرة تتسم بعمولة النشاط الإجرامي، حيث أنه و حسب إتفاقية باليرمو في فقرتها الثانية المادة الثالثة، أن الجريمة المنظمة تكون عابرة للحدود الوطنية في الحالات التالية :

- إذا وقعت في أكثر من دولة.
- إذا وقعت في دولة و تم التحضير لها في دولة أخرى.
- إذا وقعت في دولة واحدة و لكن ساهمت في إرتكابها جماعة تمارس أنشطة في أكثر من دولة.
- إذا وقعت في دولة واحدة و كان لها آثار إمتدت لدول أخرى.

3. مظاهر الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

تعدد صور و أنواع الجريمة المنظمة بحسب تكور المجتمعات و وسائل التكنولوجيا و من صور الجريمة المنظمة ما يلي:

(¹): كوركيس يوسف داود، مرجع سابق، ص39.

(²): بن عمر الحاج عيسى، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها دوليا وإقليميا. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام و العلاقات الدولية، جامعة الجلفة، 2010، ص20.

أ. الاتجار الغير مشروع بالمخدرات:

تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع إنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية و المحلية لمكافحة انتشار المخدرات و التوعية بأضرارها و علاج المدمنين سنويا تقدر بـ 120 مليار دولار فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8 % من مجموع التجارة العالمية ، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000¹.

كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد و مستواه في تلك الدول فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد و حساب الناتج الداخلي الخام و الناتج المحلي الإجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلة و المتداولة في السوق و التي يصعب تقديرها.

ب. الاتجار في الأشخاص:

أضحت مشكلة الاتجار في الأشخاص أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن و كيان المجتمع و البشرية و استقرارها، كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجار السلاح و المخدرات فضلا عن أنها أصبحت أكثر نموا و اتساعا حتى أصبحت مشكلة عالمية تحضي جميع دول العالم سواء كانت تلك الدول نقاط تجمع أو محطات عبور أو وجهة نهائية لتلك التجارة، و تعد جرائمها الآن من الجرائم الدولية المنظمة العابرة للدول أو ما يسمى عبر الوطنية. و يشكل الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء لغرض الاسترقاق الجنسي أحد الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المنظمات الإجرامية نظرا لما يحققه من أرباح عالية².

وقد نشطت المنظمات الإجرامية في ممارسة هذا النشاط الخطير على الصعيد الوطني و الدولي و أشهر المنظمات الإجرامية عبر الدول الكبرى التي تضطلع بهذه التجارة جمعيات الثالوث الصينية Traids و الياكوزا Yakoza اليابانية و يقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لمنع و قمع و معاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم

¹ داوود يوسف ، الجريمة المنظمة . ط 1 ، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2001 ، ص 68.

² نفس المرجع ، نفس الصفحة .

بواسطة تهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال ويشمل الإستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالصخرة أو الخدمة قصرا أو استرقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"¹.

ج. تهريب المهاجرين غير الشرعيين:

يعد تهريب المهاجرين غير الشرعيين (*Sumuggling of Illegal Migrants*) أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة عبر الدول و تقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو (3.5 مليار دولار سنويا) و تضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية و تقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، و تشكل الهجرة خطرا على سيادة الدول المستقبلية لها إذ أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقا لسيادتها، كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللاإنسانية الماسة بالكرامة.

رابعا: غسل الأموال:

إن مصطلح غسل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها متفقة في المضمون حيث عرفتهم اللجنة الأوروبية لغسل الأموال عبر دليلها أنه "عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر الغير شرعي و المحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم".

وتعد متحصلات المخدرات المصدر الأول لغسل الأموال، إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة و التي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الاتجار غير مشروع بالأسلحة و الاتجار غير مشروع بالآثار و تزيف العملة.

¹ داوود يوسف ، المرجع السابق ، ص74.

واستخدم مصطلح "غسيل الأموال" لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1920 و ذلك عندما لجأت عصابات الشوارع إلى البحث عن وسيلة تضيف بها صفة المشروعية على عائداتها الإجرامية التي تحصلت عليها عن طريق الاحتيال.

ويرى البعض أن أول استخدام له في سياق قانوني أو قضائي حصل في قضية ضبط في الولايات المتحدة الأمريكية اشتملت على مصادرة أموال إلا أنها أموال مغسولة و ناتجة عن الاتجار غير المشروع بالكوكايين الكولومبي، ثم أصبح هذا المصطلح متداولاً في كافة المحافل المحلية و الإقليمية و بات من المصطلحات الثابتة التي تستخدمها الأمم المتحدة في تقاريرها و مؤتمراتها الدولية كافة¹.

- مراحل غسل الأموال: تمر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: *Placement* و تسمى مرحلة الإحلال وتبدأ بقيام غاسل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية من نشاطه غير المشروع إلى النظام المصرفي و الهدف منها التخلص من كمية النقود الكبيرة في يد مالكها. و ذلك بنقلها إلى مكان الهدف.

المرحلة الثانية: *Alyring* و تسمى مرحلة التغطية، حيث يتم طمس علاقة تلك الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية و المصرفية المتتالية.

المرحلة الثالثة: *Integration* و تسمى مرحلة الدمج، حيث من خلالها يتم دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من المصادر المشروعة.

مما تقدم نستطيع الوقوف على أهم خصائص جريمة غسيل الأموال :

1. تعتبر من أخطر الجرائم الإقتصادية التي تمارسها الجماعات الإجرامية المنظمة في الوقت الحاضر ، بسبب تطور أنشطة ممارستها بحيث تنطلي على المؤسسات المالية ، لذلك فهي التحدي الفعلي لهذه المؤسسات ، كما أن المنظمات الإجرامية تقوم بالتمويه على مصادر الاموال القذرة فتعتبر جريمة غسل الأموال الإختبار الفعلي للقواعد القانونية و مدى قدرتها على مواجهة الأنشطة الإجرامية .

¹ زيد محمد إبراهيم ، الجريمة المنظمة تعريفها أنماطها و جوانبها التشريعية ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية . الرياض ، 1999 ، ص 63.

2. أنها جريمة لاحقة أو تبعية حيث يفترض وجود جريمة أو عدة جرائم سابقة لها أو أصلية ، لأن نشاط غسل الأموال غير المشروعة و المعلومة ، المصادر إلى مرحلة أخرى تدمج فيها هذه الأموال بالمال العام، فتبدو و كأنها مال مشروع لإختفاء أصوله غير المشروعة بواسطة عملية الغسل هذه ، و في نفس الوقت تعتبر مرحلة ضرورية لما تنتجه المراحل السابقة حتى يمكن إستخدام هذه الأموال بسهولة و بعيدا عن المسائل القانونية¹.

3. إن النشاط الإجرامي ليس نشاطا فرديا و إنما نشاط جماعي تعاونيا ، تتضافر على إنتاجه جهود خبراء ماليين و مصرفيين ، و جهود أخرى لا يشترط فيها الخبرة سوى خبرة الإجرام بحيث تفضي كل هذه الجهود إلى الوصول لمرحلة غسل الاموال .

4. بما أن الجرائم الاصلية أو السابقة لجريمة غسل الأموال تقع في بلد ما فإن الجريمة اللاحقة غالبا ما تقع في بلد آخر كفتح حسابات بأسماء وهمية في بلد أجنبي ، و هذا الأسلوب في العمل يجعل منها جريمة عابرة للحدود ، حيث لا تدور احداثها في بلد واحد مما يكسبها الصفة الدولية .

5. وسائل جريمة غسل الأموال متعددة و متنوعة كما و نوعا فيمكن تحويل الاموال القذرة إلى مواد ثمينة أو يتم شراء عقارات و لكن تبقى البنوك تظهر الاموال القذرة و كأنها أموال مشروعة لإخفاء أصولها الإجرامية ، الأمر الذي يستوجب على البنوك أن تكون على معرفة و دراية كاملة بشأن الآليات المتبعة لغسيل الأموال ،لأن الأخيرة خبرة مصرفية تحتاج لخبرة مصرفية أخرى لكشفها و منع مزاولتها ، و كما قيل فإن غسيل الأموال و مكافحتها صراع خبارات فنية لها مصدر واحد و تباين الهدف².

5. الإرهاب الإلكتروني: (أو الرقمي) Electronic or digital terrorism

هو مصطلح يشير إلى ثقافة سلبية عبر الانترنت ذات خطورة خاصة. فالإرهاب الإلكتروني مظهر من مظاهر العدوان على امن الدول باستخدام الانترنت ، ومن مظاهر السلبية الخطيرة اتساع رقعة تصنيف الجريمة التقليدية في القانون الاجتماعي و خصوصا في قانون العقوبات النيوكلاسيكي . و ذلك باستخدام الأداة التشريعية و الإعلامية في هذا الشأن ، لذلك كان النداء المتواصل من الفقه و الأكاديمية

¹ المرجع السابق ،ص65.

² نفس المرجع،ص127.

و خبراء السياسة و المجتمع و القانون بضرورة التواصل إلى صيغة اتفاقية لهذا المصطلح الجديد حتى يمكن أن تتضح صورته الكلية التي من خلالها يمكن توجيه الشرعية و المشروعية لمواجهة و الحد من انتشاره.⁽¹⁾

و بالتالي مع نهاية هذا المبحث نتوصل إلى معرفة أهم التحولات في البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ، و ما صاحبها من تحول في الأطر و المفاهيم النظرية في الدراسات الامنية ، و أثر كل هذا التحول على قضايا الحدود و أمنها ، و أبرزنا أهم اوجه الإختلاف بين الطروحات التقليدية و الحديثة ، بعدها ننتقل لعنصر جديد يتمثل في الأمن الإقليمي و علاقته بقضايا أمن الحدود .

المبحث الثالث: الأمن الإقليمي كضرورة أمنية للتوسع الجغرافي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود

تشير المقاربة الإقليمية للدراسات الأمنية إلى العمل على حشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة، بتوزيع الأعباء وتسهيل نقل الإمكانيات المناسبة لتغطية العجز الذي تم رصدّه في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين الدول التي تشترك في هذا الإقليم بفعالية أكبر وتخطيط مشترك¹.

بمعنى أن الإقليمية عبارة عن قواعد ومعايير مشتركة للنظام تتبع من الأطراف المعنية بعملية التنسيق الجماعي في مجال الأمن، وتعتبر تدعيم للدول الضعيفة التي لا تتوفر على الإمكانيات منفردة لمواجهة هذه التهديدات، كما يمكن إعتبارها عملية إستباقية، حيث أنه في حالة عدم مساعدة هذه الدول، فقد تصبح مصدر للتهديد فيما بعد في حال فشلها وربما إنهارها.

عرفت الدراسات الإقليمية أوج تطورها مع ظهور الأبحاث الرائدة للمفكرين "ستيفن شبيغل" و "لويس كانتوري" المعنونة ب(السياسة الدولية في الأقاليم International policy in regions)، والتي ركزت على ضرورة الإهتمام أكثر بتحليل العلاقات الدولية الإقليمية، حيث كانت درس من قبل ضمن نطاق "دراسات المناطق Area studies"، ووفقا للتحوّلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة و التي أثرت على مختلف المفاهيم، و حيث شهد مفهوم الإقليمية هو الآخر توسعا بفعل تحولات ما بعد الحرب الباردة ما أدى لبروز ما تسمى ب"الإقليمية الجديدة"^{*}، لتكون سببا في زيادة التركيز على الدراسات الإقليمية.

¹ luk van lange hove, **Regionalizing Human Security in Africa**, UNU-CRIS Occasional Papers, 2004, p 09. Disponible dans le site :

« <http://www.ucl.ac.uk/library/acccs0207.shtml> » le 23/07/2023.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الإقليمي وأهدافه

لقد تعددت التعاريف المقدمة للأمن الإقليمي، يمكن اشتقاق تعريف الأمن الإقليمي من خلال المفاهيم المقدمة حول النظام الإقليمي، والذي ظهر كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية فنجد، أولاً: التعريف الإجرائي للأمن الإقليمي :

" يقصد به اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها"¹.

و يذهب رأي ماغوري إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة و المتداخلة ، التي تدور بين مجموعة من الدول

ذات التقارب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل نظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي و داخلي كنطاق متسم بتفاعلات متميزة².

أ- المفهوم الجغرافي:

يمثل العامل الجغرافي القاسم المشترك في مختلف التعريفات التي خلص إليها الفقه الدولي فيما يتعلق بالإقليمية، بإعتبار أن الإقليمية في حد ذاتها هي أصلاً فكرة جغرافية، و الروابط الجغرافية المقصودة تتمثل في علاقات التجاور الجغرافي أو المكاني، و هذا يعني أن التنظيم الإقليمي يجب أن لا يضم بين أعضائه دولاً من خارج المنطقة التي يشملها الإختصاص المكاني، بينما يعتبر آخرون أن دخول دولة من خارج جغرافية الإقليم لا يصطدم بالضرورة بمفهوم الإقليمية جغرافياً، أضاف كل من "ستيفن شبيغل" و "لويس كانتوري" عناصر التماثل و التقارب الثقافي و الإنسجام الاجتماعي كقيمة مضافة.

ب- المفهوم الثقافي-الحضاري:

¹ مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير. مركز البحوث العربية، القاهرة، 2003، ص 53.

² عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الإستمرار و التغير 1991-2006. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008، ص 15.

لابد للعامل الجغرافي من عناصر أخرى تعززه، و هي تتمثل في الروابط الثقافية و التاريخية المشتركة، و التي تربط عددا من الدول، التي تتجاوز أقاليمها جغرافيا، و عليه فإن التنظيم الإقليمي أو المنظمة الإقليمية ،هي تلك المنظمة التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول تتميز فيما بينها ،ليس فقط بالتجاوز الجغرافي، و إنما أيضا بالترابط الحضاري ، و التشابه في الظروف و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية¹.

ج - المفهوم السياسي:

وهو يعني التقاء المصالح السياسية و الاقتصادية لمجموعة من الدول ،بصرف النظر عن مواقعها الجغرافية أو انتماءاتها الثقافية و الحضارية، و بالقدر نفسه ، أن تتعارض المصالح فيما بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا و المترابطة حضاريا .

ووفقا لذلك فإن الأمن الإقليمي يعمل علي تأمين مجموعة من الدول داخليا و دفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن ، إذا ما توافقت مصالح وأهداف و غايات هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها ، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد لتوحيد جهودها و تسخير طاقاتها و إمكانياتها المتوفرة لديها ، و العمل بشكل مشترك و توافقي لدفع أي تهديد محتمل لتراها ، وهو ما يجعلها في غنى عن إنفاق موارد إضافية على الترتيبات الأمنية ، حيث لا يرتبط برغبة الأفراد فحسب ، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية خاصة بكل دولة ، و من مصالح مشتركة بين مجموع دول الإقليم².

فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف :

- بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية .
- و مرورا بالقبول الطوعي للإنخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر.

¹ ظريف شاكر، مرجع سابق، ص 127.

² مطبوش الحاج ، الأمن الوطني القومي ونظام الأمن الجماعي الدولي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص القانون الجنائي الدولي ، جامعة البليدة، 2005، ص 16.

- و انتهاء ببناء الذات و تنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشق مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.¹

وتبعاً لذلك فإن الأمن الإقليمي يعمل علي تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن ، إذا ما توافقت مصالح وأهداف وغايات هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها ، وذلك عبر إتباع تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي مشترك لتوحيد جهودها وتسخير إمكاناتها ، والعمل بشكل مشترك وتوافقي لدفع أي تهديد محتمل لتراها² ،

ثانيا :مقومات النظام الأمني الإقليمي:

- وضع حلول عملية و حاسمة للصراعات و النزاعات في الإقليم ، وعدم إثارة القضايا الخلافية ، و حلها

بالطرق السلمية و التفاهم المشترك،لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الخارجي الذي يهدد امن و سيادة دول الإقليم.

- التخلي عن استخدام الدول للقوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن ، و الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و نبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
- التقليل من التمسك المفرط بعنصر السيادة ، و التنازل عن جزء منها لصالح التمتع بمميزات الأمن الجماعي لدول الإقليم.
- العمل على زيادة التفاعلات بين دول الإقليم على مختلف الأصعدة ، و ضرورة تشجيع التكامل و التعاون.
- اتخاذ إجراءات حاسمة لضبط التسليح و نزع السلاح
- إعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي بشكل خاص و الأمن الدولي بشكل عام³.

¹ مطبوش الحاج ، المرجع السابق، نفس الصفحة.

² نفس المرجع، ص 17.

³ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن:مستوياته و صيغه و تهديداته لدراسة نظرية في الأطر و المفاهيم". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 22.

كما أنه هناك من يضيف مبادئ أخرى يجب توفرها في بناء نظام أمني إقليمي تتمثل في ضرورة تحديد أهداف هذا النظام تحديدا جيدا ،تحديد مفهوم المصالح المشتركة و إبرازها، تعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم، واستحداث نظام الجزاءات للرفع من فعالية و كفاءة النظام الإقليمي¹.

ثالثا: أهداف الأمن الإقليمي

- تنمية القدرات العسكرية المشتركة للدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم.
- العمل المشترك لتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي².
- توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر من خلال القبول الطوعي للإنخراط في عمل مشترك.
- وضع حلول للصراعات والنزاعات داخل الإقليم ،والسعي لحل القضايا الخلافية بينها بالطرق السلمية لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الخارجي.
- الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،و نبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
- تشجيع التكامل والتعاون بين دول الإقليم وزيادة حجم التفاعل والتبادل فيما بينها³.

كما أنه هناك من يضيف مبادئ أخرى يجب توفرها في بناء نظام أمني إقليمي تتمثل في ضرورة تحديد أهداف هذا النظام تحديدا جيدا ،تحديد مفهوم المصالح المشتركة وإبرازها، تعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم بهدف الرفع من فعالية و كفاءة النظام الإقليمي⁴.

بعد تناول مفهوم الأمن الإقليمي ،أهدافه و مقومات بنائه ،وللمزيد من الإلمام بالموضوع لابد من التطرق إلى الإطار النظري للمفهوم في حقل العلاقات الدولية ،وهو ما سيتم التطرق له في المطلب التالي.

¹ محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001". كراسات إستراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)، العدد 127، ص 10.

² مطبوش الحاج ، المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته لدراسة نظرية في الأطر و المفاهيم". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 22.

⁴ محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001". كراسات إستراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)، العدد 127، ص 10.

المطلب الثاني: الاطر النظرية المفسرة لمركب الأمن الإقليمي – المنظور الوظيفي

تعتبر "الشراكة الأمنية الإقليمية"، أهم الطرق في زمننا المعاصر نحو تشكيل هوية أمنية إقليمية موحدة ويشير هذا المفهوم إلى الترتيبات الأمنية في إقليم دولي معين، و التي تنشأ عن تكون إجماع لدى دوله حول ضرورة التعاون بينها لتخفيض العنف وتعزيز الإستقرار والسلم، عبر استعمال مختلف أشكال الإتفاقيات المشتركة والمعاهدات الرسمية، إتفاقيات العمل المشترك، الحوار متعدد الأطراف، التنسيق و التبادل الأمني والإستخباراتي و تعزيز إجراءات بناء الثقة ...¹، وقد تناولت عدة مدارس فكرية هذا المفهوم الجديد بالتفسير و التحليل نذكر أبرزها:

أولاً: مقارنة المركب الأمني في تفسير الأمن الإقليمي

يعتبر المفكر "باري بوزان" من أبرز المفكرين الذين عبروا عن التعاون المشترك بين مجموعة دول في إقليم واحد بمصطلح مركب الأمن Securituy Complex، لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض"، حيث يرى بوزان أن كل الدول أو على الأقل أغلبها تحدد علاقاتها الأمنية الأساسية مع بعضها من تصورات إقليمية وليست واقعية، كما أنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن.²

قام باري بوزان بالإستناد على فكرة مفادها أن النظام الدولي يتميز بشبكة عالمية من الإعتماد المتبادل نتج عنه ربط أمن الدول ببعضها البعض نتيجة لتأثيرات الجغرافيا، و رأى أنه يجب دراسة مختلف التفاعلات بين الدول، خاصة تلك القريبة جغرافياً، أو تلك التي تقع في أقاليم تتميز بفوضى

¹ Fulvio Attana, *The building of Regional Security and The Security culture Divide in The Mediterranean region*, Institute of European Studies, University of California, Berkeley, 2004, p 480.

² عبد الله سلمان الحربي، المرجع السابق، ص 25.

ناضجة Anarchie mature ، و نجد هذه الافكار كذلك في مساهمات مدرسة كوبنهاغن حول مفهومي "الأمن الإقليمي" و "مركب الأمن"¹.

كما يرى بوزان أنه توجد شبكات إقليمية من الإعتماد المتبادل قريبة جغرافيا فيما بينها كما ترتبط أمنيا، أو بعبارة أخرى توجد أنظمة تحتية "Sous Systems" بين الوحدات السياسية تكتسب شرعية وجودها من اعتبارات أمنية².

إضافة إلى باري بوزان نجد أيضا "كارل دويتش" الذي يعتبر أول من أدخل المستوى الإقليمي في الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية ، فمجتمع الأمن^{**} الذي تحدث عنه دويتش يعتبر ردا على المعضلة الأمنية للواقعين ، و قال بأنه هناك إمكانية للإعتماد المتبادل والتعاون بين الدول في الإقليم الواحد، وليس بالضرورة التصارع والسباق نحو التسليح³.

و يعرف ما سماه ب "مجتمع الأمن" بأنه: "كيانات سياسية مندمجة اقتنع أعضاؤها بأن مشكلاتهم الاجتماعية المشتركة يمكن و يجب أن تحل عبر ميكانيزمات تغيير سلمي عن طريق إجراءات ممأسسة ، دون اللجوء إلى القوة المادية"⁴.

ثانيا: المقاربة البنائية في تفسير الأمن الإقليمي

تعرض بعض المفكرين المحسوبين على الطرح البنائي أمثال "كاتزنستين" Katzenstien و بارنات Barnett ، " لفكرة مجتمع الأمن التعددي، والذي يلتقي في تفسيره مع مضمون الأمن الإقليمي ، وهو يعني الأمن العبر قومي، و الذي نتيجة للتحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة لأكثر من دولة على مستوى الإقليم

¹ حسام حمزة، حمزة حسام ، الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2010، ص 31.

² Angela Meyer, *L'intégration Régionale et son influence sur la structure, la sécurité et la stabilité des états faibles*, Thèse de doctorat de Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (CERI), Paris, 2006, p192.

^{**} أول مرة ذكر فيها المصطلح كانت في كتاب فان واجن Van Wagnen بعنوان، " بحث في مجال المنظمات الدولية".

³ Sihem Djebbi, *Les Complexes Conflictuels Régionaux*, Fiche de l'IRSEM, N°5, mai 2010, 9 pages, sur le site :

« <http://www.irsem.defense.gouv.fr/spip.php?article74> » 02/11/2023

⁴ Dario Batistella, *Théories des Relations internationales*, 2^{ème} édition, Paris, Presses des Sciences politiques, 2006, p472.

، و هو ما أوجب ضرورة العمل المشترك بين هذه الدول على اعتبار أن التهديدات الفوق قومية تستلزم إجراءات تعاون أمنية فوق قومية هي الأخرى.¹

ثالثاً: المقاربة الوظيفية في تفسير الأمن الإقليمي

لقد برزت دراسات ونظريات أثبتت مصداقيتها وصحة طروحاتها مثل النظرية الوظيفية مع دافيد ميتراني والوظيفية الجديدة مع ارنست هاس ، والتي ركزت على العلاقة بين الاقتصاد والأمن أي "البعد التنموي للأمن" ، وكيف أن ظاهرة الاندماج الاقتصادي خطوة مهمة في مسار تحقيق الأمن، وفي هذا الصدد نجد " اندرو هوريل (Andrew Hurrell) يقول : " التكتلات الإقليمية يمكن أن تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي .⁽²⁾

وتعد أهم المدارس التي نظرت للتجربة التكاملية الأوروبية في إطار "الإقليم" كمستوى للتحليل، و العلاقة بين الأمن والاقتصاد ، حيث يرى جوزيف ناي Josef Ney بأن ظاهرة الإدماج الاقتصادي خطوة مهمة في مسار الإهتمام بالأمن و تحقيقه.³

إن مجمل هذه التطورات النظرية أظهرت ما أسماه الباحث "باري شوشترز" بنظرية الإقليم (Region theory) ، و هي الفكرة التي أيدها المفكر " بروس روسيت" من خلال فكرته التي عبر عنها ب(السلام على أجزاء) للدلالة على أهمية العمل الإقليمي كوسيلة فعالة لحفظ الإستقرار ، وهو كذلك نفس ما ذهب إليه المفكر جوزيف ناي ، من خلال دعوته لخلق مستوى ثالث بين الدول و النظام الدولي.⁴

¹ حسام حمزة، مرجع سابق، ص 45.

(1): حازم الببلاوي ، " النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة " .سلسلة عالم المعرفة ، العدد: 257، 2000، ص 18.

³ Jean Jacques Roch, *Théorie des relations Internationales* .Paris, Mantchrestien, 2^{em} edition, 1997, p 19.

⁴ عبد القادر دندان ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المطلب الثالث: أشكال التعاون الأمني الإقليمي

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ عدة أشكال ، و التي قد تتوسع أو تضيق وفقا لمجموعة من المحددات ، و كذلك وفقا لأشكال التهديدات التي تواجه دول الإقليم ، وتتلخص في الأشكال التالية:

أولا: نظام الأمن المشترك:

يركز هذا النظام على البعد العسكري للأمن، حيث يركز على القوات الدفاعية و ليس الهجومية، لكنه يؤكد على الإرتباط الأمني المتبادل محل المواجهة في حل مشكلة تعارض المصالح، كما يركز على إستراتيجيات بناء الثقة والتخلي عن الردع و نزع السلاح ، يهدف في النهاية إلى تحقيق الإستقرار الأمني.

ثانيا: نظام الأمن التنسيقي:

وهو النظام الذي يتم اللجوء إليه في حالة وجود تنافس في السياق الإقليمي ، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته و التقليل من حدة الصراع فيما بينها.

ثالثا: نظام الأمن الشامل:

يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو أوسع من البعد العسكري ، ولكنه يشكل أهم عناصره الأساسية ، وهو يتسع ليضمن أبعاد أخرى إقتصادية ، اجتماعية و ثقافية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن ، فالترتيبات الأمنية التي تدخل ضمن هذا الإطار متعددة ، وليس فقط تهديدات مباشرة بل تتعامل مع مختلف التهديدات العابرة للحدود في الإقليم مثل: "الإرهاب ، الجريمة المنظمة ، تهريب المخدرات ، إنتشار السلاح.... إلخ".

رابعا: نظام الدفاع الجماعي:

هذا النوع من التعاون يتم وفق إتفاقيات أمنية رسمية ، وهو شكل من أشكال الأمن الإقليمي ، تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها داخل الإقليم الذي تنتهي إليه ، والتي تتوافق معها في التصورات حول تهديد مشترك مدرك أو محتمل.

خامسا: الأمن التعاوني:

هو نظام يتم في إطاره تطوير و تطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، بحيث يكون فيه التعاون شاملا، لا يقتصر على البعد العسكري فقط، بل يشمل قضايا أخرى تندرج ضمن قضايا الأمن الناعم التي تجد تفسيرها في أبعاد الأمن الإنساني السبعة¹.

وهناك أنواع أخرى من التنسيق الأمني على مستوى الأقاليم لكن بشكل عام هذه أبرزها، ولكن ما يجمع عليه الباحثون هو عدم وجود إطار نموذجي بين هذه الأشكال يمكن إعتماده كإطار للأمن الإقليمي، ولكن يترك الأمر للوحدات السياسية الإقليمية لاختيار نماذج و أشكال و ترتيبات تتوافق وخصوصية ظروف إقليمها وذلك بحسب التهديدات التي تواجهها².

فيما يلي نتطرق لعنصر مهم في نظام تأمين الحدود، و يتمثل في مدى تأثير التحولات في نمط التهديدات في مدى فعالية الآليات التقليدية لتأمين الحدود.

¹ محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص ص (13-14)

² سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 25

المبحث الرابع : تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على مضامين الحدود وآليات تأمينها

يرتبط الإهتمام الدولي بموضوع أمنة الحدود الدولية بتزايد خطر تصاعد التهديدات الأمنية ، في البيئة الدولية ، وتزامنه مع التغير في إستراتيجيات الحروب وانتشار الأخطار الأمنية مما ينتجه عنه من تفاعلات ديناميكية تطرح في مجال دراسة الأمن الدولي ، سيما ما تفرضه من تحديات تتعلق بضمان بأمن الحدود وإستقرارها في ظل إنتشار التحديات الأمنية المتعددة والمتنوعة كانت السبب وراء تغير إدارة ومراقبة الحدود الدولية وهو ما يتضح من خلال إفرازات البيئة الأمنية الدولية.

ينعكس كل هذا على تغير في مفاهيم ومضامين الأمن من جهة ومن جهة أخرى ما تفرزه البيئة الدولية على تغير في مستوى الفواعل الدولية والجهات الأمنية المختصة بتحقيق الأمن الحدودي الشامل، حيث تعتبر تنمية المناطق الحدودية الشاملة من المفاهيم الرئيسية التي تطرح عدة تساؤلات في الحقل الأكاديمي تتمحور حول الدراسات الأمنية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة حيث لا يمكننا دراسة المتغير الأمني بمعزل عن البيئة الدولية التي تعتبر الدولة هي الفاعل الرئيسي فيها .

حيث بعد الحرب العالمية الثانية وجد إعادة تقييم المواقف والتحديات التي تتعرض لها الدولة ويمكن ان تتعرض لها في المستقبل خاصة مهما شهد العالم من تحولات إستراتيجية أسهمت في إحداث ما يشبه التغير الجذري في مفاهيم التسليح العالمي وإتجاهاته فبعد الحرب الباردة حدثت تغييرات هائلة في العقائد الحربية وما يربط بها على مستوى النظريات القتالية والفكر والتخطيط حيث بقي الحال كما هو حتى جاء التحول الثاني الذي إرتبط بالحادي من سبتمبر 2001 والتي إعتبرها البعض بأنها تحولات عقائدية لما تخص الحرب ومنظومة التسليح لدى العديد الدول ومن هذه التحولات نذكر وعلى هذا الأساس نذكر الحرب للاتماثلية يتمحور كل هذا في فكرة تتعلق بالتغير بصفة الحرب والتي كانت نتيجة إفرازات البيئة الأمنية الدولية التي تطرح عدة تحديات تتعلق بأمن الحدود.

المطلب الأول: التحول في مضامين أمن الحدود ووظائفها- الإنتقال من الحدود المغلقة للحدود المفتوحة

مع تسارع عمليات العولمة وتفكك الكتلة الشرقية في الثمانينيات والتسعينيات، أصبحت الحدود والجغرافيا السياسية عدسات مهمة لدراسة قضايا إقليمية والعالمية في مجتمع يتجه نحو العولمة بسرعة أدى ذلك لحدوث تدفقات السلع والأشخاص ورأس المال على غرار اقتصاديات السوق النيوليبرالية أدت إلى "نهاية الجغرافيا" أو "عالم بلا حدود". ومع ذلك، فقد تطور قبول واسع النطاق منذ ذلك الحين بأن الفضاء والحدود هي عمليات متعددة الوظائف ومرنة وديناميكية أكثر من أي وقت مضى.

وبدلاً من فهم الحدود باعتبارها ترسيمات إقليمية ثابتة أصبحت زائدة عن الحاجة بشكل متزايد بسبب علاقات التبادل العالمية، يُنظر إلى الحدود في الوقت الحاضر على أنها "مجموعات متنازع عليها ومتعددة الطبقات من الممارسات الاجتماعية والمؤسسات والرموز والأشياء السياسية.

وبالتالي، فإن عمليات ترسيم الحدود ليست تدخلات مادية بحتة كما أنها تشير أيضاً إلى الإجراءات الخطابية المدعومة بالأيديولوجيا والتي، من بين أمور أخرى، تضيف طابعاً مؤسسياً على معايير الشمول والإقصاء (وتنظيم الفضاء والهوية المكانية للأشخاص وبتفسير مماثل، تطور مجال الجغرافيا السياسية النقدية ذي الصلة للنظر في "الممارسات المكانية المتأصلة ثقافياً - التمثيلية والمادية - في فن الحكم".

لقد أدت وجهات النظر المذكورة أعلاه بالفعل إلى دفع الدراسات الحدودية والجغرافيا السياسية الحرجة إلى تجاوز التفسيرات التي تتمحور حول الدولة على مدى عقدين من الزمن وتسلط الكثافة المتزايدة بسرعة للتنقل العالمي للناس في السنوات الأخيرة الضوء على التوتر المتزايد بشأن التنظيم الوطني الإقليمي السائد للتدفقات العالمية. لقد أصبح من الواضح تدريجياً أن العمليات الحدودية المادية والخطابية لا تضيف طابعاً مؤسسياً على العلاقات بين الدول فحسب. كما تعمل الحدود بشكل متزايد على "الحماية من حركة الأفراد الذين يُنظر إليهم على أنهم يشكلون تهديداً للأنظمة والمصالح الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية للدولة¹.

¹ المرجع السابق، ص 231.

وبالتالي فقد شهدت الحدود الجغرافية بمفهومها الكلاسيكي، تحولات عميقة تترجمه أطروحة "بلا حدود sans frontier"، حيث بدأت تظهر جمعيات أممية بعضها تابع للأمم المتحدة و بعضها للإتحاد الأوروبي و غيرها من التكتلات الدولية الكبرى، كمنظمة مراسلون بلا حدود، منظمة أمنيستي أنترناسيونال، وغيرها من المنظمات التي لا تعترف بحدود الدول، و ذلك نتيجة لمجموعة من الضغوط الناتجة عن تجليات العولمة، السياسية، الإقتصادية و المالية، بالإضافة إلى ثورة المعلومات و تطور تقنيات الإتصال و تبعات ذلك على المستوى السياسي الإجتماعي، و التي عملت على تعقيد إستراتيجية التحكمو مراقبة الحدود، حيث لم يعد بالإمكان حبس عمليات التبادل الإقتصادي بين الدول و المجموعات، و المبادلات التجارية داخل إستمرارية حدودية أو توقف إقليمي، لأن العملية أصبحت تتطلب الإنتقال عبر الحدود، وبعد ذلك إلى "نزع الحدود la défrontiérisation"، بل و تطورت حدود جديدة تحت مسميات مختلفة منها الحدود الافتراضية، و حدود ما بعد الحداثة، و الحدود الشبكية، و الملفت هو كون هذه الحدود الجديدة تدفع باتجاه إلغاء الحدود و تجاوز الحدود الكلاسيكية بإعتبارها رمزا لممارسة السيادة، فالعولمة الناتجة عن منطق مرتبط بالإقتصاد اللبرالي و تداول البضائع و الأفكار و تنقل البشر و القرية العالمية حسب مارشال ماكلوهان Marshall Macluhan"، ظاهرة متعددة الأبعاد و الفواعل، وهي تنفيذ لسياسات إلغاء الحدود السياسية بمختلف أشكالها، ولهذا تعددت أبعاد تأثيرها على الحدود¹.

أولا: مدخل التدفقات التجارية/حركة البضائع

يقصد عموما بالتدفقات التجارية حركة السلع و الخدمات و إنتقال رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم و كل ما يصاحب هذا الإنتقال من عمليات تجارية ممكنة عبر الحدود الكنقل، التأمين و الخدمات، بتعبير آخر هي منظومة إنتقال السلع و الأموال بين الحكومات و الشركات و الأفراد في كافة أنحاء العالم، فبعدما كانت الحركة التجارية محصورة في المعاملات الثنائية، أخذت تتوسع في البداية مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة و النزع التدريجي للحدود و الإنتقال من مفهوم الحدود المغلقة نحو الحدود المفتوحة شيئا فشيئا، حتى ظهرت منظمة التجارة العالمية و التي تنادي بفتح التجارة بين الدول و إلغاء الحدود و التوجه نحو مفهوم السوق الحرة العالمية التي لا تعترف بالحدود.

فقد إرتفع النمو في حجم تجارة البضائع العالمية ليصل لمستويات كبيرة جدا بلغت أكثر من 30 تريليون دولار سنة 2023، بعد أن كانت سنة 2017 تبلغ 17730 مليار دولار.

¹ Amel Cattaruzza, la technologie révolutionne-t-elle la frontière ? frontière et sécurité dans le monde contemporain dans : l'archicuben°13, décembre 2012, p51-52.

ثانيا: مدخل التدفقات المالية الدولية / الإستثمارات

يشهد الإقتصاد الدولي سنويا إنتقال و حركة كبيرة لرؤوس الأموال في شكل تداول رسمي و غير رسمي ،إذا أخذنا بعين الإعتبار أنشطة الجريمة غير المنظمة و تبييض الأموال و الإستثمارات المباشرة و غير المباشرة ، فقد قفزت حجم الإستثمارات الدولية من 20438 مليار دولار سنة 2012 ، ليصل ل 1.3 تريليون دولار سنة 2023¹ ، كما بلغ عدد الشركات العالمية الكبرى المليارية إلى أكثر من 65 ألف شركة ، في الوقت الذي كان عدد الشركات كليا 55 ألف سنة 2012 ، وهي أرقام توضح الحجم الكبير للتدفقات المالية العالمية ، و لقد أثرت هذه التدفقات المالية و الإستثمارات رغم عدم توزيعها بشكل عادل بين الدول الغنية و الدول النامية بشكل كبير على مضامين الحدود و مدى إنغلاقها فقد ساهمت هذه الحركية المالية في طرح ضغوط على الدول بغرض إنفتاحها على هذه الإستثمارات بهدف تحسين مداخلها و إقتصادها .

ثالثا: مدخل التكتلات الإقتصادية و الاندماج الإقليمي

تعكس عملية التكامل الإقتصادي تطور التجارة و الإعتماد المتبادل المتزايد بين مختلف دول العالم ، وهي عملية تنطوي على العديد من الإجراءات التي تسهل عملية التدفق التجاري و المالي و البشري و في مقدمتها تحرير تجارتها ، فمنذ التسعينات و بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة أصبحت التكتلات الإقتصادية من أهم خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد ، و من أهم نماذجها الإتحاد الاوربي ، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و السوق المشتركة في أمريكا اللاتينية ، ورابطة جنوب شرق آسيا و غيرها من التكتلات الإقتصادية .

و تبرز آثار هذه التكتلات في أنها أصبحت تشكل حدودا جديدة من خلال مختلف المعايير التي أصبحت توظفها و منها سياسة الإستبعاد و بعض الشروط السياسية و الإقتصادية للإنضمام ، فقانون الإستثمار و قانون التجارة الدولية مثلا يرتبطان بالحدود بشكل واضح و يهدفان إلى إلغاء أي تنظيم داخلي ، وهذه المعايير التي تمت صياغتها هي في الحقيقة ما يمكن تسميته بعواقب العولة على هيكل الدولة و على ممارسة سيادتها ، حيث يظهر تأثيرها في تآكل القدرات التحكيمية للدولة و في ظهور " الفواعل العابرة للحدود الجديدة " ، و التي تكسر الإحتكار الذي تتمتع به الدول ، وتشجع على تطوير إجراءات جديدة ، و

¹ Hager Trabelsi Chaibi, investissement directe étranger : une analyse critique pour la tunisie . dans le site :

« <http://www.researchgate.net/publication/283578278-inve> »

من ثمة إعادة تنظيم و تسيير الحدود الوطنية و الحدود التكاملية الناجمة عن الإقليمية و الإقليمية الجديدة في إتجاه تطبيق السيادة و تحرير التجارة¹.

رابعا:مدخل التدفقات البشرية

تشمل التدفقات البشرية المسافرين و المهاجرين الشرعيين و غير الشرعيين ،والذين تزايد عددهم بشكل كبير ،حيث يعتبر تقرير المنظمة الدولية للهجرة أن المد المتزايد للأشخاص الذين يعبرون الحدود هو واحد من أكثر المؤشرات الأكثر مصداقية على كثافة العولمة ،و التي تشكل تحديا كبيرا لإدارة الحدود الوطنية للدول ،كما أن الأرقام التي نشرتها المنظمة الدولية تقرر بوضوح الزيادة في أعداد المهاجرين ،فوفقا لتقديرات قدمها جهاز الأمم المتحدة للتوقعات السكانية العالمية أن عدد الأفراد الذين يعيشون في دول غير تلك التي ولدو فيها ب 191 مليون شخص أي حوالي 3% من عدد سكان العالم ،كما أشارت تقارير أن عدد المهاجرين عبر العالم بلغ 244 مليون شخص سنة 2015 و أن هذا العدد مرشح ليصل ل 405 مليون شخص سنة 2050 ،و من الطبيعي أنه في مثل هذا الإرتفاع في عدد المهاجرين و التدفقات السكانية سيصعب كثيرا عملية إدارة حدود الدول².

و بالتالي فزيادة نسبة تدفق البضائع و الأفراد ،قد ساهمت بشكل كبير في النمو الإقتصادي العالمي بسبب تسارع العولمة و التطورات الحديثة في مجال النقل ،قد خلقت في نفس الوقت صعوبات كبيرة للدول فيما يتعلق بإدارة الحدود و تأمينها حيث تأثرت أجهزة إدارة الحدود بشكل كبير جراء تزايد نشاط الهجرة غير الشرعية و التهريب و الإرهاب العابر للحدود ،و هي الأخطار التي خلقت ما اصبح يطلق عليه بالحدود الشبكية التي تجاوزت قبضة الدولة القومية بالإضافة إلى هذه العوامل نجد كذلك ما يسمى بالثورة في الشؤون العسكرية و التي هي الأخرى كان لها الأثر البالغ في تغيير مفهوم الوظيفة التقليدية للحدود و التي سنتطرق لها بالتفصيل فيما يلي.

¹ Idem ,

² Denis Cuttitta. « le monde-frontière,le contrôle de l'immigration dans l'espace globalisé ».traduction de francesco ragazzi.in :cultures et conflits ,n68,hiver2007,p66.

المطلب الثاني : إنعكاسات الثورة في الشؤون العسكرية على الوظيفة التقليدية للحدود

عرفت الحروب منذ القدم بأنها هجوم بري من طرف دولة على إقليم دولة أخرى بغرض السيطرة على إقليم هذه الدولة أو لغرض الإستيلاء على ثروات هذه الدولة و إستمر هذا المفهوم من الحروب حتى نهاية الحرب الباردة ، حيث أن السمة الغالبة في هذا النمط من الحروب أنه يركز إلى الجغرافيا سواء من حيث التخطيط او التنفيذ للخطط الحربية و يركز على عدد القوات المسلحة و تفوقها على العدو لتحقيق النصر على الخصم ، و كان معيار النصر في الحرب هو إختراق خطوط الدفاع للعدو بالنسبة للطرف المهاجم و الإستيلاء على أقاليم الدولة المهاجمة أو نجاح الدولة المدافعة في صد الهجوم و تحصين خطوط دفاعاتها على الحدود و إبقاء العدو خارج حدودها هو معيار النصر بالنسبة للدولة المدافعة ، و كان الفرق في عدد القوات هو المحج غالبا للطرف المنتصر، لكن مع التطور الحاصل في الشؤون العسكرية و التغير في مفوم الأمن و التسارع الحاصل في نمط و طبيعة التهديدات للدولة التي تطرقنا إليها سابقا لم يعد العامل الجغرافي و تعداد الجيو و سياسات الدفاع هي الفيصل في التفوق العسكري و في ربح الحروب و المعارك العسكرية بل ظهرت مححدات أخرى سنتناولها بالتحليل و التفسير.

أولا: تعريف الثورة في الشؤون العسكرية

يعتبر مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية من أهم المفاهيم إثارة للجدل في حقل الدراسات الإستراتيجية خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، و ذلك بهدف فهم التحول الحاصل في مجال الشؤون العسكرية و تأثيره المباشر على النمط التقليدي للجيش و كذلك تأثيره على منطق الواقعي المبني على الدفاع على خط الحدود بأساليب متعارف عليها بين الدلو و الجيوش ، كذلك تأثيره على مفهوم العقيدة العسكرية التي عرفت مراجعة كبيرة في تلك الفترة .

على الرغم من بروز مصطلح الثورة في الشؤون العسكرية في الخمسينيات من القرن الماضي على يد الكاتب مايكل روبرتس Michel roberts ، في دراسته للثورات في الشؤون العسكرية (1550-1660) و التي نشرت سنة 1956 ، و تلتها العديد من الدراسات و المقالات في ذات الشأن نذكر منها ، دراسة للمنظر جوفري باركر Geoffrey Parker في الفكر الإستراتيجي ، و دراسة للمفكر كولن غراي سنة 2002 و الذي كان بعنوان إستراتيجية لأجل الفوضى :الثورات في الشؤون العسكرية و البرهان التاريخي ، حيث أرجع فيها

الثورة في الشؤون العسكرية لفترة الحروب النابوليونية، إلا أنها برزت بشكل كبير بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991 نتيجة لتأثير التكنولوجيا على نمط الحروب الحديثة¹.

يعرفها كولن غراي Colin S.Gray بأنها: "وصف لعملية بدل أنها حدث، تقوم بنفس الوظيفة الفاهيمية التي تقضي بأن للمفاهيم الإستراتيجية المتوفرة منذ عصر الحداثة، دورا في تحديد طبيعة القتال عبر التحول العالمي المستمر، و أردف تعريفا آخر لها فإعتبرها الطرق و الأدوات المتغيرة في القتال"²، و منه يمكن القول بأن الثورة في الشؤون العسكرية حسب كولن غراي هي وصف لعملية غير منتهية تتطور تدريجيا نتيجة تغير الطرق و الأساليب المستعملة في القتال بواسطة التكنولوجيا و المتطلبات الإستراتيجية في أرض المعركة.

أما مؤسسة RAND فقد عرفها كالتالي: "الثورة في الشؤون العسكرية هي بداية تغير رئيسي في طبيعة الحرب، حمل على أكتاف تطبيقات تكنولوجيا إبداعية، جمعت أيضا بين تغييرات جذرية في العقيدة العسكرية و تغييرات أخرى مهمة في المفاهيم العملية و التنظيمية للجيش و يدخل كل هذا في إطار تحويل أساسي في صفة و قيادة العمليات العسكرية"³.

كما عرفها الأدميرال ويليام أوانس William Owens بأنها: "تأثير التكنولوجيا الجديدة في تغير أسلوب الوحدات القتالية في خوض الحرب، كما يرى أن الثورة في الشؤون العسكرية هي مسار تطور في الشؤون العسكرية و ليس نتيجة نهائية في تحول الجيش، إذ أن التكنولوجيا الجديدة ستغير ليس فقط أسلوب القتال و لكن في طبيعة الحرب في حد ذاتها"⁴.

إجرائيا و إجمالاً لما سبق من تعريفات نستشف منها أن الثورة في الشؤون العسكرية عبارة عن مسار تطوري للجوانب النظرية و التطبيقية لأساليب القتال بواسطة الإعتماد على التطور التكنولوجي في

¹ جعفر صبرينة، تداعيات الثورة في الشؤون العسكرية على سياسات الدفاع -دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية. أطروحة مقدمة لنسيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2020-2021، ص25.

² Colin S.Gray, strategy for chaos :revolution in military affairs and the evidence of history, frnak kass, london, 2005,p69.

³ خوجة محمد، الإنعكاسات العسكرية و السياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص19.

⁴ Colin S.Gray,ibid ,p18.

أدوات القتال و المعدات العسكرية ، و هذا التغير يهدف للتغيير في أساليب القتال لتحقيق الفعالية العسكرية و بلوغ الأهداف الإستراتيجية المرجوة ، و تعتمد الثورة في الشؤون العسكرية على التراكم التاريخي من خلال الإستفادة من التجارب السابقة .

ثانيا: تأثير الثورة في الشؤون العسكرية على طبيعة الحروب و منطق الدفاع

تتميز الحروب الحديثة بظهور مجالات جديدة تولدت من رحم التطور التكنولوجي السريع في تقنيات الهجوم ، و المقصود بمجالات الحرب الجديدة صورة من صور الحرب لها مجموعة خاصة من الأهداف و تتميز بالعمل المشترك لمجموعة متخصصة من القوات أو تظم التسليح، و بناء على ما سبق فقد تحددت أربعة مجالات للحروب الحديثة من منظور الثورة في الشؤون العسكرية هي:

1. الضربة الدقيقة بعيدة المدى : و التي تعني من تقترب الثورة في الشؤون العسكرية القدرة على تحديد أماكن الأهداف الحيوية داخل إقليم العدو سواء كانت هذه الأهداف ثابتة أو متحركة و تدميرها بدقة عالية من خلال أسلحة بعيدة المدى ، و بذلك شل قدرة العدو على توجيه الضربات المضادة¹.

ما يميز هذا النوع من الحروب بعدم الحاجة للإلتحام المباشر مع العدو و دون حتى التقدم لحدود الدولة أو محاولة إختراقها و التي عادة ما تكون محصنة بدفاعات أرضية قوية قد تكبد المهاجم خسائر فادحة في الأرواح و المعدات ، حيث كما نعرف في العلوم العسكرية أن المدافع يكون عادة متفوق من ناحية الجغرافيا على المهاجمة ، و بالتالي فقد ألغى هذا النوع من الحروب قضية مناعة الحدود أثناء الحروب و تقريبا لم يعد لها أهمية في مجال الدفاع بمفهومه الكلاسيكي المرتبط بالجغرافيا و خطوط الحدود.

2. حروب المعلومات : و تتمثل في الإجراءات التي تتخذها القوات بغرض المحافظة على تكامل أعمال نظم المعلومات و شبكات القيادة و السيطرة و الإنذار المبكر ، بالإضافة إلى إتخاذ الإجراءات المناسبة بغرض توفير المعلومات للقوات على الأرض لتحقيق النصر ، و تتمثل حرب المعلومات من المجالات الأكثر خطورة

¹ Jeffrey Mckitrick ,Battle field of the future,association of old crows.california,p11.

و أهمية في أنماط الحروب الحديثة المرتبطة بأنظمة المعلومات و قدرتها و تأثيرها على العمليات العسكرية و التي يمكن التعبير عليها بأنها الصراع بين خصمين أو أكثر للسيطرة معلوماتيا على ساحة القتال¹.

3. المناورة المتفوقة : إذا كانت الضربة الدقيقة وحرب المعلومات تقوم بالتأثير على منظومات التسليح و معدات العدو لهزيمته فإن المناورة المتفوقة تقوم بالتركيز على ضرب مراكز ثقل العدو مما يؤدي به إلى الإستسلام ، و بالتالي فالمناورة المتفوقة تعد من أحدث مجالات الحرب ، و لقد كانت المناورة من أحد أهم عناصر العمليات العسكرية و مبادئ الحروب ، و تتمثل في تغيير أوضاع تمرکز القوات مع تحقيق التكامل بينها لمهاجمة المواقع الإستراتيجية للعدو و تدمير مركز ثقله بهدف تحقيق النصر².

وبالتالي فهي كذلك تتجاوز منطق السيطرة على أرض المعركة أو إجتياح أقاليم العدو و تتجاوز الحدود و إنما تركز على مواقع معينة داخل أراضي العدو و ضربها دون الحاجة للإلتحام المباشر مع قوات العدو على تخوم إقليمها ، و عند سيطرتها على مركز ثقل العدو حتى مثلاً بلبقيا م بإنزال جوي خلف خطوط العدو و السيطرة على مراكز ثقله ما يشل قدرته على مواصلة الحرب و بالتالي الإنهزام .

4. حروب الفضاء : تعرف على أنها الإستخدام الأمثل لمحيط الفضاء من أجل إدارة العمليات العسكرية على نطاق أوسع من إقليم العدو ، تتيح عمليات الفضاء بالإضافة إلى الإختصار في عامل الوقت ، توفير الدعم لمختلف القوات المهاجمة من خلال إرسال صور فورية عن موقع العمليات و توفر شبكة إتصالات عالمية لضمان التواصل و التنسيق مع مختلف القوات في ساحة المعركة لتقديم فعالية أكبر في القتال و سيطرة معلوماتية في الميدان ، كما تمكن حروب الفضاء المستندة لتقنية الأقمار الصناعية و المركبات الفضائية و الصواريخ الباليستية الفضائية من تنفيذ ضربات دقيقة لمراكز حيوية للعدو داخل إقليمه دون الحاجة كذلك لإستخدام قوات على الأرض، و دون الحاجة لإختراق حدود العدو³.

وبالتالي فإن أهم ما يميز الثورة في الشؤون العسكرية هو التطور الكبير جدا في طبيعة الاسلحة و قدرتها التدميرية و مداها حيث أن هذا التطور في الأسلحة قد غير مفهوم الحروب الكلاسيكية و غير قواعد الإشتباك فقد أصبحت الجيوش تقوم بحروب دون حتى رؤية جندي واحد على الأرض بل تتم عملية

¹ Jeffrey Mckitrick, op.cit, p15.

² Idem, p16.

³ Idem, p17.

الهجوم من أقاليم بعيدة جدا عن الدولة المستهدفة و هو ما يلغي عنصر الجغرافيا في الحرب و يلغي أيضا منطق مناعة حدود الدولة ، حيث أصبحت الدول تتعرض للهجوم و التدمير دون إختراق حدودها و هو ما يعتبر معضلة حقيقة للمضامن التقليدية لمبدأ الدفاع المرتسند للجغرافيا، بل أصبح الدفاع و التأمين يستلزم تحديث الترسانة العسكرية لتناظر الأنواع الجديدة للأسلحة لتدميرها قبل سقوطها في الأرض، و من انواع هذه الأسلحة التي خلقت ثورة في الشؤون العسكرية نذكر منها¹:

- الذخائر الموجهة بدقة PGMS
- الطائرات الشبحية المزودة بتكنولوجيا التخفي Stealth
- تكنولوجيا الاسلحة الفرط صوتية Hypersonic weapons
- الطائرات المقاتلة النفائنة
- الصواريخ الباليستية العابرة للقارات بانواعها
- القنابل النووية الهيدروجينية و الكهرومغناطيسية
- الاسلحة الإفتراضية و التشويش Ciber weapons
- أسلحة الذكاء الإصطناعي Aut

ثالثا: تأثير الثورة في لشؤون العسكرية على السياسات الدفاعية للدول

تعرف السياسات الدفاعية على أنها الإطار الذي يحدد إتجاهات الإستراتيجيات العسكرية و خطوطها العريضة ، و هي حلقة الربط بين الجانب المدني و العسكري حيث تنسق بين مختلف السياسات التخصصية بالدولة و القوة العسكرية و دورها و إستخداماتها وصولا لتحقيق أهداف الحرب للدولة، كما ترتبط هذه السياسة الدفاعية بطبيعة و أنواع التهديدات التي تواجهها الدولة و تنتج من تصورها لهذه التهديدات ، كما تحدد الموقف الإستراتيجي و الكيفية و الخيارات التي تتعامل بها الدولة مع هذه التهديدات كما تحدد يرامج التكنولوجيا و أولويات ميزانية الدفاعو لتنظيم و قدرات الإستعداد العسكري العتاد، الإحتياط العسكري، تنظيم الجيش ،... إلخ

¹ دهقاني أيوب ، تأثير التقنية و التكنولوجيا في بناء الإستراتيجية العسكرية. مجلة المعيار ، العدد 6، ص 39.

لقد دفعت الثورة في الشؤون العسكرية بالدول إلى ضرورة مراجعة و إصلاح سياساتها الدفاعية بما يتماشى و متطلبات البيئة الإستراتيجية ، و ذلك بالإعتماد على معايير جديدة منها معيار إحترافية الجيش و التقليل من العدد ، كذلك الإعتماد على التقنيات الحديثة و الأنظمة التكنولوجية المتطورة للقدرة على السيطرة على أرض المعركة و كسب ثقل إستراتيجي كبير¹.

من جهة أخرى أثرت الثورة في الشؤون العسكرية على الطبيعة الهيكلية و التنظيمية للجيش الحديثة ، حيث قلصت أهمية الأعداد الكبيرة للقوات المسلحة و تآكلت القيمة الإستراتيجية للجيش الكبيرة ، لصالح تعاظم في أهمية الأدوات الجديدة في القتال و الإتصال و العتاد القتالي مثل الطائرات من دون طيار ، الصواريخ العابرة للقارات ، الذخائر الذكية ... ، والتي تشترك كلها في تقليص دور العنصر البشري في القتال، حيث أصبحت الجيوش في عصر المعلومات لا تعطي أهمية كبيرة للجغرافيا و لا للتكتيكات الكلاسيكية للجيش وفي حالة الحرب التي تعتمد في غالبيتها على كيفية إختراق تحصينات العدو على الحدود و السيطرة على الأرض بل أصبح للجيش الحديثة إمكانات كبيرة على إستهداف مواقع حيوية داخل عمق إقليم العدو ذات قيمة كبيرة بواسطة قذائف بعيدة المدى عالية الدقة و تلحق أضرار كبيرة للعدو².

¹ دريسي حنان ، الثورة في الشؤون العسكرية و تداعياتها على السياسات الدفاعية للدول ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 196.

² مصباح عامر، نظرية العلاقات المدنية العسكرية: الحالات التطبيقية في التحليل الإستراتيجي ط 1، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، 2018، ص 73.

المطلب الثالث : الإنتقال من التصور الكلاسيكي لأمن الحدود نحو مقارنة الحدود الذكية

بفعل التطور الكبير الذي يشهده العالم والتسارع الذي تشهده التفاعلات والتشابكات الدولية ، و التعدد و التنوع للفواعل الدوليين والتهديدات الجديدة – الغير تقليدية- و التي اصبحت الدولة أمام تعقيدها أمام تحدي كبير لمواكبة هذا التطور المتسارع و ذلك بسعيها لخلق آليات مستحدثة تتوافق وتتسم بالفعالية أمام هذه التحديات ، و هو ما فرض على الدول انتهاج نمط معين في مراقبة حدودها ، خاصة و أن الحدود هي إحدى أهم ركائز الأمن الوطني ، و التي ترتكز عليها أية سياسة دفاعية أمنية ، و لكي تنجح أي دولة في إدارة جيدة لأمنها الوطني يجب أن يكون لديها تصور جيد لكيفية تأمين حدودها ، خاصة بالنسبة للدول التي تكون مجاورة لدول تتسم بالهشاشة أو الضعف ، أو عدم قدرتها على السيطرة على كامل إقليمها .

في ظل هذه الظروف بدأ مؤخرا الحديث عما يسمى بالحدود الذكية ، و التي تعتبر نمطا مستحدثا يعمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة المشكلات و التهديدات الجديدة العبرة للحدود ، و بالتالي فما المقصود بالحدود الذكية ؟

أولاً: تعريف الحدود الذكية :

و يقصد بها إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود بإستخدام تقنيات متطورة و فعالة مثل الطائرات من دون طيار " les drones " ، و اجهزة cctv بالأشعة الحمراء لحماية و مراقبة الحدود ، و تعتمد على توفير ربط فعال و متكامل بين الأجهزة المختصة في الدولة ، لا سيما الأجهزة المختصة في الدولة ، لا سيما الأجهزة الأمنية المعنية بمراقبة الحدود ، و كشف محاولات التسلل أو الإختراق ، و تعتمد هذه الأنظمة الجديدة على نشر مجسات و أنظمة إستشعار يتم توزيعها بحيث تضمن سرعة الوصول إلى الهدف و الرد عليه في أقصى وقت ممكن عن طريق إختصار العديد من الخطوات على صعيد العامل الزمني .

و في إطار الحديث عن التقنيات الحديثة لمراقبة الحدود ، فإن التطور العلمي في مجال التقنيات الفنية يسير بشكل متسارع ، و لا يمكن بأي حال الإحاطة بكافة هذه التقنيات المستخدمة في مراقبة الحدود¹.

ثانيا: التقنيات الحديثة المستخدمة في مراقبة الحدود :

نظرا لتعقيدات المشهد الحدودي (الإفتراضي و المادي) ، أصبح لزاما على الحكومات تحسين طريقة إدارة حدودها ، و ذلك من خلال تطوري تكنولوجيات و بنية تحتية ملائمة و مبتكرة و تعاون دولي فعال ، و إجراءات محكمة و قدرات تنظيمية رشيقة ، و من بين هذه الابتكارات في إدارة الحدود نجد:

1.تحليل البيانات:ففي السابق كانت تجمع البيانات بطرق تقليدية و من مصادر تقليدية كذلك ، مثل طلبات التأشيرات و المعبر الحدودية ، أما اليوم أصبح جمع هذه المعلومات يتم من مصادر متعددة مثل شركات السفر ، ووكلاء الشحن .

2.التحقق من الهوية :كانت عملية التحقق من هويات الافراد عادة ما تتم بإستخدام معلومات شخصية مثل جواز السفر و التي تكون في احيان كثيرة مبنية على وثائق مزورة من قبل الشخص ، أما اليوم فأصبحت تستعمل بيانات بيومترية مثل التعرف على الوجهو البصمات و المسح الضوئي لقزحية العين².

3.التفتيش دون الحاجة للفتح: فقد توصلت التقنية الحديثة إلى أنظمة تقنية مثل ، معدات التصوير بإستخدام الأشعة السينية و أشعة جاما ، بحيث تقوم بتفتيش البضائع دونما الحاجة لفتحها ، و قد إستخدمت في الكشف عن الأسلحة ، أو المخدرات المخفأة ، و المواد الإشعاعية غير المشروعة ، و أيضا منع تهريب الأفراد ، هذا فيما يخص مراكز التفتيش عبر المطارات و الموانئ و المعابر الحدودية البرية³.

أما في مجال الرصد و المراقبة عبر بقية الحدود غير المفتوحة ، فقد استحدثت أنظمة تقنية حديثة و متطورة مثل المجسات بالأشعة تحت الحمراء ، و الكاميرات المستشعرة للحرارة ، و الطائرات من دون طيار ، و المراقبة عن طريق الرادار و الأقمار الاصطناعية .

¹ Mathew levitt , "terrorist financing and the Islamic state ".in 13 novembre 2018 from :

<<http://www.washington institute ,org,uploads/documents/testimong/levittestimomy.pdf p25>>

² وضاح الحمود ، "استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود".مركز الدراسات و البحوث، أبو ظبي، 2009، ص11.

³ ، نفس المرجع السابق، ص12

ثالثاً: أهم التقنيات المستخدمة في مجال أمن الحدود:

أ. السياج الأمني Security fence

السياج الأمني ، عبارة عن سياج إلكتروني يعتمد على خلايا ضوئية و أمواج ميكروفونية ، يستخدم في المناطق الأمنية الحدودية ، في حالة إختراق هذا السياج يرسل إشارات مباشرة لمراكز المراقبة ، الأمر الذي يمكن متخذ القرار من إجراء اللازم و ضبط أي عملية تسلل .

ب. المستشعرات الرادارية :

ومن أنظمة الرادار المستخدمة للمراقبة الحدودية ، الرادار الأمريكي STS_12000 البعيد المدى، و الرادار الأوربي BUR الذي يستخدم تكنولوجيا المسح الإلكتروني النشط، و يؤمن الرادار مصدراً مهماً للتعقب و تغطية المناطق الواسعة ، و هو يصنف الدخلاء الراجلين ، و الذين يستخدمون المركبات ، و يوفر الرادار قدرة رصد مستمرة في كافة أحوال الطقس¹.

ت. كاميرات المراقبة الحرارية Thermal Surveillance Cameras

و هي عبارة عن كاميرات بعيدة المدى ، ترصد الأشياء و الأجسام من مسافات بعيدة ، من خلال قياس مدى الحرارة المنبعثة منها ، بحيث تعكس صورة حرارية على شاشات المراقبة في مركز المراقبة .

ث. أنظمة الرؤية الليلية Night Vision

و التي تعمل بإستخدام الأشعة تحت الحمراء ، تستطيع هذه الكاميرات اظهار الصور في الظلام الدامس و التي لا تستطيع العين البشرية المجردة إظهارها ، و تستطيع هذه الاجهزة قراءة الحروف البالغ إرتفاعها 38 سنتيمتر ، على مسافة 4.8 كلم ، و في رطوبة بنسبة 80% و في ظلام تام.

ج. نظام آفيان لرصد دقات القلب Hvian Heartbeat Detector

و يعتبر هذا الجهاز من أفضل أجهزة إكتشاف محاولات التهريب و التسلل البشري ، و يعتمد على رصد دقات القلب للأشخاص المختبئين .

¹ نفس المرجع ، ص 13

✍ تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تغير المضامين الكلاسيكية لوظائف الحدود

بالإضافة إلى هذه الآليات الحديثة و العالية التكنولوجية لمراقبة الحدود هناك أجهزة أخرى مختلفة تستخدم لنفس الغرض نذكر من بينها :

- أجهزة الفحص باستخدام الأشعة السينية X Ray & comm a Ray تستخدم في الكشف و تحديد مصادر الإشعاع للمواد الذرية ، و أجهزة النشاط الإشعاعي .
- جهاز الفحص المبكر عن المتفجرات Iremizer1 يستخدم في المنافذ الحدودية للكشف المبكر عن المتفجرات ، ويعتمد على الكشف عن الأيونات السالبة والموجبة مما يتيح الكشف عن آثار المتفجرات.

ح. الطائرات من دون طيار Remote Control Planes

هي عبارة عن طائرات تجسس بدون طيار ، صغيرة الحجم تستخدم لمراقبة عمليات التهريب عبر الحدود ، و تنقل تقارير حية و مباشرة عما يدور بالمنطقة .

ومن أمثلة الشركات المهتمة بصناعة أنظمة متكاملة لتأمين الحدود الوطنية ، شركة مجموعة أوليف Olive Groupe ، والتي تقدم خدمات أنظمة مراقبة متكاملة لمراقبة الحدود وأمنها ، وتعتمد أنظمتها على أسلوب مكون من مستويات للتعامل مع المخاطر والإختراقات الحدودية ، وهذه المستويات تشمل تصميمًا متكاملًا لإجراءات الأمن الميداني المطروحة بجانب أنظمة مراقبة معتمدة على التقنية توفر إمكانية تعزيز الوعي بالمجالات ، كما تقدم أنظمة فعالة لإدارة تحديد الهوية بالقياسات الحيوية حيث يمكن ان ترتبط بأنظمة أخرى للأمن والهجرة بما في ذلك قواعد بيانات قوائم المراقبة .

خلاصة الفصل الثاني :

بعد التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة ،شهد حقل الدراسات الأمنية تحولا مفاهيميا و قيميا ،و ذلك من خلال ظهور الأنماط الجديدة من التهديدات العابرة للأوطان من طرف فواعل تحت دولاتية ما أدى إلى تغير في موضوع الأمن من الدولة إلى الفرد،كما توسع الأمن من الناحية الجغرافية و أصبحنا نتحدث عن الأمن الإقليمي،كمستوى آخر للتحليل في الدراسات الأمنية،فلم يعد بمقدور الدولة القومية لوحدها مواجهة هذا التوسع الكبير وهذا الكم والنوع من التهديدات من داخل و خارج إقليمها.

كما تم الانتقال بالضرورة من منطق "الدفاع" إلى منطق "التأمين"، كون الدفاع مرتبط بالتصور التقليدي للأمن ويكون بعديا ،وفي مواجهة خطر هجوم عسكري من خارج إقليم الدولة عبر حدودها الخارجية،أما التأمين فهو عمل وقائي ظهر نتيجة للتهديدات الجديدة،وأمام هذه التحولات في المفاهيم وجدت الدولة القومية الوستفالية نفسها غير قادرة على مواكبة هذه التهديدات التي لا تتلاءم وتركيبتها حيث أنها كانت ولقرون من الزمن تحضر نفسها عسكريا لمواجهة تهديد من دولة أخرى تماثلها وليس من عناصر لا تماثلية .

كما لم تعد حدود الدولة الجغرافية التي تفصلها عن الدول الأخرى بمثابة خط الدفاع الأول ،و صيانتها والدفاع عنها تعني صيانة الأمن الوطني للدولة،حيث لم تعد تؤدي هذه الوظيفة ،و لم تعد عازلة للتهديدات من النمط الجديد ،فاليوم القوة العسكرية لا تنفع لوحدها في ضمان جعل هذه الحدود عازلة ،فالشكل الجديد من التهديدات صارت تجتاز الحدود وتهدد إستقرار الدول ،كما أن الثورة في الشؤون العسكرية و ظهور الطائرات الشبحية و الطائرات من دون طيار والطائرات الإستراتيجية والغواصات النووية و الصواريخ العبرة للقارات والفرط صوتية ،وغيرها من الاسلحة قد ألغى بشكل تام التصور الكلاسيكي الجغرافي للحدود لكضامن لأمن الدولة .

وأصبح من الضروري إيجاد تصور جديد لحدود الدولة القومية غير التصور الجغرافي المادي ،فكما وجدنا بعدا جديدا للأمن وهو الفرد،صار لابد من إيجاد مفهوم جديد للحدود غير حدود أمن الدولة و هي "حدود تأمين الأفراد داخل الدولة" ،و هذه الحدود لا تتوافق بالضرورة مع خط الحدود الجغرافي ،بل يمكن أن تتعداه إلى ما وراء هذه الحدود لأجل الوصول لضمان أمن الأفراد.

و مما سبق و بعد دراسة الإطار المفاهيمي للحدود و لأمن الحدود و تأثير نهاية الحرب الباردة على أمن الحدود و تغير مضامين و مفاهيم تأمينها ، سنتناول فيما يلي في الفصل الأخير إسقاطا على ما تم دراسته على أمن الحدود الجزائرية و أهم التهديدات التي تواجهها الجزائر لضمان أمنها وضبط حدودها .

الفصل الثالث

التهديدات الجديدة للأمن الوطني الجزائري ومقاربة تأمين الحدود

لطالما شكل منطق الدفاع جوهر السياسة الأمنية للجزائر منذ تشكل الجمهورية بعد الإستقلال ، يجد تأصيله في حرب التحرير الوطني التي مثلت جوهر عقيدتها التي بها تم إنهاء الإحتلال و تعزز هذا المبدأ مع حرب الرمال سنة 1962 التي مثلت ثاني تحد جوهر الدفاع عن السيادة الوطنية ، و إستمر هذا المبدأ منذ ذلك الوقت بالسعي المستمر لتعزيز قدرة الجيش الوطني الشعبي لصيانة امن و سلامة تراب الجمهورية من أي تهديد خارجي ينال من إستقلال ووحدة إقليمها إلى غاية فترة التسعينيات حيث مثلت موجة التحول في طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه الدول عبر العالم مع نهاية القطبية الثنائية ، والتي بدأت بالإنّتشار في فترة التسعينيات لم تكن الجزائر بمنأى عنها ، بل تعد من أكثر الدول تأثرا بها و على كل الأصعدة و المستويات، حيث عرفت الجزائر نمطا جديدا لتهديد سلامتها لم يكن معهودا من قبل حيث كانت بداية شرارتها مع إندلاع موجة العنف في بداية التسعينات وبداية لنشاط الإرهابي الذي هدد كيان الدولة و إستمرارها برمته .

وما رافق هذا التهديد الإرهابي من ظهور وتوسع لأشكال أخرى من التهديد الذي بقي يتزايد و يتوسع و يأخذ أشكال متعددة متحركة و متطورة بشكل متسارع يؤثر بشكل كبير على أمن و إستقرار الدولة و الأفراد بشكل عام ، و كان في أغلبه يأتي من خارج حدود الدولة من الدول المجاورة أبرزه تطور الإرهاب حيث أصبح له إمتدادات إقليمية ، و تنامي مشاكل الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود ، تجارة الأسلحة و المخدرات ، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة التهريب بمختلف أشكاله من و إلى الجزائر ، يضاف لها عدم الاستقرار السياسي و الأمني في دول الحزام الأمني للجزائر عبر كافة حدودها بدءا من المغرب الأقصى مروراً بالساحل الإفريقي وصولاً إلى ليبيا و انتهاء عند تونس في الحدود الشرقية ، و إن اختلفت طبيعة و مصدر التهديد من تقليدي إلى غير تقليدي و من مباشر إلى غير مباشر و من تناظري إلى غير تناظري ، فإنها تجتمع كلها في أنها تهدد الأمن الوطني الجزائري بصفة مباشرة ، و هو ما جعل كافة الحدود الجزائرية عبارة عن مناطق حمراء ، و تشكل عملية صيانتها أعباء كبيرة على كاهل الخزينة العمومية تنعكس سلبا على مسار التنمية الوطنية

أمام هذا المشهد الأمني الصعب برز نقاش و جدال حول مدى توافق العقيدة الأمنية الجزائرية مع جملة المخاطر و التهديدات الأمنية التي تواجهها ، وضرورة تكييف آلياتها و زيادة مجهوداتها على مختلف الأصعدة للتمكن من التحكم في حدودها في مواجهة هذا التنامي السريع لمختلف التهديدات و المخاطر ، ما جعل الجزائر تواجه نمط مركب و هجيناً من التهديدات التقليدية منها و الجديدة الصلبة منها و الناعمة ، التناظرية منها و غير التناظرية ، الخارجية منها و الوافدة إليها على كامل حدودها و يشمل كل دول حزامها الإقليمي .

لذى سنتناول في هذا الفصل مايلي :

- دراسة في الجغرافيا الأمنية للجزائر
- مقارنة الدفاع في المنظور الكلاسيكي للأمن الوطني الجزائري
- مصادر التهديد التقليدية و الجديدة للأمن الوطني الجزائري
- تأثير الأنماط الجديدة للتهديد على المفهوم التقليدي للأمن الوطني الجزائري - الانتقال من الدفاع إلى التأمين

الفصل الثالث: التهديدات الجديدة للأمن الوطني الجزائري ومقاربة تأمين الحدود

المبحث الأول: دراسة في الجغرافيا الأمنية للحدود الجزائرية

تعتبر عملية دراسة الجغرافيا من أهم العوامل في فهم مضامين الأمن و الدفاع فقد إرتبط المفهوم منذ القدم فلا يمكن فصل متغير الأمن و الدفاع عن متغير الأرض و التضاريس و الجغرافيا، ففن الحروب مرتبط بها إرتباطا أساسيا و عضويا ، فالجغرافيا السياسية هو العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة، الموقع، التضاريس و المناخ على أحوال الدول و الناس، فبسبب الجغرافيا كانت أثينا إمبراطورية بحرية ، و بسببها أيضا كانت إسبرطة أقرب في طبيعتها إلى القوة البرية ، و بسبب الجغرافيا أيضا ، تمتعت الجزيرة البريطانية في القرن الثامن عشر بحرية الملاحة في البحار ، في حين كانت بروسيا -و بسبب جغرافيتها كذلك - محاطة بالأعداء من كل الجهات ، و يعد الألمان أكثر من كتب في الجغرافيا السياسية. و لكن الجغرافيا السياسية ليست فقط تأثير الجغرافيا على السياسة و لكن أيضا تأثير السياسة على الجغرافيا ، فهناك كثير من القرارات السياسية التي غيرت الوجه الجغرافي لمناطق كثيرة بالعلم .

و بالتالي فلفهم الشواغل الأمنية التي تهدد الجزائر و سلامتها لا بد من دراسة دقيقة للجغرافيا الساسية لها ، من خلال معرفة المحيط الإقليمي لها ، و طبيعة الدول المحيطة و شكل الجغرافيا و التضاريس التي تتمتع بها الجزائر ، و بما أن دراستنا تركز على متغير الحدود فلا بد من معرفة طبيعة و وضعية الحدود التي تتقاسمها الجزائر مع الدول المحيطة بها ، و كذلك معرفة حلتى الأوضاع الساسية و الأمنية بدول الجوار كونها تؤثر على أمن و إستقرار الحدود معها .

المطلب الأول : الموقع الجغرافي ومناطق الحدود

يعد الموقع الجغرافي لأي دولة من بين أهم عناصر تحديد عناصر قوة الدولة او ضعفها حيث يساهم في دعم عملية الدفاع عن إقليم الدولة ضد الأخطار الخارجية ، كما يمثل شساعة الإقليم عامل مساعد على خلق عمق إستراتيجي يزيد من حصانة الدولة في حالات الخطر ، بالإضافة إلى انه يساهم في تحديد كيفية الدفاع عن إقليم الدولة حسب طبيعة الموقع إن كان عبارة عن ياسبة أو مسطحات مائية

أو عبارة عن صحراء مكشوفة أو جبال و مرتفعات إلى غير ذلك، وهو ما سيتم دراسته من خلال تناول الموقع الجغرافي للجزائر .

أولا : الموقع الجغرافي و خط الحدود الخارجي

تمتلك الجزائر موقعا جيو-إستراتيجيا هاما كونه يعتبر نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من جهة و يشرف على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى ، فالجزائر قلب المغرب العربي و عمق إفريقيا ومنطقة عبور تجارية مهمة نحو الشرق الأوسط و آسيا ، كما تتربع على مساحة 2.381.741 كلم²، و تمتد أبعادها من أقصى نقطة في الشمال إلى أقصى نقطة في الجنوب 1955 كلم ، و من أقصى الشرق نحو أقصى الغرب 1829 كلم ، و تساوي 39.42% من مساحة المغرب العربي ، بحدود شاسعة تساوي 6343 كلم منها 1200 كلم عبارة عن حدود بحرية ، كما تشغل الجزائر مساحة 1.000.000 كلم من الصحراء الكبرى¹.

كما تتقاسم الجزائر حدودا برية شاسعة مع سبعة دول مغاربية و إفريقية جنوب الصحراء و هي كالتالي ك تونس ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية و المغرب .

¹ لخضاري منصور ، مرجع سابق ، ص 151.

الشكل رقم 02 : خريطة توضح الحدود الجزائرية مع محيطها الإقليمي



المصدر : <<<http://www.maphill.com/algeria/3d-maps/physical-map>>>

ثانيا :دراسة لجغرافيا مناطق الحدود الجزائرية

1.تعريف المناطق الحدودية : المنطقة الحدودية تعرف على أنها "المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدد من الأرض داخل إقليم كلتي الدولتين ، أو هي المنطقة المتاخمة لحدود الدولة مباشرة و تمثل الظهر الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول"¹.

تشمل المناطق الحدودية الجزائرية 12 ولاية ،و3 ولايات منتدبة تضم 57 بلدية تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 1.4 مليون كلم² ، أي ما يعادل 43 % من المساحة الإجمالية للجزائر بتعداد سكاني يقدر ب 892062 ألف نسمة أي ما يقارب 03 % من إجمالي عدد السكان و هنا نلاحظ الفرق الشاسع بين عدد السكان مقارنة بمساحة المناطق الحدودية .

¹ رأفت شوقي ، التنمية الإقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية . مجلة بدائل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 24 ، 2010، ص 08.

2. الخصائص الجغرافية للمناطق الحدودية

تتميز المناطق الحدودية بمجموعة من الخصائص التي تنتج عن سمات الطبيعة التي تتميز بها فالمناطق الحدودية الصحراوية مثلا تتميز بالإتساع و هشاشة و ميوعة في الحدود في مقابل كثافة سكانية ضعيفة و تتسم بكونها مناطق خالية من ظاهرات التنمية و بنيتها التحتية ضعيفة كذلك ، في مقابل توفرها على موارد طاقوية و منجمية كبيرة جدا ما خلق شبه جيوب تنموية و حضرية في مناطق المصادر الطاقوية فقط في حين باقي المساحة عبارة عن مناطق مفتوحة ، ما جعلها تتحول لفضاء إنكفاء إستراتيجي ، و مناطق عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة ، بالنظر لصعوبة الرقابة عليها و التحكم فيها .

وتنقسم المناطق الحدودية جغرافيا إلى أربعة مناطق متباينة في خصائصها الجغرافية ، الديموغرافية و التنموية ، ما يجعل كل منطقة حدودية تستلزم آليات معينة للتعامل معها ، و هذه المناطق هي كالتالي:

1. المناطق الحدودية للساحل و التل: تقع هذه المناطق بولاية تلمسان غربا وولاية الطاف شرقا ، تستقطبها مدن كبرى كوهرا ن غربا و عنابة شرقا ، تتميز بكثافة سكانية عالية و بسهولة غتصالها بالساحل من خلال مختلف الهياكل و البنى التحتية كالطرق و شبكات السكة الحديدية.

2. المناطق الحدودية للجبال : تتسم هذه المناطق الواقعة خلف السواحل بمنحدرات وعرة تعيق إتصالها و تزيد من عزلتها بفعل عوامل طبيعية ، تتموقع شرقا بين ولايتي سوق أهراس (جبال مجردة) ، وغربا بولاية تلمسان (جبال تلمسان) ، تتميز بكثافة سكانية ضعيفة .

3. المناطق الحدودية للهضاب العليا : تقع هذه المناطق بولايتي النعامة غربا و تبسة شرقا ، تضم شقين المناطق الحدودية للهضاب العليا شرقا ، و المناطق الحدودية للهضاب العليا غربا ، تعاني الثانية من عزلة ومحدودة الكثافة السكانية عكس المنطقة الأولى التي تمثل أكثر كثافة سكانية نو تستقطبها عدد من المدن الكبرى مثل تبسة بئر العاتر و الونزة .

4. المناطق الحدودية الصحراوية (الجنوب): تغطي هذه المناطق مساحة شاسعة بكثافة سكانية ضعيفة ، حيث تشكل تجمعات سكانية متناثرة و متباعدة ، تتأثر بمشكلة الحدود مع الدول المجاورة إلا أنها تكتسي أهمية إستراتيجية قصوى بفعل موقعها الجغرافي ومؤهلاتها الإقتصادية¹ .

من خلال هذا التقسيم نلاحظ وجود تمايز جغرافي بين مختلف مناطق الحدود عبر الوطن ، و هو ما يستدعي التعامل مع كل منطقة على حدى حسب خصائصها، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في المطلب التالي، حيث سندرس وضعية الحدود الجزائرية مع كل دولة على حدى لفهم أكثر لوضعية هذه المناطق الحدودية .

المطلب الثاني : دراسة في الجغرافيا الأمنية للحدود الجزائرية مع محيطها الإقليمي

أولاً: الحدود الجزائرية التونسية

تتقاسم دولة الجزائر مع تونس حدود بطول 965 كلم و هي حدود هادئة نسبيا ، كان الخلاف الحدودي بين البلدين يتمحور حول النقطة الحدودية رقم (233) و هي منطقة مساحتها 17 كلم، و التي ادعت تونس أنها تابعة لها ، ، و ترى أن حدودها الجنوبية مع الجزائر غير مطابقة للخرائط الواردة في الإتفاقيات الموقعة بين البلدين ، فيما تمسكت الجزائر بمبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الإستعمار ، والمعترف بها من منظمة الوحدة الإفريقية ، و خلال عمليات البحث عن البترول من جانب البلدين بالقرب من المنطقة جنوب العلامة الحدودية (233) و المعروفة باسم "حاسي بورما" وقعت إشتباكات مسلحة بين البلدين ، لكن سرعان ما تم التحكم في الوضع و احتواء الأزمة² .

وفي تطور لاحق وقعت الدولتان تونس و الجزائر معاهدة للاتفاق و الايحاء في 19 مارس 1983 نصت في مادتها الثانية على أن يتعهد الطرفان بالامتناع عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة في النزاعات التي تنشأ بينهما، و تم الإتفاق في مسالة الخلاف الحدودي بتوقيع إتفاق رسم الحدود سنة

¹ علاق جميلة و بولمشاور رباب ، المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية و تعزيز مقدرات السياحة الوطنية ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 04، العدد 02، جويلية 2019 ، ص 211.

² عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية . ط 1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص 113.

1963. (بموجب المرسوم 63-450 المؤرخ في 26 جويلية 1963)،¹ و التي لحقتها إتفاقية تخطيط الحدود الموقعة بتونس 06 جانفي 1970، المصادق عليها بموجب أمر رقم 70-02 المؤرخ في 15 جانفي 1970.²

في سنة 2003 تم الإتفاق حول تسوية الخلاف حول الحدود البحرية بين تونس و الجزائر ، و ذلك بقصد الحفاظ على الثروات الطبيعية و حماية البيئة و الإنقاذ في عرض البحر و الوقاية من اي تهديد للأمن ، و جاءت المصادقة على إتفاق رسم الحدود البحرية بعد تسع سنوات من إتفاق رسم الحدود البحرية، و ذلك طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-273 المؤرخ في 15 جمادى الثانية الموافق ل 14 أوت 2003. يتضمن التصديق على الاتفاق المتضمن الترتيبات المؤقتة المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجمهورية التونسية، الموقع في الجزائر في 11 فيفري 2002.³

و منه تعد مسألة الحدود البرية و البحرية مع تونس مسألة منتهية من الناحية القانونية و الإجرائية باعتراف البلدين بهذه الحدود ، و لا يشوبها أي قلق من شاكلة الأنماط التقليدية ، في حين تشهد هذه الحدود مشاكل من النمط اللادولاتي أو التهديدات الجديدة و سيتم التطرق إليه لاحقا.

ثانيا: الحدود الجزائرية الليبية

تتقاسم دولة الجزائر مع ليبيا حدود بطول 982 كلم ، تميزت العلاقات الجزائرية الليبية بالهدوء نظرا لخصوصية العلاقة بين البلدين ، خاصة مع الدعم الكبير الذي قدمته ليبيا للثورة التحريرية الجزائرية ، إلى غاية 1967 بعد حدوث تصعيد في الموقف العسكري بين البلدين بعد إدعاء ليبيا اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية في منطقة "امباس" ، مما اعتبرته ليبيا اختراق جزائريا لحدودها لمسافة سبعة كلمترات ، كما اهتمت ليبيا الطيران الحربي الجزائري بانتهاك أجوائها بقصد التصوير و الاستكشاف ، و كانت الجزائر تستند في توغلها إلى الإتفاقية الموقعة سنة 1957 بين إدارة الاحتلال الفرنسي و ليبيا و

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 87، سنة 1963، ص 1721-1725.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 1970، ص 250-256.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، سنة 2003، ص 7-10.

الخاصة بتخطيط الحدود، كما قامت فرنسا بتسجيلها في الأمم المتحدة، و جاء رد ليبيا أنها لم تصادق على هذه المعاهدة، لكن سرعان ما تم تهدئة الوضع بين البلدين لتجنب تبعات التصعيد.¹

و لم يتم ترسيم الحدود بين البلدين لغاية اليوم لكن دون مشاكل تذكر بخصوص هذا الملف بين البلدين، والحدود مستقرة منذ توقيع معاهدة الأخوة و حسن الجوار و التعاون بطرابلس في 01 فيفري 1969، و تمت المصادقة عليها بموجب الأمر رقم 69-21 المؤرخ في 09 افريل 1969.²

ثالثا: الحدود الجزائرية النيجيرية

تتقاسم دولة الجزائر مع النيجر حدود برية بطول 955 كلم تم الإتفاق بين الجزائر و النيجر على ترسيم و تعيين الحدود بين البلدين و وضع العلامات الحدودية في 05 جانفي 1983، و تمت المصادقة عليها بموجب المرسوم 83-379 المؤرخ في 28 ماي 1983.³

رابعا: الحدود الجزائرية المالية

تتقاسم الجزائر مع مالي حدود برية بطول 1376 كلم تم الإتفاق كذلك بين الجمهورية الجزائرية و جمهورية مالي على ترسيم الحدود المشتركة بينهما و تعيينها وفقا للخطوط الموروثة عن الإستعمار، و تم التوقيع على الإتفاقية بالجزائر في 08 ماي 1983، و تمت المصادقة عليها بموجب المرسوم رقم 83-379 المؤرخ في 28 ماي 1983.⁴

¹ عبد القادر رزنيق المخادمي، مرجع سابق، ص 115.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، سنة 1969، ص 366-368.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، سنة 1983، ص 1557-1560.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23، سنة 1983، ص 3336-3339.

خامسا: الحدود الجزائرية الموريتانية

تتقاسم الجزائر مع مالي حدود برية بطول 463 كلم تم الإتفاق بين الجزائر و موريتانيا حول عملية وضع العلامات على الحدود بين البلدين وفقا للإتفاقية الموقعة بين البلدين بالجزائر في 13 ديسمبر 1983، و تم المصادقة عليها بموجب المرسوم 84-33 المؤرخ في 18 فيفري 1984.¹

سادسا: الحدود الجزائرية مع الصحراء الغربية

تتقاسم الجزائر مع الصحراء الغربية حدودا برية تقدر ب 39 كلم ،وهي حدود مستقرة و لا تعرف مشاكل، لكن وضع الجمهورية الصحراوية الخاص بسبب إحتلال المغرب لأجزاء كبيرة من إقليمه بعد ما سمي المسيرة الخضراء التي قام بها ملك المغرب الحسن الثاني ،و التي بموجبها إدعى تبعية الصحراء الغربية للمملكة المغربية ،و بعد نزاع مسلح من جهة البوليزاريو ،تمت إقامة جدار ترابي يفصل بين الأقاليم التي سيطر عليها المغرب من بينها العيون و الداخلة ،و بين الأقاليم الخاضعة لسلطة الجمهورية الصحراوية ،و الملف موضوع على طاولة الامم المتحدة كقضية تصفية إستعمار.

6. الحدود الجزائرية المغربية

تتقاسم الجزائر مع مالي حدود برية بطول 1559 كلم ،بالنسبة للمغرب فقد رفض الإعتراف بحدوده مع الجزائر استنادا لبعض الحجج التاريخية و الاتفاقيات السابقة ،مثل معاهدة "لالة مغنية" *، و التي نصت على ضبط الحدود بين الجزائر و المغرب انطلاقا من البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة "ثنية الساسي" مع الإبقاء على منطقة الصحراء المشتركة بين المغرب و الجزائر تابعة لسلطة الاحتلال الفرنسي.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، سنة 1984، ص 233-236.

* وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إيسلي في 14 أغسطس / آب 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري. وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب والدولة العثمانية لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تيندوف) في وضعية غامضة.

و كان المغرب قد إدعى أن الإدارة الفرنسية عرضت على الملك محمد الخامس ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب لكنه رفض الأمر، و ترك القضية حتى تتحرر الجزائر من الإستعمار، و أنه جرى اتفاق سري بين الملك المغربي محمد الخامس و رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس على تأجيل بحث مسألة الحدود إلى ما بعد انتصار الثورة الجزائرية، و أخذ الجانب المغربي هذا الإتفاق باعتباره حجة و تصريح من طرف الجزائر بأحقية المطالبات المغربية بأجزاء من أراضيها¹.

بعد دراسة جغرافية للجزائر و لحدودها مع دول الجوار، و معرفة وضعية هذه الحدود ننتقل في المبحث الموالي لدراسة الإستراتيجية الجزائرية للدفاع عن إقليمها بمنطق كلاسيكي، أي بدراسة البعد اعسكري في هذه الإستراتيجية.

¹ بن بلة أحمد، الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، شهادة شفوية، برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، 2002.

المبحث الثاني: مقاربة الدفاع في المنظور الكلاسيكي للأمن الوطني الجزائري

قد يقرن الأمن بالدفاع عندما يتعلق الأمر بحماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات الخارجية و المحافظة على سيادتها ، حيث أنه من اجل توفير الأمن للدولة لابد لها من أن تكون في أتم الإستعداد للحرب مهما كان نوعها ووسائلها خاصة ما تعلق بالجانب الدفاعي ، فلا يمكن الحصول على الأمن إلا بسياسة دفاعية قوية تكون مستندة على جيش و قيادة سياسية متحكمة في زمام الأمور¹.

لا يمكن الوصول للأمن إلا من خلال الدفاع الوطني الذي تشكله الدولة ليكون سدا منيعا ضد الأخطار الخارجية ، و بالتالي فقوم الأمن هو الدفاع ، لكن لم يعد يقتصر إستتباب الأمن على توفير القوة العسكرية فقط بل تعدى ذلك إلى صيانة و المحافظة على النظام السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي ، فمصطلح الدفاع لا يحمل الكثير من الغموض مقارنة مع مصطلح الأمن ، و الأمن لا يمكن ان يتداخل مع الدفاع و هذا الأخير لا يمكن أن يحقق منتهى الأمن ، حيث أن الدفاع يبني من وسائل تحقيق الأمن لكنه ليس كافيا لوحده ، لأن تضافر جهود الدولة و تجنيد كافة طاقتها المادية و البشرية ضروري لتشكيل قوة الردع التي تعتمد عليها الدول من أجل صد أي عدوان خارجي ، و بغية تحقيق ذلك أصبح الدفاع يتميز بإجراءات إستباقية بعيدة قانونا عن مفهوم الأمن ، ذلك أن تطور مفهوم الأمن و خروجه عن الإطار التقليدي الذي لا يخرج عن الحدود المشكلة للسيادة الوطنية للدول ، إلا أن الدفاع أخذ منحى جديد يختلف عن إطاره الكلاسيكي فلم يعد قائما على القوة العسكرية البحتة ، فإذا كان الأمن هو الباعث الإستراتيجي لمختلف إجراءات الدفاع ، فيعد الدفاع الوسيلة المادية للوصول لهذه القيمة ، و التي تعد أساس إستمرار الدولة الوطنية ، فوحدة الدولة و قوتها تقوم على أساس قاعدة الدفاع و هذا الأخير أساسي لتوفير و إستتباب الأمن².

¹ علاء طاهر ، الخصوصية الإستراتيجية للعالم العربي. القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1992، ص71

² نفس المرجع، نفس الصفحة .

المطلب الأول: تعريف ومرتكزات الدفاع و الأمن الوطني الجزائري

أولا : تعريف الدفاع : لقد ظهر الدفاع مع وجود الإنسان على وجه الأرض و صراعه مع الحياة ، حيث إرتبطت حياة المجتمعات البشرية بضرورة توفير الأمن و الإستقرار ، و ذلك لا يكون إلا بتوفير القدرات الدفاعية ، ويعود تبلور المفهوم بمدلوله الإستراتيجي إلى معاهدة واست فاليا 1648 ، التي أسست معالم الدولة القومية ، و تطور إلى أن أصبح من إهتمام القانون الدولي بعد إلغاء حق الدولة المشروع في الحرب ، و حل محله حق الدولة المشروع في الدفاع عن امنها ، و يتعدى مدلول الدفاع الوطني الجوانب العسكرية إلى تكوين و بناء المجتمع المنسجم ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وموقف هيئة الامم المتحدة الذي وضع ظاهرة الحرب خارج القانون، كما أصبح الدفاع من إهتمام القانون الدولي بعد إلغاء حق الدول المشروع من أجل حماية الأمن الوطني للدولة¹.

بالتالي ففكرة الدفاع قديمة –جديدة رافقت الإنسان منذ خطواته الاولى في الكون ، حيث أدى الطمع و حب التوسع و الإستحواذ على الثروات و التمدد و السيطرة الى أراضي جديدة إلى أدوار تخريبية ، ما جعل القوة العامل الحاسم في هذا الصراع من أجل التوسع و الغستحواذ و أصبح هذا الإقتتال هو الذي يحدد مصائر الشعوب ، و تجعلها في وضعية الهزيمة أو النصر ، وهو ما خلق مفهوم "الدفاع الشرعي عن النفس" ، و التي تعبر عن إستخدام القوة من أجل مواجهة خطر داهم يهدد حقا يحميه القانون ، وهو ما يمنح للمعتدى عليه حق دفع هذا الخطر لمنع الضرر عنه .

وهو مفهوم حديث شرعته المواثيق الدولية ، نظرا للحالات الكثيرة التي يتم فيها الإعتداء على الدول ، ولا يعني ذلك أن شرعنة الدفاع كانت غائبة عن السجل التاريخي بين الشعوب ، ولقد عرفت الشعوب القديمة على شكل مواثيق و عهود وتحالفات و تكتلات و إتفاقيات مكتوبة و غير مكتوبة ، وغالبا ما شكل الإعتداء على طرف من اطراف التكتل سببا للدفاع عن نفسه و دفاع أطراف التكتل عنه أيضا².

¹ كولارد دانيال، من السلام المفروض بقوة السلام عن طريق الأمن و التعاون و الديموقراطية، مجلة أرس، العدد 2000، 45، ص18.

² بهلول نسيم، الدفاع الوطني مجتمع المعلومات ،المجلة الجزائرية للسياسات العامة.العدد 7، جوان 2015، ص30.

ثانيا : تعريف الأمن الوطني: يعتبر الأمن الوطني من أهم سياسات الدولة و أكثرها متابعة ، إذ تسخر له الإمكانيات المادية و البشرية و توضع له الخطط و الإستراتيجيات و يحظى بالأولوية عند إتخاذ القرارات و إنجاز المفاوضات ، لذا في الكثير من الأحيان يصبح الأمن مهددا من الداخل و الخارج ، و ما يتطلبه ذلك من إعداد الجيوش و تجهيزها و تدريبها ، كل ذلك من أجل ضمان حماية أمن الدولة .

فالأمن قد يقترن بالدفاع عنما يتعلق بحماية المصالح الإستراتيجية للدولة من التهديدات الخارجية ، و المحافظة على سيادتها وعليه فإن كثير من التعاريف التي وضعت لمفهوم الأمن منها ما جاء مقترنا بالدفاع على المصالح الإستراتيجية للدولة ، ومنها ما خص بتوفير الإستقرار الداخلي .

فاوالتار ليبمان Lippman Walter يعرفه على أنه : "يهدف أساسا إلى إبعاد الخطر و الإستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة تجنب الحرب ، و إذا ما فرضت عليها لابد أن تكون قادرة على الإنتصار في الحرب"¹.

أما موسوعة العلوم الإجتماعية ، فتعرف الأمن الوطني على أنه "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية "، وذلك يعني تمكن الدولة من صيانة مكوناتها و قدراتها الداخلية و سيادتها ، صيانة ذاتية إنطلاقا من قدراتها الدفاعية التي كونتها لتكون في أتم الإستعداد لمواجهة الاخطار الخارجية ، فالأمن لا يتم الوصول إليه في هذه الحالة من خلال الدفاع الوطني الذي تشكله الدولة ليكون سدا منيعا ضد الأخطار الخارجية ، فقد ذهب آدم سميث إلى اعتبار الأمن الوطني هو أهم السياسات التي تتخذها الدولة قبل إهتمامها بالجانب الإقتصادي ، لأن توفير الأمن هو السند الحقيقي لبناء الإقتصاد الوطني و في هذا الصدد يقول : "إن الإختيار بين الثروة و الدفاع يستدعي الإنحياز إلى الدفاع"².

¹ بوزغابة جمال الدين ، مفهوم الدفاع والأمن الوطنيين ، من أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 10-13 أكتوبر 2003، ص99.

² بغزوز عمر، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة ، من أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 10-13 أكتوبر 2003، ص48.

ثالثا: مرتكزات الأمن الوطني الجزائري

يقصد بالتصور الأمني مجموعة المبادئ والرؤى التي تمثل الجانب النظري الفكري لمسألة أمن الدولة، وعلى أساس هذا التصور يتم التعريف بالتهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجه الدولة.

وبالرجوع إلى أسس ومرتكزات التصور الأمني الوطني الجزائري يمكن القول أن عوامل كثيرة متشابكة تساهم في بناء هذا التصور وهي التاريخ، الجغرافيا، والإيديولوجيا¹:

1. من الناحية التاريخية: تمثل ثورة التحرير الوطني بأفكارها وقداستها وإطارها العملياتي لاسترجاع السيادة الوطنية أحد الأضلاع الجوهرية في فهم وتفسير التصور الأمني الوطني الجزائري. والتي على أساسها تم رسم التزامات الدولة العسكرية، داخليا وخارجيا، فليس خافيا على أحد أن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني.

2. من الناحية الجغرافية: إن الموقع الجغرافي بدوره يمثل عاملا محددًا لهذا الأمن، فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجي مهم بتوسطها لعدة دول مغربية من جهة، وكذا توسطها لكيانين أحدهما شمالا متمثلا في الاتحاد الأوروبي والآخر جنوبي المتمثل في العمق الإفريقي، جعلت من الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، ومنه تهديدات عديدة ومتنوعة. فهذا الوضع يتطلب ضرورة تدعيم المؤسسة العسكرية على عدة مستويات، من أجل الرفع من قدراتها للقيام بمهامها وواجباتها في حماية الوطن.

3. من ناحية البعد الإيديولوجي: لقد رسمت الإيديولوجيا الاشتراكية مبادئ وأهداف التصور الأمني الجزائري لفترة قاربت الثلاث عقود من الاستقلال. وهذا ما أكدته المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1986 للأحكام الدستورية الجزائرية. في مقدمة هذه الغايات هو العمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة اقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية أو الجيش الشعبي الوطني في مجهودات البناء والتنمية الوطنية².

¹: لخضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري. مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة

الجزائر)، 2010/2009، ص 31

² إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: دار السلاسل، 1985، ص 175

رابعاً: علاقة الأمن بالدفاع

من خلال ما سبق، نلاحظ أن مصطلح الدفاع لا يحمل الكثير من الغموض و التناقض مقارنة مع مصطلح الأمن بالرغم من بروزهما في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي و الإستراتيجي الحديث، عندما أصبحت الحرب لا تؤدي حتماً إلى حل مشكلات الصراع بين الدول.

لقد حل مفهوم الدفاع و الأمن محل الحرب في الخطابات السياسية بإعتبار أن الحرب تحمل في ثناياها الكثير من المآسي و الصدمات و الأحزان إضافة إلى الخسائر البشرية و المادية الهائلة التي تؤدي إلى تحطيم البنى التحتية للدول، و من ثمة أصبح الدفاع و الأمن يحتلان مكانة مرموقة في مختلف المحافل السياسية و النظريات المختلفة، لأن توفر الأمن من خلال المنظومة الدفاعية يسمح بالتطور العادي و المنسجم للمجتمع إضافة إلى السماح بالتطور الإقتصادي و الصناعي للدول، فالحروب كثيراً ما تستنفذ إمكانات مادية مالية و بشرية كبيرة من خلال تجنيد كل مقدرات الدولة لخدمة الدفاع في حالة الحرب و هو ما يؤثر سلباً على الحياة الإجتماعية للمواطنين¹.

وهكذا فإن مدلول الدفاع الوطني قد يتعدى الجوانب العسكرية إلى تكوين و بناء مجتمع منسجم و آمن خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وموقف منظمة الأمم المتحدة الذي وضع ظاهرة الحرب خارج القانون و منه فإن السياسة الدفاعية و الأمن الوطني ملتصقان عندما تنتهج الدولة السياسة السلمية، و الإستراتيجيات غير العدوانية، فأصبح المصطلح الأكثر إستعمالاً في المنابر السياسية هو مصطلح الدفاع، فأعتى الجيوش التي تقوم على التدخلات العدوانية تطلق على نفسها جيوش الدفاع.

لكن بالرغم من أن أكثر الأدبيات تربط بين مصطلحي الدفاع و الأمن إلا أن الدفاع لا يمكن أن يتداخل مع الأمن، والأمن لا يذوب في الدفاع، ذلك أنه مهما توفر عنصر الدفاع إلا أنه لا يحقق منتهى الأمن، حيث أن الدفاع لا يحقق منتهى الأمن، كما أن الدفاع يبني من وسائل تحقيق الأمن، لكنه ليس كافياً لوحده².

¹ غربي محمد، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع و الأمن: حالة البحر الأبيض المتوسط، دفاتر السياسة و القانون. العدد الأول، جانفي 2009، ص 67.

² نفس المرجع، ص 68.

الأمن و الدفاع أصبحا يختصان في مجال محدد و في جانب مختلف من الجوانب المكونة لبنية الدولة، فالدفاع أصبح من إختصاص شرائح مختلفة من المجتمع و بوسائل غير عسكرية ، كما أن الجيوش أصبحت تساهم في توفير الأمن الداخلي في الكثير من الأحيان و في بعض الظروف ، وفي السنوات الأخيرة تميز الدفاع بإجراءات إستباقية بعيدة قانونيا عن مفهوم الأمن ، ذلك أن تطور مفهوم الأمن و خروجه من الإطار الكلاسيكي التقليدي الذي لا يخرج عن الحدود المشكلة للسيادة الوطنية للدولة ، ظهر أن المفهوم الحديث للأمن تعلق أساسا بالأمن الإستراتيجي أو إستمرار الهيمنة و كسب القدرة على الحفاظ على المصالح الخارجية مهما كانت بعيدة جغرافيا في هذه الحالات يصبح الدفاع غير ضروري لحماية الحدود الإقليمية و الحافطة على السيادة¹ .

و بالتالي حتى و إن كان هناك تكامل بين مفهومي الدفاع و الأمن إلا أن الدولة الوطنية ذات السيادة هي محور الدراسة و هي أساس بروز و تطور هذه المفاهيم وهي غاية وجودهما في حد ذاتها ، إلا أن مجالات الدفاع و الأمن مختلفة و متباينة ولا يمكن جعلها في سلة واحدة ، فإن كان الأمن هو الباعث الإستراتيجي لمختلف إجراءات الدفاع و خططه ، فإنه يبقى ذا معنى مثالي غير محدد يجمع بين الإحساس و الرغبة و الهدف الإنساني و السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي و حتى الفردي ، أما الدفاع فهو الوسيلة المادية للوصول لهذه القيمة الرفيعة التي تعد أساس إستمرار الدولة الوطنية الحديثة .

بعد التطرق لمفهوم الأمن الوطني و الدفاع الوطني و مرتكزاتهما بالإضافة إلى علاقة المفهومين ببعضهما نتناول فيما يلي أبعاد العقيدة العسكرية الجزائرية ، و مفهوم الدفاع في منظور المؤسسة العسكرية الجزائرية و علاقتها بالأمن الوطني .

¹ غربي محمد، المرجع السابق ، ص 69.

المطلب الثاني : العقيدة العسكرية الجزائرية

من المأثورات الكلاسيكية الشهيرة في التاريخ العسكري إعلان نابوليون بوناپرت أن "الجيش تمشي على بطونها"، على الرغم من أن هذا القول قد يبدو صحيحا من الناحية الغذائية أو اللوجستية، فإن القوات المسلحة تحتاج إلى ما هو أكثر من القوت المادي لكي تبدأ وتواصل عملياتها، هذه القوات لابد لها من قوام فكري أكثر أهمية، لكي تستطيع أن تبدأ عملياتها الهجومية وأن تعززها وتنهئها، هذا الأساس الفكري الذي يخاطب العقل، وليس الوجدان أو الجسد، هو ما يسمى بـ "العقيدة العسكرية doctrine militaire".

أولا: تعريف العقيدة العسكرية: تجتمع مجمل تعاريف العقيدة العسكرية "doctrine militaire" على تنوعها على اعتبارها

مجموعة المبادئ و المرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة، و ما تلزمه من توفير الإمكانيات المادية و البشرية لتحقيقها على الواقع.

حيث نجد في معاجم اللغة العربية في التعاريف العامة لكلمة "عقيدة" بأنها ما عقد عليه القلب و الضمير و يدين به الإنسان، مع ملاحظة أن هذا التعريف لا يقتصر على العسكريين في المقام الأول، و إنما يشمل مختلف العقائد، واستخدم مصطلح "النهج العسكري"، و أطلق مصطلح "العقيدة العسكرية" بشكل عام للدلالة على المستوى الإستراتيجي، وهي الإطار لجميع مستويات العقيدة العسكرية، فقد تم استخدام مصطلحات أخرى مثل: "العقيدة القتالية Fighting Doctrine" للدلالة على المستوى العملياتي من العقيدة العسكرية، و "عقيدة القتال combat Doctrine" للإشارة إلى المستوى التعبوي.

و بناء على التوضيحات السابقة تعرف العقيدة العسكرية على أنها: مجموعة من القيم و المبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري و علوم فن الحرب، لتحديد بناء و استخدامات القوات المسلحة في زمن السلم و الحرب بما يحقق الأهداف و المصالح الوطنية.

أحد تقديرات العقيدة العسكرية يصفها بتركيز القدرات العسكرية الإستراتيجية على تحديد الأهداف الإستراتيجية و النتائج النهائية المطلوب التوصل إليها ، مع وضع تفاصيل العمل العسكري المطلوب ، و تخصيص الموارد ، و الإلزام في ذلك بتوجيهات القادة السياسيين.

و هناك تقدير آخر يعود إلى تسعينيات القرن الماضي يؤكد أن العقيدة العسكرية لابد لها من ان تركز على ثلاثة امور مختلفة كلها مهمة و هي :

*ضمان الامن على حساب الدول الأخرى و تخفيض الأمن الكلي .

*ضمان الأمن القومي بمعادلة الخطر و موازنة الأمن الكلي.

*ضمان الامن القومي بزيادة شعور الدول الاخرى بالأمن و بالتالي إضعاف مصادر الخطر¹.

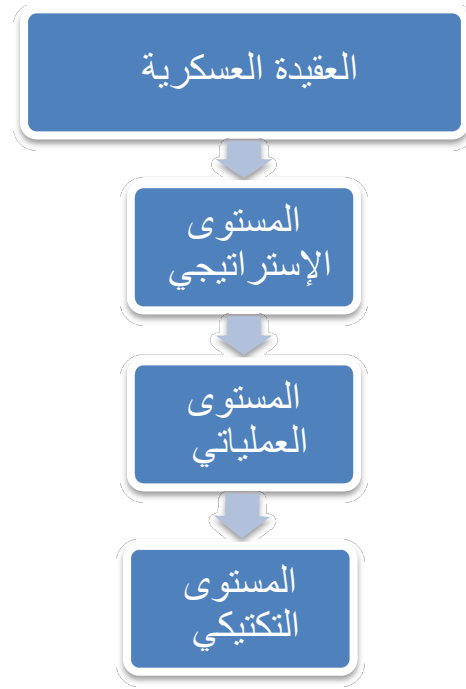
هذا التقييم (العقيدة العسكرية) يمضي ليؤكد أن كتابتها مجرد عملية تبسيط و أنها أحد منتجات النشاط الذهني لبيان كيفية إستخدام القوة العسكرية ، و يؤكد كذلك أن الأفرع المختلفة للقوات لن يكون بينها إجماع على ما يجب أن تكون عليه العقيدة المتوقعة ، كما ان بعض من يقومون بكتابتها في تلك الأفرع يعتقدون أنها ينبغي لها أن تقدم حلولاً و ليس خيارات ، أحد الجوانب الإضافية من عقيدة كتلك ، هو أنها تقدم لنا إطار عمل ، متماسكاً و متسقاً ، من المفاهيم و الأفكار و المبادئ التي يمكن تطبيقها عند التخطيط للعمليات و إدارتها ، و أن الهدف من روافد العقيدة تلك ، هو المساعدة في وضع و تنفيذ خطط العمليات .

يسعى العسكريون للتوصل إلى وسائل عقلانية و علمية لصياغة و تبرير و توثيق سياستهم العسكرية من أجل تحقيق أهداف يرونها انها في صالح أمنهم القومي ، و هناك كم كبير من من الأدبيات التي توثق مبررات هذه العقيدة العسكرية القومية².

¹ بيريت تشايمان ، العقيدة العسكرية . تر: طلعت الشايب ، ط1، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014 ، ص11.

² بيريت تشايمان ، مرجع سابق ، ص12.

يتضح من خلال ما سبق أن الهدف الرئيسي من العقيدة العسكرية هو توفير و فهم أرضية مشتركة لجميع مستويات القيادة و وحدات القتال العسكرية لما يجب إنجازه لتحقيق الأهداف المسطرة ، كما يجب الإشارة إلى أن هذا المصطلح العسكري ذو إمتداد عمودي ، يبدأ من أعلى التنظيم حتى يصل إلى آخر العسكريين في التنظيم الهرمي عبر مستويات ثلاث ،



الشكل رقم 03: من إعداد الباحث

و بالتالي فمستويات العقيدة العسكرية كما تم التطرق إليها تتمثل أولا في :

1. المستوى الإستراتيجي : و هي المبادئ العامة التي توجه كل النشاطات العسكرية ، فمن جهة هو أكثر المستويات إستقرارا بسبب تأثره المباشر بالعقيدة الشاملة للدولة ، و من جهة أخرى يشهد تطورا مستمرا نظرا للظروف الداخلية و الإقليمية و الدولية المتغيرة .
2. المستوى العملياتي : تطبيق المبادئ الإستراتيجية و تحويلها إلى عمليات عسكرية أخذت بعين الإعتبار الأهداف و الوسائل والبيئة .

3. المستوى التكتيكي : و هو تطبيق عملي للمبادئ العملية عند إلتقاء مختلف القوات البرية و البحرية و الجوية مباشرة مع العدو من اجل تحقيق الأهداف العملية¹.

ثانيا: مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية :

تقوم العقيدة العسكرية الجزائرية على ضمان سلامة التراب الوطني و عدم القدرة على المساس بحدوده ، وحرية الأمة في صياغة إختياراتها ، في ضوء الخيارات الإقتصادية و الوطنية و المتطلبات المرتبطة بالموقع الجغرافي ، و إعتداد حلول الشرعية الدولية في حل الخلافات و تحكيم لغة العقل و المنطق ، و تقديم الخيارات الدفاعية على الهجومية عند الحديث عن إستعمال القوة العسكرية ، و تعميق صلات التعاون و الثقة بين الجيش و مختلف الفعاليات السياسية و المجتمعية .

تقوم هذه العقيدة أيضا على تعزيز مقاربة روح الدفاع المبنية على تقوية روح المواطنة للوصول إلى تحقيق الدفاع الوطني ، و هو ذلك النوع من أنواع الدفاع الوطني القائم على تقوية أواصر الإلتفاف الشعبي حول الجيش لتحقيق الدفاع إنطلاقا من مسلمة أن الدفاع الوطني مهمة الجميع ، و ما القوات المسلحة إلا وسيلة تحقيقه ، و هو التوجه الذي يلقي ما يتغذى منه في التنشئة السياسية للمجتمع الجزائري الذي يرفع مسألة السيادة الوطنية و سلامة التراب الوطني و الوحدة الوطنية إلى مرتبة القداسة بسبب الخصوصيات التاريخية والجيوستراتيجية التي جعلت من الجزائر منذ القدم في قلب منطقة ميزتها الأساسية هي الإستقرار .

حيث تعزز هذا المبدأ القائم على تعزيز روح اللحمة الوطنية بين الجيش و الشعب غداة ترسيم يوم 22 فيفري من كل عام من طرف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون يوما وطنيا للأخوة و التلاحم بين الجيش و الشعب من أجل الديمقراطية ، ما يؤكد على هذا العامل في تعزيز العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي حيث يستمد قوته من حاضنته الشعبية خاصة و أنه سليل جيش التحرير الوطني الذي خلق من رحم الشعب أثناء الثورة المباركة ، وبذلك يضمن إستمرارية هذه العلاقة بين الشعب و المؤسسة

¹ سمير آيت العربي ، "العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحدودية و التحديات" ، تصفح يوم: 2019/03/03 على 10:00 ، من الموقع : <http://www.waltaraqicenter.org>

العسكرية. و نجد هذا المبدأ قد تم ترسيمه في دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020 في ديباجته حيث تقول: " إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الإلتزام المثالي و الإستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك و يعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي و يدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر خارجي و على مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين و المؤسسات و الممتلكات من آفة الإرهاب ، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية و في ترسيخ روح التضامن بين الشعب و جيشه¹.

إختصارا لما سبق يمكن تعداد أهم عناصر العقيدة العسكرية الجزائرية فيما يلي :

-تأمين الحدود وحمايتها ، و الحفاظ على وحدة التراب الوطني و سلامته " يتجاوز تعبير التراب الإقليمي البري إلى الإقليمين الجوي و البحري ، بإنتهاج الخيارات العسكرية الدفاعية ، ونبذ إستعمال القوة العسكرية لغرض الإعتداء إنطلاقا من إحترام الجزائر مبدأ السيادة الوطنية أكان لها أم لغيرها من الدول.

-تعزيز التعاون الإقليمي و العالمي في كل ما من شأنه تحقيق الأمن و الدفاع و ترقيتهما ، و هنا يشار إلى تصديق الجزائر على ميثاق الإتحاد الإفريقي لعدم الإعتداء و الدفاع المشترك ، بتاريخ 6 حزيران يونيو 2007 الذي من بين ما نص عليه " أن أي إعتداء أو تهديد بالإعتداء على أي دولة عضو يعتبر تهديدا أو إعتداء على جميع الدول الأعضاء في الإتحاد ، و هو ما يبقى على درجة النسبية خصوصا بعدما أبانت الأزمة الليبية محدودية هامش الإتحاد الإفريقي في فرض تصوره الخاص بآليات حل الازمة و أساليبه .

¹ ديباجة دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020.

المطلب الثالث : البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري و أولوية الدفاع

عادة ما يتم طرح سياسة الأمن الوطني في شكل وثيقة متكاملة، بحيث تعبر عن تصور أو إستراتيجية تبين كيفية قيام دولة ما بتوفير الأمن داخل إقليمها لمواطنيها و خارج حدودها. فهي سياسة تقوم بدور أني ومستقبلي يحدد المصالح الجوهرية ويؤطر الأسس الواجب إتباعها في التعامل مع التهديدات الواقعة والمتوقعة ودراسة مكامنيزماتها للقضاء عليها. والبعد العسكري متضمن في هذه السياسة ودوره وفاعليته يتوقف على طبيعة هذه الدولة من حيث اديولوجيتها، مصالحها وأهدافها.¹

وعليه يمكن القول إن الجزائر هي إحدى الدول التي لا تمتلك وثيقة موحدة حول سياسة الأمن القومي بمفهومه الشامل، بل تعتمد على سياسات دفاعية و تقارير رسمية، وبحكم التركيز على مسألة الدفاع يتضح من ذلك الأهمية التي تعطى للقوة والمؤسسة العسكرية في الجزائر في مجال حفظ استقرار الدولة وبقائها.

كما يعد إيجاد سياسة للأمن القومي ضرورة حتمية في ظل التركيز على البعد العسكري الذي يقوم عليه أساس الدفاع الأمني الجزائري، بحيث انه لم يعد يمكن لوحده الدولة الجزائرية من التعامل مع مختلف التهديدات على نحو شامل على المستويين المحلي والإقليمي في حدوده الأدنى. وهو ما يجعل من زيادة تركيز الاهتمام على الجانب العسكري كقطاع امن وجعله أكثر فعالية ضرورة ملحة لضمان نوع من الاستقرار المستتب في القطاعات الأخرى.²

فالجزائر تواجه تهديدات خارجية إقليمية تطرح في الوقت الراهن تحد كبير على مدى فعالية المؤسسة العسكرية وقدرتها على الحفاظ على الأمن الوطني الجزائري في بعده الدفاعي، أي سلامة الحدود وحفظ السيادة الوطنية وسلامة الوحدة الترابية في أضيق نطاقه.

¹ هيثم الكلائي، مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جوانبه السياسي والعسكري، ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات

المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي.الأوروبي، 1996، ص 70

² نفس المرجع، ص71.

كما أن البعد العسكري في الجزائر له دور معتبر في مختلف مجالات الأمن الوطني، وعليه مثل هذه السياسة الأمنية القومية شيء ضروري للجزائر، بحيث أنها تساعد على الضبط الدقيق والمدرّوس للتهديدات الحالية والمحتملة الوقوع من جهة، كما أنها تمكن من ضبط المعادلة بين الاستراتيجية الموضوعية والموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيقها في وضع إقليمي متأجج ذو قابلية للانفجار في أي لحظة وفي أي نقطة جغرافية.

ففي الجزائر لعب البعد العسكري ولازال إلى اليوم يلعب دور الضامن الأول لتحقيق مثل هذا الأمن الوطني ذو السمة الدفاعية (ومنه ضرورة الحفاظ على فعالية هذه القوة العسكرية بشكل مطرد). فالقوة العسكرية تبقى تشكل جوهر تحقيق ذلك بالرغم من توسع مفهوم الأمن، حيث يتحدد الدفاع الوطني بمحددات عسكرية في الأساس، لإرتباط مفهومه بالحرب ومقتضيات الإستعداد لها و متطلبات القيام بها، حيث سبق للمنظر العسكري الروسي كلاوزوفيتس أن ربط الدفاع بـ "صد الهجوم في المعركة" كما حدد القاموس التقني للمهددات الأمنية الجديدة مجال الدفاع بـ "حماية الدول من الإعتداءات العسكرية المباشرة"، و ربط جاك ببان و ماري دومنيك شارليه داغرا متطلبات الدفاع بـ "التحديد الدقيق للعدو للواجب مواجهته"، وتجسيده بوجود عدو و مواجهة محددة ذات طابع عسكري¹.

لم يتعد مفهوم الدفاع الوطني عن الطبيعة التقليدية لمحدداته، على الرغم من التغير الذي طاوله لتأثره بتحول طبيعة الأوضاع الدولية و ما أنتجه من تغير في كثير من المفاهيم و الظواهر فتمدد نطاقه، كما قال ريتشارد بيتس "يتسع مجال الدفاع ليشمل مسائل أخرى غير الأمور العسكرية"، من دون أن يحيد عن الحرب و الإستراتيجية كمحددين له، كما حدده بيتس في قوله: "... غير أن الحرب و الإستراتيجية تشكلان - من دون أدنى شك- صلب السياسة الدفاعية، و هو ما عبر عنه الباحث باستيل إيرونديل: تشمل سياسة الدفاع مجموع السياسات المنتهجة من الدولة من أجل تحضير القيام بالحرب أو منع وقوعها"².

¹ هيثم الكيلاني، المرجع السابق، 169

² نفس المرجع، ص 171

لكن ذلك لم يمنع الدفاع الوطني من التوسع ليشمل مجالات غير عسكرية لا تقل أهمية. مثل تلك التي حددها الباحث جمال الدين بوزغاية في الدفاع المدني الذي يضمن الأمن العمومي و حماية الأشخاص و الممتلكات ، الدفاع الإقتصادي الذي يضمن المحافظة على المنشآت و الموارد ، النشاط الدبلوماسي الذي يضمن الدفاع عن المصالح الوطنية في المحافل الدولية ، و هي المستويات التي إنطلق منها في تعريفه للدفاع الوطني بأنه : " التشكيلة الإستراتيجية الشاملة للدولة التي تهدف إلى المحافظة على الدوام و أمام كل أشكال التهديدات الداخلية و الخارجية على حرية ممارسة النشاطات و انجاز الأهداف السياسية و تحديد المساهمات الدبلوماسية و الإقتصادية و المالية و التربوية و الثقافية و العسكرية ضمن هذا النمط ."

يناط بالجيش مهمة الدفاع المسلح و السهر على تحقيقه ، و هذا ما أشارت إليه الموسوعة السياسية "... تنظيم شؤون الدفاع الوطني في الدولة الحديثة لا يمكن أن يقوم إلا على اساس الجيش الوطني".

و نستخلص بعض مبادئ سياسة الدفاع من خلال ما نص عليه الدساتير الجزائرية في مهمة تأمين الدفاع الوطني ، فالمادة 8 من دستور 1963 تنص على : "...يضمن الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن إقليم الجمهورية¹". و المادة 82 من دستور 1976 على : تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على إستقلال الوطن و سيادته ، و القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد و سلامتها ، و حماية مجالها الجوي و مساحتها الترابية و مياهاها الإقليمية و جرفها القاري و منطقتها الخاصة بها²". و جاء في المادة 83 : " الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني و دعمه". و هو الدور نفسه الذي احتفظ به الجيش في عهد التعددية السياسية ، حيث إحتفظت المادة 25 من دستور 1996 بنص المادة 24 من دستور 1989 التي جاء فيها " تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ، و دعمها و تطويرها ، حول الجيش الوطني الشعبي ، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لسنة 1963.

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لسنة 1976.

المحافظة على الإستقلال الوطني و الدفاع عن السيادة الوطنية ، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد ، و سلامتها الترابية ، و حماية مجالها الجوي و البري و مختلف مناطق أملاكها البحرية¹.

وبحكم التركيز على مسألة الدفاع القومي يتضح من ذلك الأهمية التي تعطى للقوة والمؤسسة العسكرية في الجزائر في مجال حفظ استقرار الدولة وبقائها.

كما يعد إيجاد سياسة للأمن القومي ضرورة حتمية في ظل التركيز على البعد العسكري الذي يقوم عليه أساس الدفاع الأمني الجزائري، بحيث انه بعد يسمح للدولة الجزائرية بالتعامل مع مختلف التهديدات على نحو شامل على المستويين المحلي والإقليمي في حدوده الأدنى. وهو ما يجعل من زيادة تركيز الاهتمام على الجانب العسكري كقطاع امن وجعله أكثر فعالية ضرورة ملحة لضمان نوع من الاستقرار المستتب في القطاعات الأخرى.

فالجزائر تواجه تهديدات خارجية إقليمية تطرح في الوقت الراهن تحد كبير على مدى فعالية المؤسسة العسكرية وقدرتها على الحفاظ على الأمن الوطني الجزائري في بعده الدفاعي، أي سلامة الحدود وحفظ السيادة الوطنية وسلامة الوحدة الترابية في أضيق نطاقه.

كما أن البعد العسكري في الجزائر له دور معتبر في مختلف مجالات الأمن الوطني، فقد ارتبط من الناحية التاريخية بفرض تدخل قوات الأمن في الشؤون المحلية ،وعليه مثل هذه السياسة الأمنية القومية شيء ضروري للجزائر، بحيث أنها تساعد على الضبط الدقيق والمدرّوس للتهديدات الحالية والمحتملة الوقوع من جهة، كما أنها تمكن من ضبط المعادلة بين الاستراتيجية الموضوعية والموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيقها في وضع إقليمي متأجج ذو قابلية للانفجار في أي لحظة وفي أي نقطة جغرافية.

وتتحقق مطالب الدفاع الوطني من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري الدفاعي لحماية الدولة الجزائرية من أي عدوان خارجي عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة إستنفار دائم لحفظ حدود الدولة وعمقها وتغطية انكشافاتها الأمنية.

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية لسنة 1996.

فالقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة الجزائرية وصياغة دورها على المستوى الإقليمي وهو ما يفسره إلى حد ما سباق التسلح بين الجزائر و المغرب، بحيث هناك إدراك مسبق لدى صانعي القرار في الدولتين بالتهديد الذي يشكله كل طرف على الآخر من حيث السيادة والمكانة الإقليمية. اذ أشار تقرير سيبري (SIPRI) لمعهد ستوكهولم لعام 2023، إن المملكة المغربية أنفقت حوالي 5.8 ملايين دولار واحتلالها المرتبة الثالثة إفريقيا والثامنة عربيا والخامسة من حيث الإنفاق العسكري على صفقات التسلح.¹

فهي مؤشرات تؤكد على الخطر المغربي على امن الوحدة الترابية الجزائرية حيث عبئت ما يقارب 175 ألف جندي على المنطقتين الشمالية ومقرها الرباط (تهتم بالدفاع على الحدود مع الجزائر)، والجنوبية مقرها أغادير، وعليه يمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة و الشعب للدفاع، ودعم المجهود الحربي في فترات الحرب (المواجهة العسكرية، ولتحقيق مطالب الردع) في حالات السلم²

بعد التطرق لمفهوم و أبعاد العقيدة العسكرية الجزائرية و مزاجتها بين متغيري الدفاع في بعده العسكري التقليدي و الجانب الأمني في أبعاده الحديثة و المتعددة للتمكن من ضبط الأمن الوطني بمفهومه الشامل و المتعدد، سنتناول فيما يلي مصادر التهديد التقليدية و الجديدة للأمن الوطني الجزائري

¹: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، 2011، ص 345

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 83

المبحث الثالث: مصادر التهديد التقليدية والجديدة للأمن الوطني الجزائري

إن الموقع الجيو-ستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر، و باعتبارها أكبر دولة إفريقية مساحة، و وقوع حدودها الجنوبية بمحاذاة منطقة الساحل الإفريقي (بالنظر لخصوصية هذه المنطقة و دولها من حيث الوضع الإقتصادي، الإجتماعي و التنموي و الفشل الدولاتي)، هذا الوقع يضاف إليه طبيعة تضاريس الجزائر فنصف مساحتها عبارة عن صحاري مفتوحة ما جعل حدودها المترامية الأطراف مفتوحة و منكشفة و يصعب ضبطها و تأمينها بشكل كلي و كامل أمام خطر التهديدات الزاحفة من دول الجوار و التي يمكن تقسيمها إلى نمطين:

-التهديدات التقليدية والمتمثلة في "نزاعات الحدود"، "النزاعات الإقليمية"، ونماذج دراستها من خلال التطرق لوضعية حدود الجزائر مع دول الجوار من الناحية القانونية و السياسية و الجغرافية الواقعية، و من أمثلة نزاعات الحدود ما حصل مع تونس و ليبيا، و النزاعات الإقليمية نموذج النزاع العسكري و العلاقات المتوترة مع المغرب.

-أما النمط الثاني فيتمثل في التهديدات اللاتناظرية التي تواجهها الجزائر وتمثل الرهان المعاصر للأمن القومي الجزائري، و الذي يعتبر محيطها الإقليمي هو مصدرها، و التي تسعى الجزائر إلى حماية نفسها من خلال تحصين حدودها و جعلها مانعة ضد هذه المعضلات الأمنية، و من بين أشكال هذه التهديدات الإرهاب و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يعتبر مشكل يؤرق الجزائر و يستنزف طاقاتها منذ أكثر من عشرين و نصف من الزمن، و انتقل من التأثير و العمل الداخلي نحو العمل الإقليمي و التوجه نحو منطقة الساحل و بالأخص دولة مالي، نتيجة للفشل الدولاتي في هذه المنطقة و غياب مظاهر الدولة في تلك المناطق ما ساعد هذه المجموعات على تكثف نشاطها، إلى جانب الجريمة المنظمة، و تحالفها مع هذه الجماعات في وجه دول المنطقة، مشكل الهجرة غير الشرعية، و تجارة المخدرات و تهريبها، و بعد مشكل التهريب من أكبر المسائل التي تستنزف الإقتصاد الوطني و تؤثر على الأمن الوطني، خاصة تهريب الوقود و السلع المدعمة نحو دول الجوار و مبادلتها بالمخدرات ...

المطلب الأول: التهديدات التقليدية للأمن الحدود الجزائري

أولاً: النزاع الحدودي مع المغرب

يعد النزاع المسلح الجزائري المغربي من أبرز أشكال التعبير عن نمط التهديدات ذات الطابع العسكري والذي يعد أحد الأنماط التصورية في تفسير أمن الحدود الجزائرية و التي تميزت بها فترة الستينيات بعد إستقلال الجزائر ، حيث بدأت قضية المطالبات المغربية بأجزاء من التراب الجزائري تضم كل من تيندوف و بشار بدعوى تسميتها بالصحراء الشرقية انها كانت تابعة لإمارة مراكش و كان ساكنوها يدفعون الجزية لملك مراكش ، مباشرة بعد إستقلالها عن إسبانيا سنة 1956.

لم تتوقف المطالبات المغربية في مستوى التصريحات والبيانات فقط بل تعدتها بعد الإستقلال إلى تحرك القوات المغربية يوم 01 أكتوبر 1963 نحو الحدود الجزائرية ، و استولت على مناطق أهمها "حاسي بيضة" و "تنجوب" بعد توغلها مسافة 50 كلم خلف الحدود الجزائرية ، و قام وزير الخارجية الجزائري في حينها بالتنقل نحو وجدة المغربية والتقى وزير الخارجية المغربي آنذاك "رضا جديره" ، و تم الاتفاق على بحث المسألة على مستوى القمة¹.

وتم التوصل إلى اتفاق على وقف العمليات العسكرية بين البلدين بعد أن اعتبرت المغرب الحادثة عبارة عن اعتداء من القوات الجزائرية على الأراضي المغربية ، و لم يصمد "بلاغ الوفاق" الذي صدر من الجانبين و تضمن عدة نقاط من أهمها الامتناع عن القيام بأعمال عسكرية في المنطقة المتنازع عليها ، و التمهيد لعقد قمة بين الرئيسين الجزائري و المغربي سوى أسبوع ، حيث تجددت الاشتباكات بين الطرفين في 08/07 أكتوبر 1963، و ذلك باستخدام الأسلحة الثقيلة و إعلان حالة التعبئة استطاعت فيها القوات المغربية بحكم ميزان القوى الذي كان في صالحها الاستيلاء على المزيد من الأراضي ، و تحت هذا الضغط و فشل كل محاولات الاتصال و التسوية التي قام بها الجانب الجزائري ، تحرك ثوار جبهة التحرير الوطني و

¹ لخضر موسوي مرجع سابق، ص44.

استولوا على مركز "إيش" العسكري المغربي كرد فعل على الاختراقات المغربية، و أمام هذا الوضع قرر الملك المغربي وقف القتال.¹

وقد طرحت عدة مبادرات لحل الأزمة بين البلدين كان أولها قرار الجامعة العربية الصادر في 20 أكتوبر 1963 والذي يقضي بمايلي :

- إيقاف جميع العمليات العسكرية
- دعوة الحكومتين الجزائرية و المغربية على سحب قواتهما إلى مواقعهما السابقة لعملية القتال.
- وقف الأعمال العدائية و التحريضية بين البلدين
- تشكيل لجنة وساطة من بين الدول الأعضاء الراغبة.

و تشكلت اللجنة آنذاك من الجمهورية العربية المتحدة (إتحاد مصر و سوريا) ،ليبيا،تونس و لبنان والتي أكدت على ضرورة تطبيق التوصيات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية المشار إليها سابقا،كما تم عرض المسألة على منظمة الوحدة الإفريقية ،و التي كانت دولها تتعاطف مع الجزائر و أكدت على ضرورة تطبيق توصيات مؤتمر (دكار) حول الحدود في إفريقيا،و استفادت المغرب من اعتراف المنظمة بوجود مشكل حدودي لها مع الجزائر.²

لكن هذه المبادرات لم تنجح في نزع فتيل الأزمة فقد خرق المغرب اتفاق وقف إطلاق النار في 02نوفمبر 1963،و احتل منطقة "فيجيج" الجزائرية ،و بقيت الأوضاع على حالها إلى غاية سنة 1964 حيث جرى لقاء بين وزراء خارجية كل من الجزائر و المغرب على هامش مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة،حيث تم فيه الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الجانبين فيما بين 27/24 جانفي 1964،ثم باشرت لجنة التحكيم مهمتها ،لتخرج بتوصيات تتعلق بإقامة منطقة منزوعة السلاح بين الطرفين ،و انسحاب القوات المغربية إلى مواقعها الأصلية قبل بدء الاشتباك،و عقدت في الفترة ما بين 1964 إلى غاية فبراير 1965 لقاءات في باماكو و الرباط و الجزائر و القاهرة وبذلك دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة

¹ لخضبرورقعة ،شاهد على إغتيال الثورة.دار الحكمة للنشر،الجزائر،1990،ص134.

² بطرس بطرس غالي،العلاقات الدولية في إطارمنظمة الوحدة الإفريقية.المكتبة الانجلومصرية،القاهرة،1987،ص251.

الانفراج النسبي من خلال ،تبادل الأسرى بين البلدين،تبادل التمثيل الدبلوماسي ووقف الحملات الدعائية...،لكن العلاقات ما فتئت أن توترت من جديد عقب تأميم الجزائر لمناجمها منها "منجم غار جبيلات"و الواقع في المنطقة التي تطالب بها المغرب.¹

إضافة إلى ذلك أثار التصريح الذي أدلى به مندوب الجزائر في الأمم المتحدة آنذاك "توفيق بوعتوره" بضرورة إشراك الجزائر في أي إجراء يخص الصحراء الغربية مزيدا من التوتر بين البلدين،و عاد معه شبح التصعيد العسكري وحشد القوات على جانبي الحدود ،و ظل الأمر كذلك،يرواح مكانه ،حتى توصل البلدين إلى إبرام عدة اتفاقيات لإعادة ترسيم الحدود بين البلدين انتهت بمعاهدة "إيفران" بتاريخ 15 جانفي 1969،أتبعها تصريح تلمسان في 27 ماي 1970،و التصريح الجزائري المغربي الصادر بالرباط 15 جوان 1972 و الذي وقع فيه الجانبان اتفاقية الحدود من جانب الرئيس "الحسن الثاني" و الرئيس "هواري بومدين"،و ذلك على هامش أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية،و صادقت عليه الجزائر بموجب أمر رقم 73-33 المؤرخ في 17 ماي 1973²،و صادق عليه المغرب في 22 جوان 1992.

و على الرغم من أن المسألة قد طويت قانونيا مع تسجيل الاتفاقية في الأمم المتحدة بين البلدين إلا أن بعض الأصوات في المغرب لا تزال تنادي بأحقية هذا الأخير في مناطق من الجزائر و الصحراء الغربية ،و حتى موريتانيا فيما يسمى ب"مشروع المغرب الكبير

¹ نفس المرجع،ص 252.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد48،سنة1973،ص702-705.

الخريطة رقم 4 (مشروع المغرب الكبير le Grand Maroc)، و الأقاليم المزعومة التي تطالب بها المغرب و التي تدعي سيادتها عليه .



المصدر : <<https://rasdesp.blogspot.com/2023/04/blog-post_992.html>>

و هو الموقف الذي قام به النظام المغربي بعد سنة 1975 عند تجدد النزاع عقب إحتلاله للصحراء الغربية، حيث تحجج بعدم مصادقة البرلمان المغربي على الإتفاق، و هو مبرر على التراجع عن محتوى الإتفاق و اعتباره لاغيا من طرفها و هو ما يدل على سوء النوايا للمغرب اتجاه الوحدة الترابية للجزائر.

و لقد أقرت معاهدة فيينا لسنة 1969 هذا المبدأ في نص المادة 45 و التي تشير إلى انه "لا يجوز للدولة بعد إطلاعها على الوقائع أن تتمسك بسبب من أسباب بطلان المعاهدة ،...."¹

¹ عمورة رابع، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دولي، جامعة الجزائر، 2001، ص 23.

و بالتالي فقد دافعت الجزائر و بشدة على مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار ، و خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية الخامسة و الثلاثون المنعقدة بالجزائر ما بين 12 و 14 جويلية 1999 تم التأكيد و بشدة على هذا المبدأ ، بحكم أنه ساهم و بشدة في الحفاظ على الأمن و الاستقرار في القارة.¹

ثانيا: قضية الصحراء الغربية

لقد أعادت مسألة احتلال المغرب للصحراء الغربية سنة 1975 بعد انسحاب الاحتلال الإسباني منها العلاقات الجزائرية المغربية إلى نقطة الصفر ، حيث اعتبرته الجزائر تهديدا مباشرا لها و لأمنها الوطني، كونه كشف الأطماع التوسعية للمغرب على حساب دول المنطقة ، و تجددت المواجهات بين الجانبين و كانت أول مواجهة عسكرية في منطقة "أمغلا" في 24 فيفري 1976، و استمرت لثلاثة أيام لم تنتهي إلا بتدخل من طرف مصر و تم نزع فتيل الأزمة، و شهدت الفترة التي أعقبها قطع للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 07 مارس 1976، و التي لم تعد إلا بعد اثني عشر سنة أي سنة 1988، و تلاها غلق للحدود بين البلدين سنة 1994 ، و فتور في العلاقة و تأرجحها بين التصعيد السياسي والإعلامي تارة و التخفيف و المهادنة تارة أخرى و لا تزال الأزمة على حالها إلى غاية اليوم.

وبالتالي فإن الجزائر وبحكم هذه التجربة التاريخية فيما يخص مسألة حدودها الغربية و علاقاتها مع المغرب الذي لم يتوان في الكشف عن أطماعه في التراب الجزائري فقد بنت عقيدتها العسكرية ، و منه كيفت سياستها أو إستراتيجيتها الأمنية و الدفاعية و حضرت جيشها لمواجهة أي اختراق لحدودها الإقليمية من طرف المغرب ، و هي متوجسة دائما و تراقب بحذر السياسات المغربية و تحركاتها و علاقاتها ، و كذا تسليحها للإبقاء على الجاهزية الدائمة لمواجهة أي اختراق للسيادة الجزائرية، خاصة و أن فكرة استعادة منطقة بشار و تندوف لا تزال مطروحة من طرف المغاربة²، و ما يؤكد ذلك التصريح الأخير لرعيم حزب الإستقلال المغربي و الشريك في حكومة "عبد الإله بلكيران" قد طالب المغرب بالسعي لاستعادة حقوقه المزعومة من الجزائر ، و هو ما استدعى توجه وزير الخارجية السابق "مراد مدلسي"

¹ نفس المرجع ، ص 28.

² عابد شارف، "أزمة الصحراء الغربية حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير". مركز الجزيرة للدراسات، أبريل 2013، ص 5.

للتنقل للرباط للاستفسار و الاحتجاج على هذه التصريحات العدائية من طرف حزب مشارك في الحكومة المغربية.

المطلب الثاني: الفشل الدولاتي في الحزام الحدودي وانعكاساته على الأمن الوطني للجزائر

إن التهديدات الغير تقليدية التي تمس بشكل مباشر أمن الإنسان بسبب الحكومات العاجزة وظيفيا و التي سميت في فترة ما بعد الحرب الباردة بالدولة الفاشلة failed states ، حيث إستخدم هذا المصطلح لأول مرة سنة 1993 في مقال نشره جيرالد هيلمان Gerald Hilmen و ستيفن راتنر Steven Ratner في مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy في إشارة إلى ظاهرة جديدة تتناول الدول العاجزة عن تحمل مسؤولياتها إتجاه مواطنيها و لا تستطيع التحكم في إقليمها ولا بسط سيادتها عليه¹.

أولاً:تعريف الفشل الدولاتي :

يعرفها برنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD بأنها : " هي دول في مراحل مختلفة من الإنتقال إلى الانظام ،إنطلاقا من الإستقرار إلى الفوضى ،هذه الدول بالنظر إلى عجزها على مستوى التنمية و الحكم فشلت في الوفاء بالإلتزامات المنوطة بالدولة في العالم المعاصر"²،وبالتالي فالدولة تعتبر فاشلة عندما تعجز عن أداء وظائفها لضمان الاستقرار على المستوى الداخلي ، وعدم قدرتها على فرض سيطرتها على إقليمها بالشكل المطلوب .

و بالتالي فأغلب التعريفات تتفق تقريبا حول أن الدولة الفاشلة هي الدول التي تفتقد للقدرة على القيام بوظائفها المتمثلة في:

- حماية مواطنيها من النزاعات و العنف

- تلبية الحاجات الأساسية لسكانها مثل التغذية ،الصحة ، التعليم ...

¹ فودي مصطفى كمال ،تداعيات الفشل الدولاتي على الجزائر حالي مالي و ليبيا ، مجلة العوم الإجتماعية والإنسانية .العدد03،

ماي2020، تونس،ص 230.

² نفس المرجع ،ص 231.

- عدم حصول أغلب هذه الحومات على شرعية من طرف مواطنيها نتيجة وصلها للحكم بطريقة غير شرعية

ثانيا: مؤشرات الفشل الدولاتي :

طرح "باري بوزان" ثلاثة مؤشرات لفشل الدولة ، كما فرق بين مصطلحي الدولة (state) و القدرة (power)، و المؤشرات هي:

1. الافتقار إلى مصادر الشرعية.
 2. العجز في مراقبة الإقليم الجغرافي
 3. طبيعة الهياكل المؤسساتية و قدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع الفئات دون استثناء.¹
- كما حددت منظمة صندوق السلام Fond For Peace خصائص رئيسية للدول الفاشلة يمكن حصرها في:
1. فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها ، أو فقدان الإحتكار للإستخدام المشروع للقوة و السلطة داخل الإقليم.
 2. غدم القدرة على الإيفاء بالتزامات الخدمات العامة
 3. تآكل السلطة الشرعية ، و عدم قدرتها على إتخاذ قرارات موحدة أو ضمان تطبيقها
 4. فقدان قدرة هذه الدول على تقديم ممثل واحد خارجيا للتفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

¹ Luk Van Hove, **Regionalising Human Security in Africa**, UNU Occasional Paper, 2004, p07.

« <http://www.ucl.ac.uk/library/accs0207.shtml> » (17/10/2018).

ثالثا: فشل الدولة في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الوطني الجزائري

إن فشل الدولة في منطقة الساحل الإفريقي مالي النيجر و تشاد و بدرجات متفاوتة في تأمين الإحتياجات الأساسية للأفراد و عجزها عن تحقيق الأمن لمواطنيها و غياب العدالة في توزيع الريع دفع هؤلاء الافراد و الذين في الغالب تجمعهم روابط إثنية للإعتماد على أنفسهم خارج الأطر القانونية بإنشاء مليشيات مسلحة بغض الدفاع عن أنفسهم من ثمة تحولت هذه المليشيات إلى إمتحان طرق غير قانونية في تمويل نفسها و توفير المستلزمات للمواطنين الواقعين في الأقاليم تحت سيطرتها، وهو الأمر الذي شجع صعود فواعل غير دولاتية تتحرك دون الدولة في هذه المناطق الحدودية خارج سلطة الدولة المركزية و هذه الفواعل كما سبق و تطرقنا إليها ، مثل شبكات الجريمة المنظمة و الإرهاب العابر للحدود ، و شبكات تهريب البشر .

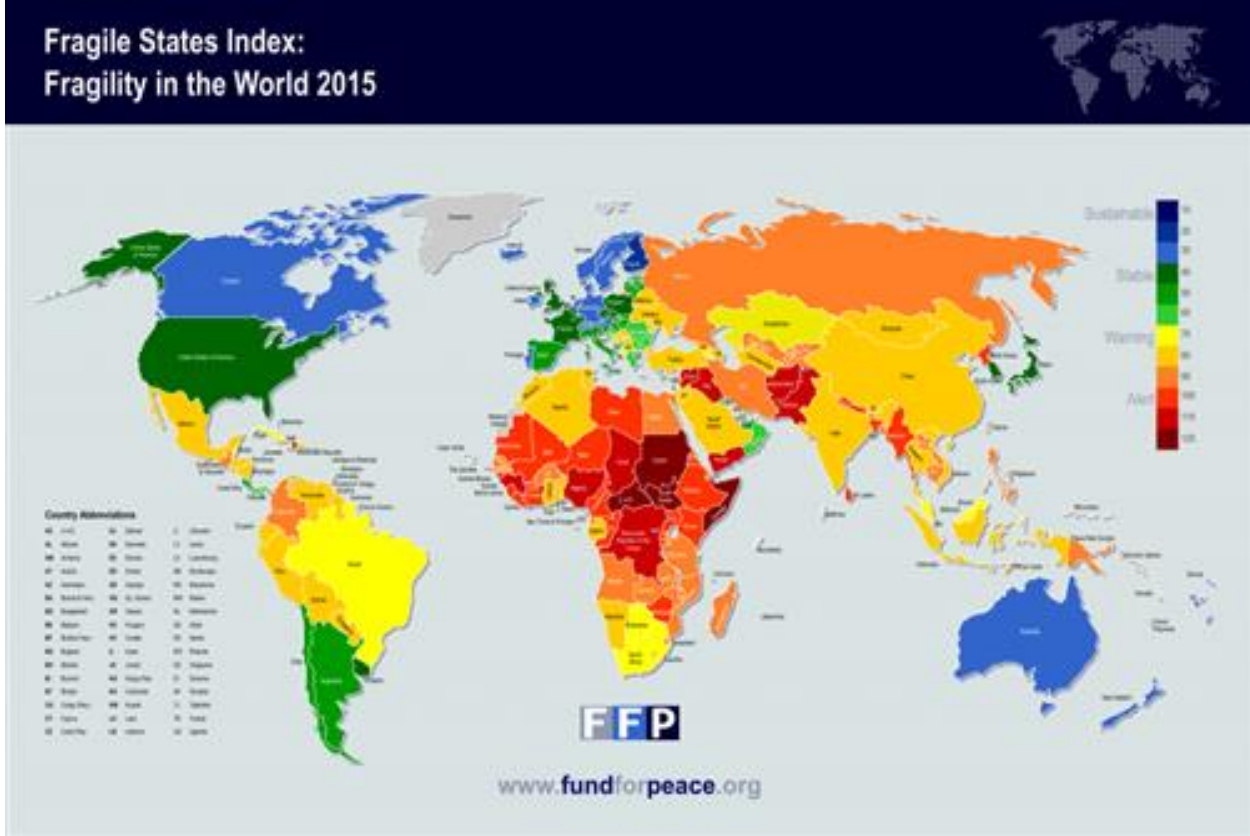
كما ساهم الفراغ الأمني و الاقتصادي و حتى الإجتماعي الذي تركته السلطة المركزية في مناطق الحدود الجزائرية في ترك المجال أمام انتشار هذه الظواهر السابقة الذكر، و التي تعتبر تهديدا عابرا للحدود و يؤثر على الأمن الوطني الجزائري، حيث أن هذه الجماعات أصبحت في تصادم مع السلطات الأمنية لدولها و تطورت في الغالب مطالبها من حاجات إجتماعية إلى مطالبات سياسية و حتى وصلت إلى إعلان تشكيل كيانات جديدة و مطالبات بالإنفصال عن الدولة الأم¹.

كما أن الدول في منطقة الساحل نتيجة لضعفها بقيت عاجزة عن تفكيك الطابع الإثني و القبلي و تغيير الولاء نحو الدولة الام و هو الأمر الذي خلفه الإستعمار الغربي للمنطقة حيث زرع فيها بذور عدم الإستقرار ليبقى دائما المسيطر و يستغل هذه العناصر لزراعة بذور عدم إستقرار ، فقد صنع حدود هندسية لا تستجيب لطبيعة النسيج الإجتماعي للمنطقة ، فمثلا قبائل الطوارق تم تقسيمهم على اربعة دول متجاورة هي: الجزائر، ليبيا، مالي و النيجر.

¹ القلقبي عبد الفتاح، الدولة الهشة ذات الطبيعة الزبائنية. تم التصفح يوم 08 ديسمبر 2019 ، من الموقع:

<<<http://yaf.ps/server/uploadedfiles/docq/palstinian-issue10/pdf>>>

الشكل رقم 05: الخريطة التالية توضح الدول الفاشلة في منطقة الساحل الإفريقي و موقعها مقارنة بدولة الجزائر



المصدر : <<<https://m.jawharafm.net/ar/article/%D8%AA%>>>

تمثل الدول باللون الأحمر الدول الفاشلة أما الدول باللون البرتقالي فهي في مرحلة الإنذار أي أن الخطر يتوجه نحوها، و مما نلاحظ ان الجزائر محاطة بمجموعة دول فاشلة على طول حدودها الشرقية و الجنوبية، وهو ما يجعل الجزائر في خطر من التهديدات التي تمثلها دول الجوار خاصة في مالي و ليبيا، و هما النموذجان اللذان سيتم التطرق لهما بالدراسة لتأثيرهما الكبير على الأمن الوطني الجزائري، و من أهم خصائص الفشل الدولاتي في منطقة الساحل :

1. أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل

إن بناء الدولة حمل في الأجندة التاريخية المعرفية معنيين الأول تصدر المشهد المفاهيمي من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة ما قبل نهاية الحرب الباردة، واضعا ضرورة حتمية لبناء الدولة التي انهكتها الحروب و إعادة صياغة المفهوم في شاكلة "بناء الدولة هو إقامة مؤسسات مستقرة لتحقيق التنمية و الأمن بتحرير الدستور و هندسة مؤسسات سياسية تقود التنمية على جميع الأصعدة السياسية و الإقتصادية و الثقافية " بتعبير فوكوياما¹.

و المفهوم الثاني تطور في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و يعني إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أضحت تهدد السلم و الأمن الدوليين " ، و في هذه المرحلة تدخلت الفواعل الخارجية مجسدة أساسا في المنظمات الدولية لمساعدة هذه الدول على إعادة رسم البنية الهيكلية السياسية و الإقتصادية بشكل يحقق القدر الكافي من الإستقرار و تكون مانعة لتصدير الفشل و الضعف لدول الجوار في المنطقة ، وتركز عملية إعادة بناء الدولة على عدة أبعاد أولها ،بناء المؤسسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية للدولة ضمانة لإمتلاك الحد الأدنى لتأدية وظائفها في إطار مفهوم الدولة القابلة للبقاء ، و ثانيهما يتمثل في إقرار قواعد و ترتيبات جديدة لتداول السلطة و طبيعة نظام الحكم ، وهذا ما يقتضي إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها الدولة الوطنية منذ الإستقلال ،بالإنتقال مما يسمى بالدولة الوطنية التنموية القادرة على تصميم و تنفيذ سياسات تعمل على إزالة الطابع الريعي للإقتصاد ، و إطلاق عملية نمو مستدام على قاعدة صلبة ، و تعمل أيضا على توزيع المخرجات الإقتصادية على نحو عادل على مختلف الفئات الإجتماعية و المناطق الجغرافية².

2. دراسة في البنية التركيبية لدول منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي ذات أهمية إستراتيجية و إقتصادية ومحور إهتمام خارجي منذ القدم لحجم الموارد الطبيعية و الإحتياطات المتوفرة مع مفارقة حجم النمو و التنمية الإقتصادية بالمنطقة و

¹ صغور عبد الرزاق ، بناء الدولة الحديثة في الجزائر :دراسة تقيمية ، مذكرة لنيل شهادة الدتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2008، ص 16.

² نفس المرجع، ص 17.

كذا تنوع في البيئة المجتمعية من التركيبة القبلية و العرقية ، و إيتيمولوجيا من الصعب ضبط حدود منطقة الساحل الإفريقي .

أ.البنية التاريخية : تشكل الدولة في منطقة الساحل تأثر زمنيا بمختلف الحضارات التي مرت على المنطقة و كان الإستعمار الفرنسي أكثرها من خلال مؤتمر برلين 1884، أو ما عرف بتخاطف إفريقيا و تطبيق فرنسا لسياسة فرق تسد في الأقاليم التي سيطرت عليها في كل من مالي النيجر تشاد السنغال ..، و ذلك من خلال تقسيم حدود المنطقة دون الأخذ بعين الإعتبار التركيبة المجتمعية و خارطة توزيع الأقليات و تطبيق نظام الحكم المباشر الذي ألغى الثقافة الساحلية مع إستخدام الإكراه و العنف مما أفرز أنظمة شمولية بعد الإستقلال و ساهم في خلق أزمة دولة فيما بعد الإستقلال و ساهم في خلق أزمة الدولة

ب.الهشاشة في البنية الإقتصادية : إقتصاديا عرفت المنطقة نمط المشاعية الفلاحية الرعوية ذي الطبيعة الإشتراكية و نمط الزراعة البعلية (المعتمدة على الأمطار) بسبب الموجات المتكررة للجفاف وتجاريا الحدود الفاصلة بين التجارة المشروعة و غير المشروعة غير واضحة مع سيطرة شبه كاملة للدول الأجنبية على الإستثمار في مجال اليورانيوم و التنقيب على النفط فإقتصاديات المنطقة رهينة الأسواق العالمية و أسيرة نسبة هبوط الأمطار السنوية إضافة لإفتقارها لقاعدة إقتصادية صلبة و تبعيتها للخارج مع تراجع مستويات التنمية المحلية .

ج.تنوع البنية المجتمعية :مجتمعا تتميز المنطقة بالتنوع الإثني و العرقي فدولة تشاد مثلا بها أكثر من 12 عرقية، و النيجر 6 عرقيات أساسية ،أما مالي فيها أكثر من 14 عرقية .. إلخ ،وهو ما أفرز الضعف في التجانس المجتمعي و من ثمة السياسي مع الصراع على المصالح الضيقة بين مختلف التشكيلات مع تراجع مستويات التنمية البشرية من نسب التعليم ،معدل العمر و الرعاية الصحية إلخ...

د.ضعف بنية المؤسسات السياسية : الدولة ما بعد الكولونيالية في منطقة الساحل الإفريقي عرفت أزمات مرضية كتركة إستعمارية تجسدت في أزمة بناء الدولة و إستمرارية في ظل تعقد البنية الأمنية و ضعف مستويات الولاء المؤسساتي و خلق مشكلة المواطنة الجغرافية و المواطنة السياسية إضافة إلى ما مدى شرعية الوصول إلى السلطة ،حيث أن الملاحظة الجوهرية و المشتركة التي تصادفنا عند دراستنا لدول منطقة الساحل هي تماهي مفهوم الدولة في العديد من القوى غير المتلائمة مع ماهية الدولة الوطنية

و تجسيدها فقد تم تجسيد الدولة في كل من شخص الرئيس ،القائد أو الزعيم ،أو الحزب القائد،و لهذا عرفت الدولة الإفريقية بما يسمى ب "العصب العسكرية –المدنية".

كما أن غياب المؤسسة هو السمة المشتركة في كثير من مؤسسات الدولة لدى دول الساحل الإفريقي لإرتباطها كما سبق وأن أبرزنا باتجاهات عرقية وقبلية وطائفية ،إضافة إلى الإخفاق الإداري ،دونما نسيان تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة ،وهي من الأسباب الجوهرية التي جعلت الدول الجديدة تفشل في تكوين مجتمعات حديثة قادرة على ضمانات متساوية للجميع،و عند التمعن في الفضاء الجيوسياسي للقوس الساحلي، نجد هناك دوما قوى تمثل المركز تمتلك السلطة السياسية و تتحكم في ثروات البلاد و قوى أخرى تمثل المحيط مهمشة و تطمح للتغيير و هي وضعية ساهم الإستعمار بقوة في تكريسها ،حيث عمل على قلب علاقات القوة التقليدية في المنطقة و هو ما يظهر جليا في كل من مالي ،النيجو و تشاد ،وهو الأمر الذي أنتج أزمة سياسية نتيجة لغياب آليات التداول الطبيعي للسلطة ، و إحتكار مراكز القيادة من قبل نخب لا تتمتع في غالبية الأحيان بالحد الأدنى من النزاهة و الكفاءة ،إضافة إلى غياب الحريات العامة ،و تفاقم إنتهاك حقوق الإنسان ،و فرض المراقبة السياسية و الفكرية على الأفراد،و الخلط بين الدولة و القبيلة بوصفها السمة الرئيسية للمجتمع و الدولة في الساحل¹.

رابعا: أزمة شمال مالي وأمن الحدود الجنوبية للجزائر

1. حركة الأزواد في شمال مالي وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

فإذا انطلقنا من مشكلة الطوارق في شمال مالي "حركة الأزواد" و التي تعتبر من البؤر ذات الجغرافية السياسية البالغة الحساسية أمنيا ،و تعد من أقدم و اعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري ،و التي تعتبر موروثا استعماريا ملغما من قبل الاستعمار الفرنسي الذي قسم الطوارق بين ستة دول هي الجزائر ،النيجر،مالي ،ليبيا وبوركينا فاسو ،حيث وجدت هذه القبائل نفسها مشتتة في الصحراء ، ،و جراء التهميش الذي لاقته هذه المجموعات حملوا السلاح في وجه هذه الدول ،مطالبين بإقامة دولة قومية تجمع الطوارق في كيان سياسي واحد.

¹ Mehdi taje,sécurité et stabilité dans le sahel african ,NDC occasionel paper ,academic research,december 2006,Rome,p8.

لقد ظلت الخريطة الاجتماعية و الاقتصادية لمالي على مر عقود من الإستقلال ترسم خط افتراضي بين جزئين متميزين ، الشمال و هو الجزء الأكثر فقرا و تهميشا و يعاني من الجفاف و الأقل تنمية يضم أقاليم كل من تمبكتو ، قار و كيدال ، و جنوب تتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد يضم العاصمة باماكو ، البالغ عدد سكانها 14.5 مليون نسمة شديد التنوع من الناحية الإثنية¹ .

قام الطوارق و الذين يشكلون غالبية سكان إقليم الشمال النحادي للحدود الجنوبية للجزائر بحركات تمرد متكررة على إمتداد خمس عقود من الإستقلال كان أكبرها بين اعوام 1990 و 2009 ، و ما عزز عامل هذه التمردات هو سيطرة إثنية : "البومبارا " على مقاليد الحكم و على مؤسسات الدولة منذ الإستقلال سنة 1960 و تهميشها للإثنيات الأخرى² .

إندلعت شرارة العمل المسلح في مالي من طرف جماعة الازواد سنة 1963 ، حيث هاجمت جماعات مسلحة الجيش المالي في كيدال ، و قامت الحكومة المالية بالرد بقوة على الهجوم و تمكنت من إطفاء التمرد ، و قامت بحملة ضد الطوارق في شمال مالي ادت بهم إلى الفرار إلى كل من ليبيا النيجر و الجزائر ، لكن الحكرة عاودت نشاطها في فترة الثمانينات بعد دعم الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي للجماعة بعد تصريحه في 16 أكتوبر 1980 المندد بممارسات النظام المالي في حق الطوارق و تم فتح أول معسكر تدريبي لهم في ليبيا و بدا تشكيل خلايا سرية لحركة الازواد في أقاليم شمال مالي لتعود الحركة العمل المسلح من جديد بين 1987-1988 .

في 26 جوان 1990 قامت جماعة من الأزواد تتكون من 60 عنصر بشن هجوم على موقع عسكري للجيش المالي في مدينة "مينكا" ، و قد كللت بالمجاح و غستطاعت الحركة تأسيس أول قاعدة عسكرية لها في الإقليم في منطقة "تيكاري" و توالى بعدها الهجمات على الجيش المالي.

في شهر أفريل 2006 أعلن العقيد في الجيش المالي "حسن فاغانا" إنشقاقه عن الجيش وإصطحب

¹ André Bourgeot, Identité Touarégue :De L'Aristocratie à la Révolution ,Etude rurale,N120,octobre 1990,p146.

² صايح مصطفى ، إستقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر.تصفح يوم 20/04/2019 ، من الموقع: <<<http://www.djazairiss.com/elbilad/21072>>>

معه 100 مسلح من أفراد كتيبته و غحتل بهم مدينة كيدال ،إحدى أهم المدن في الشمال ، قامت بعدها الجزائر بإحتضان لقاء بين الفرقاء المتقاتلين الماليين ضم الحكومة و المجموعات المسلحة في شمال مالي و تم التوصل لتسوية سميت ب: " إتفاق الجزائر " في 04 جويلية 2006.

ثم في 17 جانفي 2012، إندلع تمرد بقيادة "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA ، التي تأسست في أكتوبر 2011، و التي تتكون من فسيفساء من الجماعات المسلحة ،حيث أدى تعاطي الرئيس المالي "مادو توماني توري" مع الحرب في الشمال ضد الجماعات الانفصالية إلى حدوث تمرد داخل الجيش، إذ أطاح مجلس عسكري بقيادة "هيا أمادو سانجو" ضد الرئيس "توري" الذي لم تبقى من عهده سوى 6 أسابيع ، و كان الإنقلاب نتيجة مباشرة للهزيمة التي منيت بها القوات المالية على أيدي المتمردين الطوارق، و تم إعلان إستقلال منطقة الأزواد التي تظم اقاليم غاو، كيدال و تومبوقتو.¹

2.الحركات الإرهابية في منطقة الساحل وأثرها على الأمن الوطني الجزائري

نتيجة للفراغ الأمني في منطقة شمال مالي و الفوضى الناتجة عن إسقاط نظام معمر القذافي في ليبيا و دخولها هي الأخرى في دوامة العنف وظهور مجموعات إرهابية في منطقة الساحل حصل تحالف بين جماعة أنصار الدين و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،يضاف إليهم حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا ،و هي فرع منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، و التي عرف عنها تفضيلها لمهاجمة المصالح الجزائرية (و هي نفسها الجماعة التي قامت بالهجوم على القنصلية الجزائرية في غاو و اختطفت الدبلوماسيين الجزائريين منها في بداية الأزمة المالية) .

هذه الجماعات التي سيطرت على شمال مالي و دخلت في صدامات مع حركة تحرير أزواد واستطاعت أن تنتزع منها معظم مدن الشمال المالي ،و اتجه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي للتحضير لإعلان إمارة إسلامية ،حيث اضطرت حركة تحرير الأزواد ، للتنازل عن الأرض لقوات إسلامية مسلحة بقيادة -جماعة أنصار الدين-،و هو ما عقد من الوضع في المنطقة في ظل التشابك والتعقيد الذي لحق بالأزمة ،و أصبحت الجزائر أمام وضع خطير على حدودها الجنوبية تمثل في سيطرة هذه

¹ أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 19.

الجماعات الإرهابية على إقليم كبير يحاذي الحدود الجزائرية ، سواء من الجانب الإنساني من جراء تدفق الآلاف من اللاجئين الفارين من الحرب ، أم من الخوف من انتقال النزاع نحو الجزائر نتيجة للروابط الموجودة بين طوارق الجزائر و قبائل مالي التارقية¹.

أمام هذا الوضع المتأزم جاء التدخل الفرنسي في مالي عبر عملية ما سميت ب "القط المتوحش" في 11 جانفي 2013 لتأزم الوضع أكثر في المنطقة ، حيث فرت الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تسيطر على المدن المالية باتجاه الشمال و تحصنت في جبال "افوغاس" المحاذية للحدود الجزائرية ، و منهم من فر باتجاه الصحراء الليبية و آخرين نحو موريتانيا ، ما اثر على استقرار الجنوب الجزائري ، و هو ما دفع هذه الأخيرة بالدفع بالمزيد من التعزيزات العسكرية و الوحدات نحو الحدود، و المضاعفة من الطلعات الجوية الاستكشافية، و إعلان منطقة الحدود "منطقة عسكرية مغلقة" ، وأمرت قيادة الأركان بتطبيق قواعد الإشتباك في حال إختراق الحدود.

3. مبادرات الجزائر والوساطة لحل الأزمة في مالي

قامت الجزائر بمبادرات كثيرة و لعبت دورا محوريا في وقف القتال في شمال مالي حيث ظلت تعمل على إدارة النزاع في مالي و محاولة إحتوائه دبلوماسيا لحل النزاع في مالي تفاديا لتدخلات أجنبية و إقامة قواعد عسكرية في المنطقة و هو ما تجسد من خلال النشاط الدبلوماسي المكثف الذي قامت به لإدارة النزاع إنطلاقا من أن دولة مالي تشكل عمقا إستراتيجيا بالنسبة للدولة الجزائرية و أن أمن الجزائر من أمن دول الجوار ، و مواصلة للجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر لتسوية الأزمات الداخلية في مالي بداية من قمة جانت في 09/08 سبتمبر 1990 إثر إندلاع تمرد سنة 1990 ، و ضمت هذه القمة قادة كل من الجزائر، ليبيا ، مالي ، و النيجر ، و أكدوا خلال القمة عن عزمهم على إحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون

¹ Denis Retaillé et Olivier Wolther, *Guerre au Sahara-Sahel : La Reconversion des Savoirs Nomades*, vol 75, p. 51,

(17/10/2018), disponible sur le site :

« <http://www.cairn.info/revue-l-information-geographique-2011-3-page-51.htm> »

الداخلية للدول و التأكيد على ضرورة عودة الأمن و الإستقرار لمنطقة مالي و على ضرورة تعزيز التعاون في المناطق الحدودية بينهم¹.

تم توقيع أول إتفاق بين الحكومة المركزية المالية و الفصائل المسلحة الأزوادية في الشمال ممثلة في الحركة الشعبية لتحرير الأزواد و الجبهة العربية الإسلامية للأزواد بوساطة جزائرية من أجل وقف القتال في 6 جانفي 1991 ، في نفس الوقت قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين التوارق و حكومتي مالي و النيجر و إحتضنت العديد من اللقاءات و عمليات التهدئة نذكر منها :

لقاء الجزائر العاصمة في 30/29 ديسمبر 1991 ، حيث إلتقى ممثلون من الحكومة الجزائرية و ممثلون عن الحكومة المالية بهدف التحضير للوساطة التي ستقودها الجزائر ، حيث أعبه لقاء ان آخرا في جانفي 1992، ومارس 1992 ، و الذي يعد الخلفية التي من خلالها تم التوقيع في العاصمة المالية بماكو على الميثاق الوطني في 11 أفريل 1992 ، و الذي يتضمن اللامركزية ودمج المقاتلين الأزوايين في المؤسسات العسكرية و المدنية للدولة المالية .

لقاء تمناست 30/27 جانفي 1994 ، و الذي تم فيه إستعراض الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضع الأمني ، و الذي توج بالإعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس 1996 ، لكن النزاع عاد ليشتعل في 2006 بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية وعودة الجيش النظامي للإنتشار في الشمال ، وهو ما رفضته بعض مجموعات الطوارق التي قادت تمردا جديدا في ماي 2006 ، وتعرضت مواقع عسكرية في كيدال للهجوم².

بعد إشتداد النزاع عادت الجزائر من جديد لتقود وساطة على أعلى مستوى أشرف عليها الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة شخصا، وتوجت بالتوقيع على إتفاق السلام بالجزائر في 04 جويلية 2006 ، تحت إسم "تحالف 23 ماي من أجل التغيير" ، كما تم إنشاء لجنة متابعة تتشكل من ثلاث ممثلين من طرفي النزاع بالإضافة إلى الوسيط الجزائري مقرها في كيدال ، أعقبها مباحثات أخرى في 20

¹ خلفون خليفة ، مبادرة الجزائر لحلحلة الأزمة المالية في ظل مقاربتها الشاملة 1991-2015، مجلة الباحث ، العدد الأول ، أفريل 2024، ص

454.

² نفس المرجع، نفس الصفحة .

فيفري 2007، إنتهت بتوقيع بروتوكول يضم ثلاث وثائق تتعلق بالإجراءات التبيقية للإتفاق، أعقبها إتفاقية أخرى سنة 2009، ثم فجرت الأزمة المالية من جديد بشكل أكبر و توسعت خاصة بعد الإنفلات الأمني الذي شهدته ليبيا في 2012¹.

كما رعت جولة للوساطة سنة 2014 بين الفرقاء الماليين، حيث شملت خمسة جولات للحوار بوساطة دولية وعبر الأمم المتحدة تكللت بتوقيع إتفاق السلم و المصالحة في 01 مارس 2015، ما سمي "بإتفاق الجزائر"².

لكن في ديسمبر 2023 قمت سلطات المجلس العسكري في مالي بإعلانها بطلان إتفاق السلم و المصالحة الموقع مع الحركة العربية للازواد في شمال مالي و إعلان أحكامه لاغية، ما أعاد الأوضاع في المنطقة إلى ما كانت عليه سابقا و احدث أزمة دبلوماسية بين الجزائر و السلطات في مالي و اعاد المنطقة إلى مرحلة الصراع المسلح و الذي لا يزال نشطا ما يضع الحدود الجنوبية للجزائر من جديد في حلة التهديد والخطر و يفتح المنطقة و الجزائر على كل السيناريوهات للتعامل معها.

خامسا: تداعيات إنهيار الدولة في ليبيا على استقرار الحدود الشرقية الجزائرية

1. توصيف الأزمة الليبية بعد سقوط نظام العقيد الليبي معمر القذافي

مثل التدخل الغربي في ليبيا سنة 2011 و إسقاط نظام القذافي و إلغاء كل مظاهر الدولة و إدخال ليبيا في فوضى عارمة أهم الهواجس والتحديات الأمنية للجزائر حيث نتج عن هذا التدخل، إنتشار السلاح في يد الميليشيات اما شكل عقبة أمام عملية الانتقال و بناء الدولة في ليبيا.³

كما أنه في ظل هذه الفوضى تمرد العديد من المجموعات المسلحة، و تحولها نحو الجريمة المنظمة و المتاجرة بالأسلحة و السرقة والنهب بالقوة، و وقوع انتهاكات من خطف لمسؤولين في الدولة، و

¹ بن خليف عبد الوهاب، التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا و الساحل لإفريقي، التحديات و الحلول السياسية الإقليمية الدولية ط1، دار هومة للنشر و التوزيع، 2015، ص102.

² خلفون خليفة، مرجع سابق، ص455.

³ السنوسي بسيكري، ليبيا: التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية. مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2011، ص2.

اعتقال الآلاف من مسؤولي النظام السابق و القيام بعمليات التعذيب و القتل في حقهم ،كذلك نجد عدم قدرة الحكومة المركزية حتى على ضمان أمن العاصمة طرابلس ،بعد قيام المجموعات المسلحة و المليشيات التي تمتلك أسلحة ثقيلة،رفضت تسليمها،و أصبحت تشكل سلطة موازية في ليبيا بحصار العديد من المقرات الحكومية و الوزارات السيادية منها ،مقر البرلمان * ،وزارة الخارجية ،مقر الحكومة ،وزارة العدل ،و ذلك لأجل تمرير مطالبها تحت الضغط ،و كان آخرها اختطاف رئيس الحكومة الليبي"علي زيدان" من قبل مسلحين من مقر إقامته في العاصمة و تهديده و استجوابه لعدة ساعات قبل إطلاق سراحه ،و هذا يعد خرقا كبيرا للأمن في ليبيا ، ما يثبت مدى العجز و الخرق الأمني و الفشل الدولاتي في هذا البلد المحاذي للجزائر، و تبعات هذا الفراغ الأمني على استقرار الحدود الشرقية للجزائر¹.

وهوما خلق عجز في ضبط الحدود و المنافذ البرية و البحرية،و بحسب مبعوث الأمم المتحدة الخاص و رئيس بعثتها في ليبيا "طارق متري" فإن الأمن على امتداد الحدود الليبية مازال مبعث قلق رئيسي في ظل القدرات الحالية المحدودة،و تشكل الخروقات على الحدود الجزائرية- الليبية خاصة مع إتساع النشاطات الخارجة عن القانون و المتمثلة في تهريب الأسلحة و المخدرات و السلع الغذائية و الوقود المدعم،و التي تشكل تهديدا كبيرا لاستقرار الجزائر وهدرا لمواردها المالية ،و هذا ما يفرض على الجزائر المزيد من الإجراءات الأمنية و العسكرية لضبط الحدود ،و ما يصعب من مهمة ضبط الحدود الليبية الجزائرية هو غياب التنسيق مع الجانب الليبي(عدم وجود لحرس الحدود أو الجيش).

2. المشهد الأمني في ليبيا بعد الأزمة

حذرت تقارير أمنية جزائرية في حينه من سيطرة كتائب ليبية سلفية متشددة على الحدود البرية بين الجزائر وليبيا، في ظل حالة الفوضى التي تشهدها الحدود، وتسيطر مجموعات مسلحة ليبية لا يخضع أغلبها للسلطة المباشرة للحكومة المركزية على نصف الحدود البرية بين الجزائر وليبيا تقريبا،

* قامت المليشيات المسلحة بضرب حصار على مقر البرلمان لعدة أيام و الضغط على الحكومة من أجل تمرير قانون "العزل السياسي" و المصادقة عليه من قبل البرلمان تحت التهديد.
¹ السنوسي بسيكري، مرجع سابق، ص.6.

وأحصت هذه ال تقارير وجود 14 فصيلا مسلحا يسيطر على أجزاء مهمة من الحدود البرية بين الجزائر وليبيا¹.

كما شهدت ليبيا تغلل جماعات القاعدة الفارين من شمال مالي عقب التدخل الفرنسي هناك ، أين شكل الفراغ الأمني الليبي بيئة مواتية لهذه الجماعات لتنظيم نفسها و لإقامة معسكرات لهذه الجماعات في صحراء ليبيا المفتوحة ، و اتخاذها كمراكز انطلاق للقيام بعملياتها في الساحل و الجزائر، حيث من أمثلة هذه النشاطات إعلان تنظيم ما سمي آنذاك بمجلس شوري شباب الإسلام في درنة و ضواحيها " في جوان 2014 مبايعة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام برئاسة أبو خليفة البغدادي و بدأ التنظيم بالقيام بهجمات حتى خارج ليبيا ، نذكر منها تبنيه للهجوم على متحف باردو في تونس في مارس 2015 ، و الذي أسفر عن مقتل عشرين سائحا أجنبيا² .

و لعل الهجوم الإرهابي على الحقل النفطي الجزائري في "عين امناس" في جانفي 2013 ، من طرف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أين تم احتجاز رهائن غربيين و انتهت العملية بمقتل 38 رعية أجنبي من عمال محطة "تغنتورين" الغازية ، اهم الخروقات الأمنية التي كانت نتيجة لفشل الدولة في ليبيا ، حيث تشير التقارير الأمنية إلى أن المهاجمين انطلقوا من التراب الليبي و تلقوا التدريب في معسكرات القاعدة في ليبيا ، و هو ما يدل على المخاوف الجزائرية من تداعيات الأزمة الأمنية في ليبيا .

و نتيجة لإرتفاع الهواجس الأمنية الجزائرية ، بادرت الدولة لنشر تعزيزات عسكرية على طول 982 كلم من الحدود المشتركة بين البلدين و هو ما إستوجب رفع الإنفاق العسكري للجيش الجزائري خاصة مع تطور حلقة الصراع في ليبيا و تقسيمها إلى سلطتين الأولى في الشرق و الجنوب بزعامة اللواء خليفة حفتر تتخذ من سرت مقرا لها ، و حكومة الوفاق في الغرب و الوسط برئاسة المنفي تتخذ من العاصمة طرابلس مقرا لها و كل طرف مدعوم من قبل أطراف خارجية فاللواء خليفة حفتر المدعوم إماراتيا و فرنسا و قطريا و مصريا و حتى من طرف روسيا التي أرسلت قوات من مرتزقة فاقرن لدعم

¹ محمد بن احمد، لا تعامل للجيش الجزائري مع الميليشيات الليبية. جريدة الخبر اليومية، 2013/10/23.

² المنصوري محمد عبد الجواء علياء، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لشمال إفريقيا: الجزائر نموذجا. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص 57.

قوات اللواء حفتر قبولت بدعم خارجي لحكومة المنفي ممثلة في قوات تركية على الأرض و بدعم دبلوماسي جزائري و أمريكي و اطراف اخرى كون حكومته تمتلك الإعتراف الدولي بالأمم المتحدة ، و هو ما سهل لدول مثل تركيا ، الإمارات، فرنسا بإقامة قواعد عسكرية لها في ليبيا و هو ما يشكل تحديا أمنيا للجزائر على حدودها الشرقية و يشكل ضغطا أمنيا آخر للجيش الوطني الشعبي في ضبط الحدود على عدة أصعدة ¹.

من المنظور الجزائري فإن فرنسا تعتبر دولة منافسة لها في مجالها الحيوي و تحاول دائما أن تطوق الجزائر و تحدث إختلالات أمنية في محيطها سواء في منطقة الساحل او في ليبيا أو في دعمها للمغرب في قضية الصحراء الغربية أو في موريتانيا و هو ما يضعف من الدور الذي تحاول الجزائر لعبه في المنطقة نو قد وصل الأمر بالقوات الفرنسية أن تدعم تقدم قوات اللواء الليبي خلفه حفتر نحو العاصمة طرابلس بتقديمها دعما جويا بالطائرات لما تسمى بقوات الجيش الوطني الليبي ، حيث رفضت لجزائر رفضا قاطعا لهذه التحركات العسكرية و إعتبرتها تهديدا مباشرا لأمنها القومي و إعتبرت العاصمة طرابلس خطا أحمر ، و هو ما يعتبر رسالة تهديد مباشرة لكل الأطراف خاصة في ليبيا بأن أي تقدم باتجاه الغرب لهذه القوات.

و في ضوء كل التطورات في ليبيا و تحولها إلى دولة فاشلة تمزقها الصراعات و تتداخل فيها الأجندات الدولية التي أصبحت مسرحا لها ، فقد إستشعرت الجزائر خطورة الأزمة و مدى إنعكاسها على أمنها كون ليبيا تعد عمقا إستراتيجيا و إمتدادا جغرافيا مترابطا مع الجزائر ما جعلها تأخذ على عاتقها عبئ تسوية الأزمة في ليبيا من خلال عدة تدابير من بينها تعزيز أمنها و ضبط حدودها معها ، و السعي بالدفع بالمسار التفاوضي و رفض لأي حل عسكري للأزمة بتسبيق العمل الدبلوماسي و التفاوض بين الفرقاء الليبيين ، كما سعت الجزائر للإحتفاظ بعلاقات طيبة مع كل أطراف الأزمة .

3.المشهد السياسي الليبي بعد الأزمة

في أعقاب إسقاط نظام معمر القذافي في 27 فيفري 2011 تشكل المجلس الإنتقالي الليبي برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل ، و تم الإعتراف به دوليا ، ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الإنتقالية حتى

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة

صدور دستور جديد للبلاد ، حيث تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر أوت 2011، و أهم بنوده إصدار قانون خاص لإنتخاب مؤتمر وطني عام ، و الذي أصدره المجلس في فيفري 2012 ، وفي خطوة لاحقة ، تم إنتخاب المؤتمر الوطني العام في 7 جوان 2012 ، و حل المجلس الإنتقالي و تكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان ، و في غثر ذلك حدث أول إستقطاب ما بين التيار البرالي و التيار الإسلامي عندما تبعت مجموعات مسلحة أسامة الجويلي المحسوب على تحالف القوى الوطنية ، بينما تبعت أخرى خالد الشريف المحسوب على التيار الإسلامي و الذي تمتع بتأييد رئيس الأركان و القوات الموالية له عبد السلام جاد الله¹ .

وفي أعقاب ذلك أقدم إبراهيم الجضران أحد قيادات حرس المنشآت النفطية رئيس المكتب السياسي لإقليم برقة على بيع النفط خارج أطر الدولة ما أدى إلى سحب المؤتمر الوطني الثقة من حكومة علي زيدان الذي فر إلى الخارج في مارس 2014، وخلف علي زيدان عبد الله الثني ، وذلك بشكل مؤقت إلى غاية تكليف رئيس وزراء جديد من قبل المؤتمر الوطني الذي أقال الثني و عين أحمد أمعيتيق خلفا له ، غير أنه تم الطعن في قرار الإقالة لعدم إكتمال النصاب في الجلسة التي إتخذ فيها القرار من طرف تحالف القوى الوطنية ، معتبرا أنها غير قانونية و مخالفة للإعلان الدستوري ، و رفعت دعوى قضائية لدى المحكمة العليا التي أقرت عدم شرعية الإقالة و أبقت على الثني في منصبه .

و في قرار مخالف للأعراف المعمول بها في ليبيا أعلن البرلمان تغيير مقره إلى مدينة طبرق بدعوى إتمام إجراءات تسليم و إستلام السلطة على خلفية قرار المحكمة العليا ، و هنا ظهر في المشهد خليفة حفتر و الذي شكل الجيش الليبي الموالي لحكومة أصبح مقرها طبرق شرق البلاد و نالت إعراف بعض الدول الإقليمية و الدولية ، و إثر ذلك رفعت دعوى قضائية لدى المحكمة العليا تطعن في صحة إجراءات تسليم و إستلام السلطة في طبرق ، و إستمر السجال بشأنها ما يقارب ثلاثة أشهر ، و إنتهت بإصدار المحكمة في نوفمبر 2014 حكما بعدم صحة إجراءات نقل السلطة لحكومة طبرق² .

¹ نوفل أحمد سعيد و آخرون ، الأزمة الليبية إلى أين ؟ مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 13، مارس 2017، الأردن، ص 11.

² نفس المرجع ، ص 12

في خطوة سياسية أقر المؤتمر الوطني العام في سبتمبر 2014 تشكيل حكومة الانقاذ الوطني بقيادة عمر الحاسي في طرابلس و المدعومة أيضا ن قوى دولية و إقليمية ،وبدعم من قيادة الأركان العامة بقيادة العميد عبد السلام جاد الله العبيدي ،و أمام هذا الوضع تدخلت الأمم المتحدة و أرسلت مبعوثها بيرناردينو ليون مندوبا لها ،و عمل على صياغة إتفاق إلا أنه إتهم بانحيازهم لفريق حفتر ،و خلفه مارتن كوبلر ،وتمت صياغة إتفاق الصخيرات في 17 ديسمبر 2015 ،و تم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات المجلس الرئاسي ،و الحكومة و المجلس الأعلى للدولة ،و تشكلت حكومة الوفاق الوطني ،برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيسا للحكومة و المجلس الرئاسي في الوقت نفسه¹.

وبذلك أنتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى ازمة عميقة فالشرق الليبي تديره الحكومة المؤقتة أو حكومة الأزمة كما يطلق عليها و يرأسها عبد الله الثني و خلفه بعدها عبد الحميد ديبية ،أما العاصمة طرابلس و معظم الغرب فتسير شؤونها حكومة الوفاق الوطني و يقودها رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، ثم خلفه فيما بعد محمد المنفي حتى يومنا هذا .

المطلب الثالث : التهديدات ذات الطبيعة الأمنية العابرة للحدود

كما سبق و أن تطرقنا إليه سابقا فإن الجزائر و بالإضافة إلى التهديدات التقليدية التي تواجهها فيما يخص "نزاعات الحدود" ،فإنها كذلك مع توسع مضامين الأمن وظهور وتوسع في موجة التهديدات الجديدة العابرة للحدود ، كإنتشار شبكات الجريمة المنظمة،و الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى تجارة المخدرات ...،و تحالفها مع الجماعات الإرهابية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي ،من بين القضايا الهامة التي تشغل بال الجزائر و تازم الوضع على حدودها الجنوبية .

كما صار الرهان في تأمين خطوط الحدود من عمليات التهريب ، الذي أصبحت تشكل نزيفا كبيرا للاقتصاد الوطني و تمس الأمن الاقتصادي للدولة وهو حال الحدود الغربية للجزائر بصفة خاصة.

أولا : الإرهاب كتهديد أمني عابر للحدود

¹ المرجع السابق، نفس الصفحة

عانت الجزائر و لسنوات طويلة من ظاهرة الإرهاب خاصة في فترة التسعينيات أين إندلعت موجة عنف كبيرة كادت تودي بالدولة ، لكن جذور هذه الظاهرة يعود لسنوات السبعينيات أين نشأت اول منظمة إرهابية تتبنى فكر الإخوان المسلمين و تتخذ من الإيديولوجية الوهابية مرجعا لها كذلك، حيث ظهرت معها فكرة " الجهاد السياسي " المسلح ضد الأنظمة السياسية القائمة ، من خلال قيامها بعمليات إرهابية ضد الدولة و رموزها ، و تم تسجيل العديد من الاعمال الإرهابية لصالح الحركة الإسلامية المسلحة Mouvement Islamique Armé، التي أسسها بوعلي في 1982، و من ابرز عملياتها الهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة عام 1985 ، إلى جانب عمليات إغتيال لعناصر من الدرك الوطني في بلدية في نفس السنة ، و قد أنشأت الجماعة خلايا لها في بلدية و العاصمة و بعض ولايا الشمال لكنه تم تفكيك التنظيم عام 1987 بعد إغتيال زعيمه .و بالرغم من تفكيك الجماعة إلى أن فكرها ظل منتشرا و شكل قاعدة إيديولوجية إستندت عليها جماعات جهادية اخرى ظهرت فيما بعد ، مثال الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي ظهرت سنة 1989¹ ، والتي سنتطرق اليها بالتفصيل فيما بعد.

كما شهدت الجزائر من شكلين من الإرهاب ، الإرهاب الداخلي و هي الجماعات المسلحة التي كانت ناشطة في فترة التسعينيات و التي كانت تنشط داخل إقليم الجزائر ، لكن مع الوقت توسعت أنشطتها لتأخذ بعدا إقليميا و دوليا ، حيث نتيجة لمتغيرات إقليمية في ليبيا و منطقة الساحل و دوليا في مناطق أخرى من الشرق الاوسط مع حرب الخليج الثانية والحرب في افغنستان و ظهور مجموعات مسلحة و تنظيمات ذات طابع وخلفية دينية كتنظيم القاعدة و تفرعاته في كل من سوريا و العراق و افغانستان ظهر نمط جديد من الجماعات الإرهابية خاصة في الجنوب الجزائري في الصحراء المفتوحة له إرتباطات إقليمية و أجنداث خارجية تهدف لزعزعة إستقرار الدولة ، و إنتهج أساليب جديدة في عملياته و أنشطته تختلف عن سابقتها من الجماعات و سنتطرق بداية إلى الإرهاب الداخلي في بداياته في فترة التسعينيات .

1.الجماعات الإرهابية الداخلية:

أ.الحركة الإسلامية المسلحة MIA :

¹ بولنوار مسعودة ، التجربة الجزائرية في التعامل مع ظاهرة التطرف.مجلة الفكر، العدد20، جوان 2024، ص 341.

تعتبر أول مجموعة إسلامية مسلحة في الجزائر تأسست سنة 1986 على يد مصطفى بويعلي وسميت بـ " الحركة الإسلامية لمكافحة الشرور الإجتماعية " ، أصدرت الجماعة بيانها الأول تحت عنوان " النهي عن المنكر " ، وكانت تهدف لمحاربة الظواهر المخلة بالدين في المجتمع كالتهرب و شرب الكحول إلى غير ذلك ، حيث كانت حركة مسلحة أين قامت بعمليات إرهابية منها مهاجمة مدرسة الشرطة بالصومعة عام 1985 ، كذلك تفجير فندق الاوراسي ، و مطار هواري بومدين ، مقر جريدة المجاهد و مقر حزب جبهة التحرير الوطني، كما قامت الجماعة بإغتيال مجموعة من السياسيين و العسكريين من بينهم الرئيس الشاذلي بن جديد ، شريف مساعدي و اللواء عطائلية و الوزير الاول أحمد بن عبد الغني¹.

ب. الجماعة الإسلامية للإنقاذ:

تم الإعلان الرسمي عن قيامها في مارس 1989 كحزب سياسي من طرف عباسي مدني ، علي بالحاجو الشيخ سحنون ، و كانت تضم عدة تيارات داخلها، الهجرة و التكفير ، التيار السلفي، و تيار الجزارة ، و كان التيار الغالب في الجبهة هو التيار المتشدد الذي تزعمه علي بالحاج ، ولقد قدمت الجبهة مشروعا فكريا لقيام دولة إسلامية ، ولو كلفها ذلك إستخدام العنف و العمل المسلح لتحقيق ذلك².

ج. الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS :

تأسس بتزكية من رايح كبير و يمثل تيار الجزارة في الجبهة ، عمل هذا التيار على حصر المواجهة مع النظام بقوة السلاح ، قم الجيش بعمليات إرهابية كثيرة في مناطق الشمال في جبال لخضرية و تيزي وزو و بوييرة ، وضع أعضاء الجيش السلاح سنة 1997 بعد أن تمت تسوية بينهم و بين الجيش للإستفادة من قانون الرحمة³.

د. الجماعة الإسلامية المسلحة GIA :

¹ بوكراع إلياس ، الجزائر الرعب المقدس. تر: خليل أحمد خليل ، ط1 ، بيروت، 2003، ص 274.

² بن عروس زهرة و آخرون، الإسلاموية السياسية، المؤسسة الجزائرية. تر: غازي البيطار، ط1، دار الفرابي ، بيروت، 2002، ص 112.

³ بن عروس زهرة و آخرون، مرجع سابق ، ص 113.

تعد أكثر الجماعات الإرهابية تطرفاً تميزت و عرفت بالعنف الشامل و بلاءاتها الثلاث: لا هدنة – لآحوار – لا صلح ، تأسست على يد عبد الحق عيادة سنة 1992، وضمت خليط من المتشددین العائدين من أفغانستان ،أنصار جماعة الهجرة و التكفير، و قدامى الحركة الإسلامية المسلحة ، قامت بأعنف العمليات الإرهابية و إرتكبت مجازر كبيرة خاصة أثناء حكم عنتر زوابري للجماعة من 1996 إلى 2002 و فترة جمال زيتوني من 1994 إلى 1996 .

تعد هذه أهم الحركات المسلحة التي ظهرت لغاية سنة 2000 و التي سبقت عملية إيقاف المسار الغنتخابي و بعدة و حكمت المشهد السياسي و الأمني في الجزائر في فترة العشرية السوداء بالضافة إلى جماعات أخرى أقل تأثيراً مثل :الجهة الإسلامية للجهاد المسلح FIDA، جماعة الباقون على العهد ،و الحركة لأجل الدولة الإسلامية و غيرها وما ميز ظاهرة الإرهاب في الجزائر في ذلك الوقت أنها كانت داخلية .

2.الجماعات الإرهابية ذات الأبعاد العبروطنية و الدولية

الجماعة السلفية للدعوة و القتال (GSPC) تأسست في 14 سبتمبر 1998، و التي كانت و منذ تأسيسها ذات توجهات إيديولوجية مرتبطة بجماعات خارجية ،فقد إحتضنت جبال بومرداس اللقاء التأسيسي للجماعة و حررت أول بيان لها في 14 سبتمبر 1998 بعنوان جهاد الرحمة و قد دخلت الجماعة في صراع دموي مع الجماعت الإرهابية الأخرى و إتهمتها بأنها مخترقة من طرف المخابرات .

ضمت في بداياتها حوالي 150 ألف مسلح يقودهم بعض العسكريين الفارين من الجيش ،و أصبحت سنة 2002 الجماعة المسيطرة في الجزائر و كانت بزعامة حسان حطاب الذي خلفه نبيل صحراوي و بعد مقتله خلفه عبد المالك درودكال و كنيته أبو مصعب عبد الودود و الذي إلتحق بالعمل المسلح في 1993،و فترة حكمه للجماعة ما فتئت أن انضمت الجماعة إلى تنظيم القاعدة العالمي ،وبالتالي اتجاهها من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب فوق الوطني ،و تحول اسم الجماعة من "الجماعة السلفية للدعوة

و القتال" إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"¹، و تولى إمارة الجماعة " (عبد المالك درودكال) المدعو (عبد الودود)، و هنا انتقل نشاطها إلى العمل الإقليمي من خلال توجيهها نحو منطقة الصحراء و الساحل نتيجة تضيق الخناق عليها من طرف الجيش الجزائري في الشمال.

يرجع إرتباط الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى "تنظيم القاعدة" إلى الإنتكاسات الكبرى التي منيت بها في الجزائر، حيث في 2003، عانت الجماعة من الانقسامات الداخلية، و نقص التمويل و المقاتلين، و تسليم عدد كبير من المقاتلين عن أسلحتهم في إطار مبادرة المصالحة الوطنية، و القضاء على عدد كبير منهم من طرف المصالح الأمنية المختصة، ما دفع بالبقية إلى الفرار نحو شمال مالي، كما عت توجه البعض من مقاتليها للقتال في العراق ضد القوات الأمريكية².

و على حد تعبير تقرير صادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإن "النقطة التي يجب إبرازها هي المدى الذي فرضت الأحداث داخل الجزائر، ضرورة إعادة النظر في عمليات الجماعة إقليميا، ما أدى إلى توريط مالي في ديناميكيات لا تملك الكثير لتفعله إزاءها، و لا تملك أي سيطرة عليها³، قامت الإدارة الأمريكية بإدراج الجماعة على قائمة الإرهاب سنة 2002، بعد أن أعطى أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة التزكية للجماعة للإنضمام إليها.

منذ أن أنشأت الجماعة السلفية للدعوة و القتال قاعدتها في شمال مالي، قامت بتعميق تواجدها في المنطقة من خلال إقامة روابط اجتماعية و قبلية مع سكان المنطقة ووسعت نشاطها ليشمل الدول المجاورة و إتخذت من المناطق الصحراوية المفتوحة قاعدة خلفية للنشاط، و زاد ثراؤها من وراء فرضها "الخوات" على عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود، و العدد الكبير من الفديات من وراء اختطاف الأجانب.

¹ Khadija Mohsen Finan, *Les Défis Sécuritaires Au Maghreb*, 5^{em} Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, (CIDOB), le 05-06 novembre, 2007, p51.

² Salim Tlemçani, "Lutte contre El Qaida dans la région du Sahel Aide militaire de l'Algérie au Mali". *Le quotidien El Watan*. N°5626, 05 Mai 2009.

³ انوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، أكتوبر 2012، ص 09.

كانت أولى العمليات من طرف التنظيم الجديد AQMI هو اختطاف 32 سائحا أوروبيا في صحراء جانت و إليزي في أفريل 2003 التي قادها الجزائري المدعو "عبد الرزاق البار"، و الذي أطلق سراحهم مقابل (4 ملايين و 250 ألف أورو) كفدية دفعتها ألمانيا لقاء الإفراج عن رعاياها، ثم في سنة 2007 بعد أن أعلنت الجماعة إنضمامها رسميا لتنظيم القاعدة العالمي وفي خطوة تدل على أقلمة التهديد الإرهابي انظم إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كل من الجماعة التونسية المقاتلة، الجماعة الليبية المقاتلة و الجماعة المغربية المقاتلة ، و لتتخذ من الصحراء المفتوحة بين دول الساحل منطقة نشاط لها ، ثم وسعت من نشاطها حيث تم اختطاف 04 أجانب "سويسري، ألمانية وبريطانيين" في 22 جانفي 2009، على الحدود بين مالي و النيجر، كما اختطف في نوفمبر 2009 خمسة أوروبيين في عمليات متفرقة منهم فرنسي اعدم من طرف خاطفيه لدى محاولة قوات مشتركة فرنسية-موريتانية إطلاق سراحه بالقوة في صحراء "كيدال" شمال مالي في جويلية 2010.¹

و قد أثرت عمليات الإختطاف للأجانب في الصحراء الجزائرية ودول الساحل ، عمل الشركات الكبرى لإستخراج النفط و أصبحت تهدد عصب الإقتصاد الجزائري (خاصة الشركات البترولية و التي أصبحت مؤخرا تعيد خياراتها في الاستثمار في الجزائر نتيجة الوضع الأمني غير المستقر، و منها من الشركات الأوروبية من غادرت بالفعل و تنازلت عن أسهمها لصالح شركات آسيوية، و هو ما يهدد الصناعة البترولية الجزائرية)، و جعل الجزائر تتعرض لضغوط دولية إما أن ترضخ وتقبل بالتدخل الأجنبي بمبرر حماية رعاياهم .

أما ابرز عملية إرهابية عابرة للحدود و أثرت بشكل كبير جدا على الجزائر و كان لها بعد دولي ، و عدت إختراقا أمنيا خطيرا جدا على عدة مستويات هي حادثة تيغنتورين الغازية بعين أميناس ، حيث قامت مجموعة إرهابية مسلحة سمت نفسها "الموقعون بالدماء" تتكون من 40 عنصر من جنسيات مختلفة في 16 جانفي 2013 بالهجوم على قاعدة الغاز بولاية إيليزي و التي تبعد 40 كلم عن الحدود الليبية ، حيث إنطلقت الجماعة من الاراضي الليبية ، حيث كان يعمل بالمنشأة 800 عامل جزائري و 130 عامل أجنبي ، و

¹ حسام حمزة مرجع سابق ، ص 94.

عند الهجوم على القاعدة الغازية تم أخذ كل العمال بمن فيهم المتواجدين بقاعدة الحياة التابعة للمنشأة كرهائن ، و طالب الخاطفون بإطلاق سراح أمراء مسجونين في السجون الجزائرية بالإضافة إلى فدية و مطالب أخرى مقابل إطلاق سراح المحتجزين لديها ، لكن الجزائر عكس ما كان متوقعا و بالرغم من الضغوط الكبيرة التي مورست عليها من طرف الدول الغربية لأجل إرسال قوات للمساهمة في إطلاق سراح المحتجزين ، رفضت التفاوض معهم و قامت قوات خاصة من الجيش الوطني الشعبي بإقتحام عسكري للمنشأة الغازية و تم قتل و إعتقال كل أفراد المجموعة الإرهابية و فك أسر المحتجزين لديها و قد خلفت العملية مقتل 40 رهينة من بينهم ا جانب و قتل 29 إرهابيا و القبض على ثلاثة منهم أحياء .

و ثاني مشكل واجهته الجزائر هو في كيفية إقناع الدول الأوروبية خاصة بضرورة منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية، حيث تعتبر تمويلا مباشرا لهذه الجماعات و هو ما ينجر عنه تكثيف عملياتها كونها تصبح مربحة و أوال الفدية تذهب نحو شراء الأسلحة و تجنيد أعضاء جدد في صفوف هذه الجماعات، حيث تمكن عبد الرزاق البارة من وراء الفدية التي تلقاها من جراء الرهائن الأوروبيين شراء 109 كلاشنكوف، 400 خرطوشة رشاش، 37 قاذفة آر بي جي، 11 سيارة رباعية الدفع، هواتف نقالة تعمل عبر الأقمار الصناعية...، و كل ذلك تم شراؤه من مدينة "جاو" النيجيرية و "تومبوكتو" المالية.¹

فالمشكلة الأمنية تظهر عبر ميوعة الحدود و سهولة التنقل عبرها في ظل شساعة الصحراء ، و هي النقطة التي أشار إليها الاجتماع الحكومي الدولي المعني بمنع الجريمة المنظمة و محاربة الإرهاب ، المنبثق عن الاتحاد الإفريقي عبر تعزيز الرقابة على الحدود و محاربة استيراد و تصدير و تخزين الأسلحة الصغيرة ، و الذخيرة و المتفجرات قصد منع وصلها ليد الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، فبالإضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نجد مجموعات أخرى تنشط في منطقة الساحل جنوب الصحراء ، مثل جماعة بوكو حرام في النيجر التي ظهرت سنة 2002، و حركة انصار الدين في شمال مالي التي ظهرت في 2012 ، و حركة الجهاد و التوحيد في غرب إفريقيا ، بالإضافة إلى حركات أخرى تتميز كلها بالبعد العابر

¹ Alexis Kalambry. *Bande Sahélienne et le trafic d'armes : des cadres maliens implique ?*, sur le site :

« <http://www.malikounda.com/nouvelle-voir.php?indnouvelle=17489> » (03/10/2018)

للحدود و التنسيق فيما بينها كما تتخذ من التهريب وتجارة الاسلحة كمصادر أساسية في التمويل¹، أما عن المناطق التي تنتشر فيها الجماعات الإرهابية في الصحراء الكبرى نجد:

- المنطقة الأولى تقع على الحدود الجزائرية-الليبية ،
- المنطقة الثانية تلك التي توجد على إمتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر ،مالي و موريتانيا .
- المنطقة الثالثة على الحدود الجنوبية الجزائرية المغربية.
- المنطقة الرابعة على الحدود الشرقية للجزائر مع تونس، حيث تشهد جبال "الشعامي" المحاذية لولايتي تبسة و خنشلة الجزائريتين ، نشاطا مكثفا للجهاديين التونسيين².

ثانيا :الإرهاب في منطقة الساحل وتأثيره على الحدود الجزائرية

مما لا شك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة أزمت لما تعرفه هذه المنطقة من تدهور أمني واسع النطاق أثر بشكل كبير على دول الحزام ،حيث تعتبر دول المنطقة من بين أفقر دول العالم في التصنيفات الدولية و تقارير التنمية البشرية بالرغم مما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل النفط و الذهب ،الحديد ،اليورانيوم ،ومواد طبيعية أخرى ذات أهمية إستراتيجية³.

حيث تشهد منطقة الساحل مخاطر و تهديدات أمنية متنامية بسبب إتساع نشاط الجماعات الإرهابية و تحديدا في المناطق الحدودية بين الجزائر مالي و النيجر ، و ما يلفت نظر المتابعين للشؤون الأمنية في تلك المناطق هو الإنتشار الواسع لكافة الأنشطة الموازية للأعمال الإرهابية كتجارة الأسلحة و المخدرات و الهجرة غير الشرعية مما يجعلها شبكات متداخلة في تشكيلها بين توجهات أصولية متشددة و خلفيات و مصالح إقتصادية محلية لها إمتدادات إقليمية و دولية تمتد تداعياتها إلى الساحة الدولية .

¹ ديباجة مشروع برنامج عمل لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه المنعقد يوم: 18 جويلية 2003 ، تصفح يوم 2018/10/18 من الموقع:

« [Http://www.un.casa.org/CASAUplod/elibrary/repport AR.pdf](http://www.un.casa.org/CASAUplod/elibrary/repport AR.pdf) ».

² بوبية نبيل، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية.رسالة متممة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص69.

³ Islamistes terrorisme in the sahel:fact or fiction ?,crisis group Africa repport ,N92,31 march 2005Kp34

كما أن توسع التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي تزايد حسب تطور حركة التفاعلات السياسية والإقتصادية كما إرتبط بالأساس بالحروب الأهلية والصراعات الداخلية، فتطور الإرهاب في الجزائر جاء نتيجة للتطورات الحاصلة في العملية السياسية (1990-1991)، إضافة إلى أزمة الطوارق في ليبيا و شمال مالي، و الجماعات الإسلامية المتصلة بالقاعدة في محاولة منها لإستنساخ التجربة الجهادية على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و تواصلها مع الحركات الإرهابية و الجهادية في دول جوار الساحل الإفريقي كجماعة بوكوحرام النيجيرية و حركة الشباب المجاهدين الصومالية، و بعدها برزت كل من حركة أنصار الدين السلفية الجهادية في مالي و حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا التي قادها منشقون عن تنظيم القاعدة¹.

1. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI

لم ينشأ هذا التنظيم كبيرا مرة واحدة بل تدرج لمراحل تاريخية وصولا لتنظيم القاعدة و الذي يحمل بعدا إقليميا تابعا لتنظيم القاعدة العالمي، فالنواة الأولى للتنظيم كانت الجماعة السلفية للدعوة و القتال التي إنضمت في أواخر سنة 2006 إلى تنظيم القاعدة المركزي الذي كان يقوده أسامة بن لادن، و في 24 جانفي 2007، أعلن التنظيم إنضمامه رسميا للقاعدة، و قد إتخذ التنظيم منطقة الصحراء الكبرى قاعدة له و كون كيانا أطلق عليه آنذاك "إمارة الصحراء"، و شكل قوة مقاتلة سماها "كتيبة الملمثمين"، بقيادة بلعور، حيث قامت هذه الكتيبة بإختطاف مبعوث الأمم المتحدة في النيجر "روبرت فولر Robert Fuller" في ديسمبر 2008، و قام بأول هجوم في الأراضي الموريتانية في جوان 2007 بقتل حوالي 17 عسكريا موريتانيا، و قام بتأسيس فرع له في موريتانيا تحت إسم "أنصار الله المرابطون" في بلاد شنقيط، و التي هاجمت السفارة الإسرائيلية في فيفري² 2008.

2. حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا MUJAO

¹ رجموني عبد الرحيم، الأمن الجزائري و الفضاء الإقليمي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2019، ص23

² أبو المعالي أحمد محمود، القاعدة و حلفاؤها في الساحل و الصحراء، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أبريل 2012، ص2.

وهي حركة منشقة عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و جناح تابع لها في نفس الوقت مع الجماعات الأخرى المتواجدة في المنطقة كحركة الشباب المجاهدين في الصومال و جماعة بوكو حرام في نيجيريا و الشباب المتمرد في تشاد ، حيث أعلن أول مرة عن هذه الجماعة في أكتوبر 2011 ، حيث وصفت بأنها الجماعة المسلحة الأكثر رعبا في شمال مالي، و يأتي تأسيس هذه الجماعة عقب إنشقاق زعيمها "سلطان ولد بادي" المكنى بـ "أبو علي" بعد رفض قيادة تنظيم القاعدة تأسيس سرية خاصة بعرب الأزواد ، التي تستوطن في منطقة "قاو Gao" المالية¹ ، حيث حصل توتر كبير بين الحركة و تنظيم القاعدة إلا أن تدخل مختار بلمختار زعيم التنظيم هدد الأوضاع و تم الإتفاق على التنسيق بين هذه الجماعات و قامت الحركة بمجموعة من الأعمال الإجرامية نذكر منها:

-إختطاف رهينتين إسبانيتين و إيطالي عند بداية التأسيس في أكتوبر 2011

-إختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة غاو في أبريل 2012

-تبني الحركة للعملية الإنتحارية التي إستهدفت مقر الدرك الوطني الجزائري في تمراست في مارس 2012.

3. حركة أنصار الدين

تأسست جماعة أنصار الدين بعد تأسيس حركة التوحيد و الجهاد بشر وذلك في نوفمبر 2011 ، حيث أسسها قنصل سابق لحكومة مالي في مدينة جدة السعودية و هو إياد غالي ، و تطلق المقاربة الأساسية لهذا التنظيم بالسمة الإسلامية و أبرز عناوين هذه السمة الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي، والإعلان عن قيام دولة إسلامية في شمال مالي و تعتبر منطقة كيدال المعقل الأساسي لحركة أنصار الدين².

و قد بدأت الجماعة عملياتها المسلحة في أزواد بالهجوم على مدينة "أغلهوك" غرب كيدال ، في أواخر جانفي 2012 ، حيث سيطرت على قاعدة عسكرية بارزة مع إنهيار الجيش المالي بسبب تداعيات الإنقلاب

¹ Jean pierre Filiu, Could Al-Qaeda turn African in the Sahel, *Carnegie Papers*, Carnegie Endowment for international peace, N112, June 2010, p10.

² Jacques Roussellier, *Terrorisme in North Africa and the sahel: Al Qaida Franchise or Freelance*, 2002, p5.

العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي "أما دو توماني توري" في 22 مارس 2012، حيث سارع إيداد غالي إلى وضع خطة مع حلفائه في القاعدة و حركة التوحيد و الجهاد للسيطرة على مدن أزواد الكبرى من خلال السيطرة على كيدال و غاو من طرف التوحيد و الجهاد.

أما فيما يخص أهم الكتائب المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي و التي تعتبر فروع ثانوية للتنظيمات الإرهابية الكبرى في المنطقة نجد :

-كتيبة المثلثين ،يتولى قيادتها بلعور ، حيث أسس بعدها كتيبة الموقعون بالدماء

-كتيبة طارق بن زياد ،يقودها الجزائري عبد الحميد أبو زيد

-سرية الفرقان ،يقودها جمال عكاشة المدعو يحيى أبو همام

-سرية لأنصار ،يقودها أبو عبد الكريم التارقي ،و الذي ينحدر من طوارق مالي و هو القيادي الوحيد الذي لا يحمل الجنسية الجزائرية .

-سرية أنصار الشريعة التونسية، التي إستقوت بعد سقوط النظام التونسي ،وكان لها يد في أحداث تيفنتورين بعين أمناس.

بناءعلى ما سبق يمكن القول أن هذه الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة و المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،لا يمكن الفصل التام بينها حيث توجد صلات بينها و تنشط كلها في منكقة الصحراء الكبرى و الساحل و لها بعد عبر وطني إقليمي عابر للحدود¹.

ثالثا: الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

الجريمة المنظمة مثلها مثل الجريمة بشكل عام قديمة قدم التاريخ ،وهي تختلف عن نمط الجرائم التقليدية و الجرائم الخاصة أنها تتميز بالتنظيم و ليست عشوائية ،و الجريمة المنظمة كجريمة وطنية إتسعت رقعتها جغرافيا بشكل مستمر و منتظم ما جعل عصابات الإجرام تسعى لعقد إتصالات

¹ Jean pierre Filiu ,op-cit,p12.

بجماعات الإجرام في الدول الأخرى لتشكل شبكة تكامل فيما بينها تسهل عليها عملها الإجرامي ، ما خلق الطابع العبر دولي لهذه الظاهرة ¹ ، حيث تتشابه نشاطات الجريمة المنظمة ، على الرغم من محافظتها على خاصية التخصص فكل كارتل متخصص في مجال أو نشاط محددة ، فمنها من تخصص في تجارة المخدرات و تأمين طرق تهريبها و ترويجها و منها من تنشط في الاتجار بالسلح والبشر...وهو ما زاد في خطورة الظاهرة.

كما أسهم التطور التكنولوجي في وسائل الإتصال المختلفة ، و تطور وسائل النقل ، و انتشار الأسواق العالمية، في سهولة تنقل الناس و البضائع و الخدمات بين الدول ، و هو ما ساعد بدوره في توسيع نشاطات أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، و بالتالي تجدر الإشارة هنا إلى كون الجريمة المنظمة عابرة للآوطان هو صفة قد تلحق بالجريمة المنظمة و قد لا تلحق بها فإن توافرت هذه الصفة إعتبرت عبر وطنية و إن لم تتوافر إعتبرت جريمة منظمة داخل حدود الدول ².

كما حددت المادة 03 من الفقرة 02 من إتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود و الموقعة في باليرمو عام 1986 متى تعتبر الجريمة المنظمة عبر وطنية ، فإذا إرتكبت في أكثر من دولة أو إذا تم التخطيط لها أو الإعداد أو الإشراف في دولة و إرتكبت في دولة أخرى ، أو إذا إرتكبت في دولة و إرتكبتها جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطها الإجرامي في أكثر من دولة ³.

1. تعريف الجريمة المنظمة

¹ عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مصطفى عبد المجيد كاره و آخرون، "الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات"، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص99.

² سليمان أحمد إبراهيم، الإرهاب والجريمة المنظمة، التجريم وسبل المواجهة، دون طبعة، دار الطلائع للنشر، القاهرة، 2006، ص56.

³ الباشا فائزة يونس، الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية والقوانين الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص220.

عرفت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) الجريمة المنظمة بأنها: "كل تنظيم أو تجمع من الأشخاص ينشط في نشاطات غير شرعية متواصلة يكون هدفه الأول إقامة مصالح عابرة للحدود الوطنية"¹.

حددت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عام 2000 الحالات التي تكون فيها الجريمة عابرة للحدود: في حالة ارتكاب الجرم في أكثر من دولة واحدة، إذا ارتكب في دولة واحدة و لكن جرى جانب كبير من الإعداد و التخطيط له أو توجيهه و الإشراف عليه في دولة أخرى، إذا ارتكب في دولة واحدة و لكن اشتركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطات إجرامية في أكثر من دولة واحدة، إذا ارتكب الجرم في دولة واحدة و لكن كانت آثاره شديدة على دول أخرى.²

تتعرض الجزائر كغيرها من الدول لنشاط مكثف للجريمة المنظمة و نتيجة للخصائص الطبيعية التي سبق ذكرها من شساعة المساحة و طول الحدود البرية ووقوعها في مناطق صحراوية مفتوحة ما يصعب على الأجهزة الأمنية السيطرة الكاملة عليها وبالتالي تعتبر حدودها منكشفة في أجزاء منها خاصة الجنوبية، ما جعلها أرضية خصبة لنشاطات غير قانونية تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة الناشطة في المناطق المفتوحة في الجنوب الجزائري و لها امتدادات إقليمية مع منظمات وشبكات جريمة تنشط في دول منطقة الساحل الصحراوية، وهو ما جعل الجزائر تواجه تحديات حقيقية في ضبط حدودها الجنوبية ومواجهة هذه الشبكات الإجرامية العبر دولية التي تخترق الإقليم الجزائري وتقوم بعمليات تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة و الإتجار بالبشر، ما يشكل رهانا حقيقيا للأمن القومي الجزائري.

و من أبرز العوامل التي ساعدت كذلك على انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الجنوب الجزائري و ارتباطها بمنطقة الساحل عدم الاستقرار في دول المنطقة، نتيجة هشاشة الانظمة و ضعف التغطية الأمنية و عدم قدرة هذه الدول على التحكم في أقاليمها و انتشار الجماعات المسلحة و الحركات

¹ مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و سبل مكافحتها. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2011، 3، ص7.

² راجع "المادة 03" من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الانفصالية في ظل عجز الدولة إن لم نقل غياب مظاهر الدولة في تلك المناطق و السلطة في تلك المناطق تعود لتلك الجماعات.¹

و عليه فم منطقة الساحل الإفريقي تعد جسرا ربط لثلاث قارات آسيا إفريقيا و أمريكا اللاتينية ، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة أن المنطقة تعد طريق عبور لشبكات الجريمة المنظمة حيث أن ما نسبته 40 % من المخدرات الصلبة تمر من هذه المنطقة ، مروراً بالمنطقة المغاربية وصولاً إلى أوروبا بقيمة مالية تقدر ب 1.8 مليار دولار ، و تعتبر الأرقام مخيفة إذا ما علمنا أن الأرقام المعلنة تشكل نسبة ضئيلة فقط من الأرقام الحقيقية لعمليات التهريب .

كما يشير الباحث لورانس إيدا أمور Lurance Aida Ammour ، بأن منطقة الساحل تعتبر محورا و ممر عبور للمخدرات القادمة من كولومبيا و فنزويلا و البرازيل و التي تصل موانئ غرب إفريقيا و التي تعبر دول جنوب الصحراء مروراً بالجزائر و ليبيا وصلاً لجنوب أوروبا ، كما صرح السيد إيمانويل لوكير Imanouil Locker نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات بالأمم المتحدة أن بعض دول غرب إفريقيا التي تقع خلف الشريط الحدودي للجزائر أصبحت طريقاً مفضلاً وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين القادمة من أمريكا اللاتينية تجاه أوروبا² .

و من أشكال الجريمة المنظمة التي تعاني منها الجزائر و تخترق حدودها نذكر:

أ.تجارة و تهريب المخدرات:

حيث تعتبر تجارة المخدرات أكبر مشكل يواجه الجزائر و يهدد أمنها القومي بالنظر إلى الكميات الضخمة المحجوزة و التي هي في ارتفاع مستمر و تعد الحدود الجزائرية - المغربية المصدر الأول لتهريب هذه السموم ، كون المغرب من أكبر المنتجين العالمين لنبته القنب الهندي حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن تهريب المخدرات في ارتفاع مستمر فقد بلغت الكمية المحجوزة خلال سنة 2021 تم حجز قرابة 600 طن

¹ بوبية نبيل، مرجع سابق ، ص 79.

² Georges Berghezan, *Panorama du trafic de cocaine en afrique de l'oest*, groupe de recherche et d'information sur la sécurité, Belgique, 2012, p4.

من الكيف المعالج ،كما تم توقيف 4.885 شخص بالإضافة إلى حجز 2.364.342 قرص مهلوس ،و 491.658 كلغ من مادة الكوكايين و كذا 492 شجيرة من القنب الهندي ،و هذه الكمية تمثل نسبة قليلة فقط مقارنة بما تم إدخاله للجزائر من الحدود الغربية ،و هو الشيء الذي إعتبرته الجزائر خطرا حقيقيا لأمنها القومي و أنه عبارة عن سياسة ممنهجة القد منها الإضرار بالجزائر من خلال ضخ كميات هائلة من المخدرات و المهلوسات عبر الحدود بشكل مقصود من طرف جماعات منظمة تهدف إلى إغراق الجزائر بهذه المواد المضرة،أما عن إحصائيات تهريب المخدرات للسداسي الأول من سنة 2023 ،فتتمثل الكميات المحجوزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من قبل المصالح الأمنية كالتالي:

- 22.387.568 كلغ قنب هندي
- 13.872.81 غ من حشيش القنب
- 45.179.864 غ من الكوكايين
- 8.108.982 قرص مهلوس
- 5194 نبتة قنب هندي

مما نلاحظه هو إرتفاع بنسبة محجوزات القنب الهندي مقارنة بالسنة الفارطة ب 1870.1% و هي نسبة مهولة جدا،كما تمت معالجة 67.967 قضية تخص قضايا تهريب المخدرات بانواعها تورط فيها 78.604 شخص من بينهم 156 أجنبي ،وهو ما يمثل زيادة ب 41.72% في عدد الموقوفين مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2022 و هي نسب جد مرتفعة¹.

وهو الأمر الذي تفتنت له السلطات الجزائرية حيث رح وزير العدل حول القضية قائلا : "الجزائر تتعرض لخطر ممنهج في مجال تهريب المخدرات ،و لدينا معطيات و إحصائيات تؤكد أن الجزائر تتعرض لمحاولة إغراق بأطنان من المخدرات ،وهذا الوضع يستوجب تكييف وسائل المكافحة".

¹ إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها ،تم التفحص يوم 27.05.2024 من الموقع :

<< https://onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/?p=donnees >>

و ما ينتج عن هذه الظاهرة من جرائم أخرى نتيجة للإدمان من سرقة ، قتل ، خطف ، و هو ما يعتبر تهديدا للأمن المجتمعي الجزائري. كما صارت عائدات تجارة المخدرات مصدر تمويل أساسي للجماعات الإرهابية بعد التضيق عليها من طرف الأجهزة الأمنية و شح مصادر التمويل الأخرى ، خاصة الماعات الإرهابية الناشطة في منطقة الصحراء و تنتقل بين دول مالي ليبيا الجزائر.

ب. تجارة وتهريب الأسلحة

أصبحت منطقة الساحل منطقة محورية بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود ، ، كما حولت الصراعات السياسية في دول المنطقة و الصراع حول السلطة، و ضعف الدول المنطقة إلى مركز رئيسي لتجارة الأسلحة ، كما أسهم تصاعد وتيرة النزاع في شمال مالي من حجم تجارة الأسلحة و تدفقها نحو الإقليم نتيجة للصراع في ليبيا ، كذلك كما صرح فرونسوا باتويلو رئيس أبحاث مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة أن جزء من عمليات تهريب الأسلحة المتداولة في منطقة الساحل تأتي من الصراع في كل من سيراليون و ليبيريا و كذلك من ليبيا ، فقد أدت الحروب الأهلية و فشل الدول في المنطقة إلى زيادة نشاط ما يعرف بأمرء الحرب حيث تنتشر في المنطقة 80 مليون قطعة سلاح ، و هو ما أوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة ، حيث قال في هذا الصدد "ميري بيترسون" Merry Petterson " من دون شك نحن نعلم: أنه أينما وجدت الأسلحة تكون هناك نزاعات".¹

في عمل إستقصائي قامت به مؤسسة أبحاث تسليح الصراعات الإستقصائية حيث تعقبت حركة الأسلحة و الذخيرة و المتفجرات في مناطق الصراع في إفريقيا و كشفت فيها كيف تتدفق الأسلحة لمنطقة الساحل و ما حولها ، فمثلا وجدت ان 17 % من أسلحة جماعة بوكو حرام كانت قادمة من مخزونات في تشاد ، النيجر و نيجيريا ، كذلك شكل إسقاط الدولة في ليبيا سنة 2011 ، نهب كبير لمخازن الأسلحة اللبية و غنتشرت في دول الساحل في يد الجماعات الإرهابية و جماعات التهريب و تجارة الأسلحة التي تنشط في منطقة الساحل ، حيث توجد سوق سوداء لتجارة الأسلحة.²

¹ Mamadou Aliou Barry. *Guerre et Trafics d'armes en Afrique, Approche Géostratégique*. paris : L'Harmattan, 2006, p45.

² ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، 2012، ص.4.

في تقرير نشره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقول: "على الرغم من وجود أدلة على تهريب أسلحة نارية بعيدة المدى إلى منطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق الجو من فرنسا و تركيا عبر نيجيريا، يبدو أن الغالبية العظمى من الأسلحة التي يتم تهريبها إلى المنطقة يتم شراؤها من داخل إفريقيا"، ويتم تحويل معظم الأسلحة من الجيوش الوطنية، من خلال مخلفات المعارك أثناء الصراعات الداخلية، أو السرقة من مستودعات الأسلحة، أو الشراء من عناصر فاسدة في الجيش، وهي في معظمها أسلحة مهربة في شحنات صغيرة، وهو ما تسميه الأمم المتحدة بـ "الإتجار بالنمل"، على مسافات طويلة و عبر حدود متعددة¹.

كما أوضح تقرير معهد الدراسات الأمنية ISS، أن الأسلحة تتدفق بقوة إلى الجماعات المسلحة في كل من ليبيا و مالي من خلال تهريبه عبر محور الحدود الجزائرية النيجيرية المالية و تصل حتى السودان، وتتمر عبر مناطق في تشاد و بوركينا فاسو، ويعد هذا المسار من أخطر المسارات التي تستخدمها شبكات تهريب السلاح.

ومن خلال ما تقدم فإن هناك عجز شبه كلي للمقاربات الأمنية التي تبنتها لحد الآن الدول الإفريقية و من بينها دول الساحل والجزائر بخاصة في مواجهتها لتحديات الجريمة المنظمة العبر وطنية وعمليات تهريب الأسلحة. و هو الأمر الذي يوجب على هذه الدول تطوير مقاربات أمنية شاملة في إطار نظام أمن إقليمي².

ج. الهجرة غير الشرعية و أمن الحدود

إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تشكل تهديدا أمنيا لمعظم دول العالم و من بينها الجزائر حيث تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أهم الانشغالات الأمنية للجزائر على اعتبار أنها تعاني و منذ سنوات من توافد الآلاف من الأفارقة الراغبين في الالتحاق بالضفة الشمالية للمتوسط مستغلين الجزائر لمنطقة عبور "transit" نحو أوروبا، و هو ما اثر على الأمن الوطني و جعل حدودها الجنوبية مختربة

¹ أبصير محمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبلات، جامعة الجزائر، 2010، ص 110.

² Mamadou Aliou Barry, op.cit, p46.

ومكشوفة أمام هذه الظاهرة و التي لا يمكن التعامل معها بنفس شكل و نمط الظواهر المخترقة للحدود ذات الطبيعة التقليدية ، وهو ما يستوجب البحث في تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية لشكل جديد من أشكال التهديدات الأمنية و أثرها على إستراتيجية الدول لتأمين حدودها¹.

-أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية:

إن العلاقات التاريخية التي تربط دول شمال إفريقيا بالدول الأوروبية هي علاقات ناتجة عن الفترة الإستعمارية والتي ظلت دافعا مهما للهجرة نحو البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا التي تعتبر من أهم البلدان الإستعمارية في أوروبا ومن هنا يمكن إرجاع أسباب الهجرة إلى عوامل تاريخية تعود لفترة الوجود الإستعماري الفرنسي في الجزائر و في إفريقيا ، فقد شهدت هذه الفترة موجات هجرة كبيرة من المستعمرات نحو فرنسا سواء كانت هجرة إختيارية أو قسرية لغرض العمل أو للقتال إلى جانب القوات الفرنسية في الحربين العالميتين الأولى و الثانية ، أو تم إستخدامهم لإعادة إعمار أوروبا بعد الحربين حيث كانوا يعملون في الموانئ و المناجم فيما بعد أصبحت الهجرة مقننة و تخضع لشروط تعجيزية ، هذا ما جعلها تتحول إلى الجانب غير الشرعي و محاولة الوصول إلى أوروبا بطرق غير قانونية².

بالإضافة لهذه الأسباب التاريخية التي ساهمت في إستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية هناك اسباب جغرافية إذ أن الموقع الجغرافي للجزائر و القريب من القارة الأوروبية جعل منه محفزا أساسيا في هجرة الجزائريين إلى أوروبا وهو ما رفع من نسبة المهاجرين غير الشرعيين خاصة المهاجرون الأفارقة و الذين يدخلون الأراضي الجزائرية لغرض العبور و الوصول إلى الدول الأوروبية لتحقيق اهدافهم و طموحاتهم .

كما أن هناك أسباب إقتصادية تسببت في ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث يعتبر هذا العامل من اهم الدوافع التي تؤدي للهجرة خاصة ما إرتبط بقضايا البطالة المرتفعة و نسبة الفقر إلى غير ذلك .

¹ N.Khaled, *profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en algérie*, rapport intermediaier de recherche ,CISP-Algérie.

² عبد الحميد زوزو ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939 . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007، ص12.

-أنماط الهجرة غير الشرعية و منافذ العبور:

الهجرة غير الشرعية في الجزائر تنقسم إلى نوعين الأول هو الهجرة السرية من الخارج إلى الداخل و الثاني هو الهجرة السرية من الخارج إلى الداخل كما أن لها طرق و منافذ عبور يسلكها المهاجرون للوصول إلى الدولة المستقبلة .

1. هجرة سرية من الداخل إلى الخارج :إن الجزائر و غيرها من الدول شهدت موجة جديدة من الهجرة نحو الخارج هروبا من الأوضاع الأمنية و الإجتماعية المزرية الجزائر ، و لذلك سمي هذا النمط بالهجرة السرية من الداخل إلى الخارج أي أنها تخص أفراد و مواطني الدولة الجزائرية الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية نحو الخارج أو البلدان الأخرى¹ .

ب. هجرة سرية من الخارج إلى الداخل : حيث أصبحت الجزائر نقطة عبور و مقصد لأفواج من المهاجرين من جنسيات مختلفة خاصة الإفريقية منها أين يتخذون الجزائر بوابة عبور نحو الضفة الجنوبية لأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط .

أما عن منافذ عبور المهاجرين غير الشرعيين فتتمثل في :

1. الحدود البرية : إن اهم حافز للهجرة غير الشرعية في الجزائر هو شساعة حدودها البرية الممتدة على طول 7.011 كلم ، ووقوعها بين 7 دول إفريقية بمساحة تقدر ب: 2.381.741 كلم² ، تمثل عاملا رئيسيا في عبور المهاجرين غير الشرعيين بها مع العلم أن حدودها مع النيجر تمثل 1300 كلم ، و مع مالي 1280 كلم ، مع ليبيا 1250 كلم ، بالإضافة إلى شريط بحري بطول 1200 كلم و هذا ما يساهم في صعوبة غن لم نقل إستحالة مراقبة الحدود ، و يشجع المهاجرين غير الشرعيين على المجازفة بالعبور.

2. الحدود البحرية :بالنظر إلى طول الشريط الحدودي البحري الجزائري و المقدّر ب 1200 كلم فإن كل رحلات الهجرة غير الشرعية نحة الضفة الشمالية تتخذ من البحر منفذا لها سواء نحو إسبانيا أو إيطاليا باعتبارهما أقرب المناطق جغرافيا .و تتم عملية الهجرة من خلال التسلل للبواخر الراسية داخل الموانئ أو

¹ الأخضر عمر الدهيمي ، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر" ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، 2010، ص 08.

من خلال قوارب صغيرة تنقل اعداد كبيرة من لمهاجرين و تنتهي اغلبها بشكل مأساوي من خلال غرق هذه القوارب في أعالي البحار¹.

و تعد الجزائر الوجهة الرئيسة و المعبر الأساسي للمهاجرين غير الشرعيين للمرور نحو أوروبا، و البداية تكون تحديدا عبر ولاية "جانت"، و التي يمر عبرها كل المهاجرين السريين القادمين من النيجر و مالي و بوركينا فاسو، و حتى من "الطوغو" و غانا، ومنها يختارون وجهتهم إما من خلال التوجه نحو ليبيا و منها نحو أوروبا الشرقية، أو يتجهون شمالا نحو السواحل الجزائرية إما "عنابة" للتوجه نحو (سردينا الإيطالية) أو "وهران" للتوجه نحو (إسبانيا)، و ذلك عبر البحر باستعمال الزوارق السريعة، و توجد شبكات متخصصة في نقل هؤلاء المهاجرين مقابل مبالغ مالية كبيرة نحو الضفة الأخرى من المتوسط².

و الخريطة التالية توضح المسارات التي يتخذها المهاجرون غير الشرعيين عبر الجزائر إنطلاقا من دول إفريقيا جنوب الصحراء و إلى الدول الأوروبية إنطلاقا من الجزائر، كونها منطقة عبور للمهاجرين نحو أوروبا و ليست هدف للإستقرار لهؤلاء المهاجرين.

¹ الأخضر عمر الدهيمي، "ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 11.

² Mehdi Lahlou, *Le Maghreb : lieux de transits*, disponible sur le site :

« <http://www.lapenseedemidi.org/revues/revue10/articles/lahlou.pdf.p36> » (2018/09/15)

شكل رقم 06: خريطة توضح أهم مسارات الهجرة غير الشرعية



المصدر: <<<https://africacenter.org/fr/spotlight/flux-migrants-africains-redefinissent-/problemes-securite-afrique>>>

و بالتالي يمكن القول ان الموقع الإستراتيجي للجزائر و توسطها لدول المغرب العربي و شساعة حدودها مع دول الساحل و الصحراء الإفريقية مكّنها من إحتلال مركز هام من حيث عدد المهاجرين غير الشرعيين ، حيث تعتبر من بين أهم الدول المتخذة للعبور نحو أوروبا .

و لقد تم تقدير عدد المهاجرين غير الشرعيين بين (400 ألف و 500 ألف سنويا)، لكن بعد تشديد الرقابة على السواحل في ضفتي المتوسط تحولت الدول المغاربية من مناطق عبور إلى مناطق

استقرار من طرف هؤلاء المهاجرين ، حيث تفيد الإحصائيات أن ما يقارب 65 ألف إلى 120 ألف مهاجر غير سري يقيمون بصفة غير شرعية في دول المغرب العربي والنسبة الأكبر منهم في ليبيا تليها الجزائر.¹

بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين الذين نجد مشكل آخر من نفس النمط و هو "اللاجئين" من دول الساحل الإفريقي و إفريقيا ما وراء الصحراء و الفارين من الحروب و النزاعات هناك، بالإضافة إلى الجوع و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المزرية التي يعيشونها هناك ، فيلجئون نحو دول شمال إفريقيا و بخاصة الجزائر ، ففي الحرب الأخيرة في شمال مالي لجأ الآلاف من المالىين نحو الجزائر مجتازين الحدود، و هو ما يزيد من الأعباء على الجزائر للتكفل بهم. كذلك تعاني الجزائر من مشكل آخر و هم (الطوارق) الذين ينتشرون على عدة دول مجاورة للجنوب الجزائري ، حيث يتمتعون بحرية شبه مطلقة في التحرك عبر الحدود بين الجزائر /مالي/ النيجر، و صعوبة التفريق بين الطوارق الجزائريين عن غيرهم، و حسب إحصائيات رسمية فيوجد في الجزائر حوالي 20 ألف مالي و نيجيري.²

رابعا: ظاهرة التهريب وأثرها على الإقتصاد الوطني الجزائري

تعتبر ظاهرة التهريب نوع من أنواع الخلل الوظيفي الذي يصيب النسق الإقتصادي لأي دولة كما يعد ظاهرة إجرامية عالمية تواجهها معظم دول العالم المتقدمة منها و المتخلفة ،ولو بدرجات متفاوتة من الخطورة،فهو يشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية و الاقتصادية لدى جميع الدول ، حيث تعتبر من أكثر الجرائم الاقتصادية تهديدا للأمن الوطني حيث يجعل السلطات الأمنية المكلفة بحراسة الحدود أمام تحدي حقيقي لضبط الحدود خاصة مع شساعة الشريط الحدودي ،فهو يخلف تبعات اجتماعية،ثقافية، صحية و خاصة الأمنية منها خصوصا في ظل ارتباطها بالأشكال الأخرى للجريمة ، فلم

¹ ابصير محمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبلات ، جامعة الجزائر، 2010، ص 86.

² N.Khaled, *profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en algérie*, rapport intermediaier de recherche ,CISP-algérie,p 04.sur le site :

« <http://www.ciddef-dz.com/pdf/revues/revue-14/profil-migrants-subsahariens.pdf>.» (15.9.2018)

تعد مخاطر التهريب تقتصر على تحدي حق الدولة في اقتضاء الحقوق الجمركية فقط، بل تجاوزتها إلى تهديد القيم الاجتماعية عندما تمس كيان الدولة، في الحالات التي يتضمن فيها التهريب سلعا محظورة.¹

فالمهربون يلجؤون عادة إلى تهريب المواد الحيوية تتميز بالإستهلاك الواسع على المستوى المحلي و عادة ما تكون مواد مدعمة من طرف الدولة، وهذا النشاط يشكل ضررا بالغاً على الدولة حيث يؤدي إلى إضعاف العملة، و خلق إقتصاد موازي و كتلة نقدية غير مصرح بها خارجة عن سيطرة الدولة، كما يسمح لأصحابها بتبييض تلك الأموال في شكل إستثمارات.²

1. تعريف التهريب :

التهريب قانونا هو: "كل إستيراد للبضائع أو تصديرها خارج مكاتب الجمارك بصفة غير قانونية أو بطريقة الغش مثل تهريب المخدرات، النقود، الأسلحة النارية، المعادن، السيارات و العملة..."³، و التهريب يكون عبر الحدود الجمركية للدولة.

فسر رجال الإقتصاد التهريب على أنه جميع النشاطات التي لا تخضع لرقابة الدولة فهي تمارس بطريقة غير قانونية مثل تهريب المخدرات، النقود، الأسلحة النارية، المعادن الخ، كما جاء ذلك في الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب 1426 الموافق ل 28 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.

2. أسباب التهريب

تشهد ظاهرة التهريب تناميا خطيرا و مستمرا عبر الحدود الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة، و التي شهدت فيها المنطقة حالة من الانفلات الأمني نتيجة للأوضاع التي تعيشها دول المنطقة، و هو ما سهل على بارونات التهريب التكثيف من نشاطاتهم في ظل انشغال الأجهزة الأمنية في دول الجوار بالأوضاع

¹ صالح بوكروح، و اقع التهريب و طرق مكافحته على ضوء الأمر 06-05. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر، 2011، ص 11.

² زيكو مصطفى، ظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم القانونية و الإجتماعية. العدد الرابع، جامعة الجلفة، ديسمبر 2021، ص 03.

³ انظر: الأمر رقم 06-05 المؤرخ في 18 رجب عام 1426، الموافق ل 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب.

الداخلية و تهميش مسألة تأمين الحدود، حيث تعالج السلطات الأمنية أكثر من 10000 قضية تهريب كل سنة و هذا الرقم لا يعبر عن حجم التهريب الحقيقي عبر الحدود فهو لا يتعدى نسبة 30% من عمليات التهريب التي تتم يوميا عبر الحدود هذا رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة والأجهزة الأمنية لتفعيل دورها الرقابي في المناطق التي تشكل نقطة عبور على الحدود الشرقية، الغربية و الجنوبية، و تشير آخر الإحصاءات التي قدمتها مصالح الدرك الوطني إلى تنامي رهيب لظاهرة التهريب عبر الحدود، فمثلا أشار تقرير لمصالح الدرك الوطني مدينة مغنية الحدودية أحصت 3700 قضية تهريب تم معالجتها من قبل المصالح المعنية خلال الأربعة أشهر الأخيرة فقط، تمكنت فيها مصالح الأمن من ضبط 870 طن من المواد الغذائية، 40 ألف خرطوشة سجائر و 515 رأس غنم¹، و يمكن تلخيص أسباب التهريب في العناصر التالية:

-الطبيعة الجغرافية و شساعة الحدود الجزائرية مع دول الجوار

-العامل الإجتماعي و المتمثل في إنتشار البطالة و ضعف التنمية خاصة في المناطق الحدودية البعيدة عن التجمعات الحضرية .

-السياسة الإقتصادية المنتهجة من طرف الدولة و المتمثلة في الدعم الذي تتكفل به الدولة على مجموعة من المواد الأساسية ذات الغسهلاك الواسع ، و الموجهة خصيصا لدعم الطبقة الهشة ما خلق إختلال كبير في سعر هذه المواد مقارنة بدول الجوار ما جعلها مصر هام للكسب لجماعات التهريب من خلال الإستفادة من فارق السعر عند تهريبها لدول الجوار² .

-ضعف التغطية الأمنية على بعض مناطق الحدود ما جعلها بيئة خصبة لعمليات التهريب ، و في بعض الحالات نجد تواطئ من طرف منتسبي الأسلاك الأمنية المكلفة بتأمين الحدود و إن كانت بنسبة قليلة ، حيث تغض الطرف على عمليات التهريب مقابل الإستفادة من جزء من عائدات هذا النشاط.

¹ باهي نوال ، ظاهرة التهريب كأحد أبرز معيقات تنمية و تطوير المناطق الحدودية في الجزائر ، مجلة الإقتصاد والقانون ، العدد 03، جامعة

تبسة، ص14.

² نفس المرجع، ص15.

3. أنواع المواد المهربة :

تعد المواد الأساسية الغذائية و المواد المدعمة من طرف الدولة عموما هي المعنية و المستهدفة من طرف عصابات التهريب ، و تتميز هذه المواد بإنخفاض أسعارها في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة ، كما ان عمليات التهريب لا نقصد بها فقط التهريب من الجزائر نحو دول الجوار كذلك التهريب من دول الجوار نحو الجزائر.

أ. تهريب الوقود:

تعد مادة الوقود من أكثر المواد المستهدفة من قبل عصابات التهريب عبر الحدود حيث يعد مادة إستراتيجية كما أنها من المواد الأساسية المدعمة من طرف الدولة و متوفرة ، و سعرها متدني جدا مقارنة بالدول المجاورة ، فحسب التقديرات فإنه يتم تهريب ما نسبته 25 % من الإنتاج الوطني من الوقود " (و هو ما مقداره 1.5 مليار لتر سنويا ، نحو الدول المجاورة عن طريق التهريب(و هو ما يعادل خسارة للدولة بقيمة 1.3 مليار دولار سنويا) " ، و هو ما يعتبر خطرا على الأمن الإقتصادي للجزائر، الوضع الذي دفع بالحكومة الجزائرية للقيام بتعديل للأمر 05-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 و المرسوم 06/287 المؤرخ في 26 أوت 2006 والخاصين بمكافحة التهريب ، حيث تم إدراج تهريب الوقود في خانة "خطر على أمن الدولة و استقرار اقتصادها".¹

وهو ما دفع بمصالح حرس الحدود والدرك الوطني إلى إعلان حالة الطوارئ في المناطق الدودية للحد من الظاهرة، التي أصبحت تشكل أزمة حادة في التزود بالوقود في الولايات الحدودية الجزائرية، الأمر الذي يهدد الاستقرار الإجتماعي.

ب. تهريب السجائر والمخدرات

سجلت مصالح الامن أرقام مهولة في كميات السجائر المهربة عبر الحدود الجنوبية للجزائر خاصة منها الماركات العالمية، و المستوردة عبر موريتانيا إلى إغراق الأسواق الجزائرية ، كما يتم توجيه تلك

¹ سميرة بلعمري، الجزائر تخسر 100 مليار سنويا بسبب تهريب الوقود. جريدة الشروق اليومية، 2019/07/22.

المستوردة عبر البينين و التوغو ،عبر النيجر وبوركينا فاسو ،إلى ليبيا و الجزائر ،أشارت تقارير الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات و الجريمة UNODC إلى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل حوالي 60% من سوق التبغ الليبية ،و 18 % من السوق الجزائرية (228 مليون دولار)¹

و حسب تقدير مصالح الدرك الوطني فإن التطور السريع للجريمة المنظمة ،قد غير من طابعها التقليدي المحدود إقليميا إلى المتطور و المنظم و العابر للحدود ، ورغم التضيق المفروض عليهم من طرف حراس الحدود لكنهم يجدون في كل مرة منافذ جديدة يسلكونها ، كما أن ما يجعلها من أكثر القضايا خطرا على الأمن الوطني هو أن عمليات التهريب من الجزائر نحو دول الجوار تخص المواد المدعمة الدقيق، السكر، الزيت، الحليب، الوقود... الخ ، في المقابل نجد أن المواد المهربة من دول الجوار نحو الجزائر، المخدرات، الكحول، السجائر، السلاح ... إلخ².

4. آثار التهريب على الأمن الوطني الجزائري .

يؤثر التهريب بشكل رئيسي على الإقتصاد الوطني ، و بالتالي فهو ينعكس على الأمن الوطني كونه يمس قضايا رئيسية تتعلق الحياة اليومية للمواطن و أي إختلال فيها يهدد الأمن و الإستقرار للدولة فهو يؤثر أساسا على مدى توفر المواد الأساسية كالزيت، السكر ، الحليب، الوقود ... في الولايات الحدودية خاصة حيث تخلق عملية التهريب ندرة في هذه المواد في المناطق الحدودية و ترفع من أسعارها .

كما تؤثر من الناحية المالية على الكتلة النقدية الغير مصرح بها و تخلق سوق موازية لا تخضع للقوانين و التنظيمات الجزائرية ما تخلق نوع من الإخلال بنظام السوق ، حيث تؤثر على الضرائب كون هذه الأنشطة غير مصرح بها ولا يدفع ممارسوها الضرائب.

¹ ولفرام لآخر،، الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، 2012، ص 6.

² بوطالب براهيمي، مقارنة إقتصادية للتهريب في الجزائر. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر، 2011، ص 156.

بالإضافة إلى ذلك تؤثر عمليات التهريب في نقل كتلة نقدية كبيرة من العملة الصعبة نحو الخارج في حالة التهريب المعاكس من الخارج نحو الداخل ، كما يحرم الدولة من العملة الصعبة الداخلة للجزائر و التي تمثل عوائد عمليات التهريب من الداخل نحو الخارج، و هو ما يخلق نوع من التضخم .

يؤثر التهريب على المنافسة المشروعة و تحدث خلل في نظام العرض و الطلب في تحديد الأسعار حسب قواعد السوق، فعادة ما تباع البضائع المهربة بأسعار جد منخفضة مقارنة بتلك الموجودة في السوق و هذا ما يشكل منافسة غير مشروعة .

المبحث الرابع : تأثير الأنماط الجديدة للتهديد في توسيع المفهوم التقليدي للأمن - الانتقال من الدفاع إلى التأمين

يعد الأمن حاجة أساسية للبشر و للدول ، لكن مفهوم الأمن يتفاوت من مجتمع لآخر و من دولة لأخرى ، بل و في بعض الأحيان يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى ، فقد شهدت منظومة المفاهيم التي سادت لفترة طويلة في مسار العلاقات الدولية تطورات و تغيرات كبيرة في إطار محاولات صياغة و وضع أسس مفاهيمية و نظرية تستوعب التوسع و التغير الكبير لأنماط التهديدات التي تواجه الأمن الوطني في مفهومه الكلاسيكي المتعلق بالفكرة النمطية عند التيارات الواقعية و التي تعترف فقط بالتهديد العسكري لأمن الدول من قبل فواعل متناظرة تتمثل في دول أو تحالف لمجموعة دول و تسعى لإختراق حدود دولة أخرى و النيل من سيادتها و تراها، لكن التغير الذي تحدثنا عنه لنمط و طبيعة التهديدات و توسع مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة ليشمل مضامين أخرى للأمن و مستويات أخرى للتحليل جعلها تشمل حيزا هاما في حقل العلاقات الدولية ، حيث إنتقلنا من الأمن التقليدي إلى الأمن الإنساني أو ما يسمى بالأمن الشامل .

المطلب الأول : الانتقادات التي وجهت إلى المنظور العسكري للأمن القومي - أولوية الدفاع

لقد وجهت عدة إنتقادات للنظر إلى الأمن القومي بالمنظور العسكري بمعنى المغالاة في الإنفاق على الدفاع و الشؤون العسكرية بقصد بناء مؤسسة عسكرية قوية تستطيع أن تحافظ على الدولة من اي عدوان خارجي و لعل أهم تلك الإنتقادات ما يلي :

1. التركيز على القوة العسكرية وحدها يشير إلى أن التهديدات التي تصيب الأمن الوطني لا تعدو أن تكون خارجية، و من ثمة تغفل التهديدات او المصادر الداخلية للتهديد ، و هذه المصادر لا تقل أهمية في درجة و شدة تهديدها للأمن الوطني عن التهديدات الخارجية.

2. أن المغالاة في الإنفاق العسكري يترتب عليه كذلك توجيه جزء كبير من الموارد القومية إلى قطاع احد فقط و إغفال بقية القطاعات ، خاصة القطاعات الخدمية كالـتعليم و الصحة و السكن ، و تثور هذه المعضلة بصفة خاصة في الدول النامية حيث يوجد فيها تنافس كبير على الموارد بين القطاع العسكري من ناحية و القطاعات المدنية من ناحية أخرى ، و تأخذ هذه المعضلة في الدول النامية الصيغة التالية :

السلاح او الطعام / الزبد Guns (versus) /or butter ، أما في الدول المتقدمة فتأخذ صيغة مختلفة هي :

السلاح من اجل الطعام / الزبد Guns for Butte حيث أن الإنفاق على السلاح و القطاع العسكري و الصناعة العسكرية يؤدي إلى تنشيط الإقتصاد الغربي و زيادة الموارد وتنمية صادرات السلاح و خلق فرص عمل بالسلاح و الحروب "Creating jobs"¹

3. كما ان المغالاة في الإنفاق العسكري من شأنه ان يؤدي إلى زيادة قوة هذا القطاع ، و من ثمة زيادة نفوذه في النظام السياسي على بقية القطاعات الأخرى مما يخلق الدول البوليسية او دولة الأمن حيث يسيطر على النظام السياسي المتخصصون في العنف

4. لا تؤدي التهديدات العسكرية فقط إلى طمس معالم و اركان الدولة ، و لكن من شأنها أيضا تهديد مصلحة الافراد و الجماعات داخل الدولة ، فبإمكان العمليات العسكرية تحطيم المنجزات المحققة خلال العديد من السنوات في شتى القطاعات و الميادين ، السياسية و الإقتصادية ، و الإجتماعية في ظرف قصير جدا ، و هناك العديد من الامثلة التي تبين خطورة هذه التهديدات : مثل تدمير قرطاجنة من طرف الرومان ، الإجتياح النازي لبولندا ، و الخراب الذي انجر عن الحربين العالميتين الاولى و الثانية ... الخ.

¹ Hocine Labdelaoui, La Gestion des Frontieres en Algérie. Rapport de Recherche CARIM ,n2, Robert Schuman center for Advenced Stadies ,Institut universitaire européen, 2008, p31.

و بالتالي هكذا ربط الواقعيون بين الأمن الوطني و القوة العسكرية ، إذ بالنسبة لهم يرتبط امن الدولة بمدى قدرتها على إسقاط قوتها العسكرية خارجيا ، فعن طريق الإحتفاظ بالقوة العسكرية بإمكان الدولة تعزيز أمنها الوطني ، هذا الواقع يؤدي في الاخير إلى المعضلة الأمنية فيما بين الدول ،¹ أين تفسر فيها كل دولة ما تقوم به على انه إجراءات دفاعية ، و أن ما تقوم به الدول الأخرى على انه إجراءات هجومية و هذا يؤدي فيما بعد إلى تشكل التحالفات فيما بين الدول ، و ذلك في سعي منها لاجداث نوع من التوازن في مستوى التهديدات العسكرية.

لقد أدت العديد من التطورات الحاصلة في البيئة الدولية ممثلة في طبيعة النظام الدولي ، و في عدد و شكل وحدات و فواعل هذا النظام ، و طبيعة علاقة هذه الوحدات فيما بينها ، و التطور التكنولوجي الهائل .. الخ ، إلى اعادة النظر في طبيعة الأمن الوطني و في دور القوة العسكرية في حمايته ، إذ حصل تحول في مفهوم القوة من القوة العسكرية البحتة إلى أشكال جديدة للقوة².

المطلب الثاني:الإتجاه نحوالمفهوم الموسع للأمن الوطني الجزائري

"دفاعنا الوطني بمفهومه الموسع ،تتطلب إدارته تبني إستراتيجية شاملة ،تعنى ببناء و تنسيق إستخدام كل القدرات العسكرية و غير العسكرية للأمة ،من أجل مصالح بلادنا الحيوية و الإستراتيجية " ، يعد هذا التعريف المقدم من طرف الوزير المنتدب للدفاع قائد أركان الجيش الوطني الشعبي السعيد شنقريحة ،في خطاب ألقاه أثناء تعيين قائد الناحية العسكرية الثانية في 2022 ،و التي تبرز التحول في المقاربة الأمنية للجيش الوطني الشعبي و المؤسسة العسكرية لتصبح أكثر شمولاً ،و عدم تركيزها على البعد العسكري و القوة العسكرية لوحدها في حماية الامن الوطني للبلاد ،كما صرح قائد الجيش في كلمته كذلك عن حاجة منظومة الدفاع الوطني لتبني إستراتيجية شاملة و إشراك النخب الوطنية في تحول لافت يكشف عن

¹ وليد عبد الحى ، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني. ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، الاردن ،2015، ص43.

² Barry Buzan and Lene hansen, **International Security:the cold war and nuclear deterrence**. Volume 1,SAGE Publication,united state of America,2007,p117.

رغبة المؤسسة العسكرية بالإنفتاح على النخب الأكاديمية و الباحثين في المواضيع الأمنية و الأنماط الجديدة للحروب و التهديدات.

و قال قائد أركان الجيش الوطني الشعبي " دفاعنا الوطني بمفهومه الموسع ،تتطلب إدارته تبني إستراتيجية شاملة ،تعنى ببناء و تنسيق إستخدام كل القدرات العسكرية و غير العسكرية للأمة ،من أجل حماية مصالح بلدنا الحيوية و الإستراتيجية"¹.

و أضاف قائلاً هذه المقاربة الشاملة يتطلب إعمالها إشراك النخب الوطنية ،القادرة على رصد جميع المضامين المسمومة ،الإعلامية و الثقافية و الفكرية ،التي تستهدف هويتنا الوطنية و إنسجامنا الإجتماعي و الشعبي ،و إقتراح التدابير المضادة التي يجب القيام بها لمواجهة مختلف الحملات المغرضة التي تتعرض لها بلادنا.

إن المفهوم التقليدي للأمن يقوم على كيفية توظيف الدولة لقوتها العسكرية لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي في مواجهة الدول الأخرى فالأمن كمفهوم مرتبط بالمصلحة الوطنية في نطاقها الدفاعي الضيق بالاعتماد على القوة العسكرية.

والجزائر مفهومها للأمن لا يزال قائم على التحسين المتزايد لقدراتها العسكرية تحسباً لأي عدوان من طرف أي دولة أخرى أي تحضيرات دفاعية في بيئة هجومية معادية ،وهو ما ينجر عنه معضلة الدفاع التي تبرز جلياً في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب المترجم في سباق التسلح على ارض الواقع إذ حسب تقرير SIPRI "للمعهد السويدي للسلام" واعتبرت الجزائر الدولة الإفريقية الأكثر تسليحاً.²

معضلة الدفاع هذه تطرح تناقض بين الأمن العسكري والأمن القومي ففي حالة معضلة الدفاع يصبح جوهر البعد العسكري يشكل مشكلة للأمن القومي بحكم أن كلفة الدفاع تعرض أهداف الأمن وأبعاده الأخرى للخطر ،كما تصبح مخاطر الدفاع تظهر أكثر ثقلاً من التهديدات التي أوجد الدفاع أصلاً لردعها ،ومنه العديد من مصالح الدولة لا يمكن حمايتها بالعامل العسكري.

¹ جانب من خطاب قائد أركان الجيش الوطني الشعبي ألقاه أثناء تنصيب قائد الناحية العسكرية الثانية في ديسمبر 2022 ،و الذي بث على التلفزة الوطنية.

² :معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مرجع سابق، ص 346

إذ أن هناك علاقة عكسية بين متغيرات الأمن، الإنفاق العسكري والتنمية، فكلما زاد الإنفاق العسكري أصبحت الدولة اقل أمنا وادني تنمية فمعضلة الدفاع تعرض الأمن.¹ بمعناه الواسع إلى الخطر، وعليه أن مفهوم الأمن الوطني الجزائري يجب أن يتوسع من مفهومه التقليدي الضيق بالخروج من إطار معضلة الدفاع إلى مفهومه الأوسع، وهذا لا يكون إلا عبر تنمية الأبعاد الأخرى للأمن لتأخذ موضعها لتحقيق هذا الأمن دون الاعتماد على البعد العسكري فقط لتجسيد هذه الغاية.

وعلى هذا الأساس يجب الانتقال من التركيز في مفهوم الأمن الوطني الجزائري من على البقاء الدولة واستقراري النظام وحفظ السيادة فقط إلى التركيز على بقاء الأفراد والشعوب في إطار الأمن الاجتماعي، وعلى هذا الأساس يجب توسيع مفهوم الأمن الجزائري بالتركيز على الأبعاد الأخرى له وتفاعلها لإيجاد مفهوم اشمل إلى جانب الحفاظ على تطوير المستمر للبعد العسكري .

¹: م، العربي. "التنمية ... المفهوم والأبعاد"، مجلة الجندي، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 463، نوفمبر 2011، ص 18.

خلاصة الفصل الثالث :

تمتع الجزائر بموقع جيوسراتيجي هام و متميز لكنه يتميز بالشساعة و الإنكشاف في حدوده مع دول الجوار حيث تعتبر الجزائر اكبر دول إفريقيا مساحة و بالتالي تتميز بشريط حدودي بالغ الطول يتضاريس مختلفة و صعبة ، ما يصعب من مهام السيطرة عليه كما تمتلك الجزائر إتفاقيات لترسيم الحدود مع كافة دول الجوار ما عدى مشاكل حدودية مع دولة المغرب،

تمتلك الجزائر عقيدة عسكرية متوارثة عن جيش لتحرير الوطني و تجد اصولها في قيم الثورة التحريرية المجيدة حيث تؤطرها سبعة مبادئ راسخة تحفظ في مجملها مبادئ حسن الجوار ، و الحل السلمي للامتات و عدم التدخل في شؤون الغير ، و عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار ، وإثبات مبدا حق الشعوب في تقرير مصيرها ، كما تمتلك سياسة دفاعية غير هجومية تدافع بها عن حدودها و تصون امنها و سلامة وحدتها الترابية من أي هجوم خارجي و اطماع ترابية .

شهدت فترة التسعينيات بداية تحول كبيرة و توسع في انماط و اشكال التهديدات للامن الوطني الجزائري فلم تعد تقتصر على الانماط التقليدية التي تركز على حماية التراب الوطني من الإعتداء بل توسعت لتشمل قضايا جديدة إنتشرت بشكل كبير كالإرهاب ، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير الشرعية ، تجارة المخدرات و الاسلحة ، يضاف إليها ظهور شكل جديد من التهديد تمثل في فشل الدول و الهشاشة النسقية مثل ما حدث في مالي وليبيا وغيرها من دول الساحل وعجزها عن بسط سيادتها على ترابها ما جعلها بؤرة لتوطين مختلف التهديدات الامنية العابرة للحدود والتي أثرت على دول الجوار و منها الجزائر.

أمام هذه التحديات و الشواغل الأمنية الجزائرية أوجب أن تتعدى الجانب العسكري ، لتنتهج مسار بناء مفهوم أمني جزائري شامل متضمن لأبعاده السبع على المستويات المحلي والإقليمي وبالتالي تنتقل من التصور الأمني المبني على الدفاع إلى منضور أمني أشمل و أوسع يتناول كل القضايا التي لها علاقة بأمن الدولة و الأفراد على حد سواء، بوتيرة متوازنة لا تغلب فيها بعد على بعد آخر .

الفصل الرابع

المقاربة الأمنية الشاملة ، التكيف مع التهديدات الجديدة لأمن الحدود الجزائري

من خلال ما سبق تقديمه يتبين لنا حجم الرهانات والتحديات الأمنية التي تواجه الجزائر، سواء في الداخل أم في محيطها الخارجي من دول الجوار، وهو ما يحتم على الجزائر البحث عن سبل وآليات إقليمية ودولية لأجل التصدي لهذه التهديدات الجديدة، وإتخاذ أنجع الآليات للتكيف مع هذا التطور الرهيب في أشكال التهديدات الأمنية العابرة للحدود، حيث أصبحت الدولة عاجزة لوحدها في صد تأثير هذه التهديدات لكونها ذات طابع إقليمي ودولي متخطي للحدود مما تستلزم التنسيق بين الدول محل التهديد للتعاون فيما بينها للوصول إلى مقاربة أمنية شاملة.

ولقد سعت الجزائر جاهدة لأجل الوصول إلى مقاربة أمنية إقليمية شاملة، قائمة على التنسيق المشترك و التعاون الأمني العسكري، الإستخباراتي، حتى الاقتصادي والتنموي لأجل الوصول إلى حل هذه المشاكل، مع الحرص على عدم تدخل الدول الخارجية في المنطقة، فلقد راهنت الجزائر على قدرة دول المنطقة لوحدها على حل مشاكلها، وذلك لما يعنيه التدخل بالنسبة لسيادة هذه الدول.

و بالتالي فسنتناول بالتحليل والنقد في هذا الفصل النقاط التالية :

- الآليات والتدابير السياسية والقانونية لتعزيز الأمن الوطني وضبط الحدود
- الآليات والتدابير العسكرية في ضبط وتأمين الحدود
- الآليات والتدابير السوسيو، إقتصادية - المقاربة التنموية لمناطق الحدود

المبحث الأول : الآليات السياسية والقانونية لتعزيز الأمن الوطني

في إطار سعي الجزائر لتحقيق أمنها الوطني وصيانة وحدة وسلامة أراضيها قامت الجزائر بصياغة إستراتيجية وطنية متعددة الأبعاد تتبنى نظرة أو مقاربة موسعة و شاملة تزاوج بين الأبعاد التقليدية و الحديثة للأمن وتتماشي مع التطور الحاصل في طبيعة و نمط التهديدات سواء الداخلية منها أو الخارجية ، الإقليمية أو الدولية ، و تتمتع هذه الإستراتيجية بمرونة كافية تمكنها من التكيف مع تطورات الأحداث الأمنية ، كما تمتلك متغيرين رئيسيين تدور حولهما مختلف الإستراتيجيات و التدابير الأمنية ، وهما الجانب العسكري والجانب الأمني بمفهومه الموسع المتضمن الأبعاد السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية والقيمية .

ولعل الجانب الدبلوماسي والسياسي قد أخذ حيزا كبيرا من عملية مكافحة مختلف التهديدات الأمنية ، من خلال عمل الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإقليمي و الدولي ، و مختلف مؤسسات الدولة المدنية التي تنخرط في مسار صيانة أمن وإستقرار الدولة ، وتتضمن الجوانب السياسية والقانونية ، ومختلف التدابير المتضمنة فيها و الرامية لتعزيز أمن الدولة والتي ستنطرق إليها بالتفصيل فيما يلي.

المطلب الأول : تدعيم العمل الدبلوماسي لمقاربة وقائية

سعت الجزائر جاهدة من خلال قنواتها الدبلوماسية أن تحافظ على الأمن و الإستقرار الإقليمي والجهوي ، ما ينعكس على أمنها بالإيجاب ، حيث نلمس هذا التوجه من خلال المبادئ الخاصة بسياستها الخارجية و التي تحكم تعاملاتها مع هذه الدول ، حيث لم تهمل الجزائر الجانب السياسي و الدبلوماسي الذي أعطته أهمية كبرى في التعامل مع مثل هذه القضايا من خلال سعيها إلى محاولة حل نزاعاتها الحدودية عن طريق التفاوض وإلى التعاون مع دول الجوار لمواجهة التهديدات المشتركة ، في مقابل تهديدات تأتي من وراء الحدود.

وبالتالي فقد عرف النشاط الدبلوماسي والسياسي الجزائري مؤخرا حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية التي عرفت دول الجوار ، ما دفعها لمحاولة التكيف معها و إيجاد آليات جديدة للتعاطي مع تبعاتها ، و لطالما حظيت الدبلوماسية الجزائرية بالتقدير و الإحترام في المحافل الدولية كما تعرف بالمصداقية ، بالرغم

من الانتقادات التي تتعرض لها من حين لآخر بسبب إلزامها دبلوماسية ضبط النفس و عدم الرد في بعض القضايا ، ولكن لطالما تميزت الجزائر بدبلوماسية الأفعال و ليس الأقوال ¹.

كما شهدت الدبلوماسية حركية كبيرة باتجاه محيطها الإقليمي مع كل من تونس ،ليبيا ،مالي ،موريتانيا، النيجر، إستنادا إلى العمق الإستراتيجي الذي تتمتع به و الذي يعطيها القدرة على التحرك و التأثير في محيطها الجيوسياسي، وذلك بالنظر إلى البعد الجغرافي، الحضاري، التاريخي الذي تتمتع به كدولة محورية في المنطقة ،مايؤهلها للعب أدوارا مركزية في القضايا الأمنية خاصة في منطقة الساحل و الصحراء ².

ولطالما رافعت الدبلوماسية الجزائرية على ضرورة حل الدول الإفريقية لمشاكلها بنفسها و رفضت التدخل الأجنبي في دول القارة و في مشاكل دولها ،كما ركزت ثانيا و في كل المناسبات على ضرورة أن يكون الحل السلمي هو الطريق لفك الأزمات التي تعاني منها المنطقة ،بالإضافة إلى أن لا خيار أحسن من الحوار الداخلي بين الأطراف المتنازعين و تجنب الإحتكام للقوة العسكرية ،وهو ما دعت له دائما سواء في الأزمة الليبية أو المالية أو غيرها من أزمات القارة الإفريقية .

ومما سبق فإن مبادئ الجزائر بقيت ثابتة و راسخة في تعاملاتها الخارجية وهذا نابع من المبادئ الأساسية التي تستند عليها الدبلوماسية الجزائرية ،و النابعة من دستور الدولة و من الموروث القيمي و التاريخي للشعب و للامة الجزائرية و يمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي :

أولا.مبدأ حسن الجوار:

والذي يعني إنهاء النزاعات الإقليمية و إقامة تعاون جهوي عبر الحدود تم الإعلان عنه من طرف الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في خطابه للامة في 20 ديسمبر 1980 ³.

وحسن الجوار يعني عدم الإعتداء و تفادي التدخل في الشؤون الداخلية من جهة و من جهة أخرى إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب و التكامل في المصالح بما يخدم كل البلدان المعنية ،و التنسيق المستمر بالنسبة

¹ بوسعدية رؤوف ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 2016، 9، ص 159.

² نفس المرجع، ص 160.

³ إبراهيم سعادة، الجزائر و الأمن الإقليمي، مذكرة ممتمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002، ص 09.

للقضايا ذات الإهتمام المشترك، بالإضافة إلى تنمية السلم بين دول الجوار عن طريق فتح قنوات الحوار و التشاور.

ثانيا. مبدأ التعاون الإقليمي والدولي :

منحت الجزائر إهتماما كبيرا لمبدأ التعاون مع كل الدول سواء المجاورة أو البعيدة، و ركزت على خلف مصالح مشتركة مع باقي الدول، و سعت لتوقيع إتفاقيات شراكة و تعاون مع كل الدول نفس الشيء مع دول الجوار فقد قامت الجزائر توقيع إتفاقيات الإخاء و التعاون و حسن الجوار مع كل الدول المجاورة، و قد وقعها الجزائر مع كل دول الجوار ما عدا المغرب¹.

ثالثا. مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

إستمدت الجزائر هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة و الذي يحث على اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات ضمن الفصل السادس من ميثاقها، و نلمس هذا الإتجاه السلمي في علاقات الجزائر مع دول الجوار من خلال دستورها حيث نصت المادة 89 على أنه: "تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و الجامعة العربية، عن الإلتجاء للحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها، و تبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية"²، و لقد ركزت الجزائر في تعاملها مع هذه المنازعات على الدبلوماسية، و على تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي، منتهجة في ذلك سياسة -حسن الجوار الإيجابي- مع الدول التي تتقاسم معها الحدود، و كان من أهم نتائج هذه السياسة التوقيع على العديد من إتفاقيات مع دول الجوار و من بينها إتفاقيات ترسيم الحدود³،

رابعا. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

وينقسم عدم التدخل إلى نوعين، النوع الاول بمعناه الواسع، وهو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم الإختصاصات الداخلية للدول من طرف الدول الأخرى أو الهيئات الاممية، وعدم التدخل في معناه

¹ سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي. مذكرة متعمة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات إستراتيجية و مستقبلات، الجزائر، 2010، ص30.

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1963.

³ سليم العايب، مرجع سابق ص33.

الضيق و الذي يعني عدم التدخل المادي باستعمال القوة العسكرية، ويتضمن هذا المبدأ الراسخ في السياسة الخارجية الجزائرية، الإحترام المتبادل للدول المجاورة، و عدم التدخل فيما يجري فيها، مما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، و تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر إحتراما لهذا المبدأ والداعية لتطبيقه، و هو ما يفسر موقفها الحيادي في الأحداث الأخيرة التي حصلت في تونس، والتدخل الغربي في ليبيا، والإنقلاب الذي حدث في مالي والتدخل الفرنسي في هذا البلد، و دعت الجزائر إلى إتباع القنوات الأممية لحل لهذه المشاكل، إما في إطار المنظمات الأممية أو الإقليمية¹، و تكرر المادة 90 من الدستور الجزائري هذا التوجه حيث نصت على أنه: "وفاء لمبادئ عدم الإنحياز و أهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، و التعايش السلمي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"².

خامسا. مبدأ إحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار:

ترى الجزائر أن مسألة ضبط الحدود وترسيمها تشكل ضمانا لدعم مبادئ حسن الجوار وتكريسا للسلم و الأمن الإقليمي، و ترى أن المطالبة بتعديل الحدود الموروثة عن الإستعمار سيدخل القارة الإفريقية في حروب مدمرة، و لذلك وجب احترام الوحدة الترابية للدول الموروثة عن الإستعمار.

سادسا. مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

و تنص المادة 92 من الدستور الجزائري على أنه: "يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحريرها السياسي و الإقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير و الإستقلال، بعدا أساسيا للسيادة الوطنية"³.

و بالتالي فهذا المبدأ يعد من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، و التي تعتبر مستلهمة من لمبادئ الثورة التحريرية الكبرى، و هو دعم الشعوب المستعمرة عبر العالم لنيل إستقلالها، و تعد مسألة الصحراء الغربية من المنظور الجزائري من القضايا الجوهرية في مسار تصفية الإستعمار، و أن الإحتلال المغربي للأراضي الصحراوية لا يخدم مسار الإستقرار و التعاون بين دول المنطقة ويقع في خانة التهديد للأمن الإقليمي

¹ سليم العايب مرجع سابق، ص 34.

² دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1963.

³ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1963.

ككل ، و ، لذا وجب إعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، و هو الحل الوحيد الذي يخدم تدعيم علاقات التفاهم و حسن الجوار و التعاون بين دول المنطقة¹.

سابعاً، مبدأ الدفاع عن السلم والأمن الجهويين:

تولي الجزائر أهمية كبرى للأمن والاستقرار الإقليميين ، و ذلك في مواجهة الخطر الخارجي من جهة ، ودعت دائماً لضرورة الوقوف في وجه التدخل الخارجي كما دعت لتجنب تدمير الدول لنفسها ذاتياً من خلال الدخول في نزاعات بينية تؤدي إلى الضرر المشترك لدول الجوار ، و إضعاف لدول المنطقة في مواجهة التهديدات الخارجية ، و ضرورة حل المسائل البينية بصورة ودية وفي إطار العمل الثنائي، و ضمن الأطر الجهوية و المنظمات الإقليمية و القارية في إفريقيا.

المطلب الثاني : آليات التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز أمن الحدود

يعتبر المستوى الإقليمي من أهم مستويات الدراسة التي يمكن من خلالها تفسير السياسات الأمنية للدول ، بسبب الارتباط الوثيق لأمن أي دولة ببيئتها الأمنية الإقليمية ، فالإقليمية هي عملية يمكن من خلالها تكثيف التعاون السياسي الإقتصادي و الأمني بين دول تتقاسم فضاء جغرافي مشترك و تواجه نفس الأنماط من التهديد و لها مصالح متقاطعة ، و أمام تراجع مكانة الدولة في النظام الدولي في مقابل تعاظم في حجم و شكل التهديدات أصبح لزاماً على الدول التوجه نحو التكامل الإقليمي فيما بينها ، من خلال حشد الوسائل و الآليات الضرورية للعمل الجماعي لتحقيق فعالية أكثر في العمل².

لذلك سعت الجزائر منذ إستقلالها للتركيز على إحتواء التهديدات الإقليمية لأمنها ، و ذلك من خلال العمل على حل نزاعاتها الحدودية مع دول الجوار بالطرق الدبلوماسية و السلمية ، بالإضافة إلى مد جسور التعاون الجماعي و الثنائي من منطق قناعتها بأن أمنها الوطني مرتبط ارتباطاً وظيفياً بمحيطها الإقليمي سواء المغربي أو المتوسطي أو عمقها الإفريقي

¹ سليم العايب ، مرجع سابق، ص31.

² بن عنتر عبد النور، الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات ، صحيفة العربي الجديد ، تصفح يوم : 2018/01/26 من الموقع:

<<<http://www.alaraby.ok.uk/poinion/3f8319f8-0b13>>>

أولا: مبادرات التعان والتنسيق الأمني الجزائري المتوسطي

تعد التحديات الأمنية التي تعرفها ضفتي المتوسط متكاملة و غير قابلة للتجزئة سواء من حيث طبيعة التهديدات العابرة للحدود أو من حيث التأثير، وهو ما يستلزم بناء إستراتيجية مشتركة ذاك إدراك مشترك و توافق على نفس التصور للأمن بين الجزائر ودول الضفة الشمالية للمتوسط من من بين أهم المبادرات الامنية المتوسطية نجد :

1. مبادرة "5+5 دفاع" للأمن في المتوسط

تعود فكرة الحوار 5+5 إلى سنوات الثمانينات، و ضمت الدول العشر الواقعة غرب المتوسط، منها خمس دول مغربية هي: الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا وتونس وخمس دول من الضفة الشمالية هي: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، مالطا والبرتغال، غير أن الفكرة لم تتجسد سوى في أكتوبر 1990 من خلال الإجتماع الوزاري للشؤون الخارجية، للدول المعنية، و الذي أبرز الطابع الشامل للحوار 5+5، بمختلف أبعاده الإقتصادية و المالية و الإجتماعية و الثقافية¹.

إنطلقت هذه المبادرة بناء على التصور الذي وضعه المؤسسون الأوائل لمنتدى الحوار 5+5 من حيث أن: "مسألة الأمن في المتوسط يجب أن تكون في إطار الأمن الدولي الشامل، وهو مرتبط بشكل وثيق بأمن المنطقة ككل"، و لقد تم اعتماد إعلان الجزائر سنة 1991 لإعلان المبادرة، حيث شدد على ضرورة ترقية العلاقات بين الدول الأعضاء وتوفير الشروط الضرورية للحفاظ على والأمن و الإستقرار الإقليميين، غير أن نشاطات هذه المبادرة جمدت لغاية سنة 2001 أين قامت دولة البرتغال بإعادة تفعيلها، بعدها اقترحت وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة مشال أليوت ماري، خلال زيارة لها للجزائر يومي 16 و 17 جويلية 2004، إنشاء مبادرة (5+5 دفاع)، كما دعت كل دول الحوار العشر لعقد أول اجتماع لوزراء دفاع المجموعة بباريس في ديسمبر 2004².

¹ عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب، ط1، شركة دار الأمانة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص194.

² وزارة الدفاع الوطني، "مبادرة 5+5" فضاء للتشاور والتعاون الفعال، مجلة الجيش، العدد 594، جانفي 2013، ص19.

تهدف المبادرة إلى تركز و تعزيز التنسيق و التعاون ، الشراكة بين الدول الأعضاء في مجال الدفاع و الأمن و مواجهة الإرهاب ، الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها ، ، كما تساهم في تعزيز التنسيق العملياتي بين جيوش الدول المعنية ، من خلال تبادل الخبرات، و القيام بلقاءات و ندوات مشتركة، كذلك القيام ببعض التمارين العسكرية والمناورات المشتركة بين دول المجموعة ، من بينها تمرين "المد-08" في أكتوبر 2008، ألحقته بتمرين "CIRCAETE 10" في أكتوبر 2010، والذي جرى بالجزائر ، كما تم إستحداث نظام يعرف ب (V-RMTC 5+5 Net) في 2007 لمراقبة التهريب البحري لفائدة الدول الأعضاء في المبادرة ، كما تم تدشين كلية لتدريب الإطارات السامية للدفاع لدول المجموعة فيها¹.

كما توجت المبادرة بإنشاء المركز الأوربي المغربي للبحث و الدراسات لغرب المتوسط "في 2009 يقع مقره في وزارة الدفاع التونسية ، يضطلع بمهام البحث في مسائل الدفاع والأمن ،بالإضافة إلى التحليل الإستشراقي قصد تدعيم النشاط المشترك و ترقية مفهوم الأمن الإقليمي ، و ترأست الجزائر أول اجتماع لهذا المركز في 2011 تحت عنوان: "الهجرة غير الشرعية: تحد للأمن في الحوض الغربي للمتوسط"².

يعد آخر إجتماع لمجموعة 5+5 عقد في 27 نوفمبر 2021 عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد إنطلاقا من العاصمة الموريتانية نواكشوط و يعد الإجتماع الثالث عشر لرؤساء جيوش الدول الأعضاء ، حيث تمت فيه دراسة تقييمية للوضعية الأمنية للناحية الغربية للبحر الأبيض المتوسط من خلال تبادل التحاليل و التجارب المستقاة من التهديدات و التحديات التي تشهدها دول المبادرة، وقد شدد السيد محمد قايدى رئيس دائرة الإستعلام و التحضير الذي حضر الإجتماع نيابة عن السيد قائد الأركان على وجوب مضاعفة الجهود في روح تعاون أمني متعدد الأطراف ، يتسم بالواقعية و الصراحة بين مختلف دول المبادرة ، بهدف التصدي بصفة مسؤولة لمختلف التحديات التي تهدد الفضاء الجغرافي المغربي ، كما أشار إلى أن الجزائر ووفاء لمبادئ و

¹ Mario Rino Me "coopération dans les pays de la Méditerranée occidentale :L'initiative 5+5 de défense",5^{em} Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, organisé par le Ministère de défense Espagnol et le programme Méditerranée de la fondation(CIDOB),le 05-06 novembre,2007,p39.

² Mario Rino Me "coopération dans les pays de la Méditerranée occidentale :L'initiative 5+5 de défense",5^{em} Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, (CIDOB),le 05-06 novembre,2007

أسس سياستها الخارجية القائمة على مبدأ حسن الجوار، تبقى على أتم الإستعداد للمشاركة في المساعي الدولية والإقليمية لمحاربة تهديد الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود¹.

لقد إحتضنت الجزائر في 15 و 16 من نوفمبر 2021 الدورة التكوينية 12 لكلية 5+5 دفاع، بعنوان: "مسألة الأمن السيبراني ضمن الفضاء 5+5"، وقد شارك في الدورة ضباط و ألوية وخبراء أمنين من الدول الأعضاء في المبادرة، ولقد دار نشاط هذه الدورة التكوينية حول آليات مكافحة الجرائم السيبرانية في ضوء الإرتفاع الكبير لخطر هذا النوع من الهجمات على أمن الدول، كما تهدف لتعزيز تبادل المعارف و تقاسم الخبرات في المجال السيبراني بين جيوش الدول الأعضاء.

تتلخص أهداف المنتدى 5+5 دفاع في:

- تعزيز المراقبة البحرية من خلال تعزيز التعاون للحد من المخاطر العابرة للبحر
- تعزيز عمل التشاور و تبادل المعلومات بين مراكز المراقبة الجوية للبلدان المعنية
- مراقبة الحدود من خلال وضع أنظمة لمراقبة حركة المسافرين عبر الحدود، تشجيع تبادل المعلومات، تكوين سلطات الحدود و تزويدها بمعدات حديثة خاصة بنظام المراقبة².

أما فيما يخص التعاون في المتوسط في قضايا الهجرة فقد إعتبرت الجزائر أن السياسة المتبعة من طرف دول الإتحاد الأوربي فيما يخص ظاهرة الهجرة غير عادلة و تتميز بالإزدواجية، ففي الوقت الذي يدعو فيه الإتحاد إلى فتح الحدود أمام السلع والبضائع ويسعى لإلغاء الحواجز الجمركية على البضائع وإقامة منطقة تجارة حرة في المتوسط فإنها تزيد من قيودها أمام ظاهرة انتقال الأشخاص إليها من دول الضفة الجنوبية، وتسعى لتحميل دول جنوب المتوسط مسؤولية حمايتها من الهجرة غير الشرعية³، ما حول هذه الدول ومنها الجزائر موطن استقرار للمهاجرين غير الشرعيين بعد ما كانت دول عبور، و قد عبرت الجزائر صراحة عن موقفها هذا في العديد من الإجتماعات بين الطرفين، و طالبت من دول الإتحاد بالتعامل بأكثر

¹ دن، مبادرة 4+5 دفاع... الإجتماع الثالث عشر لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء. تصفح يوم 01.06.2024 من الموقع:

<< https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/2021/octobre/5plus527102021ar.php >>

² François coustillire, *le 5+5 face aux défis du réveil arabe*, l'harmattan, paris, 2012, p78.

³ إسماعيل ج، "الهجرة و التنمية: أوربا لم تعد بلاد الأحلام"، مجلة الجيش. العدد 518، سبتمبر 2006، ص 37.

براغماتية وواقعية بالإستناد إلى مقاربة هجرة/تنمية، تنطلق من معالجة المسببات الحقيقية للظاهرة في دول جنوب الصحراء (كالفقر، البطالة، ضعف التنمية...) للحد من هذه الظاهرة.

كما شاركت الجزائر في "القمة المتوسطية" حول الهجرة التي انعقدت في 05 ديسمبر 2003 في تونس، والتي دعت إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة مشاكل الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، كما صدر عن الإتحاد الأوروبي في جانفي 2005 ما يعرف "بالكتاب الأخضر حول الهجرة" الذي حمل أولويات الإتحاد فيما يتعلق بالهجرة وإدارتها خاصة مع دول المغرب العربي و تضمنت هذه الأولويات:

- تحسين قدرات دول المغرب العربي في مجال إدارة الهجرة و حماية اللاجئين بتقديم معونات مالية لهذه الدول و دعم مؤسساتها المعنية بالتعامل مع المهاجرين .
- تعزيز قدرات الدول المغاربية على حماية حدودها في مواجهة أمواج الهجرة .
- تشديد قوانين الهجرة واللجوء، وضمنان عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية¹.

ثانيا: مبادرات التعان والتنسيق الأمني الجزائري المغربي

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية و نشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي و إقليمي و دولي حول ضرورة محاربة الإرهاب، و لقد كانت الجزائر حاضرة و رائدة في الإتفاقيات و المعاهدات و المؤتمرات التي عقدت لمحاربة الظاهرة، و عملت الجزائر خاصة على المستوى الجهوي و الإقليمي على تعزيز آليات مشتركة لتأمين الإقليم المغربي الذي تنتهي إليه من الإرهاب و أشكال الجريمة المرتبطة به التي تهدد الأمن القومي الجزائري، لكن شاب هذه الجهود بعض العقبات كون هذه المبادرات كانت ثنائية أي بين الجزائر و تونس على حدى، ومع ليبيا بشكل منفرد كذلك مع موريتانيا نفس الشيء و هذا نتيجة لطبيعة العلاقة بين الدول المغاربية التي تتميز بالتشردم و عدم التوافق خاصة مع المغرب التي تطبعها توترات كبيرة إنتهت بقطع كل العلاقات الدبلوماسية و غلق المجال الجوي بصفة نهائية من طرف الجزائر في سنة 2023، و حتى منع المغاربة من دخول التراب الوطني سنة 2024 نتيجة للأعمال العدائية التي قام بها المغرب تجاه الجزائر، و لكن

¹ ماثيو أندري و آخرون، "دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: اطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء"، كوبنهاغن: الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، 2010، ص 51.

إذا رجعنا لسنوات سابقة فسنجد بعض المحاولات للخروج بعمل مغربي مشترك لتحقيق الأمن في المنطقة و ذلك تحت إطار إتحاد المغرب العربي نذكر منها :

بيان الجزائر حول الأمن : إنعقد إجتماع لوزراء خارجية إتحاد المغرب العربي بشكل إستثنائي بتاريخ 2012/07/09 و المنعقد طبقا للتوصية الصادرة عن الدورة 30 لوزراء الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي ،المنعقدة بالرباط في 2012/02/18 ،وبحث الإجتماع "إشكالية الأمن في المغرب العربي" ،وكانت مخرجات الإجتماع كالتالي :

- بحث الإجتماع واقع التهديدات و المخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغربية ،و أكد البيان أن الإرهاب ،الجريمة المنظمة ،المخدرات،تجارة الأسلحة ،تهريب البشر،بالإضافة إلى تبيض الأموال و عمليات التهريب و تمويل الإرهاب كلها تشكل مهددات للأمن المغربي.
- أكد البيان على ضرورة العمل المشترك بين الدول المغربية على مكافحة تلك المخاطر ،كما شدد على ضرورة تكثيف الجهود ،و في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي.
- شدد على أن مواجهة تلك المخاطر تستدعي الإعتماد على مقاربة متكاملة ،مدمجة و وقائية و منسقة بين دول الإتحاد ،و قائمة على البعد التنموي.
- كما بحث مسألة إنتشار السلاح في المنطقة المغربية ،و عدم خضوعه للرقابة ،داعيا إلى ضرورة تعزيز التعاون في مراقبة الحدود،كما أكد على أهمية ما جاء في "خطة العمل" المنبثقة عن "المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود" ، الذي عقد بطرابلس الليبية يومي 11.12 مارس 2012¹.
- كما كانت من مخرجات هذا الإجتماع ما سميت ب "خطة عمل طرابلس" و التي تهدف إلى تعزيز التعاون العملياتي بين ليبيا ودول الجوار في مجال تأمين الحدود،و تضمنت بتوصيات تنطوي على حلول مشتركة نذكر منها²:

¹ للمزيد انظر،البيان الختامي لمؤتمر طرابلس "حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي وأمن الحدود" من الموقع:

«http://arabic.news.cn/arabic/2012-03/12/c_131462763.htm» (12/11/2017).

² نفس المرجع

-الإهتمام بالتنمية المستدامة و الإستجابة للحاجيات التنموية الخاصة بالمناطق الحدودية بهدف رفع المستوى المعيشي لسكانها بما يسهم في تعزيز أمن الحدود بين هذه الدول.

-تطوير المنظومات التشريعية للدول المغاربية و تحديث قوانينها المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب ، و العمل على إرساء شراكة بين الدول الغاربية في هذا المجال ، و توحدي التشريعات بالخصوص.

-الرفع من كفاءة قوات الامن المكلفة بتأمين الحدود و توفير تربصات و تدريب متخصص لها ، بالإضافة إلى تطور التقنيات الإلكترونية لمراقبة الحدود بما يعزز مفهوم الحدود الآمنة لدى كل دول المنطقة .

-التنديد بكافة انواع تمويل و دعم الجماعات الإرهابية من أي طرف كان ، و تجريم دفع الفدية لهذه الجماعات و التخلي عن توفير ملاذ آمين لها في أي من أقاليم الدول الأعضاء .

أما عن مبادرات العمل الثنائي و التنسيق العملياتي بين الجزائر و دول الجوار المغاربي في مجال تأمين الحدود خاصة مع كل من تونس و ليبيا ، فنجد عدة أشكال لهذا التعاون ، خاصة بعد التطورات الامنية التي شهدتها البلدين عقب ما سعي بالثورات العربية و تغيير أنظمة الحكم فيهما و ما تبع ذلك من إختلالات أمنية كبيرة رافقت عملية إنتقال السلطة و ما نتج عنها من تطورات أمنية على حدودهما مع الجزائر، حيث شنت وحدات من الجيش الشعبي الجزائري و الجيش التونسي عمليات تمشيط مشتركة على الإهارب على جانبي الحدود على عمق 50 كلم ، كما تم تحويل بعض المناطق التي تستعمل من طرف المهربين إلى "مناطق عسكرية مغلقة" يحظر العبور من خلالها، و يعتمد الجيشان في تأمين الحدود المشتركة على ثلاث منظومات أمنية للمراقبة، الأولى هي المراقبة الموضعية عن طريق المئات من مراكز المراقبة المتقدمة التي تنتشر على طول الحدود، كما تم تجهيز بعض هذه المراكز من الجانب الجزائري بمعدات للرؤية الليلية، أما النظام الثاني فيعتمد على المراقبة الجوية عن طريق طائرات الإستطلاع، و يطبق هذا النظام في القطاع الجنوبي الصحراوي من الحدود ، كما تقرر أيضا تشكيل دوريات مشتركة بين حرس الحدود و الدرك الوطني راجلة في المناطق الجبلية، و دوريات بالسيارات في المناطق الصحراوية ، و شملت عملية التمشيط كل من جبال الشعامبة و القصيرين و العرق الشرقي و شط ملغين ، و مناطق الشريعة و النمامشة¹.

¹ محمد بن أحمد، "ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر و تونس". جريدة الخبر اليومي، العدد 7244، 05 نوفمبر، 2013، ص3.

ثالثا: مبادرات التعاون والتنسيق الأمني الجزائري الإفريقي

1. مبادرة دول الميدان وفقا لإتفاق تامنراست :

تعتبر هذه المبادرة أول إطار إقليمي تم تشكيكه بناء على طلب الجزائر، وتعتبر خطوة فعلية في تجسيد التعاون الأمني الميداني المشترك بين دول الساحل، وتظم هذه المبادرة كل من الجزائر، مالي، النيجر و موريتانيا، تركز المبادرة على تنسيق الجهود لمواجهة مختلف التحديات الأمنية المشتركة و على رأسها الإرهاب العابر للحدود و الجريمة المنظمة بمختلف أنشطتها بين الدول الأعضاء، عقدت المبادرة أول لقاء لقادة جيوش الدول الأربعة أين تم تنصيب غرفة القيادة المصغرة للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب و ملاحقة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل و الصحراء تحت إسم "لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، وفقا لخطة تامنراست، و التي تم الإتفاق عليها لتتضمن قرارا مشتركا بين أعضائها بإنشاء مركز قيادة مشترك للتنسيق الأمني و العسكري يكون مقرها مدينة تامنراست الجزائرية¹.

كما أن هذه المبادرة التي تشكلت في 2010 تهدف إلى جملة من الغايات يمكن حصرها في :

-تولي دول المنطقة بنفسها للمسائل الأمنية

-الحد من التواجد الأجنبي في دول الساحل و على مقربة من الحدود الجزائرية

-تكريس مظاهر التواجد العسكري و الأمني في منطقة الساحل

-رصد مختلف التهديدات التي تستغل منطقة الساحل و الصحراء و تتخذها قاعدة لأنشطتها

الرد على مبادرة إكواس ذات الأبعاد العسكرية

و بالتالي فإن مبادرة دول الميدان ما هي إلا تجليات السياسة الخارجية الجزائرية التي تهدف إلى إعادة الإعتبار للقرار الإفريقي و في نفس الوقت حماية أمنها، خاصة مع إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة².

¹ نفس الموقع.

² كرايس الجيلالي و شافي محمد عبد الباسط، الإستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل -مبادرة دول الميدان نموذجا-، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد السادس، العدد الأول، ص 1932.

2. إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة CEMOC :

تم إنشاء لجنة العمليات المشتركة في أبريل 2010، حيث تتكون هيكله القيادة من أربعة خلايا رئيسية هي: خلية الإشارة، خلية الإستعلام، خلية الدعم اللوجستي، والخلية العملياتية، وتتضمن هذه المبادرة سلسلة من التدابير و الترتيبات العسكرية و الفنية المشتركة، بالإضافة إلى التعاون في مجال العتاد العسكري و التكوين، كما تتضمن تسيير دوريات عسكرية على طول الحدود المشتركة بين دول الميدان لمراقبة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، بالإضافة إلى إقامة نقاط حدودية مشتركة لتسهيل تنقل البضائع والأشخاص، كما تتضمن كذلك إنشاء قوة عسكرية قوامها 25 ألف جندي، تتضمن عناصر من طوارق مالي، وذلك بغرض تنسيق عمليات مهاجمة قواعد الجماعات الإرهابية و ملاحقتها في المناطق المفتوحة في الصحراء حتى و إن تخطت حدود دولة من دول المجموعة فيسمح لها بتجاوز الحدود لملاحقة فلول الجماعات الإرهابية¹.

حيث أنه من بين العقبات التي كانت تواجه دول المنطقة أن هذه الجماعات الإرهابية تستغل من مناطق الحدود مسرحاً لعملياتها فتقوم بعملية إرهابية مثلاً في الصحراء الجزائرية ثم تفر عبر الحدود نحو مالي أو ليبيا أو النيجر و بالتالي لا تتمكن القوات الجزائرية من ملاحقتها و تخطي الحدود، وقد تقرر تفعيل عمل هذه القوة في أبريل 2010²، و تتمثل مهامها حسب مقرر إنشائها في :

- مطاردة المجموعات الإرهابية حتى ما وراء حدود الدولة موضع المطاردة.

- ضرب معاقل تنظيم القاعدة في منطقة الساحل والعمل على تجفيف مصادر التمويل و الدعم اللوجستيكي لهذه الجماعات .

- السيطرة النهائية على منطقة الساحل وزيادة التغطية الأمنية بها للضغط على الجماعات الإرهابية و غلق منافذ التحرك لها في المنطقة .

وقد حرصت الجزائر خلال هذه المبادرة على التأكيد على ضرورة الإبتعاد عن "الوصاية الخارجية"، و ضرورة

¹ إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمرة لرؤية مشتركة"، مجلة الجيش، العدد 579، أكتوبر 2011، ص 27.

² قط سمي، البعد الإفريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري. أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية، جامعة بسكرة، 2017، ص

الإعتماد على الإمكانيات الذاتية لدول المنطقة في محاربة الإرهاب و منع أي تدخل عسكري أجنبي فيها .

3.إنشاء خلية الدمج والتنسيق UFL :

إلى جانب القوة العسكرية المشتركة بين دول الساحل تم إنشاء ما سمي بخلية الربط و لإدماج الإستخباراتية ، حيث تم إنشاء هذه الخلية بغرض تبادل المعلومات الإستخباراتية بين دول المبادرة ، و تتولى جمع المعلومات حول أنشطة المجموعات الإرهابية في منطقة الساحل و الصحراء و مجموعات الجريمة المنظمة و تقوم بالأعمال التالية¹ :

-العمل إلى إختراق شبكات دعم الجماعات الإرهابية .

-تحديد المهربين الذين يتعاملون مع الجماعات الإرهابية ويقدمون التمويل لها.

-التنصت على الإتصالات و إلتقاط الإشارات و إختراق نشاط جماعات الجريمة المنظمة و القاعدة في الصحراء -الإعتماد على أشخاص يعرفون جيدا الصحراء و توظيفهم لتتبع أثر المهربين و الجماعات الإرهابية ، و تحديد المسالك التي يستخدمونها.

-تعزيز العمل الإستخباراتي المشترك و تعزيز التعاون الدفاعي و الأمني و تسيير دوريات مشتركة على طول الحدود.

و يعد عمل هذه الخلية مكملا لعمل لقيادة الأركان المشتركة، حيث أن المعلومات الغستخباراتية تجمع و تحلل بدقة و تقدم لقوة التدخل التابعة لقيادة الاركان لتنفيذ عمليات عسكرية ضد مواقع هذه الجماعات و القضاء عليها².

¹ Laurence Aida Ammour, La Coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'Algérie. bulletin de la Sécurité Africaine , n18, février 2010. p3

² بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2010، ص138.

4. إنشاء المركز الإفريقي للدراسات وبحوث الإرهاب CAERT:

تم إنشاء المركز رسميا سنة 2004، ويضم خبراء عسكريين ينتمون لدول إفريقية عدة، و كان إنشاؤه نتيجة مخرجات الإجتماع الحكومي عالي المستوى الثاني لمنع و مكافحة الإرهاب في إفريقيا الذي إنعقد بالجزائر من الثالث عشر و الرابع عشر أكتوبر 2004، و يعتبر من الأجهزة التابعة للإتحاد الإفريقي، يضم 42 فرع وطني، و 7 فروع جهوية، و يهدف عمل المركز على البحث في مناطق تحرك ونشاط الجماعات الإرهابية، كما يعكف على تطوير برامج التعاون بين مختلف الأجهزة المكلفة بمحاربة الإرهاب قاريا، كما يحدد الآليات ويقدم التوصيات الكفيلة بمحاربتها¹.

5. طرح المبادرة الإقليمية للتنمية في منطقة الساحل ثلاثية: شراكة- أمن - تنمية

طرح الجزائر خلال الإجتماع الثالث الذي احتضنته العاصمة الموريتانية "نواكشوط"، يومي 23/24 جانفي 2012، و الخاص بوزراء الخارجية لدول الميدان، تصورها الأمني الجديد القائم على ضرورة إستحداث "إستراتيجية حقيقية" لإدماج المناطق الحدودية، و وضع آلية خاصة لتنمية دول المنطقة، من منطلق أن الأمن و الإستقرار لا يمكن التوصل إليه دون تنمية و التنمية لا يمكن أن تتم بشكل منفرد في إقليم الصحراء بل من خلال التعاون الإقليمي لتجنب تبعات الفقر في المنطقة الذي يولد مختلف الآفات المجتمعية.

بالتالي فالمقاربة التنموية الجزائرية في منطقة الساحل ركزت على أهمية البعد التنموي في الساحل الإفريقي كبديل مقبوض لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وأهداف التدخل الأجنبي ملء هذا الفراغ التنموي.²

كما خصصت الجزائر في ميزانية 2023 ما قيمته 1 مليار دولار، و إنشاء بنك إفريقي للتنمية ممول من طرف الجزائر موجه لخدمة الدول الإفريقية الفقيرة، وخاصة دول الساحل يعمل على تقديم تمويل لإنشاء مشاريع تنموية، صحية وتربوية، وإنشاء مشاريع صغيرة لتنمية هذه المناطق من خلال إنشاء مراكز صحية، حفر الآبار، بناء مدارس و تقديم إعانات غذائية للسكان إلى غير ذلك من الأنشطة الممولة من طرف

¹ ج. إسماعيل، "إفريقيا تسعى لحل مشاكلها"، مجلة الجيش، العدد 155، أكتوبر 2009، الجزائر، ص 48.

² مولود غشه، "القوات الإفريقية الجاهزة"، مجلة الجيش، العدد 548، مارس 2009، ص 14

الجزائر للمساعدة على مساعدة السكان بها، و من أمثلة المبادرات الجزائرية في الخصوص تم إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون و التنمية في 12 فيفري 2020، و من مهامها، ترقية العمل الإنساني و التضامن مع دول العالم، تطوير التعاون مع المنظمات الدولية للتعاون و التنمية، بالإضافة إلى المتابعة التقنية و المالية للمشاريع الخاصة بالتعاون الدولي.

المطلب الثالث : الآليات القانونية لتعزيز أمن الحدود

بالإضافة للجهود السياسية و الدبلوماسية التي إتخذتها الجزائر لتعزيز أمنها الوطني و تحصين حدودها في مواجهة الأنماط الجديدة المتصاعدة من التهديدات العابرة للحدود و التي سبق و أن اسهبنا في تبيانها و توضيح اثرها على امن و سلامة المواطنين خاصة مع قضايا تهريب الممنوعات و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ، فقد عكفت السلطات الحكومية على تحيين و تعزيز ترسانة القوانين التي تعالج هذه القضايا الأمنية المستحدثة و تحاول دائما تحديث ههذه القوانين كلما إستدعت الضرورة الامنية ذلك ، كي تواكب هذا التطور في التهديدات ، حيث عكفت الجزائر على تكييف المنظومة القانونية و التشريعية لتعالج قضايا الأمن الحدودي مع تشديد العقوبات و فرض إجراءات إحترازية و تدابير ميدانية و تنظيمية نذكر منها :

أولاً: التدابير القانونية في مواجهة ظاهرة التهريب عبر الحدود :

عمدت الجزائر إلى تعزيز القوانين و التشريعات المتعلقة بنمافحة التهريب بمختلف أنواعه عبر الحدود و الذي يعد نشاطا شائعا في المناطق الحدودية ، و يستهدف أنشطة إقتصادية حيوية تتمثل في تهريب المواد الأساسية و المحروقات عبر الحدود سواء من دول الجوار نحو الداخل أو من الداخل نحو دول الجوار ، أما فيما يخص القوانين الخاصة بالتهريب فنذكر منها :

- الامر 06-05، المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق ل 23 غشت 2005 المتعلق بنكافحة التهريب ،
- القانون رقم 05-17 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1426 الموافق ل:31 ديسمبر 2005 المتضمن الموافقة على الأمر 06-05¹.
- القانون رقم 06-20 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1427 الموافق ل 11 ديسمبر 2006، المتضمن الموافقة

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أوت 2005 .

على الأمر رقم: 09-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 يوليو 2006، المعدل و المتمم للأمر 06-05¹.

كما تم إستحداث الديوان الوطني لمكافحة التهريب ، لمعالجة ظاهرة التهريب ، و قد كلف الديوان بإعداد برنامج وطني لمكافحة التهريب و الوقاية منه ، و تنظيم و جمع و مركزة المعلومات و المعطيات و الدراسات ذات الصلة بالتهريب ، كما يضمن التنسيق و المتابعة لمختلف نشاطات المتدخلين في مجال التهريب و مكافحته ، كما يقدم مقترحات و تدابير ترمي إلى ترقية و تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب، بالإضافة إلى التقييم الدوري للأدوات و الآليات القانونية و كذا الإجراءات الغدارية المعمول بها في مجال مكافحة التهريب².

ثانيا: التدابير القانونية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

أما بالنسبة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأحد أبرز التهديدات الأمنية العابرة للحدود و التي تثقل كاهل الدولة من خلال تبعاتها الإجتماعية و الإقتصادية و الأمنية الكبيرة فقد إتخذت الجزائر مجموعة من التدابير و الإجراءات تشمل تدعيم المنظومة القانونية و التشريعية تنقسم إلى مجموعة إجراءات منها ما هو مادي ، مثل تخصيص أغلفة مالية و مساعدات مادية للمهاجرين غير الشرعيين بعد تجميعهم في مراكز ايواء قبل ترحيلهم إلى دولهم ، و منها ما هي ردعية من خلال تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية و معاقبة المهاجرين غير الشرعيين بالسجن لمدة تصل لستة أشهر قبل الترحيل و بعشرة سنوات للأشخاص الذين يعملون في شبكات تهريب هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ب عشرة سنوات سجن، أما فيما يخص القوانين و التشريعات التي تنظم ظاهرة الهجرة غير الشرعية³ فنذكر:

-الأمر 66-211 ، المؤرخ في: 21 جويلية 1966 ، المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر ،

-الأمر رقم 95-11 المؤرخ في: 25 فيفري 1995 ، المعدل و المتمم لقانون العقوبات ،

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ديسمبر 2006.

² بوكروح صالح ، واقع و طرق مكافحة التهريب على ضوء القانون 06-05 . مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 2011، ص46.

³ بوترة شمامة ، الإستراتيجية القانونية و الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر. مجلة الباحث في الشؤون القانونية و السياسية ، العدد 6، ديسمبر 2021، ص181.

-القانون رقم 10-90 المؤرخ في: 25 فيفري 2009، المعدل و المتمم لقانون العقوبات ، حيث تتم عملية محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 10-90 المعدل و المتمم للأمر رقم 66-654 المؤرخ في: 08 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات.

-تعديل و تتميم القانون البحري الصادر بالأمر 76-80 بالقانون 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998 ،
-القانون 08-11 المؤرخ في: 25 يونيو 2008 ، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم و تنقلهم فيها.

-القانون 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 ، المعدل و المتمم بموجب القانون 16-02 ، المؤرخ في 19 جوان 2016 و المتعلق بالجرائم المرتكبة ضد القوانين و الأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.

ثالثا: التدابير القانونية في مواجهة ظاهرة الإرهاب :

أما فيما يخص تأمين الحدود في مواجهة الأعمال الإرهابية فقد تعرضت الجزائر منذ فترة التسعينات لموجة من الأعمال الإرهابية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ما هدد حتى كيان الدولة و إستمراريتها بسبب حدة تلك الأزمة و هو ما جعلها مجبرة على التعامل مع تبعات تلك الموجة بمختلف الأساليب الممكنة لإحتوائها ، و منها تدعيم الترسانة القانونية و التشريعية لمواجهةتها :

-في المرحلة الأولى تم فرض حالة الطوارئ في البلاد في بداية الأزمة وفقا للمرسوم الرأسي رقم: 92-44 المؤرخ في 09 فيفري 1992 ، ثم المرسوم التشريعي رقم: 93-02 المؤرخ في: 09 فيفري 1993 ، المتضمن تمديد حالة الطوارئ¹.

-إصدار المرسوم التشريعي رقم: 92-03 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 ، المتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب².

-إصدار الأمر 95-11 بتاريخ 25 فيفري 1995 المعدل و المتمم لقانون العقوبات و ذلك بتجريم الاعمال الإرهابية ، حيث حسب نص المادة 87 منه فقد تم تجريم كل من يشيد بالأعمال الإرهابية او التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأي وسيلة كانت .

¹ المرسوم الرئاسي رقم 92-03 المؤرخ في 09/02/1993 المتضمن تمديد حالة الطوارئ ، الجريدة الرسمية ، العدد 8، فيفري 1993.
² المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في: 06/02/1993 المتضمن مكافحة التخريب و الإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 70، أكتوبر 1992.

- إصدار الأمر رقم 95-12 المؤرخ في 25 فيفري 1995، المتضمن تدابير الرحمة، تتضمن توفير غطاء قانوني للأشخاص المتورطين في أعمال تخريب و الذين يعبرون عن رغبتهم التوقف عن نشاطاتهم و إعطائهم فرصة لإعادة إدماجهم في المجتمع.

- إصدار كذلك القانون رقم 99-08 بتاريخ 13 جويلية 1999، المتعلق بالوثام المدني، و الذي تضمن كيفية تطبيق إجراءات العفو، إستبدال العقوبة و تخفيضها.

- إصدار الأمر 06-01 بتاريخ 27 فيفري 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية.

- المرسوم 06-93 بتاريخ 28 فيفري 2006، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، حيث تضمن تدابير ترمي إلى تعزيز المصالحة تتعلق بالأشخاص المستفيدين من قانون الوثام المدنيو تعويض ضحايا هذه الأحداث.¹

- كذلك إستحداث مواد قانونية تحدد و تجرم أعمال تمويل الإرهاب وفقا لأحكام المادة 87 مكرر 4 من قانون العقوبات (المادة 02 من القانون رقم: 15-06 المؤرخ في 15 فيفري 2015 الخاص ب مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب المعدل و المتمم لمادة 03 من القانون 05-01 المؤرخ في 26 فيفري 2005².

رابعا: التدابير المتخذة في سبيل تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية

لطالما رفضت الجزائر دفع الفدية للجماعات الإرهابية، و ذلك عقب إتخاذ هذه الجماعات لإختطاف الأجانب خاصة في منطقة الساحل الإفريقي مصدرا لتمويل أنشطتها الإرهابية في المنطقة، وهو ما يعتبر تمويلا و دعما غير مباشر ها ما يمكنها من مواصلة أنشطتها، و تعد الجزائر اول بلد مبادر بالإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، لذي عانت منه لسنوات و إمتلكت خبرة كبيرة في مكافحته، وهو ما دفع الجزائر للمطالبة بإستصدار قرار دولي ملزم يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

¹ المرسوم الرئاسي رقم: 06-93 المؤرخ في 28/02/2006، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 11، فيفري 2006.

² القانون رقم 15-06 المؤرخ في 15 فيفري 2015 المعدل و المتمم للقانون 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 08، فيفري 2015.

1. الفدية كمصدر لتمويل الإرهاب

أصبح الإختطاف طلبا للفدية تجارة مربحة جدا للمنظمات الإرهابية و الإجرامية، و حسب بعض الأرقام فإن إجمالي المداخيل التي تحصل عليها المنظمات الإرهابية من خلال الفدية إلى 500 مليون دولار، ويقدر بأنه في حالات الإختطاف ينجح الإرهابيون في إحتجاز رهائهم في 80% من المحاولات، و يحصلون على الفدية في 70 % من الحوادث .

و تقدر المصادر الجزائرية أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حصل على ما بين 50 و 150 مليون يورو في الفترة الممتدة من 2003 و 2011، و معظمها فديات دفعت لتحرير أجانب مختطفين، و من بين العمليات، قبض وسطاء تنظيم القاعدة أكثر من 18 مليون دولار يورو نقدا قابل لتحرير مواطنين من عدد من الدول الغربية كانوا محتجزين عبر ثماني عمليات إختطاف منفصلة في الفترة بين 2008 إلى 2010، و نتيجة لذلك تقدر نفس المصادر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يمول بأكامل عملياته من أموال الفدية¹.

2. دفع الفدية في المواثيق الدولية

تظهر مختلف التقارير أن ظاهرة إختطاف الرهائن عامة على يد الإرهابيين طلبا للفدية خاصة قد زادت في السنوات الأخيرة، و كانت الهيئات الدولية و الإقليمية قد أعتمدت عديد الإتفاقيات المتعلقة بجوانب محددة من الإرهاب و مكافحته و تجفيف مصادر تمويله، و التي أدرجت أخذ الرهائن كطريقة من طرق عمل الإرهابيين، غير أن المعاهدة الدولية الملزمة الوحيدة التي تطرقت بشكل مباشر لأخذ الرهائن على يد الإرهابيين هي الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، إلا انها لم تتطرق بشكل صريح لمسألة عدم شرعية دفع الفدية و إرتباطها الوثيق بمصادر تمويل الجماعات الإرهابية².

الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لسنة 1979 :

حددت هذه الإتفاقية مفهوم أخذ الرهائن، حيث عرفت المادة الأولى من الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ

¹ هايز فولفغانغ شيفتان، حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين. تقرير اللجنة الإستشارية لمجلس حقوق الإنسان، جينيف، فيفري 2013، ص 24.

² المرجع السابق، ص 25.

الرهائن لسنة 1979 م ، أخذ الرهائن على انه : " أي شخص يقبض على شخص آخر أو يحتجزه و يهدد بقتله أو إيذائه أو إستمرار إحتجازه من أجل إكراه طرف ثالث ،على القيام أو الإمتناع عن القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة..¹"

ودعت الإتفاقية في المادة الثانية الدول الأطراف إلى إعتبار أخذ الرهائن جرائم تعاقب عليها بعقوبات مناسبة تأخذ في عين الإعتبار الطبيعة الخطرة لهذه الجرائم ،كما حثت في المادة الرابعة على تعاون الدول الأطراف دوليا لمنع هذه الجرائم من خلال إتخاذ جميع التدابير العملية كل في إقليمها ،وذلك لمنع الخاطفين من التحضير لإرتكاب تلك الجرائم داخل و خارج أراضيها ،و كذلك تبادل المعلومات و التنسيق لإتخاذ ما يقتضيه الحال من التدابير الإدارية و الإجراءات العملية و غيرها لمنع إرتكاب هذه الجرائم.

و لقد حثت الجزائر على إلتزام الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة على تجريم تمويل الأعمال الإرهابية و تجريم دفع أو جمع الأموال بصفة مباشرة أو غير مباشرة بغرض إستعمالها لإرتكاب أعمال إرهابية، الأمر الذي مكنها من تحقيق إلتفاف دولي حول ضرورة تجريم دفع الفدية للإرهابيين مقابل إطلاق سراح الرهائن ،و لقد توجهت الجزائر للعديد من الهيئات الإقليمية و الدولية ، و التي كان لها الاثر الإيجابي في الوصول إلى إقناع هذه الأطراف بالخطر الذي يشكله إستمرار دفع الفدية لهذه الجماعات ،وهو ما دفع بهذه الهيئات إلى تبني العديد من القرارات نذكر منها:

-مقرر الإتحاد الإفريقي بشأن مكافحة دفع الفدية للجماعات الإرهابية رقم 256 بالدورة الثالثة عشر لعام 2009 ، و الذي إعتدته الدورة في سرت في ليبيا في 03 جويلية 2009 ، و الذي يعتبر دفع الفدية يشكل أحد أهم طرق تمويل الإرهاب الدولي ،كما يدين بشدة دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية للحصول على إطلاق سراح الرهائن ،كما يطلب من المجتمع الدولي تجريم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية.

بالإضافة إلى أنه وجه نداء لمجلس الامن مناشدا إياه إعتماذ قرار ملزم ضد دفع الفدية ،وذلك بغية تعزيز الترتيبات القانونية التي تم وضعها من خلال القرارين 1373 و 1267 ،كما وجه نداء إلى الجمعية العامة لإدراج هذا البند في جدول أعمالها و الشروع في مفاوضات ترمي إلى إعداد بروتوكول إضافي ملحق بالإتفاقية الدولية

¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة ،الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ،منظمة الأمم المتحدة ،نيويورك، 1979، ص-ص 2-3.

لقمع تمويل الإرهاب و الإتفاقية الدولية لمناهضة إحتجاز الرهائن التي تحظر دفع الفدية للجماعات الإرهابية¹.

-قرار مجلس الأمن رقم 1904 الجلسة رقم 6247 المعقودة بتاريخ 01 ديسمبر 2009، حيث أعرب مجلس الأمن في ديباجته هذا القرار عن قلقه إزاء تزايد عدد حوادث الإختطاف و إحتجاز الرهائن بغية مقايضتهم بالأموال أو إنتزاع تنازلات سياسية، و إذا تصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إتخذ جملة من التدابير من ضمنها :

إن مقتضيات التجميد الواردة في الفقرة الأولى من نفس القرار تنطبق أيضا على دفع فديات للجماعات الإرهابية أو المؤسسات أو الكيانات أو الافراد المدرجة أسماؤهم في القائمة الموحدة، إلا أن هذا القرار خص بالذكر تنظيم الدولة الإسلامية دون سواه من إجراءات التجريم .

-قرار مجلس الأمن رقم 2133/2014 الذي إتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم 7101 المنعقدة في 27 جانفي 2014، و أدان هذا القرار في ديباجته بشدة حوادث الإختطاف و أخذ الرهائن المرتكبة أيا كان غرضها، بما في ذلك الحوادث المقصودة بها جمع الاموال أو غنتراع تنازلات سياسية، كما شدد على أن الفدية التي تدفع للإرهابيين تمويل عمليات الإختطاف و أخذ الرهائن في المستقبل مما يفضي إلى سقوط المزيد من الضحايا و إلى إدامة المشكلة، كما اعرب مجلس الأمن عن تصميمه على منع عمليات الإختطاف و أخذ الرهائن و على ضمان الإفراج عن الرهائن بشكل آمن دون دفع فدية او تقديم تنازلات سياسية .

فضلا عن ذلك فقد أشار مجلس الأمن إلى أن مبالغ الفدية التي تدفع للجماعات الإرهابية تشكل أحد مصادر الدخل التي تدعم الجهود التي تبذلها تلك الجماعات لتجنيد الأفراد و تعزز قدرتها على تنفيذ عمليات إختطاف طلبا للفدية في المستقبل، كما أشار كذلك مجلس الأمن على إعتداد المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب "مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بمنع عمليات الإختطاف التي يرتكها الإرهابيون طلبا للفدية و حرمانهم من مكاسبها"، وعلى الرغم من أن هذه القرارات غير عامة بل تكتسي طابع الخصوصية من حيث الإلزام، إلا أنها تعبر عن نجاح المسعى الجزائري النبيل من أجل وضع حد للأنشطة

¹ حرزي السعيد، دور الجزائر في إرساء نظام تجريم دفع الفدية كآلية تكميلية لقرار مجلس الأمن 1373، مجلة الفكر، العدد 14، ص360.

الإرهابية من خلال تجفيف أحد منابع التمويل المتمثل في دفع الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن، في انتظار الوصول للهدف المنشود المتمثل في إستصدار قرار من مجلس الأمن يكون ملزما لكل الدول¹.

كما سبق و ان أوضحنا بان الجزائر قد زاوجت بين الآليات الأمنية، السياسية، التنموية و العسكرية، في سبيل ضمان أمنها و إستقرارها و سلامة ترابها و سيادتها في مقابل مختلف التهديدات الأمنية سواء منها التقليدية أو الحديثة، في مختلف فضاءاتها الجيوسياسية المغاربية المتوسطية و الإفريقية، وبعد عرض جانب من التدابير السياسية و الدبلوماسية و القانونية التي إنتهجتها الجزائر، سنحاول فيما يلي إستعراض تدابير لا تقل أهمية عن التدابير السابقة في حفظ الامن و المتمثلة في التدابير العسكرية لتحقيق الامن و ضبط الحدود.

¹ حرزي سعيد، المرجع السابق، ص362

المبحث الثاني: المقاربة العسكرية في ضبط وتأمين الحدود

لقد شكلت القوة العسكرية ، و إعداد الجيوش و تجهيزها من أبرز وظائف ادول منذ ظهورها في شكلها الحديث و ذلك لصيانة و تأمين حدود هذه الدول من أي خطر أو تهديد خارجي عليها من طرف فواعل دولية أخرى تتخذ هي الاخرى من القوة العسكرية و تجهيز الجيوش كذلك آلية للتوسع و الإستيلاء على الأراضي و خيرات دول أخرى ، و بالتالي فقط إرتبطت قضايا الحدود بالقوة العسكرية منذ القدم و بقيت على هذا الحال عبر الزمن إل غاية اليوم على الرغم من التطور التكنولوجي الحديث و التحول في طبيعة و نمط التهديدات التي أصبحت تواجه الدول ، لكنه بقي عنصر حاسما في ضمان أمن الدول ، و التطور التكنولوجي الذي أدى لتغير في نم لتهديدات دفع فقط الدول و الجيوش للتكيف مع هذه التحولات ، من خلال تحديث أسلحتها و تدريب افرادها ، و تغيير و تعديل إستراتيجياتها و التعديل في أولوياتها ، لكنه بقي دوما عاملا رئيسيا لا يمكن الإستغناء عنه ، و أثبتت الأحداث أن القوة العسكرية مثلت جوهر العملية الأمنية عبر الزمن

المطلب الأول: تحديث المؤسسة العسكرية وزيادة الإنفاق العسكري للدفاع

أولا : تحديث المؤسسة العسكرية والإتجاه نحو إحتراافية الجيش

يعد تأمين الحدود بشكل جيد في ظل التطورات الأمنية المتسارعة و اللاتماثلية في الإقليم من أكبر الرهانات التي يواجهها الجيش الوطني الشعبي حاليا خاصة مع طول هذه الحدود ووقوعها في بيئة جغرافية مفتوحة و صعبة حيث بعد الأحداث التي حصلت في كل من ليبيا و مالي سارعت الجزائر إلى غلق الحدود البرية مع هذين البلدين بالإضافة إلى إرسال تعزيزات عسكرية إضافية إلى حدودها الشرقية و الجنوبية ، كما دفع هذا إلى ضرورة إعادة الانتشار العسكري للفرق القتالية المجهزة بأحدث التقنيات مع سعي المؤسسة العسكرية إلى إعادة تجهيز وإنشاء مدارج عسكرية في الصحراء من إعطاء الجيش الجزائري أكثر مرونة للانتشار وسد الثغرات الغير مراقبة من طرف القوات البرية ومحاولة تغطية هذا العجز بالطيران، كما رفعت المؤسسة العسكرية عدد الدوريات على الحدود والتكثيف من عمليات التمشيط¹.

¹ محمد محمود أبو العوالي، " القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء ". مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 17 أفريل 2012، ص12.

يعد التعديل الدستوري لسنة 1989 الإصلاح من أهم التعديلات التي مست مهام الجيش الوطني الشعبي، والذي أعاد تعريف مهام المؤسسة في ضوء الفلسفة الجديدة لمنظومة الحكم، حيث أصبحت المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي حسب نص المادة 24 من الدستور منحصرة في مجال الدفاع الوطني "تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة و دعمها و تطويرها، و تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال و الدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بمهام الدفاع عن وحدة البلاد و سلامتها الترابية و حماية مجالها البري و الجوي و مختلف مناطق أملاكها البحرية"¹.

1. التحولات العالمية و حتمية تطوير قدرات الدفاع الوطني

شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين تحولات دراماتيكية كبيرة شملت مختلف دول العالم بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي أين تفجرت نزعات دولية كثيرة عبر العالم، و قد تميزت هذه النزاعات بكونها داخلية بين جماعات عرقية و إثنية أدت لتفكك الكثير من الدول، و لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التحولات، إذ تعرضت لأزمة سياسية نتيجة لتعثر مسار التحول السياسي أنتجت دخول البلاد في دوامة من العنف الأهلي، لعب خلالها مؤسسة الجيش دورا أساسيا و حاسما في مواجهة الجماعات الإرهابية، حيث إكتسب الجيش الوطني الشعبي خبرة كبيرة في هذا النوع من النزاعات، أين واجهت منظومة الدفاع الوطني تحديات جديدة فرضت عليها حتمية مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان التنظيم العسكري و الفكر الإستراتيجي.

ويعد أهم تحدي واجهه الجيش الوطني الشعبي و الذي فرضته مقتضيات المرحلة هو تحديث و تطوير و عصنة القدرات الدفاعية، و الإنخراط في مسار الإحترافية، حيث شهد العالم و الجيوش العالمية تغيرات و تطورات عميقة أدت إلى إعادة صياغة لفلسفتها العسكرية و فكرها الإستراتيجي الكلاسيكي، فقد ظهرت موجة لتحول الجيوش نحو المهنية القائمة على الإحتراف و تقليص الإعتماد على فكرة الخدمة الوطنية و زيادة التركيز على إعداد فرق قتالية قليلة العدد تتميز بالتخصص و الديمومة و الإحترافية على حساب

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989، المادة 24

العدد الكبير و قليل التدريب حيث كلما كان التعداد قليلا و تسليحه جيد زادت الفعالية القتالية للجيش عكس العدد الكبير و التسليح السيئ و قلة التدريب¹.

كما عرفت المعدات العسكرية تطورا هائلا من خلال تأثير الثورة في الشؤون العسكرية ،من خلال الزيادة المضطرة في توظيف التكنولوجيا العسكرية الجديدة ،كالطائرات المسيرة،الاسلحة الذكية ،طائرات الجيل الرابع و الخامس ،القنابل الموجهة باليزر ،و الأسلحة الموجهة بالأقمار الصناعية إلى غير ذلك من معدات جد متطورة ، حيث أصبحت تدار حروب كبيرة من غرف مكيفة على بعد آلاف الأميال و لم تعد هناك حاجة كبيرة لتلاقي فرق مقاتلة في الميدان لكسب الحروب ،فالأجيال الجديدة من الحروب أصبحت تعتند على إستخدام القوة الذكية ،كمزيج من القوة الصلبة و القوة الناعمة².

وبالتالي فالجيش الوطني الشعبي لم يكن في معزل عن التطورات الكبيرة و الثورة التي حصلت في ميدان الشؤون العسكرية ،فمشروع التوجه نحو الإحترافية وتحديث القوات المسلحة الجزائرية بدأ الحديث عنه منذ نهاية التسعينيات كمسار عد الإنخراط فيه حتمية بالنسبة للجيش الجزائري.

2. المقاربة الجزائرية للإحترافية العسكرية

يعد مفهوم الإحترافية من بين المفاهيم الملتبسة في الدراسات العسكرية و الإستراتيجية ،حيث تستخدم الأدبيات الفرنسية مصطلح Professionnalisation militaire و يقابله في الأدبيات الإنجليزية مصطلح Military professionalisation ،للإشارة للمسار الذي يفضي لتحول القوات المسلحة من الإعتماد على قوام مختلط بين العساكر العاملين و مجندي الخدمة الوطنية ،إلى الإعتماد فقط على القوات العاملة الدائمة المحترفة L'armée de métier .

تواتر الحديث عن دخول الجيش الوطني الشعبي ميدان الإحترافية العسكرية منذ سنوات ،حيث عد تصريح قائد الأركان الأسبق محمد العماري سنة 2000 ،أول تصريح في هذا الشأن حيث قال بأن: " الجيش الوطني الشعبي على أعتاب الإحتراف "،و قام مجلس الوزراء الجزائري في 11 ماي 2004 دراسة مشروع

¹ الحلبي هشام ،حروب الجيل الرابع والأمن القومي :فهم التغيير في شكل الحروب ،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،2020، ص 8.

² نفس المرجع ،ص 9.

إحترافية الجيش الوطني الشعبي، كما يعد تصريح اللواء المتقاعد محمد تواتي قائلاً: "إذا كانت الإحترافية تعني القدرة و الكفاءة في تنفيذ المهام العسكرية و التحكم التام في التجهيزات و العتاد المتوفر ،ففي هذه الحالة أظن أن الجيش الوطني الشعبي قد بلغ مستوى الإحترافية ،و أما إذا كانت تعني أن يصبح الجيش مشكلاً من عسكريين عاملين دون أفراد الخدمة الوطنية ،فأنا أتحفظ على هذه الإحترافية ،لأن ذلك يبعد المؤسسة العسكرية عن الأمة و يلغي البعد الجماهيري و الشعبي للجيش.

وبالتالي فنلمس من هذا التوجه أن القيادة العسكرية للجيش الوطني الشعبي تريد أن تتجه نحو الإحترافية لكن دون إلغاء البعد القيمي لقواته أي أنه جيش شعبي أي ولد من رحم الشعب و يستمد منه الشعبية و القوة وهو وريث جيش جبهة التحرير الوطني ،ولا يجب تحويله إلى جيش مرتزق منسلخ عن قيمه الشعبية و الروحية .

كما نلمس البعد الشامل في العقيدة العسكرية الجزائرية القائمة على التوجه نحو الإحترافية حيث نلتبس ذلك من تصريح قائد الأركان السابق أحمد قايد صالح سنة 2019 حيث قال : " خريطة الطريق التي وضعت من أجل النهوض بمقدرات الجيش الوطني الشعبي مستندة لمقاربة شاملة أوكل من خلالها لمنظومة التكوين مهمة غرس ثقافة العسكري المحترف، فالإحترافية بمفهومها العميق هي هدف أساسي من الأهداف الكبرى التي تضمنتها مقاربتنا في هذا المجال "¹.

كذلك في نفس مسار التصريحات نجد تصريح قائد الأركان الحالي السيد سعيد شنقريحة سنة 2023 حيث قال : " الجيش الوطني الشعبي أصبح جيشاً محترفاً بكل ما تعنيه عبارة الإحتراف من معاني ودلالات ، جيشاً محترفاً في أدائه و محترفاً في تفكيره بفضل الحرص الدائم على الحفاظ على الجاهزية العملية في أعلى مستوياتها و التحضير والتدريب الجيدين للقوات المسلحة "².

¹ مديرية الإيصال و الإعلام و التوجيه، خلاصة خطب ورسائل الفريق أحمد قائد صالح نائب وزير الدفاع الوطني، مجلة الجيش، العدد 312، ديسمبر 2019، ص88.

² تصريح السيد الفريق الأول سعيد شنقريحة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي ، 08 ماي 2023، تصفح يوم 20 ماي 2024 . من موقع وزارة الدفاع الوطني:

<<http://www.mdn.dz/site-principal/sommaire/actualites/ar/2023/mai/ph>>

كما عبر التعديل الدستوري في نوفمبر 2020 عن تكريس مسار الإحتراف للجيش الوطني الشعبي، حيث تضمنت ديباجة الدستور لأول مرة تأكيداً على حرص الدولة على تطوير منظومة الدفاع الوطني وفقاً لمتطلبات الإحترافية "تسهر الدولة على إحترافية الجيش الوطني الشعبي و على عصرنته بالشكل الذي يجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الإستقلال الوطني نو الدفاع عن السيادة الوطنية ،ووحدة البلاد و حرمتها الترابية و حماية مجالها البري و الجوي و البحري ¹ .

3. تعزيز القوات الأمنية على طول الحدود

تنتشر على الحدود الجزائرية المالية 480 وحدة عسكرية ،على غرار القوات المشتركة كالدرك الوطني الذي ينشر 25 ألف عنصر على طول الحدود الشرقية الجنوبية و الغربية ،كما تقرر تدعيم الشريط الشرقي للحدود مع تونس عقب التطورات الأمنية الأخيرة ب 2000 عنصر إضافي ووحدات من القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب ،وتقرر مضاعفة الطلعات الجوية والمراقبة بالطائرات من دون طيار على مدار الساعة للحدود المفتوحة في الصحراء.

كما تم تدعيم وحدات الجيش الوطني الشعبي المختصة في مكافحة الإرهاب و قوات الدرك الوطني المرابطين على الشريط الحدودي مع (ليبيا م، تونس، مالي) بثلاث فرق أمنية متخصصة في تفكيك المتفجرات من كل من عنابة و الجزائر العاصمة بهدف الرفع من القدرات الحربية للوحدات العاملة بالجنوب ،و تم وضع وحدة أمنية خاصة تحت تصرف قوات الجيش على الحدود مع ليبيا قبالة "غدامس" الليبية،و تم إرسال وحدة أخرى "نحو برج باجي مختار" لتدعم الوحدات الموجودة في المثلث الحدودي بين (الجزائر ،مالي وموريتانيا) ² .

¹ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020

² م.رمضان، "تدعيم قوات الجيش عبر الشريط الحدودي الجنوبي"، جريدة وقت الجزائر اليومية، العدد 12، 2013/11/1453. من الموقع:

«http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=57152»

ثانيا: زيادة الإنفاق العسكري الجزائري وميزانية الدفاع

يتمثل الإنفاق العسكري في التكلفة المالية التي يرصدها أي بلد لنشاطه العسكري، من أجل زيادة قوته العسكرية، والتي تمثل أحد أهم رموز الدولة، وهو يمثل حاجة أساسية لجميع الدول و الذي من خلاله فقط يتم ضمان أمن و إستقرار هذه الدول و مواجهة أي خطر خارجي يهددها.

1. تعريف الإنفاق العسكري :

ثمة تعريفات مختلفة للإنفاق العسكري فهناك من يتناوله من منظور ضيق و يعبر عنه على أنه: " تلك الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة، أو ذلك الجزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية"¹.

يعرفه تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة على انهعبارة عن " النفقات الخاصة بوزارة الدفاع و غيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين و تدريبهم، فضلا عن بناء و شراء المواد و المعدات العسكرية، كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات الدول المانحة"².

و من أهم العناصر المشكلة للإنفاق العسكري نجد الإنفاق على التسليح و هو عادة ما يتم التعبير عنه بشكل منفرد حيث لا يتم الإعلان عنه ضمن الموازنة العامة للدولة بحجة السرية و حماية الأمن القومي، حيث يتم إعداد ميزانية التسليح وفقا لسياسة يتم رسمها من طرف الدولة و المؤسسة العسكرية بصفة خاصة و التي عن طريقها يتم وضع الخطط و التدابير اللازمة و الرامية إلى تزويد قواتها المسلحة زمن السلم بأحدث الأسلحة و المعدات و الخائر و قطع الغيار، وذلك وفقا لتصور موضوع مسبقا عن الحروب التي يمكن ان تواجهها هذه الدولة في المستقبل، وكذلك تأمين حاجات الدولة التسليحية لقواتها في زمن الحرب، بكمية و نوعية تتناسبان مع كمية و نوعية تسليح الطرف العادي لها، كما تكملان النقص الناجم عن الإستهلاك و

¹ أبي غانم جولي، العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري و التنمية، مجلة الدفاع اللبناني، العدد 78، تشرين الأول 2011، ص 27.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2004، ص 40.

الخسائر في المعركة، و عادة ما تتم عملية التسليح وفق سياسة متكاملة تستند على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: الهدف، الخطة، والإمكانيات .

2. النظريات المفسرة للإنفاق العسكري

تعتبر الحاجة إلى الإنفاق العسكري من أجل الأغراض الأمنية و الإستراتيجية من أهم الأولويات للدول ولكن بالمقابل هناك أيضا مجموعة من الإعتبارات الإقتصادية و السياسية التي تتطلب زيادة في مخصصات الإنفاق في المجال العسكري ، وقد تعددت النظريات المفسرة لأسباب الإنفاق العسكري نذكر أهم هذه النظريات،

نظرية الجغرافيا السياسية ، تركز مسلمات هذه النظرية التي جاء بها العالم الألماني هرتزل و سبق التطرق إليها على توضيح كيفية تأثير العوامل الجغرافية للدولة ممثلة في الموقع، الحجم و الحدود في توجيه سياسة الدولة في الإنفاق العسكري.

-الموقع : يمثل موقع الدولة عاملا أساسيا بالنسبة للجغرافيا السياسية و عليه تتحدد طبيعة علاقة الدولة بالدول الأخرى ، و هو يحدد كذلك دورها الدولي كلاعب أساسي بحسب موقعها من العالم ، و على أساسه كذلك تتحدد الكثير من القرارات السياسية، الإقتصادية و العسكرية للدولة¹ .

والموقع الجغرافي للدولة يحدد بالنسبة لما يلي :

-الموقع الفلكي للدولة

-موقع الدولة بالنسبة للماء و اليابسة

-موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة لها

¹ بيير سيليريه، الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الإستراتيجية. تر:أحمد عبد الكريم، ط1، الأهالي للنشر و التوزيع، دمشق، 1988، ص77.

و بالتالي فالموقع الجغرافي هة الذي يوجه سلوك الدولة الدفاعي و الهجومي في أوقات السلم و الحرب، فتسعى الدول القارية مثلا لتعزيز قوتها البرية في حين تسعى الدول البحرية كبريطانيا إلى تعزيز قوتها البحرية .

- حجم الدولة : حيث يعتبر حجم الدولة عنصر مهم في قوتها ، حيث أن الدول الصغيرة قاريا هي أحد عوامل ضعفها ، لكن المعادلة لعكسية ليست صحيحة دائما فليس بالضرورة الدول الكبيرة هي دول قوة ، لكن كبر الحجم يمثل عمقا إستراتيجيا مهما لها في حالات الحرب ، ومنه يصبح لحجم الدولة و مساحتها أهمية كبيرة في تحديد حجم الإنفاق العسكري ، الذي يعكس حجم و نوع القوات العسكرية و عدد و نوع الأسلحة التي يجب أن تمتلكها .

- الحدود السياسية: تؤثر الحدود من حيث طولها أو قصرها على القوة السياسية للدولة و شكل قواتها المسلحة و طريقة الدفاع عليها ، و هي تؤثر إيجابا و سلبا على المقدرة الإقتصادية و تلعب دورا مهما في الإنتقال و التبادل التجاري ، كما تعتبر الحدود أحد أهم المقومات التي تستمد منها الدولة أمنها الداخلي و يعزز روح القوة و الثقة لدى أفرادها ¹.

كانت مشكلات الحدود في السابق تمثل مناطق للصراع بين الدول نتيجة رغبة كل دولة في التوسع على حساب الدول المجاورة لها لدى أطلق عليها المفكرون إسم الحدود المتحركة ، حيث كانت تعاني أغلب الدول من مشاكل في ترسيم حدودها ، إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة تغيرت هذه المشاكل مع تغير القضايا الأمنية الدولية مع ظهور مشكلات جديدة بحيث تحولت خطوط الحدود ساخنة بفعل تأثير هذه التهديدات.

و بالتالي فقد أصبحت عملية تأمين الحدود بالنسبة للدول هو الضامن الأساسي لحماية أمنها وهو ما يتطلب جهدا و إمكانيات كبيرة ، و يحتاج يقضة أمنية وهذا لا يتأتى إلا عن طريق جيش قوي ووسائل عسكرية متطورة ، خاصة بالنسبة للدول التي تملك حدود مترامية الأطراف ، وتدعيمها بتجهيزات و معدات حديثة ، مثل وسائل الإنتقال الأرضية و الجوية و البحرية ووسائل الرؤية الليلية ووسائل الإختراق و التجسس .. إلخ ².

¹ بحري ركن ، مسفر بن صالح الغامدي، تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البرية و مراقبة الملاحة الجوية وتأثيرها على الأمن، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2012، ص22.

² نفس المرجع، ص23.

وبإسقاط ما تم تناوله سابقا على الجزائر فإن مساحتها الشاسعة كأكبر دولة في إفريقيا ووقوعها في منطقة جد ساخنة أمنيا و بحدود بحرية و برية مترامية الأطراف تقارب 1622 كلم منها بحرية و 6332 كلم منها برية الأمر الذي يدفعها إلى زيادة إنفاقها العسكري و تقوية قدراتها العسكرية لضمان أمنها الحدودي .

حيث كشف تقرير حديث لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام حجم الإنفاق العسكري للجزائر، يتصاعد بوتيرة كبيرة في السنوات الأخيرة ، وحسب أرقام المعهد، فإن الجزائر رفعت إنفاقها العسكري بنسبة 76 % سنة 2023 ليبلغ 18.3 مليار دولار ما يضعها في المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر إنفاقا على الجانب الدفاعي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا¹.

وتعد هذه القفزة في النفقات العسكرية الأعلى في تاريخ الجزائر و تمثل أكبر زيادة سنوية منذ عام 1974 وفقا لبيانات المعهد.و قد أرجع المعهد السويدي السبب إلى الأوضاع الدولية الراهنة من نزاعات و أزمات حادة في العالم وهو ما رفع حجم الإنفاق العالمي على التسلح حيث بلغ 2.4 تريليون دولار ، أما في إفريقيا فقد بلغ حجم الإنفاق العسكري 51.6 مليار دولار تتصدره الجزائر تستحوذ فيه الجزائر قرابة 50 % من حجم هذا الإنفاق تليها كل من نيجيريا، جمهورية الكونغو و جنوب السودان².

إن تنامي الهواجس الأمنية بالمحيط الجغرافي للدولة الجزائرية جعلها ترفع من إنفاقها العسكري و تحمل أعباء مالية ضخمة من أجل تجسيد إستراتيجيتها الأمنية الجديدة لتتكيف مع نمط التهديدات الأمنية المتزايدة في سبيل حماية حدودها و تحقيق تغطية أمنية شاملة لإقليمها.

ثالثا: إنخراط الجيش الوطني الشعبي في مسار التنمية الشاملة

إضافة للواجبات والمهام الدستورية الأساسية لمؤسسة الجيش الوطني الشعبي في الدفاع عن الوطن ، فقد فرضت تحديات البيئة الأمنية الحديثة على مؤسسة الجيش الإنخراط في مسارات جديدة غير مسار الدفاع عن التراب الوطني ، والدفاع عن إقليمه إلى مسارات أخرى تخدم التصور العام للامن ، حيث عمد إلى الإنخراط في أنشطة إقتصادية و صناعية و تنمية كبيرة أعطت دعما كبيرا للدولة و للإقتصاد الوطني ، كما

¹ تقرير معد سيبري لأبحاث السلام حول التسلح، تصفح يوم 2024/05/27، من الموقع:

<< <https://www.sipri.org/commentary/topical-backgroundunder/2024/-future-peacebuilding> >>

² تقرير معد سيبري لأبحاث السلام حول التسلح، نفس الموقع السابق.

تجدر الإشارة بان هذه الأنشطة لا تعتبر جديدة على الجيش الوطني الشعبي فإذا رجعنا للتاريخ فنجد أن قوات الجيش هي من ساهمت في إنجاز طريق الوحدة الإفريقية سنة 1971 بسواعد شباب الخدمة الوطنية، وهم كذلك من قام بمشروع إنشاء السد الأخضر سنة 1971 كذلك على مساحة 3 مليون هكتار، كما قامو بمشروع الالف قرية، إلى الكثير من أعمال بناء المدارس و شق الطرق و بناء السدود إلى غير ذلك .

كما كان أفراد الجيش الوطني الشعبي السابقين في حالات الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات و الحرائق و الثلوج... إلخ، وهو ما تجلّى في مشاركة قوات الجيش في مساعدة منكوبي زلزال الشلف سنة 1980 و زلزال عين تموشنت 1999 و بومرداس 2003، و فيضانات باب الواد 2003، و غيرها الكثير من أنشطة دعم المحتاجين في حالات الكوارث، وهو ما يعد بعدا اجتماعيا مهما لتحقيق الامن للأفراد .

و يعد التصنيع هو أحد اوجه إنخراط المؤسسة العسكرية في تنشيط الإقتصاد الوطني و دعمه، حيث أصبحت مديرية الصناعات العسكرية عصب مؤسسة الجيش حاليا حيث توسع نشاطها ليشمل فروع كثيرة و متنوعة من خلال توقيع مجموعة من الشراكات الدولية مكنت الجيش من التفوق في جملة من الأنشطة الصناعية خاصة منها الصناعات الميكانيكية، النسيج، التحويلية، صناعة العتاد العسكري ... إلخ قامت مؤسسة الجيش بإنشاء مصنع للشاحنات و السيارات العسكرية بتيارت بالتعاون مع شركة " مرسيدس بنز" الألمانية لتلبية إحتياجاته من المركبات و حتى دعم قطاعات مدنية أخرى بالمركبات، و تصدير الفائض نحو الخارج.

-مؤسسة القاعدة المركزية للإمداد ببليدة وهي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري، مهمتها تجديد العتاد الحربي لمختلف الوحدات العسكرية بالإضافة إلى تقديم الدعم التقني للمؤسسات العمومية و الخاصة .

-الشركة الجزائرية لصناعة الوزن الثقيل من علامة مرسيدس بنز برويبة و التي تهتم بتحديث و عصرنه مركب الإنتاج صوناكوم بالرويبة تعمل بالشراكة مع مؤسسة تطوير صناعة السيارات و شوكاء آخرين مع شريك إماراتي.

مؤسسة الألبسة ولوازم النوم هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ،حيث تشكل أحد دعائم الجيش الوطني الشعبي ،و إنتاجها موجه اساسا إلى تلبية إحتياجات القوات المسلحة و الهيئات المدمجة ،من حيث مواد الحماية ،الالبسة ،الأحذية ومواد التخميم.

-مؤسسة التصليح و البناء البحري بمرسى الكبير و تعد قطب متميز للصناعات العسكرية وهي تعنى بمهام البناء ،التصليح و الصيانة البحرية ،و تمتلك المؤسسة في رصيدها عدد من المنتجات في الإنتاج العسكري على غرار السفينة الغراب الرايس حسان بربيار رقم المتن 807 مثلا.

-مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي وهي مؤسسة مختصة في مجال صناعة الطائرات و الأنظمة المعقدة ،حيث تنتج ثلاث أنواع من الطائرات و هي فرناس 142 موجهة للتكوين القاعدي للطيارين ،و سفير 43 موجهة للنقل و المراقبة المرئية بالكاميرات ،أما النوع الثالث فهي طائرة سفير E 43 الموجهة للقطاع الفلاحي.

بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الإقتصادية و الصناعية الاخرى مؤسسة صناعة الأسلحة الخفيفة و الذخيرة بخنشلة ،ومركز الهندسة و التطوير في الميكانيك و الإلكترونيك ،مصنع الحوامات مع الشريك الإيطالي في عين أرناط بسطيف....

المطلب الثاني : إعادة تأهيل وتحديث الأجهزة الأمنية المكلفة بتأمين الحدود

من بين أهم التدابير الأمنية الخاصة التي إنتهجتها الجزائر في عصرنة و تطوير المؤسسة العسكرية و الامنية و الزيادة من جاهزية قواتها عدة و عتادا لتمكينها من القيام بالمهام الوكالة لها بفعالية اكبر و تمكينها من بسط الأمن و ضبط الحدود ، يتمثل في العمل على عصرنة و تحديث أجهزة الأمن المكلفة بمراقبة الحدود كونها تمثل خط الدفاع الأول عن الأمن الوطني و نذكر من هذه الإجراءات ماييلي:

أولا : تطوير وعصرنة وتدعيم هيئة حراس الحدود:

تم إنشاء هيئة حراس الحدود بموجب المرسوم الرئاسي رقم 77/109 أ.س/ع بتاريخ 17 نوفمبر 1977. و تم إلحاقها بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/91 /رج ، المؤرخ في 1991/01/08.¹ (وبواسطة المرسوم الرئاسي رقم 143/09/رج ، بتاريخ 27 أفريل 2009 تم تغيير تسمية هيئة حراس الحدود بقيادة وحدات حراس الحدود بقيادة الدرك الوطني).

تتكلف بحماية الحدود البرية للبلاد و حراستها و تتولى مهام الدفاع من خلال:

- الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية .
- مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن و سلامة الإقليم .
- منع و القضاء على أي حركة تهدف للمساس بأمن الحدود.
- الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد الحدود.

و تتكفل بمهام شرطة الحدود من خلال:

- مراقبة الأشخاص و الممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية .
- الوقاية و قمع الهجرة الغير شرعية .
- نشاطات عصابات التهريب.

¹ Hocine Labdelaoui, **La Gestion des Frontieres en Algérie**. Rapport de Recherche CARIM ,n2, Robert Schuman center for Advnced Stadies ,Institut universitaire européen, 2008, p18.

- المشاركة في محاربة تهريب المخدرات¹.

و من المهام الجديدة الموكلة لوححدات حرس الحدود خاصة مع تصاعد خطر التهديد الإرهابي من خارج الحدود المشاركة في مكافحة الإرهاب و التخريب والحماية و الدفاع عن المناطق الإستراتيجية.

أما عن تنظيم هذه الوحدات فهي كالآتي:

1. على المستوى المركزي: قيادة وحدات حرس الحدود

2. على المستوى الجهوي: قيادة الدوائر الجهوية لحرس الحدود.

3. مجموعات حرس الحدود التي تتفرع إلى سرايا و مراكز حراس حدود.

ثانيا: مجموعة حراس الحدود GGF

و هي جهاز تابع للجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية و تضمن حراسة دائمة للحدود من خلال مراكز دائمة على طول الشريط الحدودي، بالإضافة إلى وحدات متنقلة مكلفة بمحاربة عمليات التهريب و إختراق الحدود من طرف المهاجرين غير الشرعيين أو المجموعات الإرهابية.

ثالثا: حراس السواحل

تم إنشاء هذه المصلحة بمقتضى المرقم 12/73 الصادر في 03 أفريل 1973 ، هي مصلحة تابعة للجيش الوطني الشعبي مهمتها السهر على حماية الشريط الساحلي من الجرائم البحرية ، و تمتلك وحدات شاطئية وأخرى عائمة².

¹ "حرس الحدود"، الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني الجزائري :

« http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined » (12/11/2019).

² "حراس الشواطئ". الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني :

« http://www.mdn.dz/site_cfn/index.php?L=ar#undefined » (12/11/2018).

رابعاً: مصالح شرطة الحدود

و تلعب هذه المصالح دوراً مهماً في مراقبة الحدود و تتمثل مهمتها في الأعمال الإدارية والقانونية المنظمة لدخول و خروج الأشخاص و البضائع عبر المعابر الحدودية، تعمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، كما تقوم بإبعاد المهاجرين غير الشرعيين من التراب الوطني¹.

خامساً: إعادة تأهيل وتدريب رجال الجمارك

سطرت الجزائر برنامجاً لإعادة تدريب و تأهيل وحدات الجمارك في مراكز التدريب التابعة للناحية العسكرية الرابعة بولايي الأغواط و ورقلة، و ذلك بتدريبهم على الرمي بالأسلحة الثقيل و المتوسط، و استعمال معدات الرؤية الليلية و تجهيزات عسكرية أخرى حديثة لم يشملها برنامج تدريب وحدات الجمارك، كما تم إعطاء تدريبات لقادة الوحدات خاصة بقواعد و تكتيكات الإشتباك.

كما قامت مديرية الأمن الوطني بتدريب وحدات الجمارك الناشطة على تقنيات مكافحة تهريب المخدرات، و تأتي هذه الإجراءات بعد الأبعاد الخطيرة التي آلت إليها مسألة الجريمة المنظمة و شبكات التهريب خاصة في الجنوب الجزائري، و التي أصبحت تستعمل السلاح و تقوم بتنفيذ هجمات مسلحة على قوات الجمارك و حرس الحدود، و مثال ذلك مقتل حوالي 12 جمركي في صحراء تمنراست في 2006 على يد مجموعة من المهربين.

إضافة إلى ذلك وقعت المديرية العامة للجمارك بروتوكول إتفاق مع قيادة الدرك الوطني خاص بمكافحة الجريمة العابرة للحدود، و تم بموجب هذا الإتفاق إنشاء "بنك معلومات مشترك"، حول رؤوس شبكات التهريب، ووضع الجمارك تحت وصاية الدرك الوطني، و تم كذلك إيفاد مجموعة من الجمارك للتأهيل في مدرسة تكوين الجمارك بفرنسا.

أجرت وحدات الدرك الوطني بمشاركة قوات الجمارك بمناورات عديدة و دورية خاصة بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة في الولايات الجنوبية الحدودية، و تم تجهيز المطارات و الموانئ و المعابر الحدودية

¹ الأخضر عمر الدهيمي، "ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 18.

بمعدات متطورة للكشف عن المتفجرات والأسلحة، وقامت الدولة بزيادة الإعتمادات المالية الموجهة للأجهزة الأمنية¹.

في إطار مواجهة التهديدات الجديدة المهددة لأمن الحدود خاصة تهريب الوقود قامت وزارة الداخلية بتوسيع مهام قوات الجمارك للتعامل مع هذه الظاهرة من خلال تشكيل وحدات متخصصة في مكافحة تهريب الوقود في المناطق الساخنة عبر الحدود الشرقية، الغربية و الجنوبية، تتكون هذه الوحدات مؤقتا من قوات الدرك الوطني حرس الحدود والجمارك على أن تتحول إلى مهمة خاصة بالجمارك فقط على مدى سنتين بعد إستكمال تجهيزها بالأسلحة الضرورية والمعدات الخاصة من طائرات مراقبة و سيارات مصفحة عسكرية و أسلحة متطورة و الآلاف من أجهزة المراقبة الإلكترونية المتطورة².

و يسعى جهاز الجمارك لرفع عدد منتسبيه إلى 25 ألف ، و عددهم حاليا 20 ألف تلقوا تكويننا عسكريا في مراكز الجيش الوطني الشعبي ، و ذلك في مسعى لتحويل هذا الجهاز لمديرية تشبه مديرية الأمن الوطني

المطلب الثالث: الإنتقال من المراقبة الكلاسيكية إلى مقاربة الحدود الذكية

إن إدارة الحدود أصبحت تشكل تحدي غير مسبوق للدول في وقتنا الحالي ، و ذلك نتيجة للحركات المختلفة و السريعة التي كانت نتيجة لإفرازات عصر العولمة في كل المجالات و التي أثرت على الحدود و جعلتها أكثر عرضة للإختراق مقارنة بالسابق ، خاصة بالنسبة لبعض الدول التي تتمتع بإمتداد كبير للحدود كالجزائر حيث أن حجم التهديدات الأمنية الجديدة الصلبة و المرنة على طول خطوط الحدود الجزائرية .

إن الآليات التقليدية في إدارة الحدود تكلف الدولة الجزائرية إنفاقا عسكريا كبيرا بما يتلائم مع حجم هذه التهديدات ، أين تتم إدارتها من خلال الطرق التقليدية و الحديثة ، حيث أن الإدارة التقليدية سبق وأن تطرقنا إليها و لكنها غير فعالة بنسبة كبيرة نتيجة حجم التهديدات الإقليمية و شساعة الحدود و صعوبة التضاريس في المناطق الحدودية مما يجعل من مهمة تأمينها بشكل كامل شبه مستحيلة ، ما جعل الجزائر مجبرة على التوجه نحو أنماط الحدود الذكية كونها تسمح بإختزال الوقت و الجهد ، حيث يتم تزويد خط

¹ بويبية نبيل، مرجع سابق، ص ص (114، 115)

² "الداخلية تكلف الجمارك بالمزيد من المهام للتصدي لظاهرة تهريب الوقود بالمناطق الحدودية الساخنة". مقالة مأخوذة من الموقع:

«<http://www.elmihwar.com/index.php/nat/item/5199-2013-07-16-23-12-46>» (12/11/2018).

الحدود بأنظمة رصد إلكترونية وأجهزة مراقبة متطورة من رادارات وكاميرات حرارية ليلية ونهارية ، وإستخدام سياج أمني يؤدي بدوره إلى فرض السيطرة الأمنية العالية على الشريط الحدودي من خلال إستخدام أحدث الوسائل التقنية و يمنع التسلل إلى الأراضي الجزائرية¹.

أولا: آليات الحديثة المستخدمة من طرف الجزائر في تأمين الحدود

1. توسيع وتحديث عملية تحليل البيانات :

حيث كانت الجزائر في السابق تجمع البيانات من مصادر تقليدية كالمعلومات التي ترسلها القنصليات عن طالبي التأشيرة ، و مركز بيانات المعابر الحدودية لكنها تعتبر غير كافية لرصد التهديدات أو الأشخاص الخطرين و المطلوبين ، لكنها حاليا تستند لمصادر أخرى رقمية و تقوم بإعداد قاعدة بيانات و بنك معلومات حول كل الأشخاص الوافدين لإقليم الدولة .

2. بناء ما يسمى بالسياج الامني الإلكتروني :

يعتمد هذا النظام على تنصيب سياج إلكتروني على طول خط الحدود يعتمد في آلية عمله على تقنيات ضوئية و أمواج ميكرويفية ، و غالبا ما يستخدم في المناطق الحدودية المفتوحة و السهلة التضاريس و التي تتميز بخفازيها العالية للمخاطر الامنية و التهديدات و التي تتعرض لعمليات تسلل كبيرة خاصة التي تعتبر مناطق عبور للتهرب و المهربين و طريق معروفة لجماعات الهجرة ، ولا يمكن إستخدام هذه التقنيات في المناطق الجبلية و المناطق الوعرة ، تتمثل آلية عمل هذا النظام أنه في حالة الإختراق لهذا السياج يتم إرسال إشارات مباشرة لمركز المراقبة ، الأمر الذي يمكن من التعامل الآني مع التهديد ، و يندرج ضمن هذا النظام الأنظمة الفرعية التالية:

3. المستشعرات الرдарية **Radars Sensors** : و تعد من أهم الانظمة المستخدمة في المراقبة من طرف أسلاك الأمن الجزائرية ، حيث تستختم الرادار الأمريكي STS-12000 البعيد المدى و الذي يستخدم تكنولوجيا

¹ سحقي سمير، الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود : الجزائر نموذجا، مجلة إستراتيجية ، العدد 2021، 15، ص74.

المسح الضوئي الإلكتروني BUR، حيث يعمل هذا الرادار على تغطية مناطق واسعة و يأمن مصدرا مهما للتعقب ، و يكتشف أي إختراق سواء للراجلين أو المركبات للحدود، كما يعمل في كل أحوال الطقس¹.

4. كاميرات المراقبة الحرارية Thermal Surveillance cameras: و هي كاميرات طويلة المدى ترصد الأشياء و الأجسام على مسافات بعيدة ، و ذلك من خلال إستشعار الحرارة الصادرة منها ، بحيث ترسل صورة حرارية لشاشات المراقبة في المراكز الحدودية ، و هي آلية جد فعالة لمواجهة إختراقات الحدود. كما تسهل عمل حرس الحدود و تلغي نظام عمل الدوريات .

5. أنظمة الرؤية الليلية Night Vission: و تعد هذه الآلية على إستخدام الكشف بالأشعة تحت الحمراء ، حيث تمكن هذه الآلية من إظهار الصور في الظلام ، و التي لا تستطيع العين المجردة رؤيتها ، و تستطيع هذه الكاميرات العمل في ظروف جوية صعبة حيث تكشف عن الأجسام التي يزيد طولها عن 38 سنتمتر و على بعد 4.8 كلم ، في درجة رطوبة تتعدى 80%، في ظلام دامس².

6. نظام آفيان لرصد دقات القلب Avian Heartbeat Detector: و يعد هذا الجهاز من أكثر الأجهزة فعالية في كشف محاولات التهريب أو التسلل البشري و يعتمد على رصد دقات قلب الأشخاص الذين يتخطون خط الحدود و يرسل الإشارات لجهاز المراقبة .

7. جهاز الفحص بإستخدام الأشعة السينية X Ray & Comm a Ray: يستخدم هذا النوع من المستشعرات عن الكشف على المواد المشعة التي تخترق الحدود.

8. جهاز كشف المتفجرات Irmizer: و يستخدم هذا الجهاز من طرف أعوان المراقبة في المراكز الحدودية للكشف عن المواد المتفجرة ، و يعمل بآلية الكشف عن الأيونات السالبة و الموجبة مما يتيح الكشف عن المتفجرات.

¹ إيدابير أحمد ، إستخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود "الحدود الذكية نموذجا"، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 4، 2020، ص 568.

² المرجع نفسه، ص 569.

ثانيا : تطوير آلية التحقق من الهوية

كانت أجهزة الامن المكلفة بمراقبة الحدود الجزائرية في السابق تستعمل طرق قديمة في عملية التحقق من هوية الأشخاص الوافدين عبر نقاط المراقبة الحدودية سواء للمواطنين أو الاجانب ، و ماميز هذه الطريقة إمكانية الخطأ أو الإختراق حيث يقوم بها الأعوان بمراقبة جوازات السفر أو بطاقات الهوية ، لكن هذه الطريقة غير فعالة بسبب تطور طرق الغش و تزوير بطاقات الهوية و جوازات السفر و أحيانا بطرق إحترافية لا يمكن كشفها بالعين المجردة، لكن إدخال أجهزة جديدة و إستخدام تقنيات متطورة من طرف الأعوان المكلفين بالمراقبة كإستعمال اجهزة الكشف عن الوجه و العين و البصمات و المسح الضئي قد ساهم بشكل كبير في القضاء على ظاهرة تزوير الوثائق و البيانات .

ثالثا: الإعتماد على التفتيش دون الحاجة للفتح :

كانت في السابق تتم عملية معاينة البضائع و السلع و الأمتعة تتم بطريقة يدوية عبي المنافذ الحدودية الجزائرية سواء برية أو بحرية ، و كانت هذه العملية مرهقة و تتطلب وقت طويل مما يخلق مشاكل و طوابير ، و تتم في الغالب بطريقة عشوائية أي في حالة الإشتباه في شخص معين تتم عملية تفتيشه و هي آلية ممكنة الخطأ ، لكن مع التطور التكنولوجي توصلت التقنيات الحديثة إلى أنظمة متطورة ، مثل معدات التصوير بإستخدام الأشعة السينية و أشعة جاما ، و التي تقوم بمسح للأمتعة دون فتحها ، و هو ما جعل عملية المراقبة أكثر فعالية و تختصر الوقت و الجهد¹ .

إن هذه الآليات الحديثة في مراقبة الحدود و غيرها التي أصبح ينتهجها الجيش الشعبي الوطني في السنوات الأخيرة لحماية الحدود من التهديدات العادية و الإستثنائية ، من خلال التوجه نحو رقمنة الحدود عن طريق الإستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة ، قد رفع من كفاءة الوحدات العاملة على تأمين الحدود بأقل التكاليف و بفعالية أكثر من الطرق التقليدية التي كانت تستخدم، و قد ساهم هذا التحيث في الآليات في التقليل من أثر التهديدات الجديدة العابرة للحدود، التهريب ، الهجرة غير الشرعية، إنتقال جماعات إرهابية أو نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

¹ إيدابير أحمد ، المرجع السابق، ص 470.

المبحث الثالث: الآليات السوسيو، إقتصادية – المقاربة التنموية لمناطق الحدود

تعد مسألة تنمية المناطق الحدودية أمر جد حساس و حيوي للأمن الوطني للدول خاصة مع توسع مفهوم الأمن إلى مضامين جديدة تتخطى الطرح التقليدي القائم على الجانب العسكري فقط لتشمل مضامين جديدة تعد التنمية الإقتصادية أهم ركائزها و مقوماتها فالتنمية الإقتصادية تساعد على الإستقرار الإجتماعي الذي بدوره يعد حلقة مهمة في ضمان إستقرار الدول و أمنها ، وكون المناطق الحدودية تعد مصدرا للعديد من التهديدات كونها تتفاعل مع كيانات أخرى خارج حدود الدولة ما يجعلها عرضة للإختراق و مصدرا لخلق بؤر لإنتشار الآفات و المشاكل الأمنية ، و هو ما يجعل مسألة الإهتمام بهذه المناطق و تنميتها من أولويات السياسات العامة للدول، كما تعتبر المناطق الحدودية - بإعتبارها تمثل الأطراف البعيدة في الدولة – من المناطق الهشة أمنيا و القابلة للإختراق من قبل فواعل فوق وطنية عابرة للحدود .

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي لتنمية المناطق الحدودية

أولا: تعريف التنمية : إختلف مفهوم التنمية بإختلاف المراحل الزمنية التي مر بها ، ففي البداية كان ينظر للتنمية على أنه مرادف للنمو الإقتصادي و مع مرور الزمن أصبح المفهوم يعني الإهتمام بجميع جوانب الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية بنف المستوى في إطار التنمية المستدامة ، حيث تعتبر التنمية إستغلال كل القدرات البشرية و المادية و وضعها في نسقها الملائم للبيئة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية و المستقبلية بما يضمن تحسين المستوى المعيشي للسكان بمختلف أشكاله و مستوياته¹.

ثانيا: تعريف تنمية المناطق الحدودية

من خلال المفاهيم المقدمة لكل من التنمية و المناطق الحدودية يمكن إستخلاص مفهوم لمصطلح تنمية المناطق الحدودية بتقديمه على أنه : "مدى قدرة الدولة على تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها و أبعادها و مستوياتها في المناطق الحدودية ، من خلال تحقيق مستوى معيشي جيد لتلك المناطق بما ينعكس بصورة إيجابية على الإستقرار الإجتماعي بها و يزيد من تماسك و الرضى السياسي لتلك المجتمعات الحدودية مع

¹ بن الحاج جلول ياسين ، التنمية المحلية و دورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج دعم النمو 2003-2014. اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف، الجزائر، 2015-2016، ص 10.

مركز الدولة و يقلل مخاطر تفكك تلك المناطق و إرتباطها بكايانات خارج حدود تلك الدولة و يضعف بشعور الإلتواء لها للدولة الأم و بالتالي يجعلها مختربة و هشة و تؤثر على أمن الدولة"¹.

كما تستند تنمية تلك المناطق على وضع برامج و مخططات و مشاريع تهدف لتحسين المستوى المعيشي لهذه المناطق ، و خلق ديناميكية إقتصادية تساعد في توفير مناصب عمل ، و تحقق الثروة لتبعد تلك المجتمعات في المناطق الحدودية عن الإنخراط في أنشطة غير قانونية و مضرة بالإقتصاد الوطني كالتهريب و تجارة الممنوعات إلى غير ذلك من الأعمال التي تضر بالأمن الوطني للدولة .

المطلب الثاني : أهداف وأبعاد تنمية المناطق الحدودية

تعد عملية تنمية المناطق الحدودية مهمة أساسية و مركزية في عملية تحقيق أمن الدول الشامل ، و تساهم في تعزيز مناعة حدود الدول بإعتبارها خط الدفاع الأول ، و هي تسعى لتحقيق جملة من الأبعاد نذكر منها :

أولاً: الأبعاد السياسية والأمنية

تعد تنمية المناطق الحدودية ذات بعد سياسي و أممي حيث انها تساعد في خلق الإستقرار في هذه المناطق نظرا للعلاقة العكسية بين الفقر و الإستقرار السياسي و الأمني ، كونها تحقق الرضى المجتمعي على السياسات الحكومية ما يحقق نوع من تعزيز الشعور بالإلتواء للوطن و يساهم في خلق سلوكيات إيجابية من طرف ساكنة هذه المناطق إتجاه النظام السياسي و الدولة ككل .

كما أنه من الناحية الأمنية يخلق نوع من الأمن المجتمعي كون خلق أنشطة إقتصادية في هذه المناطق الحدودية يبعد سكانها عن الأنشطة غير القانونية خاصة مع الكيانات الإجرامية العابرة للحدود و يساهم في

¹ فوقة فاطمة ، مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من إنتشار عدوى الازمات ، مجلة القانون و الإقتصاد. العدد 2 ، ديسمبر 2018 ، ص 68.

ضبط الأمن في تلك المناطق و يخلق نوع من الحماية لأمن الدولة ، و يشكل جدار صد أول للتهديدات القادمة من خارج حدود الدولة¹.

ثانيا: الأبعاد الاقتصادية

يعتبر الاقتصاد عنصرا هاما في استقرار أي أمة وتكوين أمنها الشامل إن لم نقل العنصر الذي ترتكز عليه بقية العناصر الأخرى المكونة للأمن الوطني للدولة، وتدعمه القوة الاقتصادية المعبر عنها بتوفر الموارد الطبيعية والبشرية والعلمية، والذي تطاله تهديدات أو بالأحرى معوقات تحول دون تطوره، و بالتالي فالتنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية تشكل مصدر آخر للإقتصاد الوطني خاصة و أنها تمثل مناطق تبادل تجاري مع الدول الأخرى المجاورة و هو ما يزيد من مداخل الدولة و يساهم في خلق ديناميكية تجارية و إقتصادية تساهم في إمتصاص البطالة و زيادة فرص الإستثمار ، و تزيد من الدخل الوطني ما يرفع من القوة الاقتصادية للدولة و التي بدورها تنعكس على المستوى المعيشي للمواطن ما يساهم في خفض من الجريمة والآفات الإجتماعية²، كما انه في نفس الوقت فإن غياب التنمية في هذه المناطق التي تعاني من الهشاشة و إنتشار مختلف الآفات يجلب سكان هذه المناطق يخطرطن في أنشطة غير قانونية أو يتم إستغلالهم من طرف الجماعات الإجرامية و شبكات الجريمة و حتى يتم إستغلالهم و تجنيدهم في صفوف الجماعات الإرهابية .

ثالثا: الأبعاد الاجتماعية :

إنطلاقا من كون المناطق الحدودية نقطة إتصال و تفاعل بين دولتين أو أكثر متجاورة فإن تحقيق التنمية في هذه المناطق الحدودية يساهم في تعزيز الروح الوطنية و يرفع من الثقافة الساسية لساكنة هذه المناطق ما يعزز الشعور بالإنتماء للدولة نتيجة تحسين الخدمات الصحية و التعليمية و الترفيهية ما يخلق

¹ غزال مفتاح، تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري دراسة حالة الحدود الشرقية. أطروحة دكتوراه الطور الثالث ، جامعة الجزائر 2019، ص3، ص55.

² براقيدي سليم، الواقع الإقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر، مجلة علوم وتكنولوجيا. العدد 41، جوان 2015، ص25.

مجتمع واعي يقدم صورة إيجابية و يكون سفيرا لثقافة دولته ومجتمعه مع الدول والمجتمعات المجاورة ويخلق بيئة صحيا فكريا وقيمية تسهم في إستقرار هذه المناطق الحدودية ويحافظ على النسيج المجتمعي للدولة وتحمي الدولة من مختلف أنواع الإختراق الثقافي والفكري الذي يهدد الأمن المجتمعي للدولة و يمنع إنتقال أفكار وثقافات هدامة و تخريبية لثوابت وأسس الدولة مثل أفكار الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تسعى لسلخ المجتمعات عن هويتها الثقافية و الحضارية¹، وبالتالي فتتهدد المناطق الحدودية تعتبر حائط صد فكري لأحد أهم وأخطر التهديدات لأمن الدول و هو الأمن المجتمعي.

و بالتالي فقد بات الإهتمام بتنمية المناطق الحدودية من صلب إهتمام معظم الدول على غرار الجزائر سيما في ظل الظروف الأمنية التي تعاني منها دول الجوار و التي تتسم بعدم الإستقرار الأمني بها سواء على الحدود الشرقية أو الجنوبية أو الغربية ، حيث بات مواطنو هذه المناطق الحدودية مستقطبين من طرف شبكات الجريمة المنظمة و الجماعات الإرهابية و التي تعمل في مجال التهريب خاصة في المناطق التي تشهد مستويات متدنية من التنمية ، خاصة و أن لكل منطقة من تلك المناطق الحدودية خصائص إجتماعية و ثقافية و جغرافية مختلفة ما يصعب من مهمة السلطة المركزية في التعامل معها .

كما سعت الجزائر منذ الإستقلال لتعزيز التنمية في المناطق الحدودية من خلال جملة من الإجراءات البرامج الإقتصادية الموجهة للرفع من المستوى المعيشي في تلك المناطق لكنها كانت غير كافية و لم ترقى للمستوى المطلوب بسبب جملة من الأسباب نذكر منها :

-طول الحدود الجزائرية حيث تقدر بحوالي 6343 كلم تضم 12 ولاية تشترك في حدود مع 7 دول بمساحة شاسعة تقدر ب 1323395 كم² ، أي ما يعادل 42 % من المساحة الإجمالية للوطن .

-ضعف المبالغ المالية المخصصة لهذه المناطق الحدودية كون الإقتصاد الوطني و المزانة تعتمد على مداخل الجباية البترولية و المتميزة بالتذبذب بسبب عدم ثبات أسعار البترول ، و كون السياسات العمومية غالبا ما تركز على تخصيص معظم الإعتمادات المالية و المشاريع التنموية للمناطق الحضرية في المدن الكبرى التي تتميز

¹ رجب إيمان ، معضلة تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية ، مجلة البدائل. العدد 24، أوت 2017 ، ص 11.

بالكثافة السكانية. و كون تميز الساسة الجزائرية بالمركزية ما يخلق غالبا عدم توازن في توزيع التنمية على كافة مناطق الوطن.

-تميز المناطق الحدودية بضعف الكثافة السكانية و تفرقها نتيجة للظروف الإجتماعية و إتساع الرقعة الجغرافية التي تقع عليها.

-ضعف التبادلات التجارية البيئة مع دول الجوار

-عزوف القطاع الخاص عن الإستثمار في تلك المناطق الحدودية¹.

المطلب الثالث : أهم مشاريع تنمية المناطق الحدودية الجزائرية

إن القيام بالإستثمارات في أي منطقة من شأنه أن يؤثر إيجابا على تنمية تلك المنطقة ، حيث تعمل هذه الإستثمارات على جذب العنصر البشري من خارج المنطقة بالضافة إلى إعطاء حافز لسكان المنطقة للتمسك بها و عدم هجرها للمناطق الداخلية من الوطن، فيما يخص الجزائر فقد أعطت إهتماما خاصا بمناطق الحدود من حيث التنمية حيث خصصت حوالي 15% من مجمل المشاريع الإستثمارية ، كما أن هذه المناطق يقطن بها 12% من مجمل عدد سكان الجزائر ، لكن هذا الرقم لا يعكس اهمية هذه المناطق الحدودية بالنسبة للتنمية فهي تتوفر على إمكانيات إقتصادية هائلة لم تستغل بعد ، فولاية تمنراست تتوفر على إحتياطات هائلة من الذهب و اليورانيوم ، كما تتوفر ولاية تبسة على إحتياطات هائلة أيضا من الفوسفات ، كما تتوفر ولاية الطارف على ثروة غابية كبيرة ، أما تيندوف فهي تتوفر على أكبر الغحتياطات العالمية من الحديد و هو ما دفع بالدولة إلى خلق مشاريع إستثمارية لإستغلالها و تقديم قيمة مضافة لسكان هذه المناطق الحدودية و لدعم الإقتصاد الوطني ككل .

¹ قارة عشيرة نصر الدين ، فوقة فاطمة ، مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي ، العدد 1، ديسمبر 2018 ، ص 18.

أولاً.إعادة بعث مصنع الفوسفات بتبسة

يعد إستخراج الفوسفات من مناجم الكويف ببيير العاتر من تبسة من أقدم أنشطة التعدين في الجزائر حيث تعود إلى بداية القرن 19 و ذلك سنة 1894 بطاقة إنتاجية بلغت آنذاك 300.000 طن سنويا لترتفع فيما بعد لتبلغ 584.000 طن سنة 1938 لكن توقف الإنتاج في المنجم بعد الإستقلال نهائيا سنة 1978 ،بالإضافة إلى منجم جبل العنق الذي كذلك بدأ الإستغلال فيه سنة 161 ،و الذي تقدر إحتياطاته ب 2 مليار طن .حيث عرف الإنتاج في هذه المناجم تذبذب كبير و حتى توقف عن الإنتاج في فترات مختلفة بسبب سوء التسيير ، لكن عمدت الجزائر سنة 2023 إلى إعادة بعث نشاط التعدين و إستغلال المناجم و على رأسها مناجم الفوسفات في تبسة ، حيث أعطت بعدا إستراتيجيا للمشروع و قامت بتوقيع إتفاقية شراكة مع الصين لإستغلال هذه المناجم ، كما تم إطلاق مشروع ربط المناجم بخط للسكك الحديدية بطول 388 كلم لنقل الفوسفات من المناجم في تبسة على مصانع المعالجة في كل من سوق أهراس و موانئ النقل في عنابة و سكيكدة ، حيث خلق المشروع فرص عمل كبيرة لسكان المنطقة و خلق ديناميكية إقتصادية و تجارية لهذه المنطقة الحدودية .

ثانياً.إستغلال غار جبيلات

يعتبر إنطلاق الجزائر في العمل على إستغلال مناجم الحديد في غار جبيلات في أقصى غرب ولاية تيندوف على الحدود الغربية للجزائر من أهم المشاريع الإقتصادية و الصناعية التي تتميز بطابع إستراتيجي للدولة الجزائرية و الذي تعول عليه الجزائر كثيرا للنهوض بقطاع التعدين و تحقيق الإكتفاء الذاتي في مادة الحديد و التوجه نحو التصدير و تحقيق عائدات بالعملة الصعبة في مراحل متقدمة من المشروع.

كما يعد غار جبيلات من أكبر المناجم الخاصة بالحديد في العالم حيث يحتوي على إحتياطيات ضخمة تقدر ب 3 مليار طن سهلة الإستغلال كونها مكانا سطحية ، و يعد هذا المشروع الضخم الذي تم بعثه بشراكات جزائرية-تركية و جزائرية صينية ذو بعد إستراتيجي و سيتم تجسيده على مراحل حتى سنة 2040 ، كما أن الإستغلال الفعلي للمنجم سيكون سنة 2026 بعد الإنتهاء من مشاريع البنية التحتية المرافقة له ، المتمثلة في ربط موقع المنجم بشبكة خطوط السكة الحديد الوطنية حيث إنطلق العمل فعليا في

إنجاز خط للسكك الحديدية على مسافة 950 كلم من بشار إلى غار جبيلات أين سيتم نقل خام الحديد إلى مصانع الإستغلال إنشاء مركب للمعالجة في ولاية بشار حاليا ثم في مرحلة ثانية نقل خام الحديد إلى كل من وهران بمصنع توسيالي الذي هو قيد الإنشاء حاليا كذلك مصنع بلارة في جيجل ، و سيتم في هذه المرحلة إستخراج ما بين 40 و 50 مليون طن سنويا و يبلغ حجم الإستثمار في المشروع 2 مليار دولار. حيث إلى جانب إسهام المنجم بشكل كبير في دعم الإقتصاد الوطني فإنه يسهم بشكل أكبر في تنمية المناطق الحدودية في الجنوب و الجنوب الغربي الجزائري من كل الجوانب.

ثالثا. تعزيز البنية التحتية في المناطق الحدودية

حيث تعتبر مشاريع البنية التحتية من أهم مقومات التنمية ، حيث أنها عامل مساعد على جذب الإستثمارات و تساهم في خلق حركية إقتصادية ، حيث عمدت الجزائر على إيلاء أهمية كبرى لهذا الجانب في برامجها للتنمية منذ سنوات خاصة بعد إستتباب الأمن بعد العشرية السوداء التي تميزت بتهديم للمناطق الحدودية ، و من مؤشرات الإهتمام بالبنية التحتية في المناطق الحدودية ، حيث تنتشر عبر المناطق الحدودية شبكة من الطرق تقارب 30203 كلم (منها 44.63 % طرق وطنية و 39.53 % طرق بلدية ، و 15.85 % طرق ولائية¹ ، و يمكن تبينها في الجدول التالي :

الشكل رقم 07: جدول يوضح مشاريع البنية التحتية بالولايات الحدودية

الولاية	طرق الوطنية/كلم	الطرق الولائية/كلم	الطرق البلدية/كلم	المطارات	الموانئ
الطارف	230	331	968		1
سوق اهراس	387	157	1349		
تبسة	565	418	1200		
الوادي	585.40	261.68	610.79		
إيليزي	1902	904			
تمنراست	2578	472	3358	3	
تلمسان	4090			1	3
النعامة	498	376	1327		

¹ براقدي سليم، مرجع سابق، ص32.

المقاربة الأمنية الشاملة، التكيف مع التهديدات الجديدة لأمن الحدود الجزائري

بشار	1108	486	184.20	2
تندوف	457	117	31	
أدرار	2313.6	517.98	453.65	3

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، إحصائيات مارس 2020

ما يلاحظ هو توفر أغلب الولايات الحدودية على مطارات ما عدا ولايتي الطارف و سوق أهراس و لكن توجد مطارات قريبة منها في كل من عنابة و الوادي وتبسة .

رابعاً.مشروع الطريق السيار العابر للصحراء والطريق السيار للهضاب العليا :

يعد هذا المشروع من اهم مشاريع التكامل الإقليمي ،وهو اول مشروع إفريقي من نوعه يدخل في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرق على مستوى القارة ،و الذي يربط تسع دول إفريقية في مرحلته النهائية بغية ترقية التنمية و التبادل التجاري بين هذه الدول ، يمتد الطريق على مسافة 9000 كلم ، حيث يسهم هذا الطريق في فك العزلة على المناطق الصحراوية ، يبلغ طوله في شقه العابر للجزائر 2360 كلم كلف خزينة الدولة 3 مليار دولار ، يشق هذا الطريق المناطق الصحراوية الحدودية التالية :تمراست ،عين قزام ،تيمياوين ،سيلات ،عين صالح بالإضافة إلى ورقلة والوادي و يتبع هذا الطريق خط الألياف البصرية العابر للصحراء و الذي ينقل الأنترنت عالية التدفق نحو دول غفريقيا في الساحل و جنوب الصحراء و يلحق الأنترنت لأقصى المناطق الحدودية في الصحراء الجزائرية¹.

مشروع الطريق السيار للهضاب العليا :

يبلغ طول هذا الطريق 1020 كلم و يربط من الحدود الشرقية ولاية تبسة و الحدود الغربية ولاية تلمسان ، و يرتبط مع الطريق السيار شرق غرب على طول 1216 كلم ،و الهدف من هذه المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية ربط الولايات الحدودية بالولايات الداخلية و كذلك تسهيل حركة إنتقال السلع و تنشيط التبادلات التجارية مع دول الجوار خاصة تونس و ليبيا و مؤخرا موريتانيا حيث تم في سنة 2024 فتح المعبر الحدودي بين الجزائر و موريتانيا و أخذت الجزائر على عاتقها في إطار هذه المبادرة إنشاء طريق بين هذا المعبر و منطقة الزويرات الموريتانية بمحاذات الصحراء الغربية و ذلك عبر المؤسسة الوطنية كوسيدار و ذلك بهدف

¹ دريادي حميدة، إستراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر بين التحديات و المقومات،مجلة السياسة العالمية ،العدد 01، 2021، ص 340.

تنشيط المبادلات التجارية مع دولة موريتانيا و خلق ديناميكية إقتصادية في هذه المناطق الحدودية ،وقد تم الإعلان عن هذا القرار في الدورة 18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية –الموريتانية التي إنعقدت في 2017 ، و تم تجسيدها سنة ¹2024.

خامسا.إنشاء المناطق الحرة في الأقاليم الحدودية مع دول الجوار

وذلك لخلق حركية إقتصادية إيجابية تسهم في توفير فرض العمل لساكنة المناطق الحدودية تسهم في القضاء على البطالة و في نفس الوقت تؤدي إلى إبعاد ساكنة هذه المناطق عن الإنخراط في الأنشطة الغير قانونية كالتهريب و تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة إلى غير ذلك، و من أمثلة هذه المناطق منطقة التجارة الحرة الجزائرية الموريتانية و منطقة التجارة الحرة الجزائرية التونسية و من إيجابيات هذه المناطق أنها :

- تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع بين الأقاليم على جانبي الحدود ما يساعد على إستقرار السكان في هذه المناطق و يمنع الهجرة نحو المدن ².

- تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية و السياسية و الثقافية بين الدول المتجاورة حيث التجارة الحدودية وسيلة فعالة لتبادل الثقافات، ما يؤدي إلى تكريس مبدأ حسن الجوار و بالتالي يخفف من النزاعات و يحقق الإستقرار الأمني ³.

حيث تتوفر المناطق الحدودية على 121965 وحدة نشاط إقتصادي ما يمثل 13.05%، من النسبة الوطنية ، و تتوزع على ولايات المناطق الحدودية كالتالي:
-30086 وحدة منتشرة عبر ولاية تلمسان بنسبة 24.67 %، من الوحدات تتواجد عبر أقاليم الولايات الحدودية .

-ما بين 8.39% و 11.80% من الوحدات الإقتصادية تتواجد عبر أقاليم ولايات :الطارف، سوق أهراس،تبسة، الوادي،ورقلة.

¹ نفس المرجع، ص 341.

² رايس محمد ،الإتحاد المغربي بين مقومات البناء و عناصر الإخفاق مع الإشارة إلى التكامل الإقتصادي عبر المناطق الحدودية ، مجلة الإقتصاد و القانون ،العدد 3، ديسمبر 2018 ، ص 129 .

³ رايس محمد ، المرجع السابق، ص 130.

-ما بين 1.22% و 6.96 % من الوحدات الاقتصادية تتواجد عبر أقاليم ولايات : إليزي ، أدرار، تندوف، بشار، النعامة.

كما تتوزع اليد العاملة في الوحدات الاقتصادية المنتشرة في المناطق الحدودية كالتالي:
-119873 وحدة اقتصادية تشغل ما بين 0 و 9 عامل و هي الأكثر إنتشارا عبر الولايات الحدودية بنسبة تمثل 98.28% .

-382 وحدة اقتصادية تشغل ما بين 10 و 49 عامل أي أنها تمثل ما نسبته 1.31% .

-97 وحدة نشاط اقتصادي تشغل أكثر من 250 عامل و هي تمثل ما نسبته 0.08%¹ .

سادسا.الإهتمام بقطاع التعليم

حيث يعتبر التعليم أساس التنمية البشرية التي تعد من أهم أسس التنمية المستدامة ، حيث تعتبر المناطق الحدودية و خاصة الجنوبية منها متباعدة ديموغرافيا حيث أن اغلب السكان يعيشون بعيدا عن المناطق الحضرية و التجمعات السكانية مما يعيق إلحاق الاطفال بمقاعد الدراسة و يعيق كذلك إلحاق الطاقم التعليمي بهذه المؤسسات التربوية ، مما يؤدي في غالبية الأحيان إلى ترك الاطفال للتعليم في سن مبكرة خاصة البنات نظرا لصعوبة الظروف في المناطق الحدودية رغم ذلك سعت الجزائر إلى تحسين ظروف التعليم في هذه المناطق² .

سابعا.إنشاء الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب

تم إستحداث هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 06-485 ، و الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-089 بعنوان " الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب " ، و تنص المادة 05 منه على أن الجماعات الإقليمية المستفيدة من تمويلاته هي أدرار ، بشار، بسكرة ، ورقلة، الوادي

¹ براقدي سليم، مرجع سابق، ص33.

² دريادي حميدة ، مرجع سابق ، ص 335.

الأغواط، غرداية، إيزي، و تامنغست، يتم تمويل هذا الصندوق من خلال تخصيص 02% من الجباية البترولية حسب نص المادة 03 من المرسوم المنشئ لهذا الصندوق¹.

ثامنا. إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الهضاب العليا

أما فيما يخص صندوق الهضاب العليا فأستحدث بموجب المرسوم التنفيذي رق 06-485، المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 116-302، الذي عنوانه "الصندوق الخاص بالتنمية الإقتصادية للهضاب العليا"، حيث نصت المادة 05 منه على أن الولايات المستفيدة منه هي، البيض، النعامة، سعيدة، تيارت، الجلفة، مسيلة، باتنة، خنشلة و تبسة، وقد كان لهذا الصندوق و غيره من الصناديق المستحدثة و الموجهة لدم التنمية المحلية في المناطق الحدودية دور في تحريك عجلة التنمية بها ما يسهم في التخفيف من حدة التهديدات الامنية التي تخلق نتيجة الفقر و البطالة و التهميش في تلك المناطق².

تاسعا. إستحداث منحة تعويض المنطقة الجغرافية :

يطلق عليها منحة المنطقة و تستفيد منها 22 ولاية بنسب متفاوتة بين المناطق الحدودية و مناطق الهضاب العليا و مناطق الجنوب و أقصى الجنوب، حددت هذه المنحة و كيفيات الغستفادة منها وفق المرسومين 12-183 و 95-300، حيث يستفيد منها الموظفون و العاملون في القطاع الحكومي، و تمثل فيها الولايات الحدودية نسبة كبيرة، تقدمها الدولة بهدف دعم سكان هذه المناطق النائية و لجذب اليد العاملة من الولايات الشمالية نحو هذه المناطق لسد العجز خاصة في بعض القطاعات كالصحة و التعليم، لتحسين مستوى المعيشة بهذه المناطق.

عاشرا. الإعفاءات الجبائية :

¹ المرسوم التنفيذي 17-185، كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص 089-302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لتطوير المناطق الجنوبية"، الجريدة الرسمية، العدد 33، جويلية 2017، ص5.

² ختال سهام، الجماعات المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2023، ص 778.

يستفيد الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يقومون بانشطة إقتصادية أو تجارية في ولايات الجنوب الكبير الحدودية من إعفاءات ضريبية تصل إلى 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي للأفراد و على الأرباح بالنسبة للمؤسسات ، كما تستفيد أغلب المناطق الحدودية من تخفيضات و إعفاءات ضريبية الهدف منها تشجيع مناخ الإستثمار و النشاط في هذه المناطق مما يساعد في تحقيق تنمية بها و هو ما يخدم مسار تحقيق الأمن في هذه المناطق الحدودية الهشة .

خلاصة الفصل الرابع

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نتوصل إلى أن الجزائر وفي إطار سياستها الرامية إلى تعزيز أمنها القومي وصيانتها فقد لجأت إلى العديد من الآليات و المبادرات ، الدبلوماسية والسياسية مع أطراف إقليمية و دولية ، و ذلك للوصول إلى تحقيق الأمن و الإستقرار في حزامها الأمني الإقليمي ، بالتالي مواجهة مختلف التهديدات الوافدة من هذا الإقليم إلى التراب الوطني.

ويعد البعد العسكري محور الإستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود الوطنية من مختلف مظاهر التهديد سواء الداخلية أو الخارجية ، الجرائم العادية أو المنظمة، الإرهاب أو الهجرة ، تهريب المخدرات أو السلاح و غيرها من الجرائم ، حيث بقيت الجزائر متمسكة بمقاربتها الدفاعية من خلال التعزيز الدائم و المتواصل لقدرات الجيش الوطني الشعبي عدة و عتادا ، تجهيزا و تدريبا ، بالإتجاه نحو بناء جيش إحتراقي وتزويده بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة والحديثة ، و دليل ما تقدم أن موازنة الدفاع الجزائرية لسنتي 2023 و 2024 تعد الأضخم في تاريخ الجزائر الحديثة وهذا بسبب التوسع الكبير لمختلف أنماط التهديدات للأمن الوطني الجزائري سواء في شقه التقليدي من خلال الإرتفاع الكبير في حدة التوتر مع المغرب حول قضية الصحراء الغربية.

حيث فتحت المغرب المجال أمام إسرائيل لإقامة قواعد عسكرية للتجسس ما يمثل تهديدا كبيرا للأمن الوطني الجزائري، خاصة مع ما تشهده البيئة الدولية من توتر حاد خاصة مع أنشطة الجزائر في مجلس الأمن، حيث شكل تحدي الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في مهاجمة إسرائيل في مجلس الأمن لوقف عدوانه على غزة ما جعل الجزائر مهددة و مستهدفة بشكل مباشر من الكيان الصهيوني و أعوانه خاصة المغرب و الإمارات العربية المتحدة ، ما دفع السلطات الجزائرية إلى السعي نحو تعزيز قوتها العسكرية للرد على أي تهديد عسكري مباشر على إقليمها ، خاصة بعد حادثة إستهداف شاحنة جزائرية في منطقة الزويرات على الحدود الموريتانية من طائفة مسيرة أدت لمقتل مواطنين جزائريين ، حيث تبنى المغرب الحادثة لكن المعلومات الإستخباراتية أفادت بأن من قام بالعملية الجيش الإسرائيلي و بمسيرة إسرائيلية حيث أقامت هذه الأخيرة قاعدة للدرون في المغرب بالقرب من الحدود الجزائرية .

وتعد مسألة ضمان سلامة الحدود الجزائرية من ضمن أسعى المهام الموكلة للجيش الوطني الشعبي وخط الدفاع الأول عن السيادة و التراب الجزائري ،و لعل هذه المهمة تطورت مع تطور المخاطر و التهديدات التي تواجه الجزائر ، لكن مع ظهور الأنماط الجديدة من التهديدات العابرة للحدود وجد الجيش نفسه يتعامل مع قضايا ليست من إختصاصه، بل من إختصاص أجهزة الأمن الداخلية ،من درك وطني و جمارك وأجهزة أخرى ،ما استدعى منه التكيف معها بتطوير و تحديث نفسه للتعامل معها داخليا عبر الحدود ،و خارجيا بالتعاون والتشاور والتنسيق مع الجيوش ، المنظمات العسكرية الجهوية والإقليمية والدولية لضمان الفعالية وتبادل الخبرات لمواجهة هذه الأنماط من التهديدات التي تحتاج لإجراءات فوق دولاتية.

لكن الجزائر سعت لتوسيع آليات تأمين حدودها و ضمان سلامة مواطنيها ليس فقط إلى بتعزيز قوتها العسكرية لكنها لم تهمل بالبعد السياسي،الدبلوماسي ،و ذلك بالتنسيق مع دول الإقليم المغاربي ،الإفريقي و المتوسطي لمواجهة هذه التهديدات بتوقيع الإتفاقيات و المعاهدات والدخول في المشاورات مع باقي الدول المعنية خاصة بظاهرتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب ،لأنه لا يمكن للبعد العسكري وحده ولا للجهود الوطنية الداخلية وحدها أن تواجهها،كما أخذ البعد التنموي حيزا كبيرا من إستراتيجية الجزائر أين عمدت الجزائر لتنمية مناطق الحدود لمواجهة عمليات التهريب بمختلف أشكالها ،أين رصت ميزانية ضخمة و سطرت مشاريع و إستثمارات كبيرة لتنمية المناطق الحدودية و تحسين المستوى المعيشي بها ،وهذا نابع من إدراكها لأهمية هذا البعد في تحقيق الأمن .

أما فيما يخص قضية تأمين خط الحدود فيإلى جانب تدعيم قوات حرس الحدود ،من خلال التأهيل و التكوين فقد عمدت إلى الإنتقال نحو ما يسمى بالحدود الذكية فقد إعتمدت على التقنيات الحديثة و الرقمنة في تعزيز أمن خطوط الحدود و المنافذ الحدودية بما يقلص الجهد و يزيد من فعالية المراقبة .

وتعد قضية الساحل وما تميز هذه المنطقة من الشواغل الأمنية ومن أكبر الرهانات الأمنية التي تواجه الجزائر والتي أخذت النصيب الأكبر من الجهود والإهتمام ،خاصة بعد التطورات الخطيرة في شمال مالي لحدود الجزائر الجنوبية من سيطرة المجموعات الإرهابية على أجزاء منها ، عقب الإنقلاب و ما أفرزه التدخل الفرنسي من أثار جانبية على الأمن في المنطقة ،وهو ما دفع الجزائر لمراجعة أهم مبادئ العقيدة العسكرية و سياستها الخارجية وهو عدم قيام الجيش الجزائري بعمليات خارج الحدود حيث أقر المجلس

المقاربة الأمنية الشاملة، التكيف مع التهديدات الجديدة لأمن الحدود الجزائري

الشعبي الوطني تعديلا دستوريا يلغي هذه المادة و يسمح للجيش الشعبي الوطني بالقيام بعمليات خارج الحدود في حال رصد تهديد محتمل لأمنها .

الختامة

نتوصل في ختام تحليلنا إلى نهاية هذا الجزء من دراستنا والذي يعد محطة فكرية و علمية تقدم مادة علمية لباحثين آخرين في التخصص للتأسيس عليها و الإنطلاق في دراسات جديدة ، أو نقدها و تفكيكها لخلق متغيرات جديدة للدراسة تقوم على تنقيح ما تم تقديمه من طرفنا في هذا الموضوع، فإن الطبيعة التراكمية للمعرفة تفرض دائما النقد و التشكيك فيما تم تقديمه من قبل و البناء عليه للوصول إلى حقائق جديدة .

فقد كشف الواقع أن البيئة الدولية التي تتسم بالتطور والديناميكية الكبيرة المثقلة بالاحداث الدولية تجعل كل الحقائق المثبة في حقل العلاقات الدولية عبارة عن حقائق نسبية مع الوقت فقضة الحدود الدولية التي ظهرت مع معاهدة واستفاليا سنة 1648 م ، و التي في حينها كانت عبارة عن قضية مقدسة وواضحة في العرف الدولي ، و كانت لها وظائف واضحة اهمها تحديد أقاليم الدول القومية ، و كانت تبين حدود السيادة لهذه الدول ، كما كان تحصينها و الدفاع عنها بالقوة العسكرية و إنشاء الحصون و القلاع عليها كفيل بصد الهجمات الخارجية عليها و ضمان أمن ساكنة إقليمها ، و كانت العلاقة السببية بين متغيري التحصين و الأمن صحيحة و مثبتة فكلما ات قوة تحصين الدولة لتلك الحدود وزيادة مناعتها ضد المخاطر الخارجية ، كلما نعمت الدولة بالسلم و الأمن داخليا و العكس صحيح ، كلما ضعفت الدولة و ضعف تحصينها لحدودها في مواجهة الاخطار الخارجية كلما ضعف صدها و تعرضت هذه الدولة للغزو.

بقي هذا المفهوم للاقاليم ، وهذه الوظيفة التقليدية للحدود صالحة لحقب طويلة من الزمن لكن كما سبق و ان قلنا فإن الطبيعة التطورية للقضايا الدولية و تطور انماط الأنشطة الغنسانية خلق انواع جديدة من التحولات في البيئة الدولية خاصة مع نهاية الحرب الباردة ، بسبب ما سبق هذه الحرب من حربين عالميتين مدمرتين تسببت فيها قضايا الحدود و الرغبة التوسعية لكل دولة على حساب الدول الأخرى ، هذه الرغبة في التوسع و تغيير خطوط الحدود حركتها المصلحة الوطنية و البحث عن المكاسب على حساب الدول الأخرى ، ولكن في هذه الفترة بقيت الحدود تلعب نفس الدور المعروف سابقا ، إلى غاية نهاية الحرب الباردة و تفكك المعسكر الشرقي الذي برز معه ظهور دويلات جديدة و بروز أنماط جديدة للصراع لا علاقة لها بالاقاليم أو التوسع ، و اخذت طابعا تحت دولاتيا ، بين قوميات و جماعات مسلحة داخل الدول ، أدت هذه الأنماط الجديدة للنزاعات في هذه الدول إلى مجازر و مقتل ملايين البشر في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية ، في مقابل ذلك التفكك لدول معينة نشأ نموذج آخر جديد في مناطق

أخرى من العالم يتمثل في ظهور تكتلات ذات طبيعة إقتصادية أو سياسية أودينية وهي عبارة عن تحالفات ، تغير فيها مبدأ الحدود بين هذه الدول ، وبدأت طبيعة هذه الحدود تتغير من كونها عوامل قطع بين الدول إلى عامل وصل بينها ، فظهر التكتل الاوربي و بعض التكتلات في آسيا و التي مهدت لظهور مفهوم جديد للدولة القومية يتميز بتراجع فيه لمفهوم السيادة لصالح التعاون الإقتصادي و الغيت فيه الحدود و سمح بالمرور اللامشروط للسلع و الافراد بين هذه الدول ، وعد هذا النموذج أولى غرصاصات التغير في الظائف التقليدية للحدود.

يعد النموذج الاوربي و ماشاهه أول تحديات المفاهيم الجيوسياسية و الجيوأمنية للحدود و دورها التي عرفها حقل الجغرافيا السياسية ، في مقابل هذا النموذج التعاوني الذي ألغى الدور التقليدي للحدود كانت في أقطار كثيرة من العالم بدأت تتشكل أنماط جديدة من التهديد للدول و للأفراد لم تكن موجودة سابقا من الناحية الواقعية ، في حين من الجانب الاكاديمي لم يكن معترفا بها ، أو لم تكن للنظريات السائدة آنذاك في حقل العلاقات الدولية القدرة التفسيرية لها كونها مازالت تعترف بإفتراضات المدرسة الواقعية التي تؤمن بالدولة القومية حصرا كفاعل في العلاقات الدولية ، و التي تحركها قضايا المصلحة الوطنية ، وتنقسم بتقديسها للسيادة الوطنية ، و تعترف فقط بخطر ذو طابع تقليدي عسكري يجابه بزيادة القوة العسكرية للدولة في مجابهته .

و بالتالي فبروز الأنماط الجديدة للنزاعات الداخلية ذات الطبيعة العرقية و الإثنية و تفكك الدول و إنتشار الفقر والمجاعة في العام ، وإنتشار مظاهر الإفلات الأمني في بعض الدول وعجز السلطة الشرعية المحتكرة للقوة من السيطرة على أقاليمها و ظهور جماعات مسلحة تحارب الأنظمة و الدول ، و تشكل جماعات إرهابية ، و إنتشار للجريمة المنظمة عبر العالم و ظهور كارتلات عالمية و عصابات للجريمة و تجارة الأسلحة و المخدرات و الإتشار بالبشر ، وغيرها من مظاهر اللامان التي بدأ يشهدها العام و التي بدأت بالإتساع و الإنتشار من دولة لأخرى متخطية حدود الدول شكل بداية ظهور ما يسمى بالمعضلة الأمنية و بداية ظهور ما يسمى بعجز الدول و فشلها في التعامل مع هذه الأنماط الجديدة للتهديدات .

هذا التوسع الكبير والمتسارع للتهديدات الأمنية للدول و ما تبعه من مآسي كبيرة للشعوب جعل حقل العلاقات الدولية و مفكروه يبحثون في كيفية التكيف مع هذه التحولات في البيئة الدولية من خلال محاولة تحليل هذه الظواهر و البحث في أسبابها و نتائجها و محاولة لتوصل لإفتراضات نظرية تساعد في إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها و الحد من تأثيرها ، فأمام هذا الشكل الجديد من التهديدات المتعددة

الابعاد التي أخذت بعدا عالميا وإنسانيا ، في عالم غلبت عليه تجليات العولمة أصبحت الدولة لا تستطيع أن تنأى بنفسها عما يحدث حولها من أزمات و أصبحت تؤثر و تتأثر بكل ما يحدث في العالم ،ومعه تغيرت جذريا الوظيفة التقليدية للحدود حتى وصلت إلى مجرد كونها خط يحدد المجال الذي تطبق فيه الدول قوانينها لا غير و تحدد الإنتماء لمواطني تلك الرقعة الجغرافية عن غيرهم من الناس.

ولكن بالرغم من كل هذا التحول الكبير في أنواع التهديدات و تشكل أنواع جديدة من الكيانات غير الدولة و تصاعد تأثيرها ، لكن تبقى الدولة الوستفالية تكافح لبسط سيادتها و نفوذها و لا يزال الشكل الصراع الهوبزي بين الدول مستمرا و لكن بأشكال جديدة و مطورة فقط ،ولا تزال الرغبة التوسعية للدول قائمة رغم التطور التكنولوجي الكبير ، و تنوعت أشكال الإحتلال و التأثير و أصبحت الدول نتال مصالحها دون حاجة منها للغزو الخارجي ،وهو ما جعل الدول تبحث عن بليات مبتكرة جديدة تتلائم مع كل هذه تحولات في البيئة الدولية ،و تحاول الحفاظ على نفسها و على أمنها و إستمرارها و سيادتها و لكن بطرق جديدة ، فظهرت لنا مفاهيم جديدة للحدود سميت بالحدود الذكية و ظهرت لنا اناط جديدة لمواجهة التهديدات الجديدة تناسبها في الحجم و تتعامل معها بفعالية ،و بالتالي فاصبحت الدول تطور من أساليبها الأمنية لمواجهة هذه الانماط الجديدة للتهديد لتبقي نفسها آمنة و بعيدة بعض الشيء عن تأثير هذه التهديدات الجديدة.

وإستنتاجا من خلال ذلك ،

-فإن ما سبق ذكره ينطبق على كل دول العالم والجزائر ليست ببعيدة عما سبق التطرق إليه فالدولة الجزائرية الحديثة تتعامل بمنظور واقعي مع قضايا البيئة الدولية الفوضوية و تتفاعل مع كل فواعلها كل بحسب طبيعته و مصدره و هدفه ، فهي تتعامل بمنطق الدولة الهوبزية مع فواعل النظام الدولي التماثلية و تسعى لتعزيز قدراتها العسكرية و لبناء جيش محترفي قوي مجهز بمختلف أسلحة الردع الممكنة لتحسين نفسها و حدودها في وجه أي محاولات للمساس بوحدةها الترية أو بإستقلالها ،و تسعى للعمل بشكل ثنائي و جماعي مع باقي دول العالم سواء الإقليمية منها و الدولية لأجل تحقيق مصالحها و حماية أمنها ، في نفس الوقت و في مقاربة شاملة أو كما سمينها في بحثنا هذا بالمقاربة الهجينة ،فهي تعمل بالتوازي على تكييف عقيدتها الأمنية لتتعامل مع الانماط الجديدة للتهديدات التي تواجهها خاصة من محيطها الإقليمي ببراغمية تزاوج بين منطقي الردع و الإحتواء لتتمكن من الحد من تبعاتها على الأمن الوطني الجزائري .

فالدارس للوضع الأمني الجزائري و الدارس للجغرافيا السياسية للمنطقة يرصد حزاما أمنيا من الازمات و التهديدات يحيط بالجزائر بكل حدودها الشاسعة مع سبعة دول لكل خصوصتها.

-كما أن إرتكاز العقيدة الامنية الجزائرية على مقاربة دفاعية ،أي محاولة بناء وتعزيز القدرات لاجل التصدي للتهديدات و المخاطر التي تدخل نطاقها الجغرافي فقط ،و إن كان هذا المبدأ في إطار العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي و لكل الجيوش الوطنية تعتبر ناجعة و فعالة في التصدي للأخطار والتهديدات التماثلية ،أي صد أي عدوان أو عمل عسكري من طرف دولة أو كيان آخر مماثل ومعادي يهدد السلامة الترابية للوطن.

-إلا أن العقيدة الدفاعية وفي ظل التوسع والتغير في نمط وطبيعة التهديدات و في ظل التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية الإقليمية والدولية ،أصبحت أقل فاعلية في مواجهة وإحتواء التهديدات و المخاطر،فصعود خطر التهديدات اللاتماثلية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة والتي تدخل ضمن نطاق الأمن الغير تقليدي ،أصبح من الصعوبة بمكان مواجهتها أو إحتواؤها والقضاء عليها بالدفاع على الخطوط الداخلية للإقليم الجغرافي للدولة فحسب ،لأن إمتداداتها و تأثيره غالبا ما يكون ذو طبيعة إقليمية و حتى دولية ،وهو ما يحتم على ان تكون آليات المواجهة والصد من نفس جنس هذه التهديدات .

فالمقاربة الدفاعية عادة ما تكون سلبية و تكلف الضغط على الطرف المدافع ،حيث يتفق أغلب المختصين في المجال الأمني والعسكري أن مزايا الهجوم أفضل من الدفاع ،في إطار مايسمى في علم الجغرافيا العسكرية بفكرة "الدفاع على الخطوط الخارجية".وهو ما يستوجب على الجزائر ووفق المنطق الإستباقي للإستراتيجية العمل بمنطق يجمع بين الإستباقية ،الوقائية والدفاع ضد التهديدات المحتملة .

-كما أن تزايد حجم التهديدات الداخلية والخارجية للأمن الوطني الجزائري فرض على صانع القرار الجزائري و على المؤسسة العسكرية الجزائرية و التي تمسكت لعقود من الزمن بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،و عقب ما تعرضت له من مخاطر و تهديدات من دول الجوار مست سلامتها و أمنها جعلها مضطرة لتغيير هذا المبدأ و العمل على تعديل الدستور و تمكين الجيش من المشاركة في عمليات خارج الحدود للتعامل مع أي مصدر تهديد للامن الوطني الجزائري و القضاء عليه أو إبطال مفعوله لضمان عدم غنتشاره او وصوله أو وصل تأثيره إلى داخل التراب الوطني،و لن يتأتى الوصول إلى تحقيق ذلك بشكل كامل إلا من خلال العمل الجاد و على كل المستويات لأجل تطوير إستراتيجية أمنية شاملة مبنية على تصور موسع للتهديدات المحتملة .

-من منطلق ذلك سعت الجزائر جاهدة إلى العمل مع دول الجوار سواء المغاربي، المتوسطي أو الإفريقي للتصدي الجماعي و التنسيق بمختلف صوره و أشكاله لمواجهة هذه التهديدات، و لتقريب وجهات النظر فيما يخص المسائل الخلافية، للوصول إلى آلية مشتركة بين مجموع الدول داخل النظام الأمني الإقليمي لمعالجة قضايا الهجرة، الإرهاب و التنمية، و البحث في السبل الكفيلة بالقضاء على الإرهاب، و الحد من الهجرة غير الشرعية، و مشكلة التهريب، و ذلك على قاعدة التعاون الثنائي و الجماعي، على اعتبار أن، معظم دول المنطقة منفردة لا يمكنها التكفل بتكاليف الناجمة عن مواجهة هذا النمط الجديد من التحديات فهي تتطلب قدرات وإمكانات ضخمة، و غياب المبادرات الإقليمية و العمل الجماعي، و التوجه نحو العمل المنفرد، في الوقت الذي أصبحت هذه الفواعل تحت دولانية تتكفل في شكل منظمات و شبكات فوق دولانية و تحالف فيما بينها، زاد من عدم إستقرار المنطقة.

- و تعد القضايا الخلافية للجزائر مع بعض دول المنطقة كالمغرب، و طبيعة علاقتها مع الأنظمة السياسية كالنظام الليبي، و القضايا الخلافية حول مسائل الهجرة، و عدم الربط بين القضايا الأمنية و الاقتصادية، التنمية مع الدول الأوروبية أو مخالفة بعض الدول لإلتزاماتها كموريتانيا في تنسيقا العسكري مع دول خارجية كفرنسا، و تجاوزها للمبدأ المتفق عليه مع الجزائر بضرورة رفض التدخل الخارجي في المنطقة، و مع مالي في قضايا مثل التفاوض مع الجماعات الإرهابية و تقديم الفدية أو إطلاق سراح إرهابيين لتحرير الرهائن، كلها تشكل عوائق في وجه العمل الإقليمي، و هو ما جعل التعهدات و الإتفاقات المتوصل إليها بين دول المنطقة مجرد حبر على ورق و لم يتعدى مجرد الخطاب السياسي، من جهة أخرى فهشاشة دول الساحل و ليبيا مؤخر و عدم سيطرتها على أقاليمها أدى إلى غياب الشريك الأمني، فهذه الدول لا تسيطر حتى على أقاليمها و سلطتها ضعيفة و لم تتمكن من ضمان أمنها الداخلي فكيف لها التفكير في أمنها الخارجي بل أصبحت في بوضعيتها هذه مصدر تهديد خارجي لدول المنطقة.

الأمر الذي دفع الجزائر في إطار البحث عن أمنها القومي الموازنة بين أمن الدولة التقليدي بعدم إهمالها لعناصر القوة المادية ممثلة في القوة العسكرية الكفيلة بصيانة التراب الوطني و حماية حدوده و إقليمه من أي إعتداء خارجي، دون إهمال لعناصر الأمن الإنساني و أمن الأفراد، و الإهتمام بالبعد التنموي، الإقتصادي، القضايا الإجتماعية، و تحسين ظروف المعيشة للمواطن و تكريس العدالة الإجتماعية، للوصول إلى الإستقرار السياسي لتجنب الدخول في دوامة الفوضى و العنف الإجتماعي التي إنحدرت إليها بعض دول الجوار، و تسعى أطراف خارجية لإدخال الجزائر فيها، و لا يمكن تجاوز هذا الأمر إلا بتحسين البيئة الداخلية.

-كما قامت الجزائر في إطار مقاربتها الأمنية لمواجهة هذه التهديدات في إطار ما تسمى في علم الجغرافيا العسكرية ب"الدفاع على الخطوط الداخلية" بإعادة النظر في عقيدتها العسكرية و القتالية للجيش الوطني الشعبي، الذي كان مجهزا و مدربا لخوض حرب كلاسيكية ضد عدو خارجي و جيش

كلاسيكي يماثله ، لكن مع بروز هذا النوع من التهديدات تحت دولانية فرض على الجيش الجزائري إعادة تكييف قواته و سياساته الأمنية بما يتوافق و التعامل مع هذا التحول بإختيار نهج الإحترافية و ذلك بعصرنة قواته و تحديث و تحيين تجهيزاتها العسكرية للقيام بالمهام الجديدة الموكلة له في حماية الأمن القومي الجزائري.

-فيما يخص المناطق الحدودية عمدت الجزائر إلى تدعيم كافة حدودها بالوحدات العسكرية ، المعدات ، الآليات و الجنود بغرض تأمينها من أي تهديد خارجي محتمل، و بإعادة هيكلة و تحديث و تجهيز لأجهزة الأمن المكلفة بحراسة و حماية الحدود ، كالدرك الوطني و حرس الحدود و الجمارك لمواجهة عمليات التهريب و الحد من إستنزاف الإقتصاد الوطني.

-لكن هذه الإجراءات تعتبر غير كافية في ظل المعطيات الجغرافية التي تعتبر أي محاولة لتغطية كافة الحدود هي أمر مستحيل ، فبالرغم من التعزيزات العسكرية التي أرسلتها الجزائر لحماية الحدود فقد تمكنت مجموعة إرهابية من الوصول إنطلاقا من ليبيا مختربة الحدود على القاعدة الغازية ب "تغنتورين" و إحتجازها لمئات الرهائن الغربيين ، و الذين قتل 38 منهم أثناء عملية تحريرهم، و كادت العملية تنتهي بكارثة ، و تعد هذه العملية خرقا خطيرا جدا للأمن القومي الجزائري ، كما أن عمليات التهريب مازالت مستمرة و بمستويات عالية بالرغم من هذه الإجراءات و الإحصائيات الرسمية تثبت ذلك ، وهذا دليل على عدم فعالية فكرة الإعتماد على المقاربة الأمنية في إحكام السيطرة على الحدود.

-و هو ما يفرض على الجزائر ضرورة التفكير بجدية في وضع "إستراتيجية أمنية حقيقية" تكون بديل عن السياسات الأمنية الظرفية، تأخذ بعين الإعتبار كل المتغيرات و التهديدات التقليدية و غير التقليدية ، و تراعي في بناءها البيئة الأمنية الإقليمية، و الأمن الإقليمي بالدرجة الأولى، و الأمن الداخلي يكون تحصيل حاصل، بالإضافة إلى مزاجية المقاربة العسكرية بمقاربة أمنية بمفهومها الواسع الذي يشمل التنمية بمختلف أوجهها السياسية ، الإجتماعية و الإقتصادية، و مساعدة دول الساحل، على بناء مؤسساتها للخروج من حالة "اللا-دولة" لضمان قيامها بمهامها الأمنية .

ونتوصل أنه لا يمكن للجزائر الإستمرار بالتفكير الضيق لأمنها الوطني من مقاربة تأمين الحدود و محاولة عزل نفسها بل يجب أن تشارك في "بناء نظام أمن إقليمي" يحقق لها متطلباتها الأمنية في إطار ما يسمى في علم الجغرافيا العسكرية بفكرة الدفاع على الخطوط الخارجية، وهي الإجابة عن الفرضية المطروحة للدراسة ، أي أن الجزائر بحاجة لوضع مقاربة أمنية شاملة تزواج بين الآليات التقليدية و الجديدة في مواجهة هذه الأنماط المتعددة والمختلفة التماثلية منها و غير التماثلية لمواجهة مختلف التحديات التي تهدد أمنها الوطني، و كلما كانت شاملة كانت أكثر فعالية .

قائمة المراجع

(1) باللغة العربية

أ. المصادر

أ.1: القرآن الكريم

1. سورة قريش ﴿106/04﴾

أ.2/ الوثائق الرسمية:

2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963،

3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976،

4. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996،

5. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2009،

6. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020،

1.2/ القوانين :

7. القانون رقم 06-15 المؤرخ في 15 فيفري 2015 المعدل و المتمم للقانون 01-05 المؤرخ في 06 فيفري 2005

المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، الجريدة الرسمية، العدد 08، فيفري

2015.

3.2/ المراسيم الرئاسية :

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (المرسوم رقم 450-63 المؤرخ في 14 نوفمبر 1963 و الخاص

بإتفاقية وضع العلامات الحدودية بين الجمهورية الجزائرية و التونسية)، الجريدة الرسمية، العدد

87، لسنة 1963.

9. _____، (الأمر رقم 21-69 المؤرخ في 09 أفريل 1969 ، الخاص بالمصادقة على معاهدة

الأخوة و حسن الجوار و التعاون بين الجمهورية الجزائرية و الجماهيرية الليبية)، الجريدة الرسمية، العدد

33، لسنة 1969.

10. _____، (الأمر رقم 02-70 المؤرخ في 15 جانفي 1970 ، الخاص بالمصادقة على توقيع

إتفاقية تخطيط الحدود بين الجزائر و تونس)، الجريدة الرسمية، العدد 19، لسنة 1970.

11. _____، (الأمر رقم 73-20 المؤرخ في 17 ماي 1973 ، المتعلق بالمصادقة على إتفاقية خط

الحدود بين الجزائر و الرباط)، الجريدة الرسمية، العدد 48، لسنة 1973.

12. _____، (المرسوم رقم 83-380 المؤرخ في 28 ماي 1983 ، المتعلق بالمصادقة على إتفاقية

الخاصة بوضع العلامات الحدودية بين الجزائر و مالي)، الجريدة الرسمية، العدد 23، لسنة 1983.

13. _____، (المرسوم رقم 379-83 المؤرخ في 28 ماي 1983 ، الخاص بالمصادقة على إتفاقية

وضع العلامات الحدودية بين الجزائر و النيجر)، الجريدة الرسمية، العدد 54، لسنة 1983.

14. _____، (المرسوم رقم 84-33 المؤرخ في 18 فيفري 1984 ، الخاص بالمصادقة على الإتفاقية الخاصة بوضع العلامات الحدودية بين الجزائر و موريتانيا) الجريدة الرسمية، العدد 08، لسنة 1984.

15. _____، (مرسوم رئاسي رقم 273-03 المؤرخ في 15 جمادى الثانية الموافق ل 14 أوت 2003 ، المتعلق بترسيم الحدود البحرية بين الجزائر و تونس)، الجريدة الرسمية، العدد 49، لسنة 2003.

16. المرسوم الرئاسي رقم 92-03 المؤرخ في 09/02/1993 المتضمن تمديد حالة الطوارئ ، الجريدة الرسمية ، العدد 8، فيفري 1993.

17. المرسوم الرئاسي رقم: 06-93 المؤرخ في 28/02/2006، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية. الجريدة الرسمية، العدد 11، فيفري 2006.

4.2/ المراسيم التشريعية :

18. المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في: 06/02/1993 المتضمن مكافحة التخريب و الإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 70، أكتوبر 1992.

5.2/ المراسيم التنفيذية :

19. المرسوم التنفيذي 17-185 ، كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص 302-089 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطوير المناطق الجنوبية"، الجريدة الرسمية ، العدد 33 ، جويلية 2017.

6.2/ الأوامر :

20. الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب عام 1426، الموافق ل 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التخريب.

3/ البروتوكولات الأممية :

21. الأمم المتحدة، بروتوكول "منع و قمع و محاربة الإتجار بالأشخاص و بخاصة النساء و الأطفال" المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 2000.

22. الامم المتحدة، إتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، المادة 2، مطبوعات الامم المتحدة ، نيويورك، 2000.

23. الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ، منظمة الأمم المتحدة ، نيويورك، 1979.

24. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2004.

25. إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المواد 02 و 03.

26. الإتفاقية الدولية لقانون البحار، المواد 88، 83، 36.

أ.3 الموسوعات

1- الكيالي عبد الوهاب و آخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1979.

ب.1/ الكتب

27. أحمد اسكندري و محمد ناصر أبو غزالة ، القانون الدولي العام المجال الوطني . الجزء 3، مطبعة الكاهنة 1998.
28. أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، أكتوبر 2012.
29. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. دار السلاسل، الكويت، 1985.
30. إسماعيل صبري مقلد، نظرية السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. الكويت، جامعة الكويت، 1982.
31. السرياني أحمد محمود ، أهمية الحدود الدولية: وجهة نظر جغرافية. جامعة أم القرى، مكة، 1420هـ.
32. السرياني محمد محمود ، "الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها وتطورها ومشكلاتها)". الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001.
33. العايد حسين، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية. دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2009.
34. الأخضر عمر الدهيمي، "ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
35. العنزي عبد الرحمان ، "أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز أمن الدولة". أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2012.
36. الغامدي مسفر بن صالح ، "تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البحرية ومراقبة الملاحة البحرية". ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض (د س ن).
37. الأخضر عمر الدهيمي ، ، "ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حالة الهجرة السرية في الجزائر"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
38. العمارات فارس محمد، الإرهاب العابر للحدود وتدابيراته على السلم والأمن الدوليين. ط 1 ، دار الخليج للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2017.
39. النقوزي عبد القادر زوهير، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي. ط 1، منشورات الحلبي القانونية ، بيروت ، 2008.
40. الحلبي هشام ، حروب الجيل الرابع والأمن القومي: فهم التغير في شكل الحروب ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
41. الكلاسي هيثم ، مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جوانبه السياسي والعسكري، ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي. الأوروبي، 1996.

42. بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية. المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1987.
43. بحري ركن ، مسفر بن صالح الغامدي، تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البرية و مراقبة الملاحاة الجوية وتأثيرها على الأمن، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2012.
44. بيريت تشايمان ، العقيدة العسكرية . تر: طلعت الشايب ، ط1، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2014 .
45. بوكراع إلياس ، الجزائر الرعب المقدس. تر: خليل أحمد خليل ، ط1، بيروت، 2003.
46. بن عروس زهرة و آخرون، الإسلاموية السياسية، المأساة الجزائرية. تر: غازي البيطار، ط1، دار الفرابي ، بيروت، 2002.
47. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للامن الجزائري (الجزائر، أوربا والحلف الاطلسي). المكتبة العصرية، الجزائر، 2005.
48. بن خليف عبد الوهاب، التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا والساحل لإفريقي، التحديات والحلول السياسية الإقليمية الدولية ، ط1، دار هومة للنشر و التوزيع، 2015.
49. بورقعة لخضر، شاهد على إغتيال الثورة. دار الحكمة للنشر، الجزائر، 1990.
50. بيبير سيلبريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية. تر: أحمة عبد الكريم، ط1، الأهالي للنشر و التوزيع ، دمشق، 1988.
51. جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. تر: وليد عبد الحي ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1985.
52. جون ج ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، تر: مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، 2012.
53. حسين عبد الرحمان سليمان، "الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها". جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية، أبو ظبي، 2009.
54. داوود يوسف ، الجريمة المنظمة. ط1 ، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2001.
55. ريتانا دوان، و تارولين هولكويس، "الصراعات المسلحة الكبرى". في: التسليح ونزع السلاح و الأمن الدولي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
56. تيري ديبيل ، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، تر: وليد شحاتة، دار الكتاب العربية ، بيروت، 2009.
57. سمير أمين و آخرون ، العولمة والنظام العالمي الجديد . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.
58. سعد حقي توفيق ، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن ، 1999.

59. سليمان سليمان عبد الله ، دروس في شرح قانون العقوبات الجزائري ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998.
60. ن أحمد إبراهيم ، الإرهاب والجريمة المنظمة ، التجريم وسبل المواجهة ، دون طبعة، دار الطلائع للنشر، القاهرة، 2006.
61. صالح محمود بدر الدين ، التحكيم في منازعات الحدود الدولية. ط1، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة ، 1991.
62. صافي عدنان ، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر. مركز الكتاب الاكاديمي للنشر و التوزيع، عمان ، 1999.
63. صلاح محمد محمود بدر، التحكيم في المنازعات الدولية والإقليمية. ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1999.
64. عبد العزيز بن صقر الغامدي، الجريمة المنظمة وسبل مواجهتها في الوطن العربي. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى ، الرياض، 2004.
65. علي طه عبد الرحمان فيصل ، القانون الدولي ومنازعات الحدود. ط2، شركة أبو ظبي للطباعة و النشر، الإمارات ، 1999.
66. عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مصطفى عبد المجيد كاره و آخرون، "الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات". ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.
67. عبد الحميد زوزو ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 - 1939 . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007.
68. عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. ط2 ، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .
69. عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية . ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.
70. عامر صباح ، نظرية العلاقات المدنية العسكرية :الحالات التطبيقية في التحليل الإستراتيجي. ط1، دار الكتاب الجديد ، القاهرة، 2018 .
71. عياد محمد سمير، التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب. ط1، شركة دار الأمانة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013.
72. علاء طاهر ، الخصوصية الإستراتيجية للعالم العربي. القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1992.
73. علي صادق أبو الهيف ، القانون الدولي العام. منشأة المعارف الإسكندرية ، مصر، 1975.
74. عثمان حسن ، ياسر عوض، "الهجرة غير المشروعة والجريمة". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.
75. غانم محمد حافظ، مذكرات في القانون الدولي. دار النهضة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1972.

76. حسين عطية ، سيادة الدول النامية على مواردها الأرض الطبيعية . ط1، دار الأرقم للنشر ، القاهرة ، د.س.ن .
77. مدحت أيوب ، الأمن القومي العربي في عالم متغير . مركز البحوث العربية ، القاهرة ، 2003
78. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي . ستوكهولم : معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، 2011 .
79. محمود سليمان موسى ، الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، ط1، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 .
80. محمد سعيد الدقاق ، القانون الدولي العام . ط1، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية القاهرة ، 1990 .
81. مصطفى حسين سلامة ، المنظمات الدولية . ط1، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 1998 .
82. محمد عبد المجيد عامر ، دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة . دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1994 .
83. رحيموني عبد الرحيم ، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي . ط1، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2019 .
84. وضاح الحمود ، "استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود" . مركز الدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، 2009 .
85. نضيف نزيه ، النظم السياسية في إفريقيا تطورها وإتجاهها نحو الوحدة . ط1، دار الكتاب للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1967 .
86. ولفرام لآخر ، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء . مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، الشرق الأوسط ، 2012 .
87. وليد عبد الحي ، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني . ط1، دار حامد للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2015 .
88. يونس الباشا فائزة ، الجريمة المنظمة في ظل الإتفاقيات الدولية والقوانين الدولية . ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 .
89. يوسف حتي نصيف ، النظرية في العلاقات الدولية . ط1، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1985 .
- ب.2/ الدوريات:
90. أدمام شهرزاد ، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد 1 ، الجزائر ، 2013 .
91. إسماعيل ج ، "الهجرة و التنمية : أوروبا لم تعد بلاد الأحلام" ، مجلة الجيش . العدد 518 ، سبتمبر 2006 ، ص 37 .

92. أبي غانم جولي، العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري و التنمية، مجلة الدفاع اللبناني ، العدد 78 ، تشرين الأول 2011.
93. إيدابير أحمد ، إستخدام التكنولوجيا للحماية من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود "الحدود الذكية نموذجا"، مجلة آفاق العلمية، المجلد 11، العدد 4، 2020.
94. الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته لدراسة نظرية في الأطر و المفاهيم". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
95. السيد أبوعطية، الإجماع العالمي المنظم بين النظرية و التطبيق. ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2013.
96. المطيردي عبد العزيز بن راشد، وظائف الحدود السياسية في زمن العولمة، دراسة في الجغرافيا السياسية. المجلة الجغرافية العربية، العدد 73، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
97. الفتلاوي صدام، هاني بعد الله عمران، عملية ترسيم الحدود الدولية و المنازعات الناجمة عنها. مجلة جامعة بابل ، مجلد 1، العدد 1.
98. بسيكري السنوسي ،ليبيا:التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية.مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2011.
99. بيدي أمال ، "القانون الدولي للحدود"، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة الماستر ، جامعة مزيان عاشور –الجلفة-، 2021، 2022.
100. بلخشت عمر أبو بكر، النظام القانوني لمفهوم الحدود في القانوني الدولي العام.المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 44، 1988.
101. بهلول نسيم، الدفاع الوطني مجتمع المعلومات ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة.العدد 7، جوان 2015.
102. بوترة شمامة ، الإستراتيجية القانونية و الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.مجلة الباحث في الشؤون القانونية و السياسية ، العدد 6، ديسمبر 2021.
103. براقدي سليم ، الواقع الإقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر ، مجلة علوم و تكنولوجيا. العدد 41، جوان 2015.
104. بوسعدية رؤوف ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.العدد 9، 2016.
105. باهي نوال ، ظاهرة التهريب كأحد أبرز معيقات تنمية و تطوير المناطق الحدودية في الجزائر ، مجلة الإقتصاد و القانون ، العدد 03، جامعة تبسة.
106. بطرس بطرس غالي، " الأمم المتحدة و النزاعات الدولية الجديدة"، المستقبل العربي.العدد 201، نوفمبر 1995.

107. بوجراف عبد الغني، التجسس كجريمة ماسة بأمن الدولة في ظل قانون العقوبات الجزائري، مجلة الآفاق العلمية. العدد 8، جوان 2017.
108. بولنوار مسعودة ، التجربة الجزائرية في التعامل مع ظاهرة التطرف. مجلة الفكر، العدد 20، جوان 2024.
109. جارية الصادق ، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد 8، جانفي 2014.
110. جون ميرشايمر، صدام الجابرة ، من الأفضل أن تكون وحشا لا ان تكون وديعا، النسخة العربية من مجلة فورين بوليسي ، العدد 146، 2005.
111. ج. إسماعيل ، "إفريقيا تسعى لحل مشاكلها"، مجلة الجيش، العدد 155، الجزائر ، أكتوبر 2009.
112. خلفون خليفة ، مبادرة الجزائر لحلحلة الأزمة المالية في ظل مقاربتها الشاملة 1991-2015. مجلة الباحث، العدد 01 ، جامعة الجزائر، 2024.
113. دهقاني أيوب ، تأثير التقنية و التكنولوجيا في بناء الإستراتيجية العسكرية. مجلة المعيار ، العدد 6.
114. دريسي حنان ، الثورة في الشؤون العسكرية و تداعياتها على السياسات الدفاعية للدول، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد 8، العدد 2، 2021.
115. دريادي حميدة ، إستراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر بين التحديات و المقومات، مجلة السياسة العالمية ، العدد 01 ، 2021.
116. رايس محمد ، الإتحاد المغاربي بين مقومات البناء و عناصر الإخفاق مع الإشارة إلى التكامل الإقتصادي عبر المناطق الحدودية ، مجلة الإقتصاد والقانون ، العدد 3، ديسمبر 2018.
117. رجب إيمان ، معضلة تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية ، مجلة البدائل. العدد 24، أوت 2017.
118. سحقي سمير، الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود : الجزائر نموذجا، مجلة إستراتيجية ، العدد 2021، 15.
119. سعد الصديقي، "تشديد الرقابة على الحدود و بناء الأسوار لمحاربة الهجرة". مجلة رؤى إستراتيجية ، العدد 2013، 23.
120. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته و صيغه و تهديداته لدراسة نظرية في الأطر و المفاهيم". المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.
121. حرزي السعيد، دور الجزائر في إرساء نظام تجريم دفع الفدية كآلية تكميلية لقرار مجلس الأمن 1373 ، مجلة الفكر ، العدد .
122. حمشة مكي ، "دور مبدأ ثبات الحدود الدولية ونهائيتها في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة الإجتهد القضائي، العدد 22، ماي 2019.

123. حسن عبد الرزاق ، "دور ترسيم عملية الحدود السياسية الدولية في السلم والأمن الدوليين"، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، العدد: 02، مارس 2022.
124. حسن عبد الرزاق ، "دور عملية ترسيم الحدود السياسية الدولية في حفظ السلم والأمن لدوليين"، مجلة الناقد لدراسات السياسية، المجلد: 06، العدد: 02، سنة: سبتمبر 2017.
125. حازم الببلاوي ، " النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة ". سلسلة عالم المعرفة ، العدد: 257، 2000.
126. خلفون خليفة ، مبادرة الجزائر لحلحلة الأزمة المالية في ظل مقاربتها الشاملة 1991-2015، مجلة الباحث ، العدد الأول، أفريل 2024.
127. ختال سهام، الجماعات المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد 2، 2023.
128. عبد العزيز بن راشد المطيردي ، "وظائف الحدود السياسية في زمن العولمة ، دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة الجغرافيا العربية ، العدد 73 ، الرياض 2008.
129. عبد الجبار جبار ، الحدود الوطنية بين متطلبات الدولة القومية و تحديات المجتمع الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية ، المجلد الرابع، العدد 2، جوان 2019،.
130. علاق جميلة و بولمشاور رباب ، المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية و تعزيز مقدرات السياحة الوطنية ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني ، المجلد 04، العدد 02، جويلية 2019.
131. عابد شارف، "أزمة الصحراء الغربية حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير". مركز الجزيرة للدراسات، أفريل 2013.
132. عبد السلام محمد ، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001". كراسات إستراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)، العدد 127. (د س ن).
133. عبد الوهاب بن خليفة ، "القوة في العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق"، مجلة دراسة الدفاع والإستشراف ، العدد: 14، 2020.
134. غربي محمد ، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع و الأمن : حالة البحر الأبيض المتوسط، دفاتر السياسة و القانون. العدد الاول، جانفي 2009.
135. فوقة فاطمة ، مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من إنتشار عدوى الازمات ، مجلة القانون والإقتصاد. العدد 2، ديسمبر 2018.
136. فريدة حموم ، "مسألة تأمين الحدود الجزائرية : الحاجة لوضع إستراتيجية شاملة"، مجلة دفاع وإستشراف ، العدد: 14، 2020 .
137. فودي مصطفى كمال ، تداعيات الفشل الدولاتي على الجزائر حالي مالي و ليبيا ، مجلة العوم الإجتماعية والإنسانية. العدد 03، ماي 2020، تونس.

138. قارة عشيرة نصر الدين ، فوقة فاطمة ، مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للإقتصاد السياسي ، العدد 1، ديسمبر 2018.
139. ظريف شاكر ، إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإهاب العابر للحدود و الجريمة المنظمة :قراءة مقارنة في الوسائل و الأهداف. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 11 ، جوان 2017.
140. م، العربي. "التنمية ... المفهوم والأبعاد"، مجلة الجندي، مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 463، نوفمبر 2011.
141. محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001". كراسات إستراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية)، العدد .
142. مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و سبل مكافحتها. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2011، 3.
143. مولود غشه، "القوات الإفريقية الجاهزة"، مجلة الجيش، العدد 548، مارس 2009، ص 14.
144. محمد سعيد أبو عامود، "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة". مجلة الديمقراطية، العدد 3، 2001، ص 79.
145. محمد محمود أبو العوالي، " القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء ". مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 17 أبريل 2012.
146. محمود أبو المعالي أحمد ، القاعدة و حلفاؤها في الساحل و الصحراء ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، أبريل 2012.
147. رأفت شوقي ، التنمية الإقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية . مجلة بدائل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 24 .
148. ناصيف حقي ، " العرب و ثورة التناقضات في المفاهيم القومية و الإقليمية و العالمية " ، المستقبل العربي. العدد: 200، أكتوبر 1995.
149. نجيب نسيب ، جرائم إرهاب الدولة ضد الأقليات المسلمة في بورما. مجلة بحوث ، جامعة الجزائر 1 ، المجلد 15، العدد 1، 2006.
150. نوفل أحمد سعيد و آخرون ، الأزمة الليبية إلى أين ؟. مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد 13، الأردن ، مارس 2017.
151. كولارد دانيال، من السلام المفروض بقوة السلام عن طريق الأمن و التعاون و الديموقراطية، مجلة أرس، العدد 2000.
152. كرايس الجيلالي و شافي محمد عبد الباسط، الإستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل -مبادرة دول الميدان نموذجاً-، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد الأول.

153. زيكو مصطفى، ظاهرة التهريب في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية. العدد الرابع، جامعة الجلفة، ديسمبر 2021.

ب/4/ التقارير

154.

155. هاينز فولفغانغ شيتفان، حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بأخذ الرهائن على يد الإرهابيين. تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، جنيف، فيفري 2013.

ب.5/ الجرائد:

156. الفريق محمد العماري رئيس هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي، ندوة صحفية، يوم 02 جويلية 2002.

157. سميرة بلعمري، الجزائر تخسر 100 مليار سنويا بسبب تهريب الوقود. جريدة الشروق اليومية، 2019/07/22.

158. محمد بن احمد، لا تعامل للجيش الجزائري مع المليشيات الليبية. جريدة الخبر اليومية، 2013/10/23.

159. محمد بن أحمد، "ثلاث منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر و تونس". جريدة الخبر اليومي، العدد 05، 7244 نوفمبر، 2013.

160. مديرية الإيصال و الإعلام و التوجيه، خلاصة خطب ورسائل الفريق أحمد قائد صالح نائب وزير الدفاع الوطني، مجلة الجيش، العدد 312، ديسمبر 2019.

161. وزارة الدفاع الوطني، "مبادرة 5+5" فضاء للتشاور و التعاون الفعال، مجلة الجيش، العدد 594، جانفي 2013.

ب.6/ الدراسات غير المنشورة:

162. أبصير محمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبلات، جامعة الجزائر، 2010.

163. الببلاوي فهد حماد، دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود الدولية البرية في الحد من ظاهرة التسلل. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2006.

164. المنصوري محمد عبد الجواء علياء، تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي لشمال إفريقيا: الجزائر نموذجا. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020.

165. العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات إستراتيجية و مستقبلات ، الجزائر، 2010.
166. إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الإقليمي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002.
167. الشهراني محمد سعيد، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني. رسالة ماجستير ،أكاديمية نايف العربية للدراسات الأمنية ،الرياض، 2006.
168. بن الحاج جلول ياسين ، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر في إطار برنامج دعم النمو 2003-2014. أطروحة دكتوراه في العوم الإقتصادية ، جامعة الشلف، الجزائر، 2015-2016.
169. براهيم بوطالب ، مقارنة إقتصادية للتهريب في الجزائر. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر، 2011.
170. بشكيد خالد ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي. مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 2011، 3.
171. بوكروح صالح ، واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر ، 2011.
172. بويبية نبيل، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية. رسالة متممة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2009.
173. بن عمر الحاج عيسى ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها دوليا وإقليميا. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام و العلاقات الدولية ، جامعة الجلفة، 2010.
174. بوبكر عبد القادر ، مفهوم الأمن الدولي وفقا للنظام العالمي الجديد. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون العام، جامعة الجزائر، 2004.
175. حمزة حسام ، الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية نتخصص علاقات دولية، جامعة باتنة ، 2010.
176. جعفر صبرينة، تداعيات الثورة في الشؤون العسكرية على سياسات الدفاع -دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2020-2021.
177. خوجة محمد ، الإنعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006.
178. عمورة رابح، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دولي، جامعة الجزائر، 2001.

179. عزالدين حمايدي، دور التدخل الخارجي في النزاعات الداخلية دراسة حالة التدخل اليوناني التركي في قبرص من 1994 إلى 2000، مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2004.
180. عرشوش سفيان، الجرائم الماسة بامن الدولة الداخلي. أطروحة دكتوراه، كلية القانون و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016.
181. عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الإستمرار والتغير 1991-2006. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008.
182. غزال مفتاح، تنمية المناطق الحدودية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري دراسة حالة الحدود الشرقية. أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة الجزائر 2019.
183. قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري. أطروحة دكتوراه تخصص علاقات دولية، جامعة بسكرة، 2017.
184. فاطمة الزهراء حشاني، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر.
185. لخضر موساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري. مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.
186. مطبوش الحاج، الأمن الوطني القومي ونظام الأمن الجماعي الدولي. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة، 2005.
187. معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. مذكرة متممة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2007.
188. ماثيو أندري و آخرون، "دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية و إدارية غير كافية و غير قادرة على ضمان حماية المهاجرين و اللاجئين و طالبي اللجوء"، كوبنهاغن: الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان، 2010.
189. رابحي عزيزة، جرائم الأسرار المعلوماتية و حمايتها الجزائية، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2017/2018.
190. صغور عبد الرزاق، بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.
- ب.7/الأيام الدراسية :

191. بوزغابة جمال الدين ، مفهوم الدفاع و الأمن الوطنيين ، من أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 10-13 أكتوبر 2003.

192. بغزوز عمر، فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولة ، من أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 10-13 أكتوبر 2003.

ب.10 المواقع الالكترونية

193. محمد حجازي محمد ، الجغرافيا السياسية . مأخوذة من الموقع :

«<http://www.al-mostapha.com> » (04/08/2018)

194. الداخلية تكلف الجمارك بالمزيد من المهام للتصدي لظاهرة تهريب الوقود بالمناطق الحدودية الساخنة " ، من الموقع :

«<http://www.elmihwar.com/index.php/nat/item/5199-2013-07-16-23-12-46> » (12/11/2018).

195. إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها . مأخوذة من الموقع :

<<https://onlcdt.mjjustice.dz/onlcdt_ar/?p=donnees>> (2024/05/27)

196. القلبي عبد الفتاح، الدولة الهشة ذات الطبيعة الزبائنية. من الموقع :

<<<http://yaf.ps/server/uploadedfiles/docq/palstinian-issue10/.pdf>>> (2024/12/08)

197. البيان الختامي لمؤتمر طرابلس " حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي وأمن الحدود " ، من الموقع :

«http://arabic.news.cn/arabic/2012-03/12/c_131462763.htm » (12/11/2017).

198. بن عنتر عبد النور، الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات ، صحيفة العربي الجديد ، من الموقع :

<<<http://www.alaraby.ok.uk/poinion/3f8319f8-0b13>>> (2018/01/26)

199. "حرس الحدود" ، الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني الجزائري ، من الموقع :

« http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined » (12/11/2019).

200. حراس الشواطئ". الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني، من الموقع :

«http://www.mdn.dz/site_cfn/index.php?L=ar#undefined » (12/11/2018).

201. م. رمضان، "تدعيم قوات الجيش عبر الشريط الحدودي الجنوبي". من الموقع:
«http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=57152» (2019/11/14)
202. د.ن، مبادرة 4+5 دفاع... الإجتماع الثالث عشر لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء. من الموقع:
<<
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/actualites/ar/1/octobre/5pus21ar.php>>
(2024/06/01)
203. تصريح السيد الفريق الأول سعيد شنقريحة رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، من الموقع:
<<<http://www.mdn.dz/site-principal/sommaire/actualites/ar/2023/mai/ph>>> (2023/05/08)
204. تقرير معد سيبري لأبحاث السلام حول التسليح، من الموقع:
<< <https://www.sipri.org/commentary/topical-background/-future-peacebuilding>>> (27/05/2024)
205. سمير آيت العربي، "العقيدة العسكرية الجزائرية بين المحدودية والتحديات"، من الموقع:
<<<http://www.altaraqicenter.org>>> (2019/03/03)
206. عادل زقاع، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية". من الموقع:
<<http://www.geociities.com/adal_zeggagh/index>> (12/04/2019)
207. ياسين طرشي وحكيي توفيق، "المعضلة الأمنية الدولية". من الموقع:
<<<Http://www.yacine.torchi@yahoo.fr>>> (16/05/2019)
208. يونس زكور، الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة. من الموقع:
<<<http://www.ahewar.org>>> (10/11/2018)
209. صايح مصطفى، إستقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر. من الموقع:
<<<http://www.djazair.com/elbilad/21072>>> (2019/04/20)
210. ديباجة مشروع برنامج عمل لمنع الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، من الموقع:
«<Http://www.un.casa.org/CASAAupload/elibrary/repportAR.pdf>» (18/10/2018)

ب.11: مواقع إلكترونية لمؤسسات جزائرية رسمية :

(2) باللغة الفرنسية

أ/ الكتب

2. Mamadou Aliou Barry. **Guerre et Trafics d'armes en Afrique, Approche Géostratégique**. paris : L'Harmattan, 2006, p45.
3. François coustillire, **le 5+5 face aux défis du réveil arabe**, l'harmattan, paris, 2012.
- 4.
5. REUTRE PAUL, **droit international public**. presses universitaire de France, nendome. 1976, p167.
- 6.
7. Raymond Aron, **paix et guerre entre les nations**, paris, calmann levy, 8em ed, 1984, p18
8. Jean Jacque Roch, **Théorie des relations Internationales**. Paris, Mantchrestien, 2^{em} edition, 1997.

ب/ الدوريات

9. André Bourgeot, Identité Touarégue : De L'Aristocratie à la Révolution , **Etude rurale**, N120, octobre 1990,
10. Amel Cattaruzza, la technologie révolutionne-t-elle la frontière ? frontière et sécurité dans le monde contemporaire . dans : **l'archicuben°13**, décembre 2012.
11. Laurence Aida Ammour, **La Coopération de Sécurité au Maghreb et au Sahel: l'Ambivalence de l'algérie**. bulltin de la Sécurité Afrcaine , n18, fivrier 2010.
12. Hocine Labdelaoui, **La Gestion des Frontieres en Algérie**. Rapport de Recherche CARIM , n2, Robert Schuman center for Advenced Stadies , Institut universitaire européen, 2008..
13. Dario Batistella, **Théories des Relations internationales**, 2^{em} édition, Paris, Presses des Sciences politiques, 2006,

14. Denis Cuttitta. « le monde-frontière, le contrôle de l'immigration dans l'espace globalisé ». traduction de francesco ragazzi. in : **cultures et conflicts** ,n68, hiver 2007.
15. Jean pierre Filiu, Could Al-Qaeda turn African in the Sahel, **Carnegie Papers**, Carnegie Endowment for international peace ,N112, june 2010.
16. Jacques Roussellier, **Terrorisme in North Africa and the sahel: Al Qaida Franchise or Freelance**, 2002.

ج/ التقارير:

17. Hocine Labdelaoui, **La Gestion des Frontieres en Algérie**. Rapport de Recherche CARIM ,n2, Robert Schuman center for Advanced Studies , Institut universitaire européen, 2008.
18. N. Khaled, **profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en algérie**, rapport intermediaire de recherche , CISP-Algérie.
19. Islamistes terrorisme in the sahel: fact or fiction ?, **crisis group Africa report** ,N92, 31 march 2005.

د/ الجرائد:

20. Salim Tlemçani, " Lutte contre El Qaida dans la région du Sahil Aide militaire de l'Algérie au Mali". **Le quotidien El Watan**. N°5626, 05 Mai 2009.

ب.5: الدراسات المنشورة:

21. Angela Meyer, **L'intégration Régionale et son influence sur la structure , la securité et la stabilité des états faibles** , Thèse de doctorat de Centre d'Etudes et de Recherches Internationales (CERI), Paris, 2006,
22. Khadija Mohsen Finan, **Les Défis Sécuritaires Au Maghreb**, 5^{em} Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, (CIDOB), le 05-06 novembre, 2007.
23. Mario Rino Me "coopération dans les pays de la Méditerranée occidental : L'initiative 5+5 de défense", 5^{em} Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, (CIDOB), le 05-06 novembre, 2007.
24. Mehdi taje, sécurité et stabilité dans le sahel african , **NDC occasionel paper** , academic research, december 2006, Rome,

هـ/ الدراسات الغير منشورة

25. Mario Rino Me**"coopération dans les pays de la Méditerranée occidentale :L'initiative 5+5 de défense"**,5^{em} Séminaire Internationale de la Sécurité et la Défense en Méditerranée, organisé par le Ministère de défense Espagnol et le programme Méditerranée de la fondation(CIDOB),le 05-06 novembre,2007,.
26. Georges Berghezan,**Panorama du trafic de cocaine en afrique de l'oest**,groupe de recherche et d'information sur la sécurité,Belgique,2012,

و/ المواقع الإلكترونية:

27. N.Khaled,**profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en algérie**,rapport intermediaier de recherche ,CISP-algérie,p 04.sur le site :
« <http://www.ciddef-dz.com/pdf/revues/revue-14/profil-migrants-subsahariens.pdf>.»
(15.9.2018)
- 28.<<<https://africacenter.org/fr/spotlight/flux-migrants-africains-redefinissent-problemes-securite-afrique>>>
29. Mehdi Lahlou,**Le Maghreb :lieux de transits** ,disponible sur le site :
« <http://www.lapenseedemidi.org/revues/revue10/articles/lahlou.pdf>.p36.»(2018/09/15)
30. Alexis Kalambry.**Bande Sahélienne et le trafic d'armes : des cadres maliens implique ?**,sur le site :
« <http://www.malikounda.com/nouvelle-voir.php?indnouvelle=17489>.»(03/10/2018)
31. Denis Retailé et Olivier Wolther,**Guerre au Sahara-Sahel :La Reconversion des Savoirs Nomades**,vol75,p.51,disponible sur le site :
« <http://www.cairn.info/revue-l-information-geographique-2011-3-page-51.htm> »
(17/10/2018),
32. Sihem Djebbi,**Les Complexes Conflictuels Régionaux**,Fiche de l'IRSEM,N°5,mai 2010,9 pages,sur le site :

- « [http// : www.irsem.défense.gouv.fr/spip.php?article74](http://www.irsem.défense.gouv.fr/spip.php?article74)» (02/11/2023)
33. Antoine Pécoud, **La Bonne Gouvernance des Frontières** .GISTI,N°82,CAIRN,2010.sur le site :
- « [http// : www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-4-page24.htm](http://www.cairn.info/revue-plein-droit-2010-4-page24.htm)»(07/08/218)
34. Hager Trabelsi Chaibi,investissment directe etranger :une analyse critique pour la tunisie .dans le site :
- « [http// : www.researchgate.net/publication/283578278-inve](http://www.researchgate.net/publication/283578278-inve) »
- 35.<< <https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb276038-5293923&search=books>>>.
- 36.<<<http://www.maphill.com/algeria/3d-maps/physical-map>>>
- 37.<<https://rasdesp.blogspot.com/2023/04/blog-post_992.html>>
- 38.<<[\(3 باللغة الإنجليزية:
أ/ الكتب](https://m.jawharafm.net/ar/article/%D8%AA%>></p>
<p style=)
39. Colin S.Gray, **strategy for chaos :revolution in military affairs and the evidence of history**, frnak kass, london, 2005,.
40. Jeffrey Mckitrick ,**Battle field of the future,association of old crows**.california,2007.
41. Robert.O.Keohane and Joseph .S.Ney, **Powr and Interdependence**.New York, Longman,3rded, 2000,
42. Fulvio Attena,**The building of Regional Security and The Security culture Divide in The Mediterranean region** ,Institute of European Studies ,University of California,Berkeley, 2004
- ب/الدوريات
43. Ugo C. Okolie , " Distinction between Traditional Security and Modern Security: A Conceptual Discourse, **Journal of Administrative Science** , vol 19,Issue2 ,2022 .

44. Barry Buzan and Lene hansen, **International Security :the cold war and nuclear deterrence**. Volume 1, SAGE Publication, united state of America, 2007.

ج/ الدراسات غير المنشورة

45. Jeffery W Taliaferro, **Security Under Anaechy, Defensive Realism Reconsidered**. Paper prepared for the Annual Meeting of the international studies association, Washington D C ,february, 1999,
46. Trang S Brendel B ,**A Meta-analysis of deterrence theory in information security policy compliance research**, information systems frontiers, 2019.
47. Sampson R, Cohen J ,**Deterrent effects of the police on crime ,a replication and theoretical extension** ,wiley, 1988.

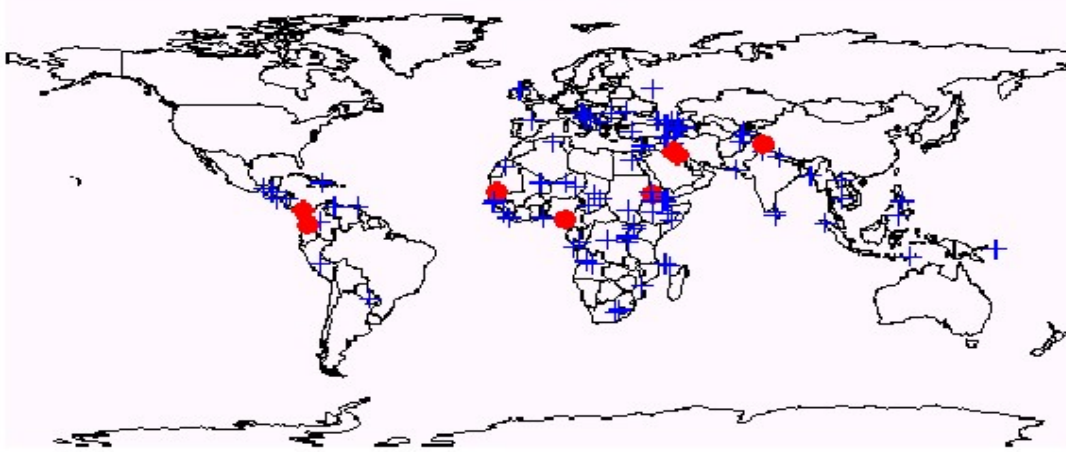
د/ المواقع الإلكترونية

48. Luk Van Hove, **Regionalising Human Security in Africa**, UNU Occasional Paper, 2004, ,
« <http://www.ucl.ac.uk/library/accs0207.shtml> » (17/10/2018).
- 49.
50. luk van lange hove, **Regionalizing Human Security in Africa**, UNU-CRIS Occasional Papers, 2004, p 09. Disponible dans le site :
« <http://www.ucl.ac.uk/library/acccs0207.shtml> » (23/07/2023)
51. Mathew levitt , "**terrorist financing and the Islamic state** ".in 13 novembre 2018 from :
<<<http://www.washingtoninstitute.org/uploads/documents/testimong/levittestimomy.pdf>
p25>>.

قائمة الملاحق

الشكل رقم 1: خريطة توضح توزيع النزاعات الإثنية عبر العالم

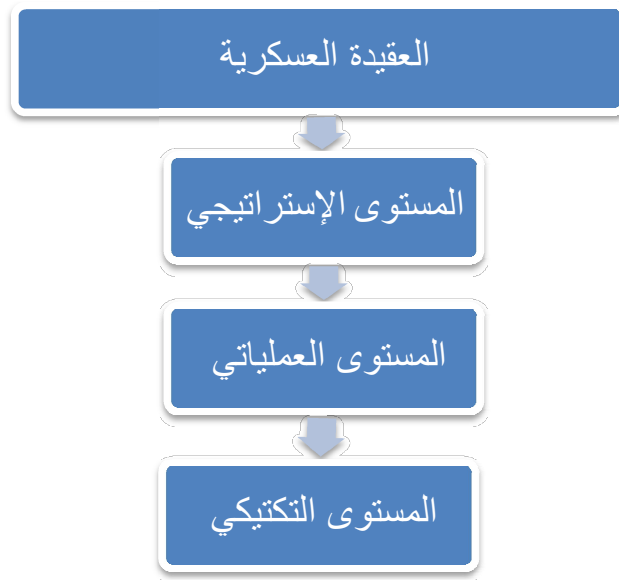
Figure 6. Armed Conflicts by Location, 1989-99



الشكل رقم 2: خريطة توضح حدود الجزائر السياسية مع محيطها الإقليمي



شكل رقم 3: رسم بياني لمستويات العقيدة العسكرية



الشكل رقم 4: خريطة توضح مشروع "المغرب الكبير" الذي يروج له الرباط



الشكل رقم 5: خريطة توضح الدول الفاشلة و السائرة في طريق الفشل في العالم



الشكل رقم 6: خريطة توضح المنافذ المتخذة من طرف شبكات الهجرة غير الشرعية



الشكل رقم 07: جدول يوضح مشاريع البنية التحتية بالولايات الحدودية

الولاية	طرق الوطنية/كلم	الطرق الولائية /كلم	الطرق البلدية/كلم	المطارات	الموانئ
الطارف	230	331	968		1
سوق اهراس	387	157	1349		
تبسة	565	418	1200		
الوادي	585.40	261.68	610.79		
إيليزي	1902	904			
تمنراست	2578	472	3358	3	
تلمسان	4090			1	3
النعامة	498	376	1327		
بشار	1108	486	184.20	2	
تندوف	457	117	31		
أدرار	2313.6	517.98	453.65	3	

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر و العرفان	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
الملخص باللغة الفرنسية	
مقدمة	
الفصل الأول: وظائف الحدود وتطور ميكانيزمات تأمينها: مدخل مفاهيمي	15
المبحث الأول: مدخل في فهم مضامين الحدود تأصيل فكري	16
المطلب الأول: تعريف الحدود و التطور المفاهيمي لها	17
المطلب الثاني: خصائص الحدود الدولية و تصنيفها	22
المطلب الثالث: وظائف الحدود بين التصورات التقليدية و الحديثة	31
المبحث الثاني: القواعد القانونية الدولية المنظمة للحدود	35
المطلب الأول: مصادر تقنين الحدود الدولية	35
المطلب الثاني: المصادر الأصلية لتقنين الحدود الدولية	37
المطلب الثالث: المصادر المشتقة لتقنين الحدود الدولية	42
المبحث الثالث: أهمية الحدود الدولية جغرافيا وأمنيا	47

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية للحدود	48.....
المطلب الثاني : الأهمية الأمنية للحدود	50.....
المطلب الثالث : تأثير مظاهر العولمة على أهمية الحدود	51.....
المبحث الرابع : آليات ضبط الحدود وإدارة أمنها	55.....
المطلب الأول : نشوء نظام تأمين الحدود الدولية وأشكاله	55.....
المطلب الثاني : الميكانيزمات العادية في تأمين الحدود أوقات السلم	59.....
المطلب الثالث : تأمين الحدود و أمن الدولة في الظروف الإستثنائية	67.....
خلاصة الفصل	70.....
الفصل الثاني: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على تغير المضامين الكلاسيكية لوظائف الحدود.....	74.....
المبحث الأول:المقاربة التقليدية للأمن وتحولات بيئة ما بعد الحرب الباردة	75.....
المطلب الأول : المفهوم الكلاسيكي للأمن	75.....
المطلب الثاني: الأطر النظرية المفسرة للتصور الكلاسيكي للأمن-المنظور الواقعي.....	79.....
المطلب الثالث : طبيعة التهديدات التقليدية للأمن وعلاقتها بالحدود	84.....
المطلب الرابع : تأثير بيئة ما بعد الحرب الباردة في تغير مضامين الجغرافيا الأمنية للدول.....	86.....
المبحث الثاني: بروز وتوسع أنماط التهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة	93.....
المطلب الأول : التهديدات الأمنية الجديدة –مقاربة مفاهيمية	93.....
المطلب الثاني:الإتجاهات النظرية المفسرة للتهديدات الأمنية الجديدة-المنظور النيواقعي.....	97.....
المطلب الثالث : أنماط التهديدات الأمنية الجديدة و أثرها على أمن الحدود	102.....

المبحث الثالث: الأمن الإقليمي كضرورة أمنية للتوسع الجغرافي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود.	116
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للأمن الإقليمي و أهدافه	117
المطلب الثاني: الاطر النظرية المفسرة لمركب الأمن الإقليمي –المنظور الوظيفي	121
المطلب الثالث : أشكال التعاون الأمني الإقليمي	124
المبحث الرابع : تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على مضامين الحدود و آليات تأمينها	126
المطلب الأول : التحول في مضامين أمن الحدود ووظائفها – الإنتقال من الحدود المغلقة للحدود المفتوحة.....	127
المطلب الثاني: إنعكاسات الثورة في الشؤون العسكرية على الوظيفة التقليدية للحدود	131
المطلب الثالث: الإنتقال من التصور الكلاسيكي لأمن الحدود نحو مقاربة الحدود الذكية	137
خلاصة الفصل	141
الفصل الثالث: التهديدات الجديدة للأمن الوطني الجزائري ومقاربة تأمين الحدود	144
المبحث الأول: دراسة في الجغرافيا الأمنية للجزائر	146
المطلب الأول : الموقع الجغرافي ومناطق الحدود	146
المطلب الثاني : دراسة في الجغرافيا الأمنية للحدود الجزائرية مع محيطها الإقليمي	150
المبحث الثاني: مقاربة الدفاع في المنظور الكلاسيكي للأمن الوطني الجزائري	155
المطلب الأول: تعريف و مرتكزات الأمن الوطني الجزائري.....	156
المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الجزائرية	161
المطلب الثالث : البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري و أولوية الدفاع	166

المبحث الثالث: مصادر التهديد التقليدية والجديدة للأمن الوطني الجزائري.....	171
المطلب الأول: التهديدات التقليدية للأمن الحدود الجزائري	172
المطلب الثاني: فشل الدولاتي في الحزام الحدودي و انعكاساته على الأمن الإقليمي للجزائر.....	177
المطلب الثالث : التهديدات ذات الطبيعة الأمنية العابرة للحدود.....	193
المبحث الرابع : تأثير الأنماط الجديدة للتهديد على المفهوم التقليدي للأمن الوطني الجزائري -	
الانتقال من الدفاع إلى التأمين.....	219
المطلب الأول : الانتقادات التي وجهت إلى المنظور العسكري للأمن القومي - أولوية الدفاع	219
المطلب الثاني: الإتجاه نحو المفهوم الموسع للأمن الوطني الجزائري -أولوية التأمين	221
خلاصة الفصل	224
الفصل الرابع: المقاربة الأمنية الشاملة، التكيف مع التهديدات الجديدة لأمن الحدود الجزائري...	227
المبحث الأول : الآليات السياسية والقانونية لتعزيز الأمن الوطني	228
المطلب الأول : تدعيم العمل الدبلوماسية لمقاربة وقائية.....	228
المطلب الثاني : آليات التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز أمن الحدود	232
المطلب الثالث : الآليات القانونية لتعزيز أمن الحدود	243
المبحث الثاني : المقاربة العسكرية في ضبط وتأمين الحدود	251
المطلب الأول: تحديث المؤسسة العسكرية وزيادة الإنفاق العسكري للدفاع	251
المطلب الثاني : إعادة تأهيل و تحديث الأجهزة المكلفة بتأمين الحدود	262
المطلب الثالث :الانتقال من المراقبة الكلاسيكية للحدود إلى مقاربة الحدود الذكية	265

المبحث الثالث : الآليات السوصيو، إقتصادية – المقاربة التنموية لمناطق الحدود.....	269
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي لتنمية المناطق الحدودية.....	269
المطلب الثاني : أهداف و أبعاد تنمية المناطق الحدودية.....	270
المطلب الثالث : أهم مشاريع تنمية المناطق الحدودية الجزائرية.....	273
خلاصة الفصل.....	281
الخاتمة.....	284
قائمة المراجع.....	291
قائمة الملاحق.....	311
الملحق رقم 1: خارطة توضح توزيع النزاعات غير العالم.....	311
الملحق رقم 2: خريطة الجزائر السياسية.....	311
الملحق رقم 3: رسم بياني لمستويات العقيدة العسكرية.....	312
الملحق رقم 4: خريطة توضح مشروع الرباط حول "المغرب الكبير".....	313
الملحق رقم 5: خريطة توضح الدول الفاشلة و السائرة في طريق الفشل في العالم.....	313
الملحق رقم 6: خريطة توضح مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا.....	314
الملحق رقم 7: جدول يوضح مشاريع البنية التحتية بالولايات الحدودية.....	314
فهرس المحتويات.....	316
فهرس الأشكال و الجداول.....	321

فهرس الأشكال و الجداول

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 1	خارطة توضح توزيع النزاعات غير العالم	ص 88
شكل رقم 2	خريطة الجزائر السياسية	ص 148
شكل رقم 3	رسم بياني لمستويات العقيدة العسكرية	ص 163
شكل رقم 4	خريطة توضح مشروع الرباط حول "المغرب الكبير	ص 175
شكل رقم 5	خريطة توضح الدول الفاشلة و السائرة في طريق الفشل في العالم	ص 179
شكل رقم 6	خريطة توضح مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا	ص 213
شكل رقم 7	جدول يوضح مشاريع البنية التحتية بالولايات الحدودية	ص 276